المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2022

جلسة علنية: الجلسة الأولى

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2022

الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ: الجمعة 06 ماي 2022

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2022 خلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم الجمعة 06 ماي 2022، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد بيروك التيجاني قائد رئيس الملحقة الإدارية الرابعة، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 21

وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	عبد القادر هرماس	مستشار جماعي.	محمد احسان	مستشار جماعي
شرف الدين اسقرو	النائب الثالث للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية.	زينب الخياطي	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	عبد الحق يسري	مستشار جماعي	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
رشيد فنان	كاتب المجلس	فاطمةالزهراء خلوفي	مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية
هشام امزراو	نائب كاتب المجلس	محمد جبري	مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: ..... تسعة (09) أعضاء و هم السادة:

اسم العضو	الصفة
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس
محمد الحاتمي	مستشار جماعي
رشيد وحيد	مستشار جماعي
شكيب اريج	مستشار جماعي
سعاد ابلعيد	مستشارة جماعية
نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية
سعاد اريب	مستشارة جماعية
زهرة دنبي	مستشارة جماعية
حامد جودي	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : ..... عضو (01) واحد و هو السيد:

اسم العضو	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- نور الدين الورغي.....: مدير المصالح.
- عبد المنعم المناني.....: رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.
- بويه ايكوت.....: رئيس مصلحة التعمير و البيئة.
- عبد الله الحمري.....: رئيس مصلحة الشرطة الإدارية.
- مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني للتداول، افتتح السيد النائب الأول للرئيس أشغال الدورة العادية لشهر ماي 2022 مرحبا بالسادة الأعضاء وبالسيد بيروك التيجاني قائد الملحقة الادارية الرابعة والسادة أطر الجماعة والموظفين و الحضور الكريم و ممثلي الإعلام،بعد ذلك قدم نقط جدول أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2022 كما يلي:

❖ **الجلسة الأولي: الجمعة 06 ماي 2022 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت**

1. المصادقة على تسمية المركب الثقافي باسم "مولاي الحسن".
2. الدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة".
3. الدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية .
4. الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة.
5. الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة.
6. الدراسة والمصادقة على:

أ.الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات.

ب. مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك.

7. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "carrefour ".
8. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.
9. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة والجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت.

❖ الجلسة الثانية: الخميس 12 ماي 2022 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت

10.الدراسة و المصادقة على:

أ. إلغاء المقرر القاضي بتهيئ ساحة باب الخميس بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

ب.تهيئ ساحة 20 غشت بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

11.الدراسة والمصادقة على تعديل و تحيين اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية بأكادير.

12.الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني .

13.الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة.

14.الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي.

15.الدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة.

16.الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

بعد ذلك أحاط السادة الأعضاء علما أنه تمت إحالة أربع مراسلات على رئاسة المجلس من طرف بعض السادة المستشارين وعلى رأسها السيد محمد الحاتمي موضوعها كالتالي :

- هناك مراسلة بتاريخ 26 أبريل 2022 تتعلق بالتعرف على العمال العرضيين بجماعة تارودانت،مطالبين المجلس بإدراجها كنقطة بجدول أعمال لهذه الدورة.وبما أن الموضوع يخص العمال فهو من اختصاص الرئيس بحكم أنه المسؤول الرئيسي في تدبير شؤون الموارد المالية والبشرية بالجماعة طبقا لما هو معمول به في القانون التنظيمي 113-14 وما هو منصوص عليه في الفصل 19 بالاضافة للتسلسل الاداري بالجماعة.

كذلك مراسلة ثانية تتعلق بالدعوة لحضور اشغال الدورة للنائب الاول بدون تفويض الامضاءات على الدعوات

بعد عقد اجتماع اللجنة المكلفة بالمالية والميزانية والبرمجة تبين بعد اطلاعنا على ورقة الحضور ان السيد محمد الحاتمي المستشار الجماعي تغيب عن اللجنة مع العلم انه توصل بجميع الوثائق والدعوة التي تهمه وفق اختصاصه ووفق الضوابط القانونية، كما احيطكم علما ان الاجتماع تم عقده من طرف اللجنة بمن حضر ومر في ظروف جد عادية.

- بالنسبة للموضوع الثالث متعلق بسؤال كتابي وهو كالتالي : طبقا للقانون التنظيمي للجماعات من المادة 46 القانون الداخلي فان هذه الاسئلة يجب الاجابة عنها في هذه الدورة.
- أما فيما يخص الاتفاقيات فإنها تضم تقريبا 24 سؤالا.
- طبقا للمادة 34 من القانون التنظيمي من النظام الداخلي فإن الأسئلة تودع بمكتب الضبط للجماعة قبل شهر بتاريخ انعقاد الدورة العادية كما هو معمول به في القانون التنظيمي للجماعات. السيد المستشار تقدم بطلبه يوم 26 أبريل 2022 مع العلم أن تاريخ انعقاد الدورة العادية لشهر ماي هو يوم 06 ماي 2022 والقانون في هذا الإطار واضح.
- كذلك كتاب آخر بتاريخ 26 أبريل 2022 موضوعه إلغاء تفويض السيد النائب الاول للرئيس أظن أن هذا الموضوع من اختصاص الرئيس وله الحق اسناد مهمة التفويض لمن يراه مناسبا.

▪ولهذا فإن هذه المراسلات الأربعة تمت إحالتها على المجلس للبث فيها.

محمد جبري ..... مستشار جماعي.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الأطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم.

قبل أن نتطرق لجدول الأعمال، نتأسف على ما حصل بين السادة والسيدات المستشارين مع السلطة المحلية خاصة أمام الملأ، لأنه كان بالإمكان إبلاغ الرئاسة بالملاحظات من طرف السلطة كما هو الشأن بالنسبة للمجلس، وما وقع يسيئ لعمل المجلس كما يسيئ للسلطة لأن كلاهما يشتغلان مع بعض كل حسب الاختصاصات الموكولة إليه،ولهذا ندعو مستقبلا أن يتم التعامل وفق الضوابط القانونية واحترام الآخر وهذه ملاحظة نسجلها ونتمنى أن لا تكرر مثل هذه الأمور مستقبلا.

فيما يخص جدول الأعمال نظرا لتزامنه مع عيد الفطر باعتباره يوم عطلة نعلم جيدا أن اللجن عقدت لقاءها ولكن النقاش لم يكن مستفيظا ونظرا لبعض النقط التي تم إدراجها في جدول الأعمال غير جاهزة خاصة أنه لم يتم بعد تحديد ثمن العقار من طرف اللجنة المعنية، وفي انتظار إنتهاء النقاش وتوسيعه أقترح في هذه الجلسة لتزامنها مع صلاة الجمعة أن نناقش النقطة الأولى المتعلقة بتسمية المركب الثقافي و النقطة التاسعة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة و الجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت ، خلال هذه الجلسة وباقي النقط ستؤجل إلى يوم الخميس على أساس أن يتم عقد اجتماع خارج الدورة يوم الاثنين بحضور جميع الأعضاء من أجل مناقشة النقط باستفاظة كما أننا لسنا ضد.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الأطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الإعلام، السادة الحضور الكريم.

بالنسبة لسوء الفهم الذي حصل بيني وبين السيد محمد احسان المستشار الجماعي خلال الدورة السابقة فإني أتقدم باعتداري على ما حصل كما أريد أن أشير أنني دائما أكن له كل التقدير والاحترام بدون مجاملات لأنه يناقش من موقعه كإطار إداري متمكن.

محمد احسان..... مستشار الجماعي.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الاطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم.

بصدر رحب نتقبل اعتذاركم السيد الرئيس ونعتذر بدورنا على ما حصل وما صدر منا، كما نعتدر لجميع السادة الحاضرين لأن الأصل هو أن يساعد بعضنا البعض في إطار التشارك والتعاون لما فيه مصلحة المدينة والساكنة، مع العلم أن اختلاف الرأي لايفسد للود قضية، خصوصا في وجهة النظر والآراء المتبادلة التي احترمها بصفة عامة وأن تكن متناقضة مع ارائي لأنها مسألة ديمقراطية، كما أهنئ بدوري جميع السادة بالعيد السعيد أن يهله الله عليكم بموفور الصحة والعافية، وأتأسف على ما حصل بين السادة والسيدات المستشارات والسلطة المحلية لأنه من الواجب أن يسود الاحترام بين جميع الاطراف، تم لأنها تشتغل في إطار تعاون وتشارك لما فيه خدمة الصالح العام والمصلحة لهذه المدينة، وحين نتحدث بهذا الشأن فإنه مرتبط بهبة المؤسسة الجماعية ومؤسسة السلطة المحلية، و من المفروض أن يسود

تعاون وتشارك في إطار احترام متبادل، وحتى إذا حدث وقدر أن وقع ما يستدعي النقاش أن يتم في إطار ودي بدل التوتر الذي حصل.

أما بخصوص النقط المدرجة في جدول أعمال الدورة كما يعلم الجميع أن اللجن تم عقد لقاءها من أجل مناقشة النقط حسب اختصاصها ولكن ما أريد قوله هو أن هناك بعض اللجن التي عقدت لقاءها و هناك بعض اللجن لم تتوصل بالوثائق في الوقت المحدد لذلك، أما بخصوص بعض النقط التي تم إدراجها في جدول أعمال الدورة ولم تتم مناقشتها بما يكفي فإني أضم صوتي لمقترح السيد محمد جبري المستشار الجماعي، في تدخله حين أشار فيه على أن يتم تأجيل أغلب النقط لكي يطلع السادة على القيمة التي ستضيفها هذه المشاريع على المدينة وما المغزى من انجازها ، والمقصود هنا النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية لأننا نريد معرفة من سيشغل إدارة هذه الشركة لكونها تخضع للقوانين التي تؤطر الشركات ولهذا السبب نطالب بتأجيلها على الاقل لمدة ثلاثة أيام من أجل تمكين السادة المستشارين من توفير الوقت الكافي لاغناء النقاش لأنه لن يؤثر علينا وستكون الأمور على مايرام ونتمنى كامل النجاح والتوفيق لنا في هذه الدورة.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

إذن شكرا للسادة المستشارين، أريد أن أوضح على أن ما حصل بين السلطة وبعض السادة المستشارين من المجلس، على أنه ليس هناك أي خلاف فهو سوء تفاهم فقط قد يحصل في جميع المجالس الجماعية، ونحن نعلم جيدا أن السلطة المحلية شريك للمجلس باعتباره شريك أساسي للجماعة والمنتخب على مستوى التدبير وما حصل إنما هو نقاش بسيط وتمت تسويته لأن الامر يتعلق بأمور تدبيرية فقط مع العلم أننا دائما ومازلنا نشتغل في إطار ودي وتقدير متبادل ومنسجم بعضنا لبعض فيما يخص كل ما فيه الصالح لتنمية المدينة وهذا همنا الوحيد الا و هوخدمة المواطنين وما فيه مصلحة للمدينة والتنمية المستدامة باعتباره مشروع يخص الجماعة ولهذا فان هذا الموضوع تم الحسم فيه بصفة نهائية.

أما بخصوص ماجاء في تدخل بعض السادة المستشارين لبعض النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة لهذه الجلسة والذين يتساءلون على الورقة التقنية للمشروع الذي تم إعدادها لهذه النقطة والتي تستدعي تعميق النقاش وهي متعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية وبالتالي فان المجلس ارتأ تأجيلها واقترح يوم الاثنين لعقد هذا اللقاء من أجل مناقشة العرض الذي حضره السيد نور الدين الورغي مدير المصالح الجماعية مما سيعطينا فرصة لتعميق النقاش في هذا الإطار.

مولاي هشام أشرف..... مستشار الجماعي.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الأطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم.

بداية أهنأ جميع السادة الحضور بعيد الفطر السعيد، وفي نفس الإطار فإني بدوري أضم صوتي للسادة المتدخلين الذين يطالبون بتأجيل عدة نقط المدرجة بجدول أعمال الدورة لشهر ماي وأخص بالذكر النقطة المتعلقة بالتنمية المحلية، وبهذا الخصوص فقد بلغ إلى علمنا أن هناك جماعات بمدن كبيرة واجهت مشاكل في هذا الإطار، وبالتالي فإني مع تحديد يوم دراسي لهذه النقطة من أجل مناقشتها باعتبارها أساس المشاريع التي يتم تسييرها من طرف الجماعة كما أن لها سلبيات أكثر من الايجابيات وفي الكيفية التي سيتم بها اشتغال هذه الشركة لذلك أقترح أن يخصص يوم واحد

أجل مناقشتها ودراستها لتفادي الأخطاء والسلبيات التي واجهتها عدة جماعات أخرى والتي سبق لها الاشتغال في هذا الإطار.

عبد القادر هرماس..... مستشار الجماعي.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الأطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم. في البداية أريد أن أشير على أن هناك من تطرق للنقطة الاولى والنقطة التاسعة، انا اتساءل فيما يخص النقطة السابعة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "carrefour"، هل ستتم مناقشتها من اجل الموافقة المبدئية ام أن هناك شيء آخر وحتى ان كان الأمر كذلك اقترح ان تناقش في هذه الجلسة لأن باعتباره مشروع استثماري يتطلب الاستعجال في انجازه.

ولهذا بالنسبة لي فإني اقترح مناقشة هذه النقطة مع النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة و الجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت في هذه الجلسة لأن المدينة في حاجة ماسة لمثل هذه الاستثمارات التي ستعطيها اضافة نوعية.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الاطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم.

أنا كذلك بدوري أؤكد على عقد لقاء ليوم دراسي لمناقشة النقطة المتعلقة بالتنمية المحلية على اعتبار أن مقتضيات المادة 130 من القانون التنظيمي تنص على أن الاختصاص ينحصر لشركة التنمية في الأنشطة التجارية والصناعية و بالتالي فإنه من الضروري أن نخصص يوم من أجل مناقشة ايجابية المشروع وسلبياته على الجماعة سواء على مستوى التسيير لأن أنشطتها محددة وبالتالي يجب أن نكون على علم مدى تأثيرها على مالية الجماعة وكذلك ميزانية مدينة تارودانت لذا يجب أن نكون من السباقين إذا لاحظنا الإشكاليات التي أشار لها السيد مولاي هشام أشرف المستشار الجماعي في تدخله على المستوى الوطني والإشكالية المطروحة في الجرائد والتي نحن مداومين على إطلاعنا لها ولهذا أقترح أن نحدد يوم يتم فيه عقد لقاء من أجل دراسة هذه النقطة من جميع جوانبها من أجل تفادي الاشكالات الحاصلة لدى الجماعات الاخرى على المستوى الوطني لأن النظام الأساسي المتعلق بهذا النوع من المشاريع يتم إصداره من طرف وزارة الداخلية ولتفادي المعيقات التي طرحت على المستوى الوطني بخصوص التدبير لشركة التنمية المحلية وتأثيرها على ميزانية التسيير بالجماعة كما لايخفى على أحد أن ميزانية جماعة تارودانت ضعيفة جدا في حين هذا لايمنع أننا مع شركة التنمية المحلية في تدبير المشاريع الكبرى كما أننا نعلم جيدا أن سياسة المدينة ورد الاعتبار للمدينة العتيقة ومشاريع أخرى في الطريق على اعتبار أنها متأخرة لمدة ست سنوات ولهذا فنحن مع هذه الشركة لأنها ستفيد الجماعة في تدبير المشاريع الكبرى ولكن لابد من التريث والتأني في المقتضيات ومقارنتها مع الإشكاليات المطروحة من أجل تفاديها.

بدوري السيد الرئيس أريد أن أشير إلى الإشكال الذي حدث أريد أن أخبركم على أنه ليس بخلاف عادي فهو مشكل يسيء إلى المؤسستين معا (المؤسسة المنتخبة) وهنا أؤكد أنه لايجوز أن تثير الجدل بتلك الطريقة مع أي كان وبالتالي حتى إن حدث أي خلاف من المفروض أن يدبر داخل المؤسسات سواء كانت منتخبة أم السلطة المحلية، أن يسود الاحترام بين المؤسستين كل من زاوية اختصاصه دون تطاول أحد على الآخر.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الأطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم.

أهنأ الجميع بالعيد المبارك السعيد،

بدوري أضم صوتي لمن سبقني في تدخله على تأجيل عدد من النقط المدرجة بجدول اعمال دورة ماي لأنها في حاجة إلى نقاش معمق تم لأنها غير مرفقة بالورقة التقنية ولا أي ورقة توضيحية تهم انخراط الجماعة في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة"، كما هو الشأن بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية. أما بالنسبة للنقطة التي أثارت انتباهي والمدرجة بجدول أعمال الدورة في الجلسة الثانية وهي:

- الدراسة و المصادقة على:

- إلغاء المقرر القاضي بتهيئ ساحة باب الخميس بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

- تهيئ ساحة 20 غشت بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

ألم يلاحظ السادة على أن هناك حيف وتقليل من مصداقية المجلس السابق أو المجالس التي صادقت على المقرر في الولايات السابقة وذلك لتخصيص ساحة باب الخميس لأنها الأنسب للتنشيط والفرجة عكس ساحة 20 غشت باعتباره المتنفس الوحيد لساكنة المدينة وغير مناسب بالبث لعرض الحلقة أو الفرجة، وبالمناسبة أريد طرح سؤال فيما يخص مآل معرض الأطفال المتواجد لسنوات عديدة بساحة باب الخميس وبالتالي نريد معرفة الجهة المسؤولة التي اتخدت القرار في إلغاء المقرر السابق لتهيئ ساحة 20 غشت بدل ساحة باب الخميس.

أنا في رائي الخاص ساحة باب الخميس كما سبق لي أن أشرت وأكررها أنها الانسب، أما بخصوص إلغاء المقررات عند تولي الولاية لولاية أخرى فهذا يعني هدر للوقت لأنه في انتظار المصادقة على مقررات بديلة لن نقدم للساكنة والمدينة أي اضافات إذا بقي الحال على هذا المنوال.

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الاطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم.

بالنسبة لي اتفق مع ماجاء به السيد الدكتور عبد القادر هرماس المستشار الجماعي في تدخله بخصوص إبداء الموافقة المبدئية على النقطة التاسعة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة و الجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت باعتباره مشروع تنموي كما أن المدينة في أمس الحاجة لمثل هذه المشاريع وكما لايخفى على أحد الظروف التي عاشتها الساكنة في فترة جائحة كرونا لكوفيد 19 يجب خلق فرص الشغل لأن المدينة من أجل تشغيل حركة عجلتها ويجب أن نغتنم فرصة في هذه الجلسة ونصادق بالموافقة المبدئية لهذه المشاريع، من أجل كسب الوقت علما أن هناك منافسة بين الجماعات في استقطاب مثل هذه المشاريع فإن لم نستقبلها نحن هناك من سيحتظنها بأسرع وقت، وهذا مايحصل بالفعل غالبا، اتمنى أن نضع حد لهذا الرفض، ونرحب بالمشاريع من أجل تقوية مدينتنا لأنها ستخلق الرواج في المدينة وستعطي دفعة قوية في خلق فرص مناصب شغل ومحاربة البطالة، على الأقل يجب أن يشتغل في كل بيت شخصين من أجل تحسين الظروف المعيشية للعائلات أتمنى أن تحظى هذه النقطة بعين الإعتبار والأخذ بها عن جد.

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الأطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الإعلام، السادة الحضور الكريم. عيدكم مبارك سعيد،

أنا مع السادة الذين يطالبون بتأجيل بعض النقط مع استحضار الجلسة الثانية أنها تتضمن عدة نقط التي ستأخذ وقت في المناقشة إلى جانب النقطتين التي أشار لها السادة الأعضاء في تدخلهم بالاضافة للنقطة الأولى والثانية المتعلقة (بميزة الجماعة المواطنة) لأنها لن تكلف الجماعة عكس أن هذه الاتفاقية إذا كانت الجماعة فيها كطرف إلى جانب رؤساء الجماعات لوزارة الداخلية لأن لها علاقة بالتكوينات حبدا لو تم تداولها في هذه الجلسة،

أما بالنسبة للنقطة الثالثة المتعلقة بشركة التنمية المحلية تقتضي ان يخصص لها يوم خارج الدورة من أجل التداول فيها في إطار اللجن.

بالنسة للنقطة 4 و 5 و6 فإن هذه النقط تقتضي الضرورة تأجيل البث فيها لأن لجنة التقييم لم تعقد بعد لقاءها من أجل تحديد الثمن وهذا السبب يستدعي التأجيل.

بالنسبة للنقطة 7 المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "carrefour "، أريد أن أذكر أن هناك مقرر سابق في هذا الإطار في الولاية السابقة تم تفويت عقار لشركة اتقداو أظن أنها نفس الشركة لاتحتاج إلا لتغيير الإسم فقط و موضوعنا في هذه الجلسة هو الموافقة المبدئية أحبد المصادقة عليها.

بالنسبة للنقطة الثامنة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي و التنمية المستدامة هذه النقطة باعتبارها الاتفاقية المصاحبة خصوصا مع وزارة الانتقال الطاقي والتي من شأنها تزويد الجماعة بالإنارة العمومية وغير مكلفة وفي صالح الجماعة احبد كذلك مناقشتها في هذه الجلسة.

بخصوص النقط الاتية 1-2-7-8-9 اقترح أن يتم مناقشتها في هذه الجلسة من أجل كسب الوقت للجلسة الثانية أما فيما يخص الإشارة التي تتطرق لها السيد عبد الحق يسري المستشار الجماعي أنه لاداعي للالغاء أن تهيء الساحة التي يرى المجلس مناسبة لأنه سيد قراراته كما يمكنه اضافة ساحات أخرى إذا اقتضى الحال لذلك للالغاء.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الاطر وموظفي الجماعة، السادة منابر الاعلام، السادة الحضور الكريم.

بالنسبة لي أثمن ما حدث في ساحة تامصريت أن نناقش إعادة ذاك التراث اللامادي بحي سيدي احساين ولو ليوم واحد لتفادي الاختلاط كما جرت العادة على ذلك والتي تعودنا عليها والفنا منذ صغرنا ووجدنا عليه اباءنا واجدادنا، بعده يمكن للتجار ان يمارسو نشاطهم التجاري بساحة باب الخميس في الايام الموالية لهذه المناسبة.

أما بالنسبة لشركة التنمية المحلية فهي سيف دو حدين لأنها ستغيب وستقزم دوره كمنتخب وستقوم بتهميش الخدمات التي يقدمها في إطار القرب سؤالي هو الطريقة والكيفية التي سيتم بها تدبير هذه الشركة ومحاسبتها في حالة اختلالات.

علما أنها لاتخضع للمحاسبة من طرف المجلس الأعلى للحسابات مما يثير مخاوفنا من مثل هذه الشركات المحلية واريد أن أذكر السادة على أنه تم حدفها في المدن الكبرى كمدينة الدار البيضاء ولم يتم الاستعانة بالمدن الصغيرة أنا مع تأجيل النقط إلى حين مناقشتها.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة لإلغاء تهيئة الساحتين، أنا مع طرح تدخل السيد عبد الحق يسري المستشار الجماعي لأنه كان من المقرر أن تهيء ساحة باب الخميس للفرجة ولكن مع الأسف (السيرك) استحود على الساحة لمدة سبع سنوات وفي نفس السياق نريد معرفة مداخيل السيرك أي جهة تستفيد منه، مع العلم ان هذه ملاحظة الساكنة خاصة تواجده الدائم وبنفس المكان طوال هذه المدة بخلاف ما تجري به العادة حيث كان تواجد السيرك يتم في إطار موسمي عكس ما يحصل الآن مما يطرح التساؤل وما يحدث فإن السلطة على علم بكل مايجري وبالتالي نلاحظ أن تواجده الدائم غير معقول ونطالب بإزالته من ذاك المكان بصفة نهائية لانه يسبب عدة مشساكل ومنها الهدر المدرسي الذي نساهم فيه بطرق مباشرة وغير مباشرة لأن أغلب التلاميذ يتوجهون إليه بدل مؤسساتهم التعليمية، هذا من جهة وتهيء ساحة 20غشت فإنه يطرح أكثر من تساؤل لأن هذه الساحة تتواجد بمدخل المدينة والمتنفس الوحيد للنساء والأطفال وحتى إذا تم تحويله للفرجة ستشوه جمالية الساحة بالاضافة للفوضى التي ستخلفها بالمكان من انتشار الازبال إلى غير ذلك، وحتى ان اقتضى الامر وبودنا خلق متنفس آخر للفرجة فإننا نتوفر على ساحة باب الحجر وأن نتفادى ساحة 20 غشت فهو فضاء محادي لسور المدينة كما أريد أن أشير للمراحيض التي تم انجازها بهذا الفضاء من منظوره السياحي يجب أن يبقى فضاء مفتوح أن نعمل على تهيئتها وتتمة تهيئة الفضاء الأخضر الذي توقف لمدة ست سنوات الاحتفاظ بالفضاء على ماهو عليه من أجل إقامة التظاهرات الكبرى كالمهراجانات والسهرات بدل التنشيط اليومي الذي سيشوه جماليته مع العلم أننا نتوفر على فضاءات أخرى لهذه الانشطة ساحة باب الخميس وساحة باب الحجر كما أني ضد فكرة الالغاء لأنه يتطلب وقت مرت ست سنوات ولإضافة المزيد من السنوات لن نوفر للمدينة أي إضافات واكتفي بهذا القدر.

محمد إحسان..... مستشار جماعي

فيما يخص النقطتين، يجب التريث وتعميق النقاش في المسألة، فساحة 20 غشت تتواجد بمدخل المدينة ويجب الحرص على نظافتها، فبمجرد الترخيص للفرجة والطعام سيطرح مشكل النظافة، هناك أمر آخر وهو أنها المكان الذي يقصده المواطن بحثا عن الهدوء، كذلك فالساحة هي مكان لإقامة المهرجانات والسهرات، فهل سيتم تقسيمها إلى مكان للفرجة وآخر للمهرجانات والسهرات؟

نقطة أخرى تتعلق بكارفور، لو تعلق الأمر فقط بتفويت بقعة أرضية لما كان هناك أي إشكال، لكن الأمر أكبر من ذلك لذلك طالبنا بتأجيل النقطة لطرحها من الناحية التدبيرية، فكما تعلمون هذا مجال معروف بالتنافسية وقد بلغ إلى علمنا أن شركة أخرى ستطلب هي الأخرى بإنشاء سوق لها، بمعنى أنه علينا تدبير الوعاء العقاري، فإذا كانت اليوم "كارفور" فربما غدا ستكون شركة "مرجان" أو "أتقدو"، إذن علينا تعيين المكان والمواقع المناسبة بدقة في حالة حضور أي شركة أخرى، أي أخذ راحتنا في تحديد المواقع وهذا هو سبب طلبنا تأجيل النقطة المتعلقة بتدبير الوعاء العقاري على حسب الطلبات التي من الممكن أن نتوصل بها فيما بعد في إطار التنافسية.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

فيما يخص "كارفور"، فقد أشار السيد اسماعيل الحريري لوجود مقرر سابق لـ " أتقدو" وهي "كارفور"، وبالتالي يمكن فقط تصحيح المقرر.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

لا يمكن ذلك فهذه شركة أخرى.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

مادام هناك مقرر فلما لا يتم فقط تصحيحه كما هو معمول به في المحاكم فيا يخص شركات التأمين حيث يتم تبديل الإسم فقط، وهو ما نسميه بالتصحيح.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

"أتقدو" شركة و"كارفور" شركة أخرى، فكل شركة مستقلة بذاتها.

عبد الحق يسري..... مستشار جماعي

في نفس سياق تدخل السيد محمد احسان، حبذا لو تم إعداد تصميم منظم لما تبقى من الوعاء العقاري الخاص بالجماعة، خاصة تصميم الوعاء العقاري المخصص للمشاريع التجارية، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع التوقعات، فربما تأتي شركات أخرى (مرجان، أسواق السلام...) فيما بعد، وهذا كله يشكل قيمة مضافة للمدينة والمداخلات الجبائية الجماعية.

أسماء لقجدر..... مستشارة جماعية

السلام عليكم، تحية للسيد رئيس الجلسة، تحية للسيد ممثل السلطة المحلية، تحية للسادة المستشارين والسيدات المستشارات، تحية كذلك للأطر والموظفين وكذا رجال الإعلام.

سأذهب مع طرح تأجيل مجموعة من النقط نظرا لأن مجموعة من اجتماعات اللجنة كلجنة التعاون والشراكات و السياحة اضطرت إلى الانعقاد بمن حضر، وتقرر مناقشة نقطتين فقط، لهذا أقترح مناقشة النقطة الأولى الخاصة بتسمية المركب الثقافي والنقطتين 8 و9، في حين يتم تأجيل باقي النقط إلى الجلسة الثانية أو التمديد لجلسة ثالثة.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

بناء على تدخلات الإخوة، يظهر التوجه، ولتعميق النقاش وتلافي أي لبس سنناقش النقطة الأولى والتاسعة، أما باقي النقاط ستؤجل إلى الجلسة الثانية، وفي هذا الإطار سنعقد لقاء يوم الاثنين على الساعة السابعة ليلا لمناقشة النقط التي لها علاقة بالتأجيل.

النقطة الأولى:	الدراسة والمصادقة على تسمية المركب الثقافي باسم " مولاي الحسن "

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بتسمية المركب الثقافي الكائن بسطاح المدينة، والذي تم افتتاحه من طرف السيد الرئيس بمعية السيد وزير التواصل والثقافة والشباب، هذا المركب أقترح له اسم "المركب الثقافي مولاي الحسن".

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسمية المركب الثقافي باسم "مولاي الحسن" للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 43/2022	الدراسة والمصادقة على تسمية المركب الثقافي باسم " مولاي الحسن "

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسمية المركب الثقافي باسم "مولاي الحسن"، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 20 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 20 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	عبد الحق يسري	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	فضمة ازوران
شرف الدين اسقارو	ابراهيم المدلاوي	محمد جبري	كنزة عزمي
اسماعيل الحريري	مينة فريسي	عبد الجليل ايت الجران	اسماء لقجدر
فاتحة موفق	الزهراء رحمون	محمد احسان	مولاي هشام أشرف

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسمية المركب الثقافي باسم "مولاي الحسن" تيمنا باسم صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن حفظه الله.

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

إقليم تارودانت
المجلس
جماعة تارودانت

النقطة الثانية:	الدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع " ميزة الجماعة المواطنة "

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الثانية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة" للجلسة الثانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الثالثة:	الدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الثانية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية للجلسة الثانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

النقطة الرابعة:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة**

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الثانية.

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة للجلسة الثانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الخامسة:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة.**

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الثانية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة. للجلسة الثانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة السادسة:	**الدراسة والمصادقة على:** أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات. **ب.** مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك.

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الثانية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات.

ب. مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك للجلسة الثانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة السابعة:	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " Carrefour "

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الثانية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "Carrefour" للجلسة الثانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الثامنة:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الثانية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة للجلسة الثانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة التاسعة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس جهة سوس ماسة والجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنه ستتم مدارسة هذه النقطة على أساس المصادقة عليها، وهي نقطة تهم إنشاء مركز جهوي للتكوين في كرة القدم،و الذي يعتبر ثاني مركز على المستوى الوطني، ويضم شركاء وهم:

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.
- جهة سوس ماسة.
- جماعة تارودانت.
- الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

أما المساهمين فهما اثنان الجهة و الجامعة الملكية، وبالنسبة للوعاء العقاري فستوفره جماعة تارودانت .

بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عبد العالي الحوس النائب الثاني لإعطاء تقديم ونبذة عن الاتفاقية.

عبد العالي الحوس..... النائب الثاني للرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أولا نبارك لكم عيد الفطر المبارك "عيدكم مبارك سعيد." السيد الرئيس، السيد القائد، السادة أعضاء المجلس، والسيدات عضوات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت، السادة أطر الجماعة، السيدات والسادة الإعلاميين، السادة الحضور الكريم.

يشرفني أن أقدم لكم النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة ومجلس جهة سوس ماسة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ووزارة التربية والتعليم الأولي والرياضة، من أجل بناء وتجهيز مركز جامعي للتكوين في كرة القدم، هذا المشروع يهدف إلى النهوض بالممارسة الرياضية على صعيد الجهة والإقليم خصوصا، وكذلك أجرأت استراتيجية الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم لتطوير التكوين وإبراز المواهب التي تزخر بها المدينة وكذلك الجهة.

ونحيطكم علما أن تكلفة إنجاز هذا المشروع تقدر بمليون درهما (12 مليار سنتيم)، تكفلت فيه جماعة تارودانت بتوفير الوعاء العقاري (8 هكتارات)، الجهة فقد ساهمت بمبلغ 60 مليون درهما (6 ملايير سنتيم) وهي نفس مساهمة الشريك الثالث الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم. هذه المعلمة الرياضية ستكون عبارة عن مجموعة من الأقطاب:

- قطب إداري؛
- قطب التعليم؛
- قطب إقامة الرياضيين؛
- قطب المعدات التقنية وملاعب لكرة القدم بالعشب الطبيعي والعشب الاصطناعي.

وكل قطب يضم مجموعة من المرافق والقاعات والفضاءات.

كما نحيطكم علما أن الجدولة الزمنية لإنجاز الميزانيات هي بين سنة 2022 و 2024، وأن هذا المشروع وهذه المعلمة ستتكفل به الجماعة وستضعه تحت تصرف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

وأتمنى صادقا أن ينجز في أقرب الآجال نظرا لما له من أهمية على جميع المستويات الرياضية، الاقتصادية والاجتماعية.

المناقشة

محمد جبري ..... مستشار جماعي

هذا المشروع مهم وأساسي، وقد جاء في إطار تعزيز البنيات الرياضية بجهة سوس ماسة وليس فقط بإقليم تارودانت، وكذلك في إطار تعزيز الارتقاء بالرياضة، وهنا لابد أن نتقدم بالشكر للسيد الرئيس على المجهودات التي بذلها من أجل توفير هذا المشروع الذي له قيمة استثمارية مهمة (120 مليون درهم)، كما نشكر جهة سوس ماسة على مساهمتها (60 مليون درهم)، وكذلك نشكر الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

فهذا المشروع سيعطي قيمة مضافة للمدينة وللجهة، وبالتالي فمثل هذه المشاريع ما يلزمنا فهي ستعطي قيمة مضافة وأملا لتنمية مدينتنا، فالكل يعلم الإمكانيات المادية للمدينة وميزانيتها، ونتمنى جلب مشاريع أخرى لرد الاعتبار للمدينة سواء في إطار سياسة المدينة أو في رد الاعتبار للمدينة العتيقة أو خلق مشاريع استثمارية التي ستختلف ثروة لشباب المدينة.

محمد إحسان ..... مستشار جماعي

السيد الرئيس، السيد القائد، والسيدات والسادة، الحضور الكريم.

فيما يخص هذا المشروع المندمج فسيعود بالفضل بدون شك على مدينة تارودانت وعلى شبابها، وهنا بدوري أشكر السيد الرئيس على هاته المبادرات التي يقوم بها مركزيا من أجل توفير الدعم لمثل هاته المشاريع.

لدي ملاحظة شكلية تهم تسمية الأطراف المعنية، يجب وضع التسمية الرسمية، فمثلا إقليم تارودانت يعوض بعمالة إقليم تارودانت لتفادي الخلط بين المجلس الإقليمي والعمالة، كذلك الأمر بالنسبة لجهة سوس ماسة تعوض بمجلس جهة سوس ماسة، من جهة أخرى نجد في الجدولة الزمنية للتمويل 80 مليون درهم، في حين سمعنا 60 مليون درهم.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

لقد تم تخفيض المبلغ إلى 60 مليون درهم.

محمد إحسان ..... مستشار جماعي

أيضا هناك تساؤلا في إطار علاقة هذا المشروع بالمشاريع الأخرى، خصوصا أننا سمعنا أن الشركة الإماراتية قامت بإنشاء أكاديمية لكرة القدم، فهل هناك تكامل بين المشروعين رغم أن أحدهما خاص والثاني عام، أم أن أحدهما سيؤثر سلبا على الآخر.

عبد الحق يسري..... مستشار جماعي

بدوري أثمن هذا المشروع، ونيابة عن ساكنة تارودانت نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس على المجهود الذي بذله من أجل جلبه، ونتمنى أن تتوالى بعده مشاريع تنموية أخرى وخصوصا المشاريع الاقتصادية للتخفيف من وطئة الهشاشة التي تعاني منها جماعة تارودانت وساكنتها.

ما أثار انتباهي هي الفقرة الأخيرة من مقدمة السيد النائب حول المشروع، وهي أن الجماعة ستتكفل بالمشروع وتضعه رهن إشارة الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فهل يقصد بهذا التكفل أن الجماعة هي من سيتحمل مصاريف الصيانة والتسيير وكل ما يحتاجه هذا المرفق بعد إحداثه، نحن لا نمانع لكن الكل يعلم بالمجهود الذي تتطلبه الصيانة والمحافظة على هذه المشاريع وكذلك والإمكانيات المالية، خصوصا أنني سمعت أن هناك ملاعب بالعشب الطبيعي والعشب الاصطناعي، ففيما يتعلق بالعشب الطبيعي لا يجب أن ننسى إكراه مياه السقي التي تعيشه المنطقة، هذه أمور يجب أخذها بعين الاعتبار والتحضير لها بما يكفي حتى تكون المهمة التي ستلقى على عاتق الجماعة في مستوى انتظارات الساكنة ،كما أننا لا نمانع أن تتكفل الجماعة بمرفق من هذا النوع فالمبالغ التي سيساهم بها باقي الشركاء هي مبالغ تعجز الجماعة عن توفيرها ولا يمكن توفيرها إلا عن طريق القروض، كما هي العادة بالنسبة الجماعة تارودانت.

مرة أخرى تثمن المشروع ونشكر السيد الرئيس على المجهود الذي بذله من أجل جلب هذا المشروع ونتمنى أن تليه مشاريع مهمة أخرى خصوصا في المجال الاقتصادي.

فاطمة الزهراء خلوفي..... مستشارة جماعية

شكرا السيد الرئيس، تحية لممثل السلطة وللسادة المستشارين والمستشارات.

أول نقطة أود الإشارة إليها هي أننا كجماعة لا بد أن نوفر التسهيلات اللازمة للمشاريع التي تجلب للمدينة والتي ستكون ذات نفع وستوفر فرصة للشغل ورواج للمدينة، وكما تعلمون فالمدينة تعيش داخل حفرة ونحن كمجلس لا يجب أن نزيد من حدة الوضعية، لذلك يجب ألا نضع الإكراهات أمام الشركات والمشاريع،

ثانيا نعلم جميعا مشكل العقار بالمدينة لذلك وكما قال السيد يسري يجب أن ندبر الوعاء العقاري الجماعي.

مسألة أخرى وهي لما لا تتم دراسة جميع النقط في هذه الجلسة كنقطة "كارفور" مثلا التي ستعود بالنفع على المدينة، فلما تم تأجيلها؟ أما بالنسبة لشركة التنمية المحلية فحسب بحث قمت به فهي شركات تختص في جميع المجالات، والمدن التي تعاملت مع هذه الشركات نجحت وتقدمت للأمام، لذلك نحن مع هذا المشروع إلا أننا كمجلس يجب عقد يوم دراسي لمناقشة ومعرفة أكثر دواعي هذه التنمية.

هشام أمزراو..... نائب كاتب المجلس

أريد أن أثمن وأنوه بمجهود السيد الرئيس حول هذا المشروع، فليس من السهل جلب مشروع من هذا الحجم إلى مدينة تارودانت والذي سيكون له أثر إيجابي على المدينة وقيمة مضافة لها.

كما أن له انعكاسات إيجابية أخرى على الاقتصاد وعلى السياحة، فمع حضور المنتخبات والفرق الرياضية من أجل المعسكرات التدريبية ستجلب معها جماهيرها ما سيحرك الاقتصاد خاصة السياحي منه ما سيعطيها إشعاعا أكبر.

وسأضيف لما قاله السيد عبد الحق يسري حول وضعية الماء بالمدينة، فيما يتعلق بسقي الملاعب، يجب التعجيل بمشروع تصفية المياه العادمة، فهو مشروع حيوي للمدينة إذ لا يمكن لنا التوفر على فضاءات خضراء وسوس يعاني من ندرة المياه، في إنجاز محطة لتصفية المياه العادمة ستمكننا من سقي وري الفضاءات الخضراء وكذا الملاعب، إذ يمكن أن ننجز مشروعا اليوم ويفشل في الغد لهذا السبب، ونحن لا نريد الفشل بل علينا استباق الأمور وأن تكون لنا قراءة محيطة بالمشروع من جميع جوانبه.

فضمة ازوران..... مستشارة جماعية

لا يختلف اثنان على أهمية هذا المشروع الذي سينزل بثقله على المدينة .

سأشير لشريك مهم رغم أن ليس له مادة وهي الأندية المتواجدة بالمدينة، فلما لا يتم تشكيل فيدرالية تكون داعمة لهذا المشروع ولو معنويا، فهذه الأندية هي مشتل لإعداد أبطال المستقبل، هذا دون إقصاء فريق كرة القدم النسوية .

إضافة إلى ذلك، نتمنى من الشركات التي ستنشأ هذا المعمار أن تحترم القانون 03.10 الخاص بالولوجيات، خصوصا أن هناك مركزا للمكفوفين يمارس كرة القدم، كما نريد أيضا ولوجيات للإعاقة الحركية، وللعلم فهناك فريق وطني لمبثوري الأطراف، لذلك نريد لكل هاته الفئات أن تستفيد من هذا الفضاء.

اسماعيل الحريري..... النائب الرابع للرئيس

أولا نؤكد شكرنا للسيد الرئيس على استقطاب هذا المشروع، وهنا أدعو المجلس إلى متابعة تنزيل مقرر شبيه بهذا المقرر وهو مقرر تفويت عقار للجامعة الملكية للدراجات الهوائية، فإما أن تلتزم معنا الجامعة في هذا الإطار أو يتم إلغاء المقرر في دورة لاحقة، أو يقدم ملتمس للسيد الرئيس باعتباره وزيرا للضغط على الجامعة، فقد سبق اتخاذ مقرر في هذا الإطار وهو خاص بمدرسة للدراجات الهوائية وتم تفويت هكتارين من أجل ذلك ولحد الآن مازال المقرر عالقا، لهذا أدعو المجلس في دورة لاحقة أو ملتمس للسيد الرئيس للضغط على الجامعة لتنفيذ التزامها بإقامة مدرسة للدراجات الهوائية.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

الإخوة استفاضوا في مناقشة هذه النقطة.

فكما هو واضح في العنوان فهذه جامعة لكرة القدم وليست للترفيه فقط، تقوم بالتعليم الأكاديمي لكرة القدم، واستراتيجيتها هي استراتيجية جديدة مستوحاة من الأكاديميات الأوروبية، وقد تم التفكير في إنشاء هذا المشروع بناء على مجموعة من المعطيات التي أمد بها السيد الرئيس السيد فوزي لقجع رئيس الجامعة، منها أن مجموعة من الأندية بالمدينة تتوفر على مواهب كبيرة، إلا أنها لا تجد أرضية أو محتضن لهاته الفئات خصوصا الصغرى منها لاستخراج مواهبها.

والحمد لله فالسيد الرئيس ومنذ بداية الولاية ترافع على المشروع وتمت تلبية طلبه، وبذلك ستحتضن الجامعة أولا مواهب المدينة والإقليم ثم الجهة بعد ذلك وطنيا.

وبالنسبة لتدبير الفضاء فهو راجع للجامعة، فالجماعة غير قادرة على صيانته خصوصا العشب الطبيعي، فهي صيانة مرهقة ومكلفة وتتطلب عناية خاصة، والجامعة من لها الاختصاص والإشراف عليه بإمكانياتها المالية، ودور الجماعة هو توفير الوعاء العقاري كما ستكون عضوا في لجنة تسيير هذا المشروع.

مسألة أخرى وهي مشكل الماء، السيد الرئيس يعمل على تسريع محطة التصفية التي تبلغ تكلفتها 250 مليون درهم، وبالمناسبة فجميع الشركاء من وزارة الداخلية، و وزارة البيئة والجهة وافقوا على المساهمات، ومن حسن حظ تارودانت أن هذا التأخير جعلها تدخل في إطار محطة التصفية المسماة bio actif وهي الجيل الجديد من محطات التصفية التي من بين مميزاتها صغر المساحات المستغلة، فبدل استغلال 40 هكتار بالنسبة للمحطة القديمة سيتم استغلال 3 هكتارات فقط، إضافة إلى جودة المياه المستخرجة التي يمكن استعمالها في الفلاحات المعيشية، بل أكثر من ذلك يمكننا استعمالها

في سقي المساحات الخضراء، وهناك تفكير في استخراج مجموعة من القنوات من هذا الموقع لتزويد المدينة ولما لا تزويد الإقليم، فهناك مشروع آخر في طور الإعداد.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة و الجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي **عدد 44 / 2022**	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة و الجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم تارودانت.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة و الجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت,وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:19 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....:19 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	عبد الحق يسري	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	فضمة ازوران
شرف الدين اسقارو	ابراهيم المدلاوي	محمد جبري	كنزة عزمي
اسماعيل الحريري	مينة فريسي	عبد الجليل ايت الجران	اسماء لقجدر
فاتحة موافق	الزهراء رحمون	محمد احسان	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و مجلس جهة سوس ماسة و الجامعة الملكية من أجل إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم بتارودانت كما يلي:

المملكة المغربية

اتفاقية شراكة

تتعلق

بإحداث وتجهيز مركز جامعي جهوي

لكرة القدم بجهة سوس ماسة

تمهيـــــد

- ✓ تطبيقا للمادة 31 من الدستور: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من التربية البدنية؛
- ✓ تطبيقا للمادة المادة 33 من الدستور: "تتخذ السلطات العمومية التدابير الملائمة لتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات؛
- ✓ تطبيقا للمادة 26 من الدستور: "تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديموقراطية ومهنية مضبوطة؛
- ✓ استحضارا للتوجيهات السامية لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المتضمنة بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة، المنعقدة بالصخيرات أيام 24 و25 شوال 1429هـ الموافق ل 24 و25 أكتوبر 2008، والتي وضعت إستراتيجية واضحة المعالم كما حددت خارطة الطريق التي ينبغي الاهتداء بها من أجل النهوض بالرياضة الوطنية؛
- ✓ بناء على المادة 82 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1.10.150 الصادر في 13 رمضان 1431 (24 أغسطس 2010)؛
- ✓ بناء على المادة 93 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1-15-83الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
- ✓ بناء على المادة 86 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1-15-84 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
- ✓ بناء على المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
- ✓ تنفيذا للاتفاقية الإطار لإنجاز برنامج تأهيل البنية لتحتية لكرة القدم الوطنية والمبرمة بين وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الشبيبة والرياضة ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم بتاريخ 4 يونيو 2014 للفترة 2014-2016 والتي تم تمديدها، بملحق بتاريخ 8 غشت 2017، للفترة من 2017إلى 2021؛
- ✓ ومن أجل مواكبة المشاريع الرياضية المهيكلة ودعم شبكة البنيات التحتية الرياضية على مستوى الجهة؛
- ✓ بناء على مداولات مجلس جهة سوس ماسة في دورته العادية لشهر.....
- ✓ بناء على مداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته العادية لشهر ماي 2022 خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2022.

تم الاتفـــــاق بين:

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة.
- ولاية جهة سوس ماسة ممثلة في شخص السيد الوالي؛
- إقليم تارودانت ممثلة في شخص السيد العامل؛
- جهة سوس ماسة ممثلة في شخص السيد رئيس مجلسها؛
- الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ممثلة في شخص السيد رئيسها.
- جماعة تارودانت ممثلة في شخص السيد رئيس مجلسها.

على ما يلي:

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد المساهمات المالية والمعنوية للأطراف الموقعة من أجل "بناء وتجهيز مركز جامعي جهوي للتكوين في كرة القدم" لجهة سوس ماسة وكذا الشروط العامة لتدبيره وتسييره، وذلك للنهوض بالممارسة الرياضية على صعيد الجهة، وأجرأة استراتيجية الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم لتطوير التكوين وإبراز المواهب الواعدة التي تزخر بها هذه الجهة.

المادة الثانية: مكونات المشروع

يتألف هذا المشروع من المكونات التالية:

- قطب إداري ويضم:
  - ✓ مكتب المدير
  - ✓ الكتابة ومكاتب الإدارة
  - ✓ فضاء تسيير المعدات
  - ✓ مخازن للوازم الرياضية
- قطب التعليم ويضم:
  - ✓ قاعات وأقسام للدراسة
  - ✓ قاعة للندوات واستعمالات أخرى
  - ✓ قاعة للمعلوميات
  - ✓ قاعة الأساتذة والمؤطرين
  - ✓ قاعة الاجتماعات واستقبال الزوار والأولياء
- قطب الاقامة مخصص لإيواء اللاعبين واللاعبات بقدرة تصل إلى 120 لاعبا ويضم:
  - ✓ غرف للنوم فردية وجماعية
  - ✓ فضاء للترفيه: قاعة للمطالعة وخزانة وقاعة للألعاب
  - ✓ قاعة للصلاة

- ✓ مقصف
- ✓ مطبخ ومطعم ومعدات المواكبة
- ✓ مجمع الاستحمام والصرف الصحي

- **قطب طب الرياضة ويضم:**
  - ✓ قاعات الرياضة
  - ✓ قاعات الاسترخاء والترويض
  - ✓ قاعات الفحوصات الطبية والتمريض
  - ✓ الكتابة
  - ✓ مخزن المعدات الطبية
- **أماكن المعدات التقنية**
- **ملاعب كرة القدم بالعشب الطبيعي والاصطناعي.**

المادة الثالثة: التزامات الأطراف المتعاقدة

تلتزم الأطراف المتعاقدة بالمساهمة في توفير الوعاء العقاري والاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشروع الذي تقدر تكاليفه الإجمالية بحوالي 120 مليون درهم، وذلك كما يلي:

- **جهة سوس ماسة :**
  - ✓ المساهمة المالية في إنجاز المشروع بمبلغ 60 مليون درهم.
- **الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم:**
  - ✓ المساهمة المالية في إنجاز المشروع بمبلغ 60 مليون درهم .
- **جماعة تارودانت:**
  - ✓ توفير الوعاء العقاري بمساحة 8 هكتارات لإنجاز المشروع.
- **الجدولة الزمنية للتمويل:**

الشركاء	الجدولة الزمنية للتمويل (مليون درهم)			المجموع (مليون درهم)
	2022	2023	2024	
الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم	20	20	20	60
جهة سوس ماسة	20	20	20	60
جماعة تارودانت	توفير وعاء عقاري	-	-	-
المجموع	40	40	40	120

تحول المساهمات المالية للأطراف في الحساب البنكي المفتوح باسم الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم والمخصص لمشاريع برنامج تأهيل البنية لتحتية لكرة القدم الوطنية.

المادة الرابعة: تعيين صاحب المشروع والتزاماته

تعتبر الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم صاحب المشروع وبالتالي الآمر بالصرف للمشروع، وفي هذا الدور تلتزم الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم بما يلي:

- إنجاز وتسيير المشروع وفقا للشروط التي تحددها لجنة الإشراف والتتبع.
- اسناد مهمة صاحب المشروع المنتدب لإنجاز المشروع موضوع الاتفاقية للوكالة الوطنية للتجهيزات العامة التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وإبرام معها اتفاقية تتبعها؛
- المصادقة على الصفقات والعقود وكذا محاضر الاستلام المؤقت والنهائي.
- تسديد مستحقات المقاولات المتعهدة بإنجاز المشاريع وكذا مكاتب الدراسات والمراقبة والتجارب المختبرية والممونين ومقدمي الخدمات المتعلقة بالمشروع؛
- مسك محاسبة خاصة بالمشروع تضمن دقة ومصداقية سجلات المحاسبات، وتلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع موضوع الاتفاقية؛
- إعداد تقارير مفصلة، توضع رهن إشارة لجنة المتابعة بمناسبة اجتماعاتها، حول تقدم أشغال تنفيذ المشاريع وتقييمها؛
- تسيير المركز وضمان استمرارية جاهزية كل مرافقه، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والكافية للسهر على تسيير الفضاء بما في ذلك الأطر التقنية، اعتبارا من تاريخ الاستلام النهائي للمشروع؛
- التعاون مع أعضاء هيئات ولجن المراقبة والتتبع والتدقيق وتمكينهم من جميع المعلومات والوثائق الضرورية للقيام بمهامهم.

المادة الخامسة: لجنة الإشراف والتتبع

تحدث لجنة الإشراف والتتبع تتكون من ممثلي الأطراف المتعاقدة، يترأسها السيد والي الجهة، وتجتمع باستدعاء منه، أو بطلب من أحد الأطراف مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، وكلما تبين أن هناك فائدة أو ضرورة لاجتماعها، ويمكن للسيد الوالي استدعاء كل شخص أو هيئة يرى أن حضورها مفيدا لاجتماعات اللجنة.

المادة السادسة: اختصاصات لجنة الإشراف والتتبع

تتولى لجنة الإشراف والتتبع السهر على حسن تنفيذ بنود الاتفاقية، وعلى الخصوص:

- تتبع تقدم تنفيذ أشغال إنجاز المشروع موضوع الاتفاقية؛
- دراسة المشاكل التي قد تعترض إنجاز المشروع وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
- المساهمة في وضع برنامج تسيير المشروع بعد استلامه والمصادقة عليه؛

المادة السابعة: اتخاذ القرارات

تتخذ القرارات داخل لجنة الإشراف والتتبع بالتوافق بين أعضائها.

المادة الثامنة: صاحب المشروع المنتدب

يتفق الأطراف في إطار اتفاقية شراكة خصوصية تعقد في هذا الشأن على تعيين الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة صاحب المشروع المنتدب، وذلك للقيام لحسابهم بما يلي:

- الإجراءات الإدارية المتعلقة بإعداد دفاتر التحملات والإعلان عن طلبات العروض لإنجاز الدراسات والمشاريع المتفق عليها من طرف الأعضاء طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية؛
- الحصول على الرخص الإدارية المتعلقة بإنجاز المشروع؛
- التحضير لإبرام عقود الدراسات والأشغال؛
- تتبع مدى مطابقة الدراسات والأشغال لمعايير الجودة والسلامة وفق بنود الصفقة؛
- إنجاز جداول المنجزات والكشوف التفصيلية الجزئية والنهائية؛
- اقتراح الإجراءات اللازم اتخاذها اتجاه المقاولة أو المقاولات المتعهدة، في حالة الإخلال بالتزاماتها الواردة بدفاتر التحملات؛
- تحضير الوثائق الإثباتية لتسديد مستحقات المقاولات المتعهدة بإنجاز المشاريع، وكذا مكاتب الدراسات، والمراقبة، والتجارب المختبرية، ومقدمي الخدمات المتعلقة بالمشروع موضوع الاتفاقية؛
- القيام بتحضير عمليتي الاستلام المؤقت والنهائي للمنجزات.

المادة التاسعة: احترام المعايير التقنية

إن إنجاز جميع مشاريع البنية التحتية الأساسية أو البناءات رهين بإنجاز دراسات الجدوى التقنية والمعمارية والبيئية، وكل دراسة ضرورية لإنجاز المشروع في أحسن الظروف المالية والتقنية، والحصول على التراخيص المطلوبة وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

المادة العاشرة: المراقبة والتدقيق

تخضع جميع العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع لمراقبة أو تدقيق الهيئات المختصة، ويلتزم صاحب المشروع المنتدب بالتعاون مع أعضاء لجن المراقبة والتتبع التي تشمل ممثلي الممولين مع وضع الوثائق والمعلومات الضرورية رهن إشارتهم للقيام بمهمتهم.

المادة الحادية عشر: حقوق الملكية

تبقى ملكية البنايات والتجهيزات المحدثة في إطار هذه الاتفاقية لمجلس جماعة تارودانت والذي يضعها تحت تصرف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

المادة الثانية عشر : مدة الإنجاز

ينجز المشروع موضوع الاتفاقية خلال الفترة الممتدة من 2022 و2024، وتلتزم الأطراف المعنية بتعبئة مساهماتها المالية وتحويلها في الحساب البنكي لصاحب المشروع، وذلك وفق المقتضيات والبرمجة الزمنية المحددة في المادة الثالثة أعلاه.

المادة الثالثة عشر : تعديل الاتفاقية

يمكن تعديل ومراجعة بنود هذه الاتفاقية بمقتضى ملاحق وفق نفس المساطر المتبعة في إبرامها.

المادة الرابعة عشر: تسوية الخلافات

كل خلاف يحصل بين الأطراف المتعاقدة بخصوص تأويل بنود هذه الاتفاقية، أو بمناسبة تنفيذها، يتم فضه بالطرق الحبية، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يرفع إلى أنظار السيد والي الجهة لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التراضي، وإذا تعذر إيجاد حل نهائي يحال النزاع على المحكمة الإدارية المختصة.

المادة الخامسة عشر: مدة وسريان مفعول الاتفاقية

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها والمصادقة عليها وتبقي قائمة الي حين الإنجاز التام للمشروع واثناء استغلاله ما لم يتم الغاؤها.

وحررت هذه الاتفاقية في خمسة (5) نظائر أصلية بتاريخ: .....

إمضاءات الأطراف المتعاقدة

السيد والي جهة سوس ماسة	
السيد عامل إقليم تارودانت	
السيد رئيس مجلس جهة سوس ماسة	
السيد رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم	
السيد رئيس جماعة تارودانت	

توقيع النائب الأول لرئيس

محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس

رشيد فنان

المملكة المغربية
جماعة تارودانت
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت

دورة عادية:2022
جلسة علنية: الجلسة الثانية

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت
في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2022
الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ: الخميس 12 ماي 2022

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2022 خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الخميس 12 ماي 2022 ، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد بيروك التيجاني قائد رئيس الملحقة الإدارية الرابعة ، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 29

وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	سعاد ابلعيد	مستشارة جماعية	زينب الخياطي	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
شرف الدين اسقرو	النائب الثالث للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	عبد القادر هرماس	مستشار جماعي	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية.	زهرة دنبي	مستشارة جماعية
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
رشيد فنان	كاتب المجلس	عبد الحق يسري	مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي
هشام مزراو	نائب كاتب المجلس	سعاد اريب	مستشارة جماعية		
محمد الحاتمي	مستشار جماعي	فاطمةالزهراء خلوفي	مستشارة جماعية		
رشيد وحيد	مستشار جماعي.	محمد جبري	مستشار جماعي		
شكيب اريج	مستشار جماعي.	محمد احسان	مستشار جماعي		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: لا أحد.
- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : عضوين (02) و هم السادة:

اسم العضو	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- نور الدين الورغي.....: مدير المصالح.
- عبد المنعم المناني.....:رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية.
- بويه ايكوت .....: رئيسة مصلحة التعمير و البيئة.
- عبد السلام الراضي.....: شسيع المداخيل.
- عبد الله الحمري.....: رئيسة مصلحة الشرطة الادارية.
- مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.

افتتح السيد النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر ماي 2022 مرحبا بالسادة الأعضاء وبالسيد بيروك التيجاني قائد الملحقة الادارية الرابعة والسادة أطر الجماعة والموظفين و الحضور الكريم و ممثلي الاعلام،بعد ذلك قدم نقط جدول أعمال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر ماي 2022 كما يلي:

❖ **الجلسة الثانية: الخميس 12 ماي 2022 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت**

2. الدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة".
3. الدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية .
4. الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة.
5. الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة.
6. الدراسة والمصادقة على:

أ.الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات.

ب.مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك.

7. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "carrefour ".
8. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي و التنمية المستدامة.
10. الدراسة و المصادقة على:

أ.إلغاء المقرر القاضي بتهيئ ساحة باب الخميس بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

ب. تهيئ ساحة 20 غشت بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

11. الدراسة والمصادقة على تعديل و تحيين اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية بأكادير.

12. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني .

13. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة.

14. الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي.

15. الدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة.

16. الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

النقطة الثانية:	الدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع " ميزة الجماعة المواطنة " .

في مستهل هذه النقطة أشار السيد الرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة".

نقطة نظام:سعاد اريب..... مستشارة جماعية.

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد نائب الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، السادة الاطر وموظفي الجماعة، السادة المشرفين على الاعلام، السادة الحضور الكرام.

في البداية أحيي المنابر الحرة التي تنقل الأخبار بأمانة وبموضوعية وبدون ذاتية وبمصداقية كبيرة، وبالتالي أود أن أدين وبشدة جريمة اغتيال الصحفية شرين ابو عاقلة على يد الاحتلال الصهيوني، وهي تؤدي رسالتها في تغطية الأحداث بمخيم جيني، وفي إطار نقطة نظام أود أن نسجل من جديد وبشكل متكرر أننا نعيش مرحلة غير مسبوقة في تسيير مجلس مدينة تارودانت، وفي طريقة تدبيره وكأنني بمجلسنا الموقر غير مطوق بمقتضيات الدستور في فصوله 136 -137 و138 وسأضيف 140 وأيضا بالقانون التنظيمي، كما أشير وفي إطار نقطة نظام بخصوص الزيارة التي قام بها القنصل العام الأمريكي أعتقد بتاريخ 12 إن لم تخني ذاكرتي أو 11 مارس 2022 الى مدينة تارودانت، وللأسف تم استدعاؤنا كأعضاء.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

أرجوك استاذة للاشارة فقط بالنسبة لنقطة نظام لا تتجاوز دقيقة زمن، طبقا للقانون الداخلي وشكرا.

حسب مقتضيات القانون الداخلي بالنسبة لنقطة نظام لاتتجاوز دقيقة واحدة والمداخلة حدد لها أربع دقائق والتعقيب دقيقتين، ولهذا أرجو أن لا نتجاوز الوقت المحدد في القانون الداخلي لأنه إذا أردنا النقاش باستفاضة سيجعلنا نمدد النقط للمرة الثالثة.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

لدي نقطة نظام تشمل أشياء بعضها مرتبط ببعض ولا نرغب في تمديد أريد فقط اتمام ما بدأت بعده يمكنك السيد الرئيس أن تعقب على مداخلتي.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

دقيقة من فضلك أستاذة لكي نطبق ونحترم ماجاء في إطار ما يقتضيه الدستور والقانون التنظيمي.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

إذن أعود وأقول بالنسبة للزيارة التي قام بها القنصل الامريكي لمدينة تارودانت والذي تم فيه تمرير مغالطة خطيرة جدا مع جهل تام لصفة هذا الشخص.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

لم يدرج هذا الموضوع كنقطة في جدول الأعمال، ولهذا يجب أن نناقش ما له علاقة بجدول الأعمال.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

يجب أن تقبل بنقطة نظام، كما أريد طرحها دائما في إطار تدبير الشأن العام نطالب بتوضيح مدقق فيما يتعلق بقطع الأشجار بالمدينة، هناك أيضا نقطة أفاضت الكأس وهي الاعانات الرمضانية يجب أن نقطع مع هذه الطريقة في التسيير.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

أرجوك أستاذة أنت تناقشين خارج النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

لم نتطرق بعد لجدول الاعمال كما أنه من حقي التدخل في إطار نقطة نظام وهنا أتحدث عن التدبير للشأن العام بالمدينة ولهذا يحق لنا أن نضع ملاحظاتنا وندرجها داخل نقطة نظام.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

بالنسبة لنقطة نظامكم فهي خارجة عن نطاق جدول الأعمال.

نقطة نظام زهرة دنبي..... مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السيدات والسادة اعضاء المستشارين والمستشارات، السادة المشرفين على الاعلام، السادة الحضور.

فيما يخص نقطة نظام، سأتطرق في البداية إلى عدد من الأمور والتي لها علاقة بجدول الأعمال منها ماله علاقة بتدبير الشأن المحلي لنا كجماعة.

النقطة الأولى التي أريد أن أتطرق إليها وهو أن المجلس الجماعي الموقر أو مكتب المجلس قام بإرسال جدول الأعمال لدورة ماي في غياب عدد كبير من الوثائق والمعلومات.

النقطة الثانية كان بودنا مناقشة هذه الأمور في إطار اللقاء الذي سيتم عقده من طرف اللجن الدائمة، إلا أنه من خلال حضورنا للجنة المالية ولن أعقب على الحضور و لا على التوقيت المتعلق بالدعوة للجنة المالية، لأن الكل على علم بما يجري، ولكن بعد حضورنا للجلسة الثانية التي قررت لجنة المالية عقدها لم تتوفر لدى رئاسة اللجنة ولو معلومة واحدة، في حين ونحن نناقش قبل أن نتطرق لجدول الأعمال فإن جلسة اللجنة المالية في البداية أشارت السيدة رئيسة اللجنة في بداية الجلسة في طرح الاسئلة والتي بدورنا حضرنا من أجل طرحها وهي غياب المعلومة و متابعة الادارة فهي إدارة الجماعة ودور الموظفين فإننا نستنكر هذا الأسلوب، وحتى إذا كانت إدراة الجماعة تستقوى على المجلس لعدم حضورها كموظفين فإن هذا الأمر مستبعد بالنسبة لنا، ومن خلال ما نعرفه حول مسيري الجماعة وموظفي الجماعة وحتى إذا حدث أنه لم تتم دعوتهم لهذه اللجنة لتدبير الشأن المحلي خصوصا في اللجن الدائمة فكيف يمكننا مناقشة عدد من المعلومات وعدد آخر من النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة فبالأحرى أن تمنح لنا وتطرح هنا من أجل مناقشتها ثانيا من حقنا كمستشارين أن نناقش.

نقطة نظام محمد الحاتمي ..... مستشار جماعي.

السلام عليكم ورحمة الله، تحية للجميع،السادة المستشارين، السيدات المستشارات، السادة ممثلي السلطة المحلية.

أرجوك السيد النائب أريد أن أذكرك قبل ولوجنا إلى هذه الجلسة كنت معك في حوار ودي وبحضور الاستاذة زينب الخياطي، حيث كان في إطار لاتشوبه أي أمور شخصية لأننا أبناء هذه المدينة العزيزة وحتى إن اختلفنا لايمكن اعتباره شخصي بل هذا يعني توازن وتكميل وإن كانت آراؤنا مختلفة لايعد اشكال خاصة اذا كان منتج، يجب ان نأخذ مايكفينا من الوقت للمناقشة، فأما أن نعقد جلسة سريعة فهذا ليس له أي معنى، أما بخصوص نقطة نظام في مداخلتي فهي متعلقة بالقانون وهنا سأسجل النقطة الأولى والتي هي في إطار القانون الذي تحدث عنه السيد النائب، أولا هذه الجلسة لاتستوفي للشروط القانونية، بالاضافة للدعوة التي وجهت لنا لم تتم في إطار رسمي كما هو معهود لذلك، بالاضافة للتوقيع الذي تحمله هذه الاستدعاءات من طرف السيد النائب الأول للرئيس مع العلم أنه لم يفوض له، والقانون التنظيمي 14-113 واضح في هذا الأمر، كذلك الوثائق لم نتوصل بها، أما اللجن لم يتم عقد لقاءها لأنها لم تتوصل بالوثائق إلا في الدقيقة الاخيرة والتدبير بهذا الشكل يعتبر عبث، ومن لايحترم القانون و لا ينضبط لمساطيره الادارية والمالية لايمكنه تدبير الشأن المحلي ولا حتى الأمور المتعلقة بالمواطنين ، لذلك لدي إضافة أخرى فيما يخص ما اطلعت عليه في الموقع الالكتروني للجماعة حول ماجاء في الجلسة الاولى المتعلقة بالدورة العادية لشهر ماي حيث اتضح لي في الفقرة الأولى وسأتلو ها أمام الحضور وهي كالتالي : بعد الكلمة الترحيبية من السيد النائب الاول للحضور أحاط المجلس علما ببعض المراسلات التي وجهها أحد المستشارين للسيد الرئيس، وأعطى توضيحات وأجوبة بشأنها وهنا أريد أن أنسق معك السيد الرئيس هل تقصدني شخصيا، أنا لدي أربع نقط يجب أن أتممها في هذه اللحظة مع العلم أننا هنا من أجل المناقشة وإن استغرق الأمر ليلة كاملة ، كما أريد منك السيد النائب الإجابة على اسئلتي.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

إذن نمر للنقطة المتعلقة بالجماعة المواطنة وسأحيل الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب رئيسة مكتب الاعلام والتواصل لتقديم عرض حول النقطة.

محمد الحاتمي ..... مستشار جماعي.

لدي مجموعة نقط أريد مناقشتها.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

نتحدث عن القانون ولانحترمه مع العلم أنه تم السماح لك بالتدخل في اطار نقطة نظام طبقا لمقتضيات القانون الداخلي الذي ينظم هذه الجلسة كما لايمكن تجاوز الوقت المحدد لذلك،

نقطة نظام شكيب اريج ..... مستشار جماعي.

أولا لا أريد أن أسجل تدخلي على توقيف متدخل آخر يجب اتمام كلمته بعده يحق لي التدخل، ولما لا نمنح الوقت الكافي لكل متدخل نريد أن نستمع لكل واحد على حدة، لأن التدخل أثناء تدخل آخر هذا في حد ذاته التجني على هذه الفكرة ثم لأن روح القانون أن نسجل اعتراضات على القانون، وبالتالي لن نستعمل نفس السلاح لتكميم افواه الآخرين.

كما اؤيد ما أشار له السيد محمد الحاتمي المستشار الجماعي في تدخله فيما يخص غياب الرئيس المتكرر والمستمر لأنه لاينحصر على أيام فقط بل كذلك الدورات التي يعقدها المجلس، ولهذا عليه تقديم الاعتذار لهذا المجلس والمدينة، ثم حضوره لايعتبر ثانوي وهنا أريد طرح سؤال فيما يخص تسيير المدينة بالنيابة، مع العلم أننا دائمي الحضور للمجلس ولايعقل أن نسجل غياب لمرة واحدة وأولى ويثير كل هذه الضجة، في حين أن الرئيس الذي من واجبه الحضور الذي سيضمن استمرارية هذا المجلس، ومادامت الأمور ليست على خير والوضع على ماهو عليه فإن حضوره مؤكد ومن الضرورة لأن الغياب والحضور يسجل فرق خصوصا في الظرفية الحالية، كما يجب أن يتحلى بالشجاعة ويواجه الوضعية الراهنة التي تعاني منها المدينة، ولهذا يفترض بنا عدم السكوت على هذا الحال، كما سأضيف ماحصل بخصوص القفة الرمضانية والتي اعتبرها مهزلة، أما المراسلة التي تم توجيهها للرئاسة من طرف السيد محمد الحاتمي المستشار الجماعي والتي تضم 24 سؤال فنحن في انتظار الاجابة عنها وعدم تجاهلها وتجاهل أسئلة السادة المستشارين كما يحصل الآن.

الزهراء رحموني.....مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، بخصوص اللجن التي لم يتم عقد لقاءها كما تمت الاشارة إليها من طرف بعض السادة المستشارين في تدخلهم وباعتباري رئيسة للجنة المكلفة بالمالية والميزانية والبرمجة تم عقد جلستين الأولى التي تم فيها توجيه الدعوة التي حدد فيها يوم الجمعة 29 ابريل 2022 على الساعة الواحدة زوالا (13:00)، وتم اختيار هذا التوقيت ليكتمل النصاب في الساعة الثانية زوالا بعد صلاة الجمعة، ولكن لم يحضر الجلسة سوى رئيسة اللجنة ونائبتها ومراعاة لظروف السيد الرئيس تم تأجيلها وتم عقد لقاء اللجنة للمرة الثانية وذلك يوم الاربعاء كما أريد أن أوضح أنه تمت الاشارة إلى هذه اللجنة في المادة 40-54 وكذلك في القانون التنظيمي الذي ينظمنا 113-14.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

إذن ننتقل إلى النقطة الثانية المتعلقة بالدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع ميزة الجماعة المواطنة" وستقدم العرض حول هذا المشروع فاطمة الزهراء شهاب إطار بالجماعة.

فاطمة الزهراء شهاب .....رئيسة مكتب الاعلام والتواصل.

السيد النائب الاول للرئيس، السيد قائد الملحقة الادارية الرابعة، السيدات والسادة المستشارون، السادة الموظفون، الحضور الكريم،

أتشرف بتقديم هذا العرض المتعلق بانخراط جماعة تارودانت في جماعة مواطنة من أجل تنمية محلية.

جماعة تارودانت
ⵜⴰⵔⵓⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵓⵔⵜ
COMMUNE DE TAROUDANNT

انخراط جماعة تارودانت في مشروع « ميزة الجماعة المواطنة» لتنمية محلية مستدامة و مندمجة

ما هي ميزة "الجماعة المواطنة"؟

- مبادرة تسمح للجماعات بالانخراط في عملية التقييم الذاتي، وتعزيز ممارسات الديمقراطية التشاركية وترسيخها.
- وهي نظام دعم يُوفر بيئة عمل مبتكرة للمسؤولين المنتخبين وموظفي الجماعات، حيث يسمح هذا المشروع بتعبئة فريق العمل لتقييم الممارسات، وإعداد مخطط لتَحسين الأداء بشكل ملموس فيما يتعلق بالحكامة الجيدة ومُتابعة عمليات الرّصد المستمر للنتائج.
- ويُخوّل هذا المشروع للجماعات الحصول على ميزة **"الجماعة المواطنة"**، كتقدير لجهودها في تحسين آليات الحكامة والتدبير وترسيخ الديمقراطية وتعزيز المواطنة و تحفيزها على المثابرة في هذا الاتجاه.
- ميزة "الجماعة المواطنة"، هو مشروع برعاية **الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية (AMPCC)**، بالتعاون مع **جمعية تاركة**، وبمساعدة ودعم من **المديرية العامة للجماعات الترابية**.

مزيا الجماعة المواطنة

الهدف العام:

- تعزيز وترسيخ مبادئ الحكامة الترابية الجيدة بالجماعات.

الأهداف الخاصة:

- تحفيز الجماعات على تقييم ممارساتها المتعلقة بالحكامة وتحديد المجالات التي يتعين تطويرها و/أو تحسينها؛
- اتخاذ تدابير لتوظيف أمثل للموارد بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية المحلية؛

لماذا ميزة "الجماعة المواطنة"؟

- تقاسم نتائج مسلسل ميزة الجماعة المواطنة بين الجماعة والفاعلين المحليين؛
- تمكين الجماعة من استقطاب الجهات المانحة والمستثمرين

تمكن ميزة "الجماعة المواطنة" من خلق منافسة بين الجماعات لتعزيز مبادئ وآليات الحكامة الترابية الجيدة، من خلال:

- تقوية دور المواطنين في مسار تدبير الشأن المحلي والتنمية المحلية.
- تطوير وتنويع وسائل الاتصال والمعلومات لصالح المواطنين والمواطنات.
- نشر ثقافة التقييم الذاتي والتدقيق الداخلي والرقابة داخل الجماعات.

❖ **تطوير وتنويع وسائل الاتصال والمعلومات لصالح المواطنين والمواطنات.**
❖ **نشر ثقافة التقييم الذاتي والتدقيق الداخلي والرقابة داخل الجماعات.**

ما هي مبادئ نظام ميزة "الجماعة المواطنة"؟

تتجسّد المبادئ التي تشكل الإطار المرجعي لمنح علامة الميزة، في:

- **المشاركة**
- **الشفافية والمحاسبة**
- **المساواة والانصاف**
- **الفعالية والنجاعة**
- **التعاون والشراكة**
- **الاستدامة**
- **الابتكار**

ما هو الجهاز المؤسساتي لهذا المشروع؟

يتكون الجهاز المؤسساتي لمشروع ميزة الجماعة المواطنة، من ثلاث هيئات مسؤولة عن تفعيل عملية منح علامات الميزة:

- لجنة اعتماد ومنح الميزة
- لجنة التنسيق: تفعيل المشروع وتنفيذه.
- فريق تقني: مواكبة ودعم الجماعات في الميدان.

ما هي مراحل عملية منح علامة الميزة؟

ترشيح الجماعة:

- الاستحقاق
- التقييم الذاتي
- تشكيل الملف
- قرار لجنة الاعتماد
- برنامج العمل وإعادة التأهيل

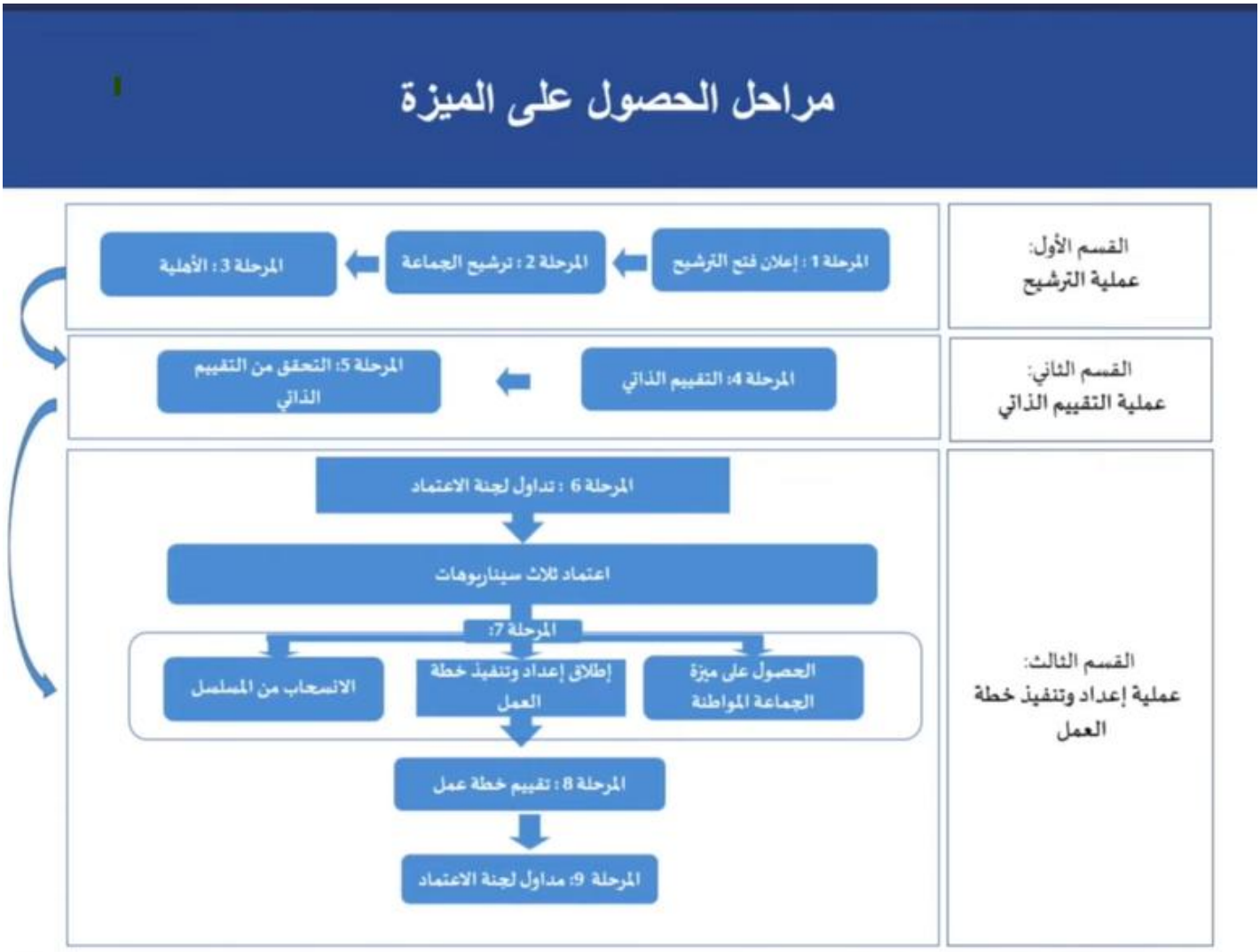
مراحل الحصول على الميزة
القسم الأول:
عملية الترشيح
المرحلة 1 : إعلان فتح الترشيح
المرحلة 2 : ترشيح الجماعة
المرحلة 3 : الأهلية
القسم الثاني:
عملية التقييم الذاتي
المرحلة 4: التقييم الذاتي
المرحلة 5: التحقق من التقييم الذاتي
القسم الثالث:
عملية إعداد وتنفيذ خطة العمل
المرحلة 6 : تداول لجنة الاعتماد
اعتماد ثلاث سيناريوهات
المرحلة 7:
الحصول على ميزة الجماعة المواطنة
إطلاق إعداد وتنفيذ خطة العمل
الانسحاب من المسلسل
المرحلة 8 : تقييم خطة عمل
المرحلة 9: مداول لجنة الاعتماد

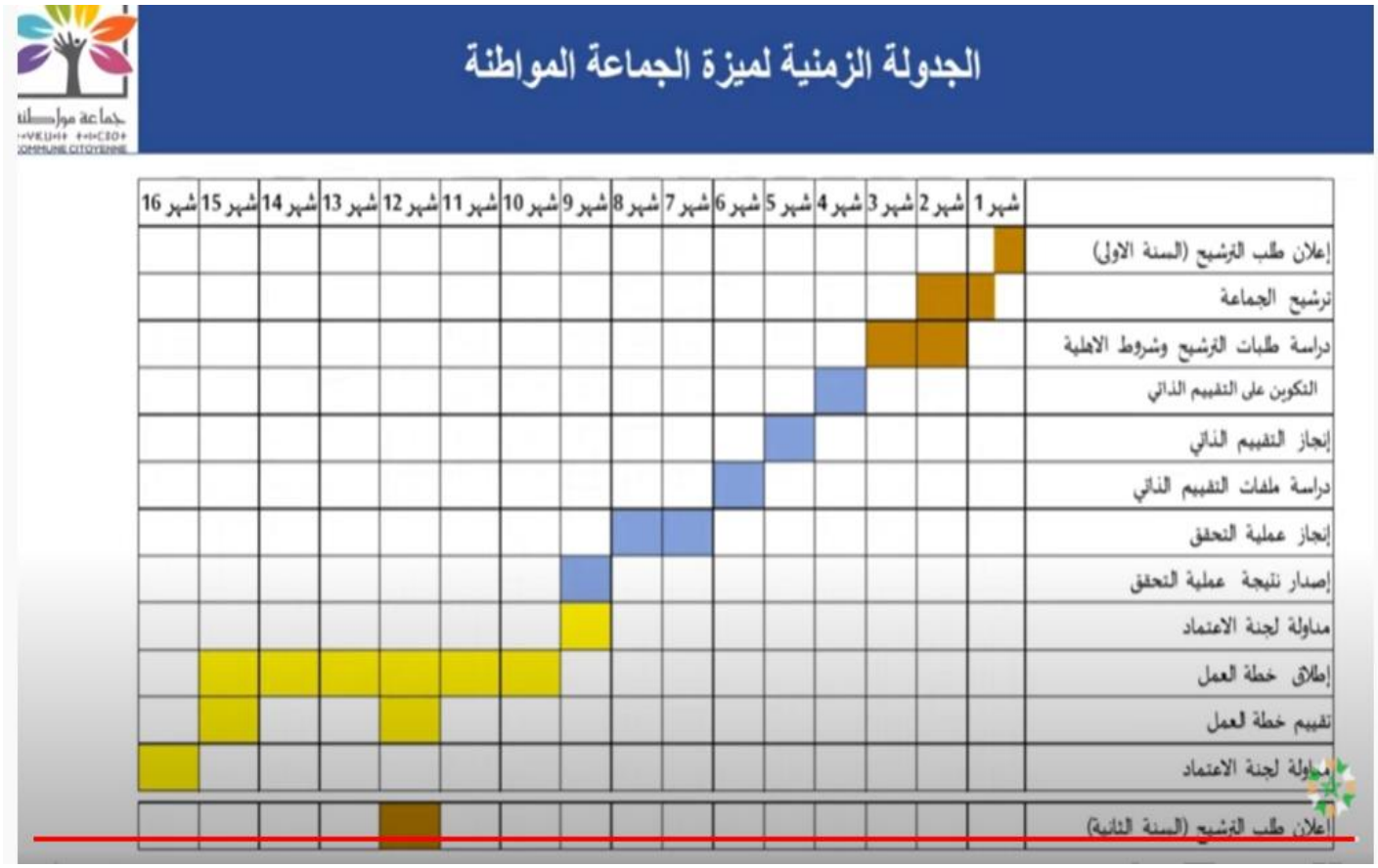
الجدولة الزمنية لميزة الجماعة المواطنة
شهر 1 شهر 2 شهر 3 شهر 4 شهر 5 شهر 6 شهر 7 شهر 8 شهر 9 شهر 10 شهر 11 شهر 12 شهر 13 شهر 14 شهر 15 شهر 16
إعلان طلب الترشيح (السنة الاولى)
ترشيح الجماعة
دراسة طلبات الترشيح وشروط الاهلية
التكوين على التقييم الذاتي
إنجاز التقييم الذاتي
دراسة ملفات التقييم الذاتي
إنجاز عملية التحقق
إصدار نتيجة عملية التحقق
مداولة لجنة الاعتماد
إطلاق خطة العمل
تقييم خطة العمل
مداولة لجنة الاعتماد
إعلان طلب الترشيح (السنة الثانية)

ما هي الجماعات المستهدفة من المشروع؟

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية
التعاون و التوثيق

رقم: 18
تاريخ: 07 يناير 2022

وزير الداخلية
إلى
السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: فتح باب الترشيح للانخراط في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة".

المرفقات: مذكرة حول المشروع.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يشرفني أن أخبركم أنه في إطار مواكبة المجالس المنتخبة لتفعيل آليات الحكامة الجيدة وترسيخ قيم الديموقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة، تم فتح باب الترشيح أمام الجماعات الراغبة في الانخراط في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 12 يناير إلى 11 مارس 2022.

يهدف هذا المشروع الذي تتبناه الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، بشراكة مع جمعية تاركة وبدعم من المديرية العامة للجماعات الترابية، إلى تحفيز الجماعات على تقييم ممارساتها المتعلقة بالحكامة، واتخاذ التدابير المناسبة لتوظيف أمثل لمواردها وتعبئة جميع الفاعلين من أجل تجويد الخدمات العمومية المحلية.

لهذا واعتبارا لأهمية "ميزة الجماعة المواطنة"، فإني أطلب من السيدة والسادة ولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة دعوة الجماعات الراغبة في الانخراط في المشروع إلى تقديم ترشيحاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

للمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الصفحة المخصصة للمشروع وتحميل الوثائق اللازمة للترشيح عبر الرابط التالي: https://pnct.ma/ar/abyat-msisl-myzt-aljmat-almwatnt

للاستفسار، المرجو الاتصال على الهاتف 06 61 97 12 66 أو البريد الإلكتروني lcc.ampcct@gmail.com

والسلام

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات الترابية

إمضاء : خالد سفير

الهاتف : 25 37 28 62 25 212+
العنوان الإلكتروني : pcd_dgct@interieur.gov.ma
الموقع الإلكتروني : collectivites-territoriales.gov.ma

يستهدف المشروع مُواكبة **66 جماعة** متطوعة سيتم اختيارها على مدى **سنتين 2022-2023**، والتي عبرّت عن اهتمامها بالمشروع، تفعيلا وتطبيقا لمبادئ الحكامة الجيدة من حيث مشاركة المواطنين والشفافية والمساواة والإنصاف والكفاءة والنجاعة.

ملف ترشح جماعة تارودانت

تلقي مراسلة المديرية العامة للجماعات الترابية في شأن باب الترشيح للانخراط في مشروع «ميزة الجماعة المواطنة»

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت
مديرية المصالح الجماعية

Royaume du Maroc
Ministère de l'Intérieur
Province de Taroudannt
Commune de Taroudannt
Direction des services communaux

تارودانت في 2022 / 02 / 28

346

08 مارس 2022

رئيس مجلس جماعة تارودانت
إلـــى
السيد رئيس
الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات

الموضوع : طلب الترشيح للانخراط في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة"

سلام تام بوجود مولانا الإمام

و بعد،

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، ، لقد أحيطت جماعتنا علما بمشروع "ميزة الجماعة المواطنة" الذي تتبناه الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، بشراكة مع جمعية تاركا للتنمية والبيئة، والذي يروم تعزيز دينامية التنمية المحلية المستدامة القائمة على مبادئ الديمقراطية التشاركية والمواطنة والتضامن والمساواة وتكافؤ الفرص وربط المسؤولية بالمحاسبة.

واعتبارا لأهمية ومزايا "ميزة الجماعة المواطنة"، فإننا نعبر لكم باسم جماعتنا، عن الرغبة في الانخراط في المشروع.

وفي حالة قبول ترشيح هذه الجماعة، فإنها ستعمل على تعبئة مختلف الموارد وتسخير الإمكانيات المتاحة لديها للانخراط بفعالية في التقييم الذاتي وباقي مراحل مسلسل ميزة "الجماعة المواطنة".

وتجدون رفقته بطاقة شروط الأهلية معبأة كما هو مطلوب.

و تقبلوا فائق الاحترام و التقدير.

و الســـلام

الامضاء

م.م.ج

جماعة تارودانت – عمالة تارودانت
الفاكس 67-25-052885 :– الهاتف 20-71-98-0661 :
البريد الالكتروني commune.taroudant@gmail.com الموقع الالكتروني: www.taroudannt.ma

إعداد ملف الترشيح للانخراط في مشروع «ميزة الجماعة المواطنة»

LABEL COMMUNE CITOYENNE

Fiche des pré-requis

جماعة مواطنة
COMMUNE CITOYENNE

Région	Souss Massa
Province/Préfecture	Taroudannt
Commune	Taroudannt
	Tél:0662805054 .Fax : 052885-25-67
	Email : commune.taroudant@gmail.com

1. Est-ce que la commune a élaboré et adopté son Plan d'Action Communal (PAC) au cours du mandat précédent ? (art.78 et 98, Loi organique113-14)

☑Oui ☐ Non

Si "Non" préciser la raison :

2. Est-ce que l'Instance de l'Équité, de l'Égalité des Chances et de l'Approche Genre (IEECAG) était fonctionnelle et active (elle a présenté au moins une consultation au conseil communal) au cours du mandat précédent) ?

☑Oui ☐ Non

Si "Oui" préciser le nombre et les domaines des consultations :

Depuis sa création l'IEECAG a tenu 07 réunions qui ont touché plusieurs domaines et qui sont les suivants :
- Approche genre pour l'élaboration du PAC (Plan d'Action Communal)
- Nomenclature des espaces et avenues publics
- Stratégie du développement de l'ancienne Médina de Taroudannt
- Aménagement de la place historique Assarag
- Panneaux explicatifs des monuments historiques à Taroudannt

3. Est-ce que la commune a créé l'IEECAG au cours du mandat actuel ?

☑Oui ☐ Non ☐ En cours

4. Est-ce que la commune possède un organigramme adopté par le conseil communal ? (art. 92 et 126, Loi organique 113-14)

☑Oui ☐ Non ☐ En cours

5. Est-ce que les délibérations et les décisions du conseil communal sont systématiquement affichées au siège de la commune ou par d'autres moyens ? (art. 273, Loi organique 113-14)

☑Oui ☐ Non

Si "Oui" préciser les autres moyens utilisés :
Les PV de délibérations du conseil communal sont publiés sur le site web officiel de la commune : www.taroudannt.ma

Conseil Communal

Intitulé : **Démocratie participative et participation citoyenne**

Sujet : Adoption de l'approche participative

Partenaires : DGCT, GIZ, IRI, société civile

Description (en quelques lignes) :

*L'adoption de l'approche participative par la commune de Taroudannt envers la société civile et les citoyens en cours de la préparation, de la réalisation et de l'évaluation de plusieurs projets et activités (festival de l'enfant, rencontre de la femme Roudanie, semaine de la sécurité routière, fête d'excellence,...) .

D'autres action de concertation ont été réalisées par la commune et qui ont impliqué la population aussi on peut citer :

- Les focus groupe de concertation avec les femmes au cours de l'élaboration de la stratégie du développement de l'ancienne médina de Taroudannt.
- Projet participatif pour l'amélioration de la circulation au quartier Majmaâa Lahbab. et implication des élèves d'une école aussi.
- Projet participatif pour la gestion du domaine public.
- Projet participatif pour la gestion des déchets ménagers et l'initiation au tri à la source au quartier Derb Jdid.
- Action participative sur la stratégie de communication de la commune avec les citoyens du quartier Sidi Belqass et du quartier Derb Lâafou.
- Projet participatif pour l'aménagement de la place Historique d'Assarag et l'implication des citoyens, associations, artisans, professionnels mais aussi des étrangers résidants à Taroudannt

Ce processus de démocratie participative et de concertation citoyenne a été institutionnalisé par l'adoption « **d'une charte de l'approche participative pour une commune citoyenne »** qui a été adoptée par le conseil communal en juillet 2020.

Intitulé : **Page Facebook de la commune**

Sujet : Création d'une page officielle sur Facebook

Partenaires : -

Description (en quelques lignes) :
La commune de Taroudannt a crée une page officielle sur les réseaux sociaux en particulier sur Facebook pour donner accès à l'information aux citoyens. Les citoyens peuvent interagir directement sur cette page et donner leurs avis et propositions.

6. Est-ce que les états comptables et financiers relatifs à la gestion et à la situation financière de la commune ont été communiqués au public au cours du mandat précédent ? (art. 275, Loi organique 113-14)

☑Oui ☐ Non

Si "Oui" par quel moyen : Ils sont affichés sur le site web officiel de la commune : www.taroudannt.ma

7. Est-ce que la commune participe à des groupements des collectivités territoriales ? (art.141, Loi organique 113-14)

☑Oui ☐ Non

Si "Oui" préciser leur nombre et les domaines concernés :
Un seul groupement auquel participe la commune et c'est le : **Groupement de protection de l'environnement.**

8. Priser les ratios financiers suivants, pour les trois dernières années :

Année budgétaire	2018	2019	2020
Dotation de fonctionnement[1]	36 884 000,00	36 884 000,00	36 884 000,00
Dotation d'équipement[2]	38 640 000.00	300 000,00	1 344 603.00

9. Identifier au moins une Bonne pratique[3] réalisée ou en cours de réalisation par votre commune :

Intitulé : **Numéro vert de la commune**

Sujet : Création d'un numéro vert

Partenaires : -

Description (en quelques lignes) :
La commune de Taroudannt a crée un numéro vert pour faciliter la réception des demandes et des réclamations des citoyens. C'est un outil qui permet d'éviter le déplacement du citoyen depuis chez lui jusqu'au ce siège de la commune et de ce fait il gagne le temps et l'argent.

[1] Dotation de fonctionnement par habitant = (dotations de fonctionnement/ nombre de population)
[2] Dotation d'équipement par habitant = (dotations d'équipement/ nombre de la population)

Intitulé : **Création d'espaces de consultation et de concertation**

Sujet : Création de l'espace de concertation de la commune de Taroudannt

Partenaires : Association Tamdult

Description (en quelques lignes) :
La création d'autres instances de concertation et de participation citoyenne autre que l'Instance de l'Équité, de l'Égalité des Chances et de l'Approche Genre (IEECAG ,tel que **« l'espace de concertation de la commune de Taroudannt »** qui vient d'être crée en partenariat avec l'association Tamdult, et qui est composé de 20 acteurs associatifs et 10 membres du conseil communal. Les membres de cet espace vont bénéficier des formations sur la base des besoins qui seront identifiés.

Intitulé : **Le Programme participatif de gestion intégrée et durable de l'Environnement urbain à Taroudant**

Sujet : Gestion de l'environnement urbain à Taroudannt

Partenaires :
- Autorités locales.
- Conseil provincial de Taroudant.
- Services décentrés de l'Etat.
- IRI.
- Société civile.

Description (en quelques lignes) :
C'est un programme qui vient d'être lancé par la commune et qu'on vise qu'il soit l'enceinte de toutes les initiatives visant à préserver l'environnement urbain (gestion des déchets ménagers, énergie propre, espaces verts, assainissement liquide, espace de jeux,….) et améliorer le cadre de vie des populations roudanies.
L'objectif général de ce programme est de participer à l'amélioration de la qualité de l'environnement et du cadre de vie de la population de Taroudant à travers la gestion intégrée et durable des déchets ménagers et de l'environnement urbain. Plusieurs activités sont programmées :

- Réalisation d'un diagnostic participatif de la situation actuelle et proposition des solutions sur la base de ce diagnostic.
- Organisation des sessions de formations au profit des acteurs concernés.
- Réalisation des actions concrètes pour le perfectionnement du secteur de propreté, et l'amélioration de la qualité de l'environnement urbain et des services (nettoyage points noirs, célébration de la journée mondiale de l'environnement, campagnes de sensibilisation dans les quartiers afin de sensibiliser les citoyens, Organisation de concours et de compétition (quartier le plus propre de la ville, concours de dessins, vidéos de sensibilisation, entretien des espaces verts existants et création de nouveaux espaces verts, entretien des espaces de jeux et création de nouveaux espaces d'aisance pour les enfants, les adolescents et les citoyens,…

Date et signature du Président

1er Vice Président

Conseil Communal

Si Mohamed

D.S.C

[3] Une pratique adoptée par la commune non prévue par les lois régissant la commune et qui permet defaire évoluer la gouvernance et d'améliorer la qualité des prestations de la commune. Elle doit être innovante et transposable dans d'autres communes.

الموافقة على الترشيح و تخطي مرحلة دراسة الأهلية و عرض النقطة على المصادقة من طرف المجلس الموقر

15 ابريل 2022

الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵔⵓⴽⵉⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵡⴰⵙⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵣⵡⵓⵔⵉⵏ
Association Marocaine Des Présidents des Conseils communaux (AMPCC)

الى
السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت

الموضوع: - مشروع ميزة الجماعة المواطنة
المرجع: - رسالتكم رقم 346 بتاريخ 08 مارس 2022

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعـــد، فتبعا للموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، يشرفني أن أخبركم بأن طلب الترشيح الذي تقدمتم به لانخراط جماعتكم في النسخة الحالية لمشروع "ميزة الجماعة المواطنة" الذي تتبناه الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات بشراكة مع جمعية تاركة للتنمية والبيئة وبدعم من المديرية العامة للجماعات الترابية، قد حظي بالموافقة من طرف اللجنة المختصة بدراسة طلبات الانخراط في المشروع، وذلك بعد التحقق من شروط الأهلية المطلوبة.

ولتفعيل مختلف مراحل هذه الالية الهامة لتحسين الحكامة بجماعتكم وترسيخ مقومات الديمقراطية التشاركية، ستعمل الفرق التقنية على مواكبة مصالحكم لتحقيق الأهداف المنشودة.

لذا، ألتمس منكم إدراج انخراط جماعتكم في مشروع ميزة الجماعة المواطنة ضمن نقط جدول الأعمال للدورة العادية لمجلسكم المقررة في شهر ماي2022، قصد التمكن من إعطاء انطلاقة عملية التقييم الذاتي كما تم إبرازها في ملف الترشيح.

وتقبلوا السيد الرئيس فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام /.

منير ليموري

رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات

الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات
منير ليموري
الرئيس

27 زنقة عبد الفتاح سباطة السويسي – اليوسفية – الرباط – الهاتف : 09 59 20 37 05 الفاكس : 03 59 20 37 05
البريد الالكتروني : ampcc2022@gmail.com

شكرا على تتبعكم

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيدة فاطمة الزهراء على التقديم،إذن أمامنا هذه النقطة المتعلقة بانخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة" المشروع الذي قدمته وزارة الداخلية من أهدافه الانخراط والاستفادة من مجموعة تكوينات من أجل التقويم الذاتي للجماعة.

المناقشة

محمد احسان .....مستشار جماعي.

السلام عليكم، السيد الرئيس، السيد القائد السيدات والسادة المستشارون والمستشارين، السادة اطر وموظفي الجماعة السادة الاعلام السادة الحضور الكريم.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بانخراط الجماعة في هذا المشروع، أنا شخصيا مع أي جهة تروم لتحسين الجماعة على جميع المستويات، وبالتالي يجب الحرص على جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين كما يجب كذلك تبني جميع مبادئ القيم المرتبطة بالنجاعة في الانخراط، على أساس أن يكون هناك مخطط عمل في إطار تشاركي، موضوعي ومنطقي في تنزيله مع جميع الفرقاء، وهنا أؤكد على المنهجية التشاركية لأنه إذا حدث واشتغل أحد منا بمفرده سينهي علاقته بالمستشارين والفرقاء وحتى إن قمنا بتفضيل أو تمييز الموظفين بعضهم على بعض فإن نتيجة المشروع حتما ستكون فاشلة، وبالتالي يجب توفير جميع الظروف من أجل إنجاح المشروع طبعا بمساهمة الجميع وأن يتبناه الجميع والسعي في الحرص عليه ، وبالتالي لابد من فريق يعمل ويشتغل في إعداد وتقييم وتتبع داخلي والوقوف على الاختلالات والاكراهات والمعيقات، لأن هدفنا هو إرضاء المرتفق والمواطن في آخر المطاف، دائما نسعى إلى تقديم الجودة في الخدمات للجماعة التي نتمنى لها كل النجاح والتوفيق في انخراطها في هذا المشروع.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية.

بدوري أثمن هذه الطريقة المحدثة والحديثة للنهوض بمستوى الجماعات المواطنة، والتي تتضمن التشارك لجن اعتماد فريق تقني للتتبع وكذلك لجنة التنسيق، وحين نتحدث على التقييم الذاتي فإنه يتضمن أصوله العلمية وهي الكيفية والمؤشر الذي سيتحقق من خلاله مانسعى اليه بهذه الجماعة المواطنة، المرونة وتقريب الادارة من المواطن وكذلك حق الحصول على المعلومة للمواطن العادي فما بالك بالمنتخبين والتي من ضمنها تبسيط المساطير والاجراءات الادارية، من فتح شباك وحيد مع العلم أن بطاقة التعريف الوطنية تحمل في طياتها جميع المعلومات، ومع ذلك فإننا مازلنا نلجأ لأخذ الشواهد التي هي ضمنيا يمكن أن تشمل جميع الادارات، سواء على مستوى الصور الشمسية المتعلقة ببعض البطائق والاوراق إلى غير ذلك.ولهذا فإن هذه الجماعة المواطنة ستستجيب للبرنامج التنموي الجديد وبالتالي نسعى للاشتغال عن طريق الفرقاء في هذا الاطار كما نسعى لهذه الميزة التي ستعطي الجودة للجماعة التي ننتمي إليها من أجل الرقي بها، نريدها أن تكون في إطار برنامج تشاركي وأن تتضمن جميع الفئات وتضمن مقاربة النوع والفئات المهمشة، أما بخصوص القفة الرمضانية نحن على علم جيدا بمدينتنا واحياءنا وكذلك الطبقة الهشة التي تعاني في صمت ولاتستطيع الظهور أو حتى الحديث على ماتعيشه من ألم داخل المدينة، ولهذا يجب استحضار المجتمع المدني من أجل تحديد وضبط هذه الفئة.

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي.

السلام عليكم، السيد الرئيس السيد القائد السيدات والسادة المستشارون السادة أطر وموظفي الجماعة السادة الاعلام ،ممثلي منابر الاعلامية بالمدينة، الأطر المقتدرة دون أن ننسى موظفي الجماعة،

بدوري أضم صوتي لمن سبقني بالتدخل على أن انخراط الجماعة في منظومة جماعات مواطنة، فهي مبادرة نثمنها وبالتالي لابد أن نشير ولن نخفي سرورنا على قبول انضمام مدينتنا ضمن هذه المنظومة، وما أريد أن أشير اليه هو الرتبة المشرفة

التي حصلت عليها على مستوى رتب جماعات المملكة والتي نعتبرها من الرتب الجد مشرفة، مع العلم أن جماعة تارودانت كانت السباقة على الجماعات التي إمكانيتها تفوقها ولكي نحافظ على هذه الرتبة التي نتمنى من خلالها الحصول على الأفضل أو على الأقل الحفاض عليها لابد من اشراك جميع مكونات المجلس، هذا إذا كنا حقا نريد تحقيق المصلحة لهذه المدينة الغالية، يجب أن يتم ذلك بطرق لايسودها صراع وبالتالي اتمنى أن يكون هناك توافق بين جميع مكونات المجلس، وأن لايقف عند هذا الحد، بل أكثر من ذلك يجب أن يكون هناك تواصل مع أطر وموظفي الجماعة، لأن الضامن الأساسي للنجاح والذي نعتبره امتحان هو التوافق التام بين جميع مكونات المجلس، سواء على مستوى المشاركة أو المنافسة لأني حقا اعتبرها منافسة التي تستدعي كذلك ضمان التوافق والتعاون مع جميع مكونات المجلس.

شكيب اريج.....مستشار جماعي.

بدوري اؤيد انخراط الجماعة في منظومة جماعة مواطنة لأجل تحسين أداء الجماعة أمر جميل لايمكننا إلا أن نثمنه، وبالمناسبة أحيي المجهودات التي يقوم بها موظفوا الجماعة في هذا الصدد، لأنه من الممكن أن يكون العمل على أرض الواقع ولكن إذا لم يتم استثماره بالشكل الأمثل توثيقا ومراسلات الى آخره لايمكن أن يخرج إلى حيز الوجود، وفي هذا الصدد فإن الأمر يتعلق الحصول على شهادة ميزة والتي تسلمها الجهة للجماعة حسب أدائها الجيد ولكن يجب أن لانسى وأن نضع نصب أعيينا على أن الشهادة الحقيقية التي يجب الحصول عليها هي شهادة المجتمع والمواطنين لأن هذه الجماعة يجب أن تكون مواطنة وليس فقط على الورق بل كذلك أن تكون مطابقة للواقع وبالحضور كما أني لا انتقص من قيمة شهادة ميزة لاني اعتبرها كالشواهد المدرسية التي تأتي بعد مجهود ولكن إن لم تكن مطابقة للواقع فإنها شهادة مزورة فاقدة للمصداقية،لذلك اتمنى صادقا أن نقطع مع التدبير والتسيير الذي يتم بالهواتف فقط وأن نسعى لإدارة رقمنة لكونها ستيسر العمل في جميع الأمور الإدارية سواء على مستوى النواب و الموظفين وحتى المواطنين وى كذلك المستشارين والمجلس، لأن الجميع أصبح الآن يدبر أموره عن طريق الرقمنة ونحن مازلنا ننتظر إلى متى سننتظر؟.

أنا ألح أن الشهادة الحقيقية لهذه الجماعة أن توفر أرقام الهواتف على المواقع الالكترونية الخاصة برؤساء جميع المصالح وأن يتم ذلك في إطار الشفافية لتقديم الخدمات وهذه هي الشهادة التي يجب علينا أن نحرص عليها مع العلم أن هذا الامر ليس صعبا ، وأن تكون رقمنة الادارة على أرض الواقع.

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس

شكرا السيد النائب الاول للرئيس،

السيد ممثل السلطة المحلية السيدات والسادة المستشارون السادة أطر وموظفي الجماعة، السادة ممثلي الاعلام السادة الحضور الكريم،

بخصوص هذا المشروع في الحقيقة مهم جدا للجماعة لأنه سيعمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين،ولكن يجب أن يعلم الجميع أن الحصول على شهادة ميزة فإن هذا الأمر يتطلب عمل جبار على مستوى الأداء و ذلك طبقا للقوانين المعمول بها في هذا الإطار، وبالتالي فإني أثمن انخراط جماعتنا في هذا المشروع من أجل الحصول على رتب أفضل ولما لا الحصول على الرتبة الاولى من أجل ذلك لابد من الاشتغال باجتهاد ولهذا أتمنى أن ننخرط بقوة مع اشراك الموظفين والمجلس وأن يتم الاشتغال جميعا على هذا المشروع لأنه سيعطي اضافة مهمة للجماعة،وبذلك لن تعود الجماعة في حاجة إلى شهادات أخرى بل يكفيها الحصول على أعلى الرتب وهذه الميزة.

رشيد فنان.....كاتب المجلس.

بدوري أثمن انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة"، باعتبارها خطوة مهمة لأنها ستساهم في تحسين جودة خدمات الجماعة وهي من بادرت بالخطوة الأولى في البحث عن مثل هذه المشاريع لعدة اسباب منها:

السبب الأول والحافز هو تحسين الاداء واتفق مع السادة المستشارين الذين اشاروا في تدخلهم أن الجماعة اذا كانت متعثرة خاصة إن كانت تعاني ضغوطات فإن الحظ لن يحالفها ، ولكن بالنسبة للمشاريع التي كانت في إطار شراكة مع وزارة الداخلية في تحسين الأداء والتي تمت على ثلاث فترات فقد تلقينا فيه دعم تحفيزي مهم جدا، والذي انطلق من 160 مليون سنتيم على حسب ما في علمي وآخر دعم الذي تلقيناه كان مبلغه 826 مليون سنتيم.الجماعة كان أداؤها باستمرار يؤدى باجتهاد وكان من حسن إلى أحسن وهناك تطور في جودة الخدمات التي تقدمها، انطلاقا من الرقم الاخضر، والشباك الوحيد في قسم التعمير، بالاضافة إلى مجموعة من الأمور المتعلقة بالتواصل وتوسيع دائرة الحصول على المعلومة عبر الموقع الالكتروني إلى آخره وهذا المؤشر تم الاطلاع عليه من طرف اللجن المختصة، ونحن كذلك بدورنا نؤمن بأن الجماعة في حاجة إلى التطور وتبين ذلك من خلال الرصيد المتعلق بالميزانية،والخاص بالرقمنة بالإضافة الى الرغبة في احداث شباك وحيد على مصلحة الممتلكات من أجل خلق تواصل مع المجتمع المدني والمصالح المشتركة في هذا الاطار وخلق شباك آخر خاص بالمواطنين الذين هم في وضعية (الهجرة) والذي سيفتح في وجه هذه الفئة من المواطنين ابتداء من فصل الصيف حيث سيتم تفعيله من أجل التواصل مع المهاجرين وبالتالي فإن هذه البادرة تتم في إطار النية الحسنة من الجماعة لأن هي من بادر بالبحث كما أنها تبذل مجهودات كفيلة من طبيعة الحال من أجل تحسين أدائها وستفيدنا أكثر في المؤشرات المقبلة مما سيكون لها انعكاس إيجابي على ميزانيتها .

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، مداخلتي ستكون على مستوى الإشكالية المطروحة والتي لها علاقة بهذا المشروع و هو ميزة المواطنة، وفي نفس الإطار نعلم جميعا أن منذ تنزيل القوانين التنظيمية سنة 2015 تم التنصيص على الآليات التشاركية الحوار والتشارك على مستوى القوانين التنظيمية الجماعية والذي يهمنا ويهم الجماعة الترابية على المستوى المحلي مع الأسف في إطار تتبع وتقييم المجتمع المدني لعملية العمل بهذه الآلية التشاركية و الديمقراطية التشاركية، لوحظ بأن هناك تعثر كبير وبطء في إرساء هذه المقومات للديمقراطية التشاركية على المستوى الوطني، وعلى مستوى العديد من الجماعات الترابية عبر المملكة، نسجل على أن هناك مبادرة من طرف المجتمع المدني على مستوى الجمعيتين والتي من ضمنها جمعية رؤساء الجماعات بشراكة مع جمعية تاركا للتنمية، باعتبارها جمعية وطنية من خلال التقييم والتتبع توصلنا بالنتائج على أن هناك إشكالية تتضمن فصول وآليات في بعض الجماعات أنها ولدت ميتة مع العلم أنها تأسست

ولكن لم تحظى بالقيمة الحقيقية، والتي من خلالها أن المشرع في فلسفته والغاية منه هو إشراك المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن المحلي، هناك ملاحظات بخصوص هذه الآليات لأن الإشارة إليها بمجرد أن آليات التشاور تحيلنا على المقولة العادية وهي شاور ولا تأخذها على محمل الجد، وهذا يعني تحدي آخر يتعلق في الإطار التشريعي ضرورة إعادة النظر في أهداف هذه الآليات التشاركية مع التوجه في طابع الاقتراح والنظر في الجانب المتعلق بالجزاء من عدم الجزاء على الجماعة الترابية من عدم تفعيل هذه الآلية التشاركية بشكل ديمقراطي، لأنه على مايبدو لي الاحظ أن الهدف من ميزة مواطنة هناك هدفين أساسين، وهو ترسيخ مقومات الديمقراطية التشاركية وتحسين الحكامة بالجماعة، وهذا يحيلنا على أن الأهذاف اقرار الآليات بناء على ماجاء في الفصل 119-120 من القانون التنظيمي للجماعة الترابية، والذي يحيلنا على ضرورة إشراك الآليات وتفعيلها فيما يتعلق بإعداد برامج الجماعات الترابية وبالتالي أريد أن أشير إلى أمر هام وأساسي ونحن مقبلين على هذا المشروع إذا أردنا أن نحظى بالقبول في التفعيل الفعلي لديمقراطية التشاركية من خلال إعداد عمل الجماعة تحت إشراف لجنة القيادة دون الاشتغال بالطريقة التي تم الاشتغال بها في الولاية السابقة في الجماعة الترابية، على اعتبار أن لجنة القيادة اكتفت بالمستشارين أو نواب الرئيس مع التقنيين داخل الادارة، ضرورة اشراك كافة مكونات المجتمع المدني الآليات التشاركية خاصة أعضاء وعضوات هيئة المساواة وتكافؤ الفرص وكذلك المستشارات الجماعية داخل الجماعة الترابية وسبق أن تمت الإشارة مؤخرا أنه سيتم رفع طلب موضوعه تأسيس تنسيقية ضرورة اشراك المستشارات الجماعية وكذلك عضوات هيئة تكافؤ الفرص في لجنة القيادة لإعداد برنامج عمل الجماعة الترابية، واتمنى أن لايكون هذا الانخراط صوري فقط، نعلم جميعا بخصوص ما أشار له السادة المستشارين كل من عبد الحق يسري والسيد شكيب أريج من خلال الملاحظات على أنه تم ذلك على المستوى الوطني و أنه كان موجز صوري وحضي بترتيب وطني، مع الأسف إذا لاحظنا أهميته على أرض الواقع لم يكن هناك أي شيء ملموس مجرد عمل لإرضاء الممولين من منظمات دولية التي قامت بتنظيم المشروع وعلينا أن نظهر أمامها ونعطي جمالية للصورة فقط مع الأسف حقا قمنا بتجميل الصورة ولكن في الواقع لا وجود لحكامة حقيقية في تدبير الجماعة الترابية على المستوى الوطني، وهذا إشكال كبير يجب إدراكه كجماعة ترابيةعلى مدينة تارودانت، من خلال فقط التجربة لهذا المشروع ولكن من جهتنا نحن يجب ان نشتغل من اجل ميزة جماعة مواطنة تلقائيا سننخرط في المشروع مع الاشتغال على أساس تنزيله من خلال إعادة الهيكلة للجماعة، والنظر في التخصصات والتقنيات الخاصة بالموظفين والموظفات داخل الجماعة، كذلك إعادة الانتشار للموظفين والموظفات داخل المصالح الجماعية مجموعة من التدابير التي يجب الاشتغال عليها مستقبلا، مما سيمكننا من تحقيق جماعة مواطنة وليس فقط المشاركة في المشروع ولكن أن نبني جماعة مواطنة مستمرة في الزمان والمكان.

سعاد اريب ..... **مستشارة جماعية.**

شكرا السيد الرئيس، تحية من جديد لكافة الحاضرين. بطبيعة الحال كم تكون الأشياء جميلة على الورق، ولكن ماذا عن الواقع؟.بالنسبة لمشروع ميزة الجماعة مواطنة يبقى نظام هدفه خلق بيئة صحية وهذا ماكنا ننادي به دائما، بخصوص المراسلة التي توصلنا بها أو الوثائق التي كانت في الحقيقة موجهة في إطار طلب ترشيح الشيئ الذي أعتقد أنه تم، ولكن ماذا بعد طلب الترشيح؟ حين نتحدث على مشروع ميزة جماعة مواطنة، فإننا نتحدث على بيئة أطرافها مسؤولون، منتخبون موظفون يتعبئون من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف،والتي هي في الحقيقة طريقة التوافق

والتي تصب في اتجاه الرفع من أداء الجماعة،إذن إلى غاية هنا نحن نتفق ونرى بأنه مشروع جميل سيفيد، واتمنى أن يتحقق على مستوى جماعة تارودانت.

المسألة الثانية أربطها بالترشيح، هل نحن كجماعة حقا مؤهلون، وهنا أنا أتحدث عن مدى الآليات في إطار التقييم الذاتي وهل جماعة تارودانت تتوفر فيها الشروط؟، وهل لديها استعداد لتدبير برنامج عمل ويبقى هذا هو السؤال المطروح؟وأن كان فما هي نسبة هذا الاستعداد وماهي نسبة هذه الأهلية، وماهو مدى وضوح الرؤية بالنسبة للورقة التقنية التي ستشتغل عليها جماعة تارودانت.كذلك تدخل السيدة زينب الخياطي المستشارة الجماعية أثمنه حين أشارت على أن الاقتطاب لأني لا أريد أن أكرر ما سبق ذكره في نهاية الأمر لانحصل على الميزة كما صرح السيد شكيب اريج إلا بعد أن يتحقق الانجاز وهل حقا سيتم هذا الانجاز وعلى أي مدى سيتم ذلك هذه المسألة وهذه التقديرات يجب على المجلس أن يضعها نصب عينيه كما عليه أن يقوم بإعداد ورقة تقنية في هذا الاطار والتي سيشير فيها للمبادرات حسب المدة وحسب الانجاز وحتى حين يتم إعداد شبكة التقييم أن تكون متماشية مع ما يراه الآخرون من أجل الحصول في نهاية الأمر على ميزة لأن الجماعة لايمكنها أن تحصل عليها من نفسها ولكن يمكن ذلك إذا كانت فعلا تستحقها، إذن هل الجماعة مبدئيا وهل هذه هي المرحلة التي ستنطلق فيها في هذا المشروع على أساس أن تتهيأ بشكل منطقي وشكل رياضي بمنطق حسابي تم تنخرط ماعدا ذلك فإن الأمور ستكون جيدة وعلى مايرام.

محمد الحاتمي ..... مستشار جماعي.

تحية مجددا، في الحقيقة هذا المشروع يبعث بصيص من الأمل، على الأقل في ظل ما نعيشه في التسيير العشوائي والعبتية الذي نعيشها حاليا وعلى مايبدو لي إذا كانت هناك نية الانجاز لهذه المشاريع نتمنى أن يتم ذلك في إطار التزام.

ما أريد اضافته فيما جاءت به السيدات المستشارات في تدخلهن السيدة زينب الخياطي والسيدة سعاد اريب أن مشروع ميزة مواطنة الجماعة تعتمد على أمرين مهمين المساطير الادارية والعنصر البشري، إذا كان لدينا استعداد ونحن نتوفر على موارد بشرية وهو ما كنا نطالب به منذ البداية لأن الجماعة تتوفر على شطرين ، السياسي والاداري والذي يمثله الموظفين ورؤساء المصالح الذي من الواجب أن يحظوا بما يستحقونه من القيمة، وذلك عن طريق التكوينات والدفع بهم للأمام لأنهم الأساس في تفعيل وتنزيل هذه المشاريع، ولكن بعد إعداد برنامج لإعادة الهيكلة لهذه المصالح التابعة للجماعة بصفة عقلانية وعلمية لأنه إذا كان عكس ذلك فإن الجماعة ستتخبط في اشكالات.

وكما يعلم الجميع أن المساطير وإعداد الهيكلة هي أساس تمكين الموظفين من التكوينات وتحفيزهم على العمل الذي يؤدونه، أما بالنسبة للسادة المنتخبون يجب أن يتجاوزوا الصراعات كما هو الشأن بالنسبة للقطع مع التسيير عن طريق الهواتف ونقل الاخبار الى جهات معينة، ولهذا فالجميع على علم أننا نعمل في إطار مشروع ودستوري، كما يجب أن نتحمل مسؤوليتنا وأن نحظى بالقيمة التي نرقى اليها، وأن نحظى بالكرامة في اتخاذ القرارات التي نقتنع بها، وأنا على يقين إذا اتبعنا هذه الخطوات بجميع مكوناتنا سيكون لنا رأي واحد ولن نختلف نهائيا، لأنه سيكون لدينا نفس التوجه وسنحقق الهدف الذي هو مصلحة هذه المدينة، خاصة إذا استحضرنا العنصرين الأساسين وهما العنصر البشري والاشتغال طبقا لما هو معمول به في القانون في هذا الاطار، دون أن ننسى ما يجب توفيره للموظفين من تكوينات وتجهيزات وآليات الاشتغال و التحفيزات، حتى إن حصل هناك تصاعد فيما بيننا، وحققنا النجاح فإن هذا المشروع سيحظى بميدالية شرف لهذه الجماعة.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

لدي ملتمس في علاقة بالاشكالية لإعادة الهيكلة والتدبير الاداري، هناك منشور مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة المالية على اعتبار يحدد اعادة الهيكلة في عدد الأقسام انطلاقا من عدد السكان للجماعة، وهذا في حد ذاته إكراه كبير وإشكالية في إعداد برنامج إعادة هيكلة الجماعة الترابية لمدينة تارودانت، نعلم جيدا أن هذين المرسومين يعطيان الحق في قسمين فقط، مما يؤدي الى الجمع في جميع الاختصاصات رهن إشارة شخص واحد وهذا في حدّ ذاته اكراه يؤدي إلى عدم التجويد في العمل، وكذلك ثقل كبير على هذا الشخص (الموظف) في أداء مهامه وبالتالي بإمكاننا رفع ملتمس الى السيد الرئيس والذي موضوعه إعادة النظر في المنشور المتعلق بإعادة الهيكلة، لأن الاكراه الذي صدر من طرف وزير الداخلية ووزير المالية وذلك من أجل إعفاء الجماعة من تحديد قسمين في الهيكلة، لأن الاكراه الذي تنبني عليه وزارة المالية ووزارة الداخلية في الاتفاقية، فانه يتوقف على اشكال الاعتمادات المالية المخصصة، مع العلم أننا لا نعاني من هذا الاشكال بالنسبة للموظفين، وبالتالي يمكننا أن نرفع الملتمس من أجل إعادة النظر في برنامج الهيكلة والسماح للجماعة على أن تشتغل في إعادة هيكلة جديدة، وذلك من أجل توفير أقسام اضافية من أجل تجويد الخدمات وتطبيق الحكامة الجيدة والنجاعة في عملنا على مستوى الجماعة الترابية.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

بالنسبة لتدخل السيدة زينب الخياطي المستشارة الجماعية أنا بدوري أثمن محتواه، مع العلم أنه في اللقاء الأخير الذي جمع مجلس جماعة تارودانت وجماعة مراكش الاخير والمتعلق بتأسيس مكتب جمعية رؤساء الجماعات، وتم التداول بهذا الشأن والذي من شأنه أنه تم رفع ملتمس للسيد وزير الداخلية من أجل النظر في إعادة هيكلة الجماعات على اعتباره اكراه وطني، وذلك على مستوى مجموعة من الجماعات خاصة الكبيرة، أما بخصوص عدد الأقسام والمصالح فإن هناك اكراه كبير و تم إعداد دورية من طرف وزير الداخلية وفي نفس الإطار فقد تم رفع ملتمس للسيد الوزير.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس، نرجو من السيد الرئيس أن يسرع بهذا العمل.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

صحيح لأن له تداعيات، إذن يبدو أن هذه النقطة تمت مناقشتها بما يكفي وباستفاضة وسننتقل للتصويت.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة"للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 45/2022	الدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة"

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة"،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:28 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....:28 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....:28 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد الحاتمي	الزهراء رحمون	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	عبد الحق يسري	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	سعاد اريب	كنزة عزمي
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر
عائشة تاغموت	نزهة ايت حبان	محمد جبري	زهرة دنبي
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
هشام امزراو	مينة فريسي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على انخراط جماعة تارودانت في مشروع "ميزة الجماعة المواطنة".

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

النقطة السادسة:	**الدراسة والمصادقة على:** أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات. ب.مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على :

أ- الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات.

ب- مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك.

بعد ذلك أحال الكلمة على السيد محمد بلفقير ممثل جمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك لتقديم عرض حول المشروع.

محمد بلفقير.....ممثل جمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك.

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السيدات والسادة اعضاء المجلس الجماعي لمدينة تارودانت.

يشرفني هذا اليوم الحضور الى هذه الجلسة من هذه الدورة ومن هذا المنبر فاننا نتمنى لكم كامل التوفيق للسير قدما في تنمية هذه المدينة الجميلة والعزيزة التي نكن لها كل الحب ، وقبل ان ابتدأ في عرض المشروع ابلغكم السلام وتحية السيد مولاي محمد الولتيتي رئيس تعاونية كوباك وهو غني عن التعريف و على غيرته على هذه المنطقة وبالخصوص مدينة تارودانت.

بالنسبة لهذا المشروع فانه منذ سنة 2009 تم احداث جمعية للخدمات الاجتماعية لفائدة منخرطي تعاونية كوباك فالكل يعلم الكم الهائلمن ابناء هذه المدينة التي رهن اشارة هذه التعاونية ليس فقط على مستوى مدينة تارودانت ولكن على الصعيد الوطني، ولهذا فانه حين نريد عرض أي نشاط تواجهنا مشاكل المرافق و الفضاءات التي سيتم فيه العرض حيث نجد انفسها امام هذا العجر، والذي يحيلنا على التنقل الى مدينة اكادير او مدن مجاورة من اجل كراء فضاء خاص للعرض ولهذا السبب وبعد تفكير في هذا الأمر قررنا احداث اقامة خاصة لهذه التعاونية بمدينة تارودانت ارتات هذه التعاونية لتقديم هذا المشروع الذي اطلقنا عليه اسم مركب اجتماعي متعدد التخصصات من اجل اقتناء عقار بسطاح المدينة من اجل احداثه لفائدة موظفي ومستخدمي تعاونية كوباك والذي يشمل على الخصوص بناء على طلب من السيد عامل الاقليم ان يتم احداث متحف فلاحي خاص بمدينة تارودانت مع العلم ان هذا الاقليم اكبر اقليم في هذا المجال الفلاحي على الصعيد الوطني ولا يتواجد أي متحف يعبر على هذه المدينة على مستوى الزوار والمستثمرين الذين يتوافدون عليها.

جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك

Association des Œuvres Sociales COPAG

مشروع المركب الاجتماعي المتعدد الاختصاصات لفائدة أعضاء و موظفي التعاونية الفلاحية كوباك

الغاية من المشروع

يعتبر مشروع المركب الاجتماعي المتعدد الاختصاصات لفائدة موظفي التعاونية الفلاحية كوباك ، و الدي يشتمل بالخصوص على متحف فلاحي للتعريف بمؤهلات المنطقة ، بمثابة واجهة التعاونية التي بصمت على 30 سنة من التواجد و أكدت نجاحها كنموذج اقتصادي و اجتماعي لم يسبق له مثيل بالمنطقة. ليتم تسليط الضوء عليها على المستوى الوطني و الدولي .

و من جهة اخرى فإن هذا المشروع سيوفر فضاءات متنوعة للتكوين و الترفيه و الاستجمام و الرياضة و التلاقي و التعارف بين المستفيدين كما سيخلق فرص للشغل, وهو ذو صبغة اجتماعية محضة ، لا يتوخى من ورائه تحقيق الربح بل خلق متنفس يلبي العديد من حاجيات المنخرطين و ذويهم و سيعتبر هذا المشروع الأول من نوعه بمدينة تارودانت و سيوفر علينا عناء التنقل إلى مدن أخرى قصد تنظيم الأنشطة . كما سينفتح هذا المشروع على أطر و موظفي المؤسسات و الإدارات العمومية و الجماعة الحضرية لتارودانت عن طريق اتفاقيات شراكة.

و قد تم الأخذ بعين الاعتبار الجانب المتعلق بالمحافظة على البيئة .

المحافظة على البيئة

- تصفية المياه العادمة
- تدبير النفايات
- استعمال الألواح الشمسية بالنسبة لسخانات المائية
- استعمال الألواح الشمسية بالنسبة للإنارة
- جميع المداخل الخاصة بجميع المرافق تحتوي على ممرات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة

الموقع

المشرع

وحدة اللحوم كوباك

طريق المؤدية الي تاملوكت

كلية متعددة الإختصاصات

إحداثيات القطعة الأرضية

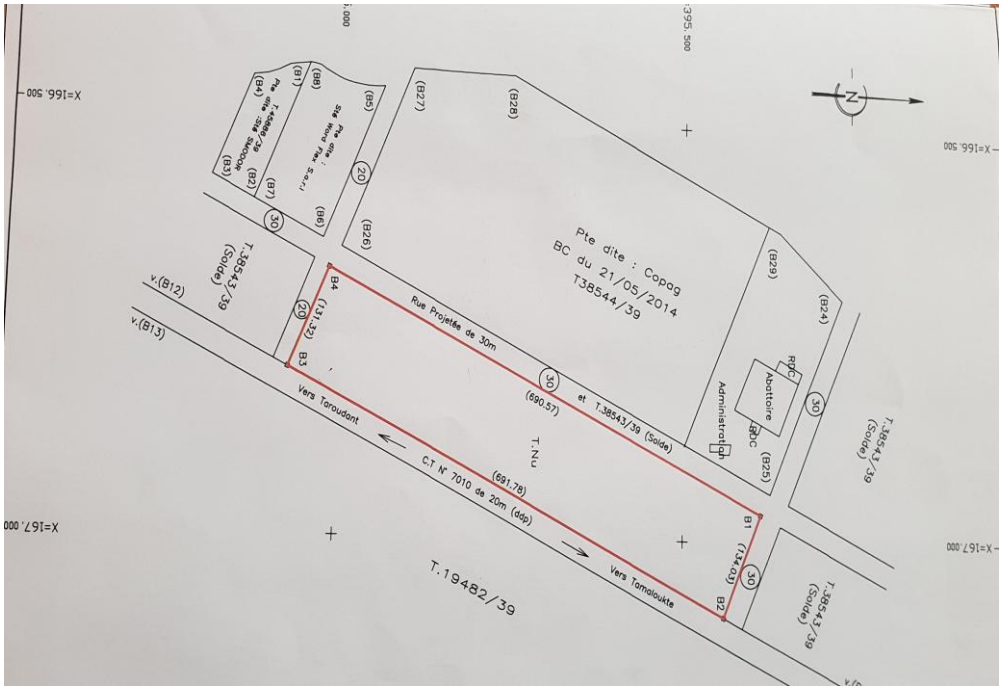

منظر عام

المرافق

جناح رياضي
- قاعات رياضية متعددة الاختصاصات
- ملعب كرة القدم يحتوي على مضمار للسباقات
- ملاعب: كرة السلة و الكرة الطائرة و كرة اليد و الكرة المصغرة
- ملاعب للتنس
- مسبح أولمبي و مسبح مغطى و مسبح للاطفال
- مقهى
- مرافق صحية و تغيير الملابس
- مضمار للياقة البدنية
- قاعة للصلاة

متحف فلاحي
- إدارة
- مدرج
- مركز للتكوين
- قاعة للمؤتمرات متعددة الأغراض
- قاعة العروض
- متحف
- كافتيريا
- متجر
- قاعة للصلاة
- مرأب للسيارات خاص بالمتحف
- مرأب للسيارات خاص بالإدارة

جناح خاص بالإقامة
- مطعم يتوفر على منطقة لتفريغ السلع
- ألعاب متنوعة للأطفال
- مقهى
- 10 بانكلوا
- فندق من أربع طوابق (10 غرف بكل طابق)
- قاعة للصلاة
- مرأب للسيارات

مساحات خضراء

منظر جانبي من خلال المتحف الفلاحي

منظر جانبي من خلال الجناح الخاص بالاقامة

منظر جانبي من خلال الجناح الرياضي

شكرا على انتباهكم

Confidential 2022

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

شكرا السيد محمد بلفقير ممثل جمعية الأعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك الذي قدم العرض بطريقة مستفيظة، فكما يلاحظ الجميع ان هذا المشروع منفتح على مستوى القطاع الخاص وعلى المستثمرين المحليين لانه سيعطي قيمة اضافية للمدينة ولهذا تم التفكير بجدية في ابرام هذه الاتفاقية في اطار شراكة، ثم لاعتباره مشروع اجتماعي بالدرجة الأولى الذي سيعطي اضافة للبنية التحتية على مستوى سطاح المدينة وعلى مستوى المجال الرياضي والفندقية وبالتالي حين تم عرض الاتفاقية لهذه الاعتبارات اقترحنا على هذه الجمعية ان تستفيذ كذلك جمعية الأعمال الاجتماعية لجماعة تارودانت من هذه الامتيازات مع العلم أنه في اطار التشاورات والمفاوضات فقد تمت الاشارة في البنذ السابع من الاتفاقية موضح من خلال هذا البند ان جمعية الاعمال الاجتماعية لتارودانت ستستفيد منه جميع المرافق التي سيكون منفتح هذا المشروع على مكونات الجماعة والاقليم كالقطاعات الخاصة وعلى المؤسسات العمومية لذلك فان هذا المشروع الواعد سيعطي اضافة نوعية ذات قيمة مهمة على مستوى منطقة سطاح المدينة وستعرف ازدهار واسع كما ستستقطب مجموعة من المستثمرين التي ستحدث فضاءات اضافية خاصة ومشاريع مهمة نتمنى من العلي القدير التوفيق لهذه التعاونية وللمشروع ايضا.وفي نفس الاطار أحال الكلمة على السيد نورالدين الورغي مدير المصالح الجماعية لتقديم التقرير حول الثمن الذي حددته اللجنة الادارية للتقييم بعد عقد لقائها يوم الاربعاء 11 ماي 2022.

نور الدين الورغي ..... مدير المصالح

في البداية اريد الاشارة على ان اللجنة الادارية للتقييم عقدت لقائها يوم الاربعاء 11 ماي 2022، كما اريد اضافة ان سبب التأخير الحاصل في هذا الجانب هو انها لجنة واحدة وهناك مشروعين سابقين هذا المشروع وكان لابد ان نعطي الاولوية للمشروعين المتعلق باحداث قصر العدالة ومركز الارشيف الذي كان مرتبط بالموافقة من وزارة المالية والتي توصلنا بها يوم الاربعاء 11 ماي حاولنا ان نصرح بهذه الاثمنة الثلاثة الخاصة بهذه المشاريع كما ان محطات المقارنة تم توصلنا بها من مديرية الضرائب والاملاك المخزنية وبالتالي بناء على كتاب السيد باشا المدينة من اجل تحديدالقيمة التجارية للقطع الارضية المزمع تفويتها لفائدة التعاونية الفلاحية كوباك في شخص جمعية الاعمال الاجتماعية كوباك حيث تم عقد لقاء اللجنة الادارية للتقييم بمقر باشوية تارودانت على الساعة الثالثة بعد الزوال (15:30) تحت اشراف السيد باشا المدينة وبحضور كل من السادة :

- نور الدين الورغي .....: مدير المصالح.
- عصام مدين.....: عن الوكالة الحضرية تارودانت، تزنيت و طاطا.
- عبد العزيز زيدوح .....: عن قسم التعمير والبيئة بعمالة تارودانت.
- عبد الله اكنساس .....: عن مندوبية املاك الدولة بمدينة تارودانت.
- ادريس طوطو.....: عن قباضة ادارة الضرائب بتارودانت.

تعريف بالقطعة الارضية موضوع الخبرة هي قطع أرضية ستحتضن مشروع مركب متعدد التخصصات بسطاح المدينة والمراجع العقارية رسم العقار عدد 38540/39 مساحته 10 هكتار المالك جماعة تارودانت.

عناصر المقارنة بتاريخ 2022/01/09 خبرة ادارية لقطعة ارضية تبلغ مساحتها 11 هكتار و 22 سنتيار تابعة لنفس الرسم العقاري متواجدة بسطاح المدينة والتي كانت موضوع تفويت شركة محطة قباج سوس حيث حدد لها مبلغ 600 000,00 درهم للهكتار بمقدار 60 درهم للمتر مربع.

القرار المتخذ:

بعد المناقشة وتبادل الاراء قررت اللجنة اعتماد عنصر القرار المتوفر بعد تحيينه بواسطة معامل إعادة التقييم فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة على الدخل برسم الأرباح العقارية المحدد ضمن قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 22-383 بتاريخ 2022/2/8 والذي 1,014 وعليه فقد قررت اللجنة تحديد الثمن الفردي كالآتي 61 درهم للمتر المربع.

المناقشة

محمد احسان .....مستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بتفويت بقعة أرضية لفائدة التعاونية الفلاحية كوباك في شخص جمعية الأعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك سطاح المدينة.نحن لايسعنا كأعضاء داخل هذا المجلس إلا التنويه والترحيب بجميع المشاريع الاستثمارية، التي ستعود بالنفع والخير على هذه المدينة، وعلى ساكنتها خصوصا مشاريع استثمارية ذات صبغة اجتماعية، وبما أن المشروع إجتماعي لا نريد أن تستفيد منه الأعضاء المنتمية لتعاونية كوباك فقط، وإنما يجب أن ينفتح هذا الفضاء على الجميع خصوصا جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي جماعة تارودانت، و سائر الادارات العمومية والخاصة ، وعلى جميع ابناء الساكنة التي تنتمي لهذه المدينة لانه يحق لها الاستفاذة من هذه الخدمات التي سيقدمها هذا المركب المتعدد الاختصاصات.

من جهة ثانية فكما يعلم الجميع أننا دائما ننوه بهذه المؤسسة التي تعود لتعاونية كوباك نظرا لما تقدمه للساكنة، علما أن المشروع الذي أنجزته على مستوى شمال افريقيا والذي يشرف مدينة تارودانت، وهذه المسألة لا غبار عليها وبالمناسبة فإننا نوجه تحية تقدير واحترام لجميع السادة القائمين والمشرفين على هذه المؤسسة و على الدور الاقتصادي والاجتماعي ليس فقط على مستوى مدينة تارودانت أو الجهوية وإنما على المستوى الوطني وربما تجاوزته.

وبالمناسبة أريد أن أتساءل حول البقع الأرضية التي تم تفويتها لتعاونية كوباك في الولاية السابقة مع العلم أنه تم التعاقد على أساس إنجاز عدة مشاريع والتي كان عددها خمس مشاريع وانجز منها مشروعين اوثلاث فقط، نريد فقط معرفة المشروعين المتبقية وما مصيرها لان الوقت الذي حدد للانجاز تم تجاوزه بثلاث سنوات، مع العلم ان أي مشروع يتم ربطه بالمدة الزمنية التي سيتم فيها الانجاز مع العلم أن الاتفاقية . ونحن كأعضاء بهذا المجلس ولأننا نمثل الساكنة نريد معرفة مصير هذه المشاريع المتبقية التي مازالت متوقفة لحد الساعة،خاصة التي تم التعاقد من أجلها ولفترات سابقة وحتى العقار الذي تم تفويته في إطار إجتماعي من أجل إنجاز شقق خاصة لموظفي ومستخدمي كوباك ولأن المشروع لم يتماشى مع ماكان مرغوب فيه أو كما خطط له تم تحويله إلى مشروع آخر أي تم ذلك في إطار تجزئة سكنية وبقع. ولهذا نتمنى من السادة المسؤولين في تعاونية كوباك حول مآل العقارات التي تم تفويتها مع موافتنا بالتقرير الخاص بها. وماهي المشاريع التي أنجزت والأخرى التي سيتم إنجازها؟ ولما يتم تغيير نوعية المشروع المقترح إلى مشروع آخر؟ كما نريد معرفة الاكراهات الحاصلة؟.

وبالتالي فإننا نريد فقط الوضوح في إطار الالتزام الشفافية للساكنة وللمجلس، مع العلم أننا دائما مع المشاريع،ومع التنمية الاقتصادية، فقط نريد معرفة الأمور الى حد وصلت؟.

أما بالنسبة للثمن الذي تحدده من طرف اللجنة الادارية للتقييم لدينا ملاحظات بهذا الخصوص،من خلال الورقة فقد تم تحديد 200.00 درهم للمتر المربع لأجل بناء قصر العدالة والمركز الجهوي للحفظ، في حين تم تحديد 61.00 درهم للمتر المربع لتعاونية كوباك،يمكن إعتباره أنه تم ذلك في إطار إجتماعي، ولكن يجب أن يتم توسيعه مع الإشارة إليه في دفتر التحملات حتى لا نفاجأ فيما بعد بالإقصاءات لأننا نلاحظ أن مكونات المشروع متعددة ولم تتم الاشارة إليها في دفتر التحملات خاصة ما أشار له السيد محمد الفقير ممثل جمعية الأعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك حين قدم عرضه حول المشروع، يجب أن يتضمن كناش التحملات جميع هذه المكونات، خصوصا البند العاشر من بنود الاتفاقية والذي تمت فيه الاشارة إلى عدم تغيير طبيعة المشروع لأنه لايمكن أن تخصص البقعة لمشروع وتنتسب لمشروع آخر بعد أن يتم الاتفاق عليه في الاتفاقية. أريد الإشارة إلى ماجاء على مسامعنا أن المشروع متعدد التخصصات يتضمن الفنادق والملاعب الرياضية وفضاءات أخرى، نريد أن نعرف الأطراف الملتزمة لأنه يجب أن يتضمن التزامات وحقوق كما هو معمول به قانونا في هذا الإطار، ويجب مراجعة هذه الأمور،وبالتالي يجب تنزيلها في دفتر التحملات لاعتبارها أساسية، ولكن هنا نلاحظ أن هذه الأمور لم تتم الإشارة إليها مع العلم أننا ننوه بهذا المشروع،أما بالنسبة للثمن الذي يحدد من طرف المصلحة المعنية ولو أنه اكراه في حق موارد ومداخيل الجماعة وبما أن له صبغة اجتماعية يمكن تجاوزه، كما هناك عدة مشاريع كانت ستنجز في الولاية السابقة كالمصحة متعددة التخصصات، ومصالح أخرى باعتبارها مصنفة ضمن الأعمال الاجتماعية وحددت لها اللجنة الادارية للتقييم انذاك 1000.00 درهم للمتر المربع، ولكن الأمر الذي حصل هو أن صاحب المشروع قام بالبحث عن بدائل أخرى وفعلا وجد موقعا أفضل وبثمن أقل. مع أن هذه المصحة تعتبر من أولويات المدينة التي يفترض أن تنجز بها لأن المدينة تفتقر لمثل هذه المشاريع الاجتماعية والصحية حيث أن هذه المصحة تتضمن أطباء متخصصين والصحة أهم من أي شيء آخر، ولكي نكون موضوعيين ومنطقيين يجب أن نكون واقعيين في الأثمنة التي تحدد للعقار كما يجب التعامل مع الأشياء بالشفافية وحتى حين نقدم التسهيلات خصوصا فيما يتعلق بالأثمنة يجب كذلك أن تقدم تبريرات في هذا الإطار لكي نواكب مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وتفعيله خصوصا أننا دائما نطرح مسألة التدبير الاستراتيجي للوعاء العقاري المتواجد لدينا بسطاح المدينة، وعندما يتم تحديد الأقطاب والأماكن يجب أن يكون في إطار التصور الذي سيساعدنا وييسر لنا تحديد الثمن لكل عقار حسب موقعه و أهميته ويجب أن ندقق في هذه الأمور بشكل منطقي وموضوعي في إطار المساواة وماسيخدم مصلحة المدينة والساكنة ويعود بالنفع على موارد الجماعة.

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي.

في البداية أتقدم بالشكر للسيد محمد الفقير ممثل جمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك لأنها في الحقيقة مفخرة مدينة تارودانت وكذلك على الصعيد الوطني، كما انوه بالخدمات الجليلة التي تقدمها هذه التعاونية لمختلف مكونات المجتمع المدني،خاصة المؤسسات التي لها صفة اجتماعية كالمؤسسات التعليمية على جميع مستوياتها وانواعها بالاقليم، وبالمناسبة ارجو من السيد ممثل جمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك ان ينوب عن مجلسنا في تقديم امتناننا وشكرنا لجميع السادة المشرفين على هذه التعاونية .

اما بالنسبة للمشروع الذي بين أيدينا لايسعنا الا أن نوافق وندافع عليه بكل ما أوتينا من قوة، لأنه مشروع نموذجي حسب ما جاء في العرض الذي قدمه السيد محمد الفقير ممثل جمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك، ثم لاعتباره أول مركب متعدد التخصصات على مستوى الاقليم والجهة وحتى على الصعيد الوطني لأنه سيكون اضافة نوعية للمدينة وستستفيد منه أطر ومستخدمي تعاونية كوباك من مختلف مدن المملكة، وعلى رأسها طبعا موظفي ومستخدمي جميع المؤسسات المتواجدة بمدينة تارودانت.

وبالتالي فاني أضم صوتي لما عبر عنه السيد محمد احسان المستشار الجماعي بخصوص الجانب المتعلق بعدم المساواة التي تمارس بمجلسنا للأسف الشديد خاصة في الجانب المتعلق بتفويت القطع الارضية، وحتى القيمة المالية التي تحدد بها من طرف اللجنة الادارية للتقييم كما حصل في الولاية السابقة.فيما يخص المشروعين الذي تقدم به مستثمرين احدهما على ما أظن احداث مصحة متعددة التخصصات، والتي كانت ستعود بالنفع على المدينة والساكنة كونها تدخل في الاطار الاجتماعي، وكان من الواجب انذاك تشجيع المشروع لأن الساكنة رغم امكانياتها المحدودة تضطر للتنقل من اجل الاستشفاء بمدن اخرى مجاورة ، وبالتالي فاني أظم صوتي وأتفق فيما أشار له السيد محمد احسان المستشار الجماعي في تدخله بخصوص الثمن الذي يحدد انذاك حيث كان محدد في 1500.00 درهم بدل 1000.00 درهم للمتر المربع فقط لاحاطته علما من اجل اقتناء العقار المتعلق بانجاز المصحة متعددة التخصصات، ولكن ماحدث هو ان هذا المستثمر وجد البديل بأقل تكلفة وأفضل موقع من سطاح المدينة، ولهذا يجب علينا ان نطبق المساواة في الجانب المتعلق بتحديد القيمة المالية للعقار من اجل انجاز المشاريع مع الأخذ بعين الاعتبار على انها ستعطي اضافة نوعية للمدينة،وأن نتجاوز التكلفة الخيالية التي ستفقدنا المستثمرين والمشاريع، وكما لايخفى على احد المشاريع التي انجزتها تعاونية كوباك كالمجزرة التي كانت اضافة موعية بكل المقاييس على المدينة والتي ساهمت في انقاد أبناء المدينة وعدة اسر من البطالة حيث استفاذ عدد كبير في هذا الجانب.اتمنى من السيد محمد الفقير ممثل جمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك ان ينوب عنا نحن ممثلي الساكنة في تقديم شكرنا وامتناننا لجميع افراد تعاونية كوباك نظرا لما تقدمه من خدمات للساكنة بصفة عامة.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية.

لن اكرر في مداخلتي ما اشار له كل من السادة محمد احسان والسيد عبد الحق يسري ولكن ساتحدث مباشرة عن الجماعة المواطنة وهنا اتحدث عن تعاونية كوباك والمقاولة المواطنة فكما يعلم الجميع على ان تعاونية كوباك في اطار العمل الذي تقدمه على ارض الواقع يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية سواء على مستوى التشغيل وعلى الجانب الاجتماعي مما يحيلنا على دفتر التحملات وعلى الاضافات التي اشار لها السيد محمد احسان اقترح انه في ثقافة الحلول يجب ان تضاف مكونات المشروع في دفتر التحملات كما اريد الاشارة في التمهيد على انه يتضمن الانفتاح على باقي مكونات الادرات ولمؤسسات العمومية كما سأضيف ضرورة الاشارة الى استفادة المجتمع المدني خاصة المؤسسات التي تهتم بالرعاية الاجتماعية التي حقا اريد ان اسجلها هنا وهو الانخراط الفعلي لتعاونية كوباك في الدعم الفعلي للمؤسسات في وضعية الرعاية الاجتماعية على مستوى الاقليم ومستوى المدينة والجماعة كذلك.مع العلم انها هي المؤسسة الوحيدة التي لاتزال في دعم مستمر لسنوات لهذه المؤسسة مشكورة على ذلك ما هو عيني وماهو في اطار التشغيل وفيما يتعلق بادماج الاطفال الذين هم في وضعية هشاشة والذين هم في وضعية الرعاية الاجتماعية والمتواجدين بدار الاطفال للا

آمنة، وبالمناسبة اقدم امتناني وتشكراتي لتعاونية كوباك التي تشتغل في اطار شراكة مع الجمعية المسيرة في ادماج الشباب في مجال التشغيل في الاطار الفلاحي وهذا لن ينكره الا جاحد.

اريد كذلك ان اشير الى اشكالية مطروحة متعلقة بالرهان الحالي وهو مطروح بقوة متعلق بالتغيرات المناخية وتأثيرها على مجال التنمية محليا ووطنيا وحتى دوليا، وهنا أريد أن أثير الانتباه لضرورة انجاز مشروع شرط أن يكون صديق للبيئة لكي نتمكن من خلق جماعة مواطنة وأن يتم نهج المسلك الذي سيحيلنا على مشروع ميزة مواطن لان الجماعة يجب ان تستحضر هذه المعطيات في علاقتها بالبيئة وفي جميع الشراكات التي يتم عقدها مع شركائها في اعداد مشاريع كبرى يجب مراعاة هذا الامر في اطار تفعيل المدن الايكولوجية و المشاريع الايكولوجية، وبالتالي اتساءل هل سيتضمن المشروع هذه المسالة في اطار استعمال الطاقاة المتجددة وترشيد مانراه حول المساحات الخضراء وهل سيتم ترشيد المياه داخل المشروع يجب استحضار جميع هذه الامور في هذه الاتفاقية او في دفتر التحملات وهذا ليس بالاكراه ولكن في اطار الاقناع علما ان تعاونية كوباك على وعي كافي مدى التأثير البيئي عل المشاريع والتنمية سواء على مستواها الواسع وحتى الضيق، وبالتالي فان هذه مقترحاتي في هذا الباب واتمنى ضرورة الاشارة الى الامر المتعلق بالبيئة ان يكون المشروع صديق للبيئة، ثم لان تصورنا المستقبلي على اننا نشتغل على مستوى الجهة على اساس ان نعتمد تارودانت كاقليم اكولوجي داخل الجهة لأن مدينتنا تتوفر على كل المقومات وايجابيات التي ستصنفنا كمدينة ايكولوجية على مستوى الجماعة كما يجب ان نكون كذلك من السباقين ان نتخذ هذا المشروع ونشتغل عليه مادام ان المدينة سيتم تاهيلها في المشروع المتعلق برد الاعتبار للمدينة العتيقة وكذلك منظومة السير والجولان استعمال الدراجة العادية داخل المدينة وهذا المؤشر يوجهنا الى بناء مشروع اقتصاد الثقافة على اساس ان مدينة تارودانت تتوفر على السياحة الثقافية التي هي من اولوياتها وهذه هي الاضافات التي اقترحها واتمنى التوفيق وكذلك فيما يخص الثمن الذي يحدد للعقار اتمنى ان تتم الاشارة اليها في الاتفاقية.

حامد جودي..... مستشار جماعي.

لدي سؤال فيما يتعلق بالمساحة التي حددت في 10 هكتارات هل سيتم بناؤها كليا ام جزء منها؟ لان المجسم الذي اطلعت عليه اتضح لي ان المساحة التي سيتم بناؤها اقل من 10 هكتارات، مع العلم ان هذا العمل من اختصاص التقنيين، وبالتالي لدي ملاحظة فيما يخص هذا المشروع مخصص لطبقة معينة من الساكنة فحين يتم احداث مسبح اولمبي ربما لن يستجيب لجميع ابناء المدينة فكما على علم الجميع خاصة في فترة الستينات كنا نستعمل مسبح بلدي واحد وكنا نستعمله في اطار تناوب، ولكن انذاك كنا من المحظوظين لان المياه كانت متوفرة بالسواقي المتواجدة بالاحياء كحي باب تارغونت وحي باب الزركان وحي باب الخميس ولم يعد اشكال لدينا لانه كان بامكاننا استعمال هذه السواقي هذا من جهة، املنا ان تنجز مشاريع تستجيب للطبقة الهشة والفقيرة من المجتمع الروداني، اما فيما يخص الثمن فان هذه القيمة التي حددت من طرف اللجنة الادارية فهي جد ضئيلة الا اذا كان تم ربطها بالفصل 7 من الاتفاقية التي تنص على اعطاء الاولوية لجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي الجماعة.

فضمة ازوران..... مستشارة جماعية.

لن يختلف اثنان على اهمية هذا المشروع لاعتباره مشروع اجتماعي كما اننا نهيأ انفسنا لهذه التعاونية المتواجدة باقليمنا والتي تعتبر نموذجية على الصعيد الوطني، والدليل الزيارة الخاصة المولوية لصاحب الجلالة لهذه المؤسسة

اما بالنسبة للعقار الذي يتم توزيعه على اساس انجاز مثل هذه المؤسسات الاجتماعية، حبدا لو تم توزيعه عن طريق تباعد الاماكن، كما نلاحظ عند مدخل مدينة مراكش وبالضبط منطقة تركا ، كما ان جميع هذه المؤسسات الاجتماعية والمصالح الخارجية عوض ان نعقد اتفاقيات مع هذه المؤسسات الخارجية، لما لاتقم بانجاز مشاريع داخل المؤسسة كالتعليم مثلا التي تحدث اقامة من اجل المدرس كالمتواجدة بمدينة اكادير، ولما لا تقدم الجهة مثل هذه الانجازات لمدينة تارودانت، كذلك وزارة العدل لما لاتحدث مركب اجتماعي المتواجد بصونابا بمدينة اكادير.

بالنسبة لهذه المركبات التابعة للمؤسسات الخارجية حبدا لو بقيت فضاء مجتمع كما هو الشأن بمدينة اكادير، فعلا سبيل المثال المكتب الوطني للكهرباء و العدل يحدثون فضاءات في مواقع متباعدة ونحن كجماعة نوفر العقار ولو بقيمة رمزية، او حتى بالمجان يجب ان تبقى زمام الامور بايدينا فقط نوفر العقار في اطار حكامة بدل توزيعه، بهذا الشكل كما ان مدينة اموزار وايفران فانها تضم هذه المؤسسات علما انها مدن صغيرة، ولان مدينتنا طقسها ايكولوجي فانه سيستقطب الزوار بكثرة لانه من الممكن توفير الاكل ولكن الاقامة نفتقر اليها في غياب مؤسسات الاستقبال والايواء، من جهة اخرى ان حدث ووفرنا هذه الاماكن سنستقبل مؤتمرات طنية ولم لا مؤتمرات عالمية.

بالنسبة للمتحف الفلاحي الذي جاء على ذكر بعض السادة المتدخلين، تذكرت فترة السبعينات كان هناك فضاء الذي تتواجد به مقر العمالة حاليا كان يعرض به اسبوع فلاحي، وكان يستقطب جميع مهنيي الفلاحة والفلاحين على الصعيد الوطني والدولي حيث يعرضون المنتوجات الفلاحية والآليات التي تستعمل في هذا الاطر، وهل هناك تصور مستقبلي لمثل هذا المعرض الذي كان يقام انذاك نسترجع به القيمة التي كانت تحظى بها مدينة تارودانت، من ناحية اخرى فمدينة تارودانت طقسها ايكولوجي وحتى ان كان احد ما يريد الاصطياف بمدينة تارودانت لابد ان يوفر المكيف لدى صاحب المنزل الذي سيستقبل الزائر، وهل تم التفكير في برنامج هامش لوضع الخيام مع اننا نتوفر على شباب التي بامكانها الولوج الى تكاوين، بالاضافة هناك من لايرغب في الغرف بل يفضل الخيام خاصة التي ستستجيب للعدد المطلوب، كذلك ذكرني السيد حامد جودي المستشار الجماعي بالمسبح الذي كان متوفر في نهاية السبعينات حيث كان محرم على الفتاة و المرأة السباحة انذاك بصفة عامة، في حين فالرجل هو المحظوظ في هذا الجانب،لذلك لدي مطلب واحد بما انه سيتم احداث هذا المسبح لموظفي تعاونية كوباك وموظفي الجماعة نرجوا فتح المسبح البلدي في وجه النساء لانها تعاني من شدة الحرارة مع مراعاة الطريقة التي سيتم استثمار هذا الفضاء من طرف الجماعة.

<u>زهرة دنبي.....مستشارة جماعية.</u>

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالثمن المحدد لتفويت بقعة ارضية لجمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك، من اجل احداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات، وكذا كناش التحملات الخاص به. بدوري ارحب بالمشروع وأثمنه لأنه مشروع اجتماعي وتنموي واستثماري، الا أن هناك تاريخ سيء لتعاونية كوباك مع المجلس، خاصة بعد الاستفادة العقارية السابقة لهذه التعاونية وذلك سنة 2012 أي بمساحة محددة في 19 هكتار من أجل احداث خمس (5) وحداث وهي كالتالي:

1- وحدة لإحداث مجزرة.
2- وحدة لتلفيف الحوامض.
3- وحدة لتلفيف الخضر.

4- وحدة لتنضيج الموز.
5- وحدة للصيانة.

وفعلا تم تفويت العقار لهذه التعاونية من طرف المجلس الجماعي لاحداث هذه الوحداث بمساحة 19 هكتار لفائدتها سنة 2012، بثمن حددته اللجنة الادارية للتقييم أنذاك ب 40 او 45 درهم على ما أعتقد، ولكن ما تم انجازه من سنة 2012 الى سنة 2020 هو وحدة واحدة، وهي المجزرة خلال عشر سنوات، وبالتالي علينا أن نساءل أنفسنا كمجلس ونحاسب هذه التعاونية على التزامها في الكنانيش للتحملات التي سبق تداولها في دورات سابقة سنة 2012، وبالتالي ما مدى التزامها في تنفيذ هذه المشاريع، التي كان من المفروض أن تخرج الى حيز الوجود لأنها تتضمن عددا من مناصب شغل بناء على كناش التحملات الذي تم تداوله في احدى الدورات للمجلس.حيث تم تفويت عقار مساحته 19 هكتار التي ليست بالهينة التي تم توقيفها لمدة عشر سنوات،ولم ينجز بها ماتم الالتزام به وبقي العقار مرهون لدى التعاونية ولم تستفيد منه الجماعة بثمن لايتجاوز 45 درهم، وهنا السؤال يطرح نفسه كيف يمكن للجماعة ان تعقد التزام مع تعاونية كوباك، وهي لاتلتزم بالوحدات التي تم الاتفاق عليها في كناش التحملات، هل سيتم تحيين كنانيش التحملات التي تم الالتزام بها؟ وهل سيفتح النقاش في هذا الاطار مع تعاونية كوباك من اجل تمكينهم من فرصة أخرى على أساس تنفيذ ماتم الالتزام به ؟ ام أننا سنكرر ماسبق وسنقوم بتفويت عقار مساحته 10 هكتار أي سيصبح ماتم تفويته بمساحة 29 هكتار، وبالتالي فهذا محط التساؤل، صحيح أن المشروع من أروع مايكون ولكن في اطار الحكامة التي يجب أن يتم تذبير وتثمين هذه الاراضي التي تعود للجماعة ان يتم ذلك في اطار عقلاني ومعقول لأنه سنة 2012 حدد الثمن في 40 درهم للمتر المربع وبعد مرور عشر سنوات أي سنة 2022 يحدد في 60 درهم للمتر المربع أي ان القيمة العقارية لم تتجاوز 20درهم للمتر المربع وهذا يعني اننا لا نثمن عقار الجماعة، وهنا سأشير الى معلومة هامة ان ما تحاربه الدولة نحن نمارسه أي نقوم بقتل العقار ولا نثمنه، ويتم تكريسه في يد شركة او تعاونية التي لم تنفذ ما التزمت به مع الجماعة في الاتفاقية وذلك منذ ابرامها سنة 2020 ولم يتم حتى تحديد المعالم (les poses de repère).

فيما يخص النقطة التي اشار لها بعض السادة المتدخلين المتعلقة بالمستثمرين الصغار فانه يحدد للعقار ثمن جد مرتفع كما حدث لشركة ايموبيليي (societe imobilier) من أجل احداث مصحة متعددة الاختصاصات وكذلك المرافق التي أشار لها السادة المستشارين من حيث تحديد الثمن في 1000.00 درهم للمتر المربع لمساحة لاتتجاوز 1600 متر مربع، مع العلم ان نفس اللجنة التي حددت ثمن هذا المشروع المصغر السياحي الترفيهي الرياضي بمساحة 3900 متر مربع المستثمر الحسين امرير حيث حدد له 180درهم للمتر المربع، كذلك نفس الشيء بالنسبة لشركة اوطوهول حدد لهذا المشروع 140,00 درهم للمتر المربع في نفس المكان ونفس الواجهة، وهنا اريد الاشارة على انها نفس المعطيات بالنسبة لمشروع صمدور لمصنع الأفرشة 120,00 درهم لمساحة 1 هكتار لهذا فان هذه اللجنة لاتأخذ بعين الاعتبار مواقع تحديد المعالم، بل تحدد كما تشاء في أثمنة العقار ولا تثمن عقار الجماعة، وعلى أي معيار يتم ذلك كما أريد أن أضيف أن اللجنة عضو استشاري ولا يعتبر مقرر، وبالتالي فان قرار اللجنة لايلزمنا لأن حضورها فقط للاستئناس ولاستشاري.

في النقطة الثانية سأتطرق للثمن الذي هو موضوع النقاش،بخصوص الموقع الذي تم اختياره فهو موقع استراتيجي يتواجد بواجهة الكلية والتي تمتد هذه الواجهة بمساحة 400 متر طولا، وهذا هو موضوع النقاش فهل نحن كمجلس نثمن عقار الجماعة، وهل نعير قيمة هذا العقار الذي بين أيدينا هناك اشكال، حين يتقدم أحد ما للجماعة في الحصول

على مساحة مقدرة ب 1000 متر مربع او 2000 متر مربع، قد يكون المشروع له وقع اجتماعي لانه مشروع اجتماعي وتنموي، ولكن هذه التعاونية لم تنفذ ما التزمت به مع الجماعة في عدة أمور التي أشرت اليها.

سعاد اريب ..... **مستشارة جماعية.**

بسم الله الرحمن الرحيم، في الحقيقة لا يمكن لي ان اضيف اكثر على اهمية هذا المشروع ولكن يبقى مشروعا حبدا لو كانت هناك اطراف اخرى التي ستغني مدينتنا بمشاريع اخرى من هذا الوزن هذه اشياء لا نناقشها وساضيف فيما سبق ان اشار له السادة المستشارين في تدخلهم فيما يتعلق بمحتوى مشروع كناش التحملات وايضا فيما يتعلق بمحضر اللجنة الادارية للتقييم وهذا بناء على مشاطرة السادة في تدخلهم كما يجب التسطير عليه خصوصا الثمن الذي يحدد للعقار واتساءل بالنسبة لهذه اللجنة المكونة من مدير مصالح الجماعية لتارودانت وممثلي الوكالة الحضرية تارودانت تزنيت وطاطا، وكذلك قسم التعمير والبيئة لعمالة تارودانت ومندوبية املاك الدولة وقباضة ادارة الضرائب وان كان ساذكر بما اشارت له السيدة زهرة دنبي في تدخلها على ان هذه اللجنة تبقى لجنة تقوم بطرح تقديراتها ولكن لا تلزم المجلس بما توصلت اليه وهنا اتساءل بالنسبة للجنة هل حقا مادمنا نتحدث على التقييم او النقد الذاتي هل كان هناك مقياس موضوعي عادل ومنصف لجماعة تارودانت في ممتلكاتها من اجل تحديد الثمن، وهل املاك الدولة تكيل بنفس المكيال عندما تعتمد مسطرة البيع بخصوص الاملاك التابعة لها هل تتبع نفس المسطرة، وهنا لا اوجه كلامي لتعاونية كوباك بقدر ما اوجهه للجنة المشرفة على تحديد ثمن العقار هذا من جهة، من جهة ثانية فيما يخص مشروع كناش التحملات اعيد من جديد تأكيد على الطريقة التي تتم فيه المناقشة لان دور والاهداف والطريقة التي تم بها الاعداد وتصورها فهي من الاشياء الجميلة جدا، ولكن كان من الاجدى بالنسبة لما جاء في كناش التحملات ان يتماشى مع توجه كوباك مع العلم ان الجميع على قدر كبير من المعرفة ان هذه التعاونية كانت دائمة الدعم للجمعيات ولدور الرعاية الاجتماعية، يعني الجميع كان يجد فيها حضور دائم، ولكن حين نلجأ للنقطة الثالثة في التمهيد فقد تمت الاشارة الى ان خلق فضاءات ترفيهية لمستخدمي وهنا يعني انه يتم تحديد بشكل تراتبي اولا لمستخدمي التعاونية الفلاحية كوباك تم يليها متعاونيها وجميع اطر وموظفي الادارات والمؤسسات العمومية بالاقليم وزوارها عن طريق الاتفاقيات، يعني شرط التحقق ان تكون هناك اتفاقيات أي بمجرد ان المسطرة ستتم وهذا شيء مشروع بطبيعة الحال لكوباك تصبح متملكة للشيئ وحتى القرارات التي يمكن ان تنتج هنا، اذا تمت المصادقة على هذا الثمن فان العقار بكامله يخرج من ملكية الجماعة.

ما هو المخطط، من الجيد ان يسود هناك نوع من الشفافية كيف ترى كوباك اضافة او كاضافة او كاملحق على انها ستسير المشروع لفائدة الاغيار، وهنا لا اشير للمستخدمين صحيح ان مثل هذا المشروع صاحبه طبعا سيستفيد منه المنتسبين اليه ثم يليه الاخرون فيما بعد، علما ان هذا الملك جماعي وبالتالي ان كان هناك توافق وتفاهم على ان يكون ثمن معقول فالأحرى ان تستفيد منه جميع الساكنة لمدينة تارودانت حتى لا نفاجأ في يوم من الايام انه اصبح مخوصص اذن هذه اشارة.

بالنسبة للفصل الاول بالنسبة للوضعية القانونية وضعية تتضمن اعتراف واضح على ان المستفيد مارس حقه الكامل في المعاينة وفي معرفة العقار على انه خال من أي اشكال، ولكن الذي ذكرته الآن بأن امتداد المشروع كيف سيكون بقدر ما عاين وعرف هذا العقار يجب ان يكون واضحا فيما يتعلق بفائدة المجتمع المدني أو أهل تارودانت أو ساكنة تارودانت اولا كاولوية ثم يليه التفاوض فيما ماسيأتي بعد.

ايضا فيما يخص الفصل11 بالنسبة للاستثناءات الواردة بخصوص الآجالات القانونية، مع اني لا أريد القول أن هناك قراءة خلفية محددة لانه عندما نقرأ اذا لم تقم صاحبة المشروع بانجازه داخل الآجال المحددة لاعتبارات قاهرة معللة عن حدث فوجائي وهنا اريد الربط فيما أشار له الأخ السيد محمد احسان المستشار الجماعي، بأن التعليل يأتي دائما و لكن سأتمم قراءة الفقرة وهي كالتالي :

يمكن للجماعة أن تمدد الآجال لنصف المدة الأصلية الملتزم بها والمشار اليها في الفصل الرابع أعلاه، وفي حالة عدم وفاء الملتزمة بمعنى كوباك بالتزامها رغم استفاذ فترة التمديد على المجلس الجماعي ان يتداول بشأن التراجع عن العملية العقارية بمعنى انها ستصبح مالكة الملكية او صاحبة المشروع هي ايضا تفتي بالحل الذي سيرضيها ولاتتضمن نوعا من التوافق، بحيث انها لم تفعل ولأسباب قاهرة تخصها، فهي كما تقول انه يمكن للجماعة وهنا أريد الاشارة اذا كانت اطراف تتمتع بنفس القيمة يجب اشراك الجماعة اولا وهل تتفق ام لا؟ كما اريد الاشارة على انه بامكانها التمديد وان لم تفعل او لا تتمكن من تداولها فانها تعطيه حق التداول لنفسها في فرصتين ولها كذلك حق القرار، اذن قراءة النصوص بهذا الشكل يجب اعادة النظر فيها، اتمنى مادام ان السادة اعضاء كوباك متواجدين معنا في هذه الجلسة ان يعيدو النظر وقراءة ثانية لاعطاء الجماعة حقها في أن تناقش بشكل مرن وموضوعي.

رشيد فنان.....كاتب المجلس.

بسم الله الرحمن الرحيم، مجددا نشكر السادة على تداولهم لهذه النقطة، نظرا لاهمية هذا المشروع الذي يستحق ان نتوقف عنده شيئا ما، أولا لأن تعاونية كوباك انجاز مهم وغير عادي على مستوى المدينة، خاصة ما حققته من انجازات على مستوى المدينة وعلى الصعيد الوطني وحتى الدولي تفتخر به مدينة تارودانت ، ثانيا لانها وفرت لابناءها وابناء الاقليم ككل فرص الشغل وهنا اشاطر السيد عبد الحق يسري المستشار الجماعي الذي اشار في تدخله على ان هذه التعاونية ساهمت بشكل كبير في تشغيل عدد كبير من الاسر وابناء الساكنة من اجل محاربة البطالة التي تعاني منها ابناء هذه المدينة حيث تم انقادهم بطريقة او باخرى، وبالتالي فان هذه المؤسسة أي انجاز قامت باحداثه الا وتستفيد منه المدينة وهذا يعني انه امتياز ايجابي كبير جدا بالنسبة للجماعة وهذا العمل ادخل علينا الفرح والسرور بشكل كبير جدا خاصة حين تم ابرام هذه الاتفاقية في الولاية السابقة وتمت المصادقة عليها في احدى الدورات بالموافقة المبدئية ولكي نكون واضحين فان هذه الاتفاقية تم ابرامها مع جمعية الاعمال الاجتماعية لتعاونية كوباك الذي تقدمت بمشروع واعد جدا ولا نريد اقحام الامور ببعضها لان هناك من اشار الى في تدخله على ان هذه التعاونية سبق لها ان اقتنت عدة هكتارات من احداث بعض المشاريع ولم يتم ذلك ولكن من وجهة نظرنا نحن يجب ان نناقش ما تم ادراجه في الاتفاقية المعروضة وكناش التحملات والذي تبين للسادة الاعضاء في الفصل الرابع ان الجمعية تلتزم في اجل اقصاه ستة اشهر من تاريخ العقد حيث سيتم ايداع طلبات الرخص كالتجهيز والبناء كما ستلتزم بالشروع في تنزيل الاشغال ابتداء من تاريخ حصولها على رخصة البناء والتجهيز وان تنتهي من بناء المركب وذلك خلال 48 شهر وفي حالة عدم وفاء المشتري بهذه الشروط يفسخ العقد من طبيعة الحال بحكم القانون، ثانيا التمييز الايجابي في حق موظفي الجماعة وهذا ماتم التركيز عليه، في اطار التحفيزات التي اشار لها السادة المستشارين والتمييز في حق الاطفال وابناء الموظفين لجمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي الجماعة، واظن ان جميع الجمعيات والهيئات المتواجدة بمدينة تارودانت حيث لم يقتصر هذا الامر على هذا الحق ولكن أي جمعية او هيئة تتضمن عددا كبيرا من المنخرطين تعقد شراكة للاستفادة من

هذا المركب، كذلك بالنسبة للجمعيات المهنية والقطاع الخاص لهم نفس الاستفادة ولابناءهم الذين يعيشون بهذه المدينة.وبالتالي اذا تم احداث هذا المشروع الذي حظي بموقع استراتيجي والمتواجد قبالة جيدة أي بالقرب من مؤسستهم وليس بالقرب من الكلية هذا لتوضيح فقط، على أي ان هذا المشروع سيكون له وقع اقتصادي وسيخلق رواج بالمدينة لانه سيعطي اضافة نوعية للمدينةخاصة في المجال الترفيهي الذي تفتقر اليه مدينتنا والتي تحيلنا على التنقل الى مدن مجاورة من اجل الترفيه والاستجمام كمدينة اكادير ومراكش مع العلم ان هذه الجمعية بدورها تظطر للتنقل الى مدن تتوفر على فضاءات ترفيهية وسياحية ولهذا فانا بدوري اشجع هذا المشروع اما الثمن فهناك لجنة ادارية مختلطة هي من يتخذ القرار في هذا الجانب ، وهنا اريد الاشارة الى ان الموقع لايتوفر على محطة التصفية وستعاني الجمعية الامرين وسيكلفها اعتمادات كثيرة.كذلك اريد الاشارة الى ان المشروع يتضمن متحفا فلاحيا الذي سيكون مرفق ومستقل على انه مشروع اضافي حسب ما اطلعنا عليه في التصميم على اعتباره مشروع تفتقر اليه المدينة تتوفر فيه جميع الشروط المرتبطة به كداكرة فلاحية جهوية ووطنية.

من جهة من جهة أخربالجماعة أبرمت اتفاقية مع مؤسسة محمد السادس للنهوض بالتربية والتكوين من اجل احداث مصحة ومركب بمعايير جيدة بمنطقة لسطاح كالمتواجد بمدينة اكادير على حد علمي الى هذه الساعة فانها تقوم باحداث مرافق خاصة لهذه الفئة ويتم فتحها للجميع وفق شروط معينة.

<u>محمد الحاتمي</u> ..... <u>مستشار جماعي</u>

قبل أي شيء أريد تصحيح أمر ذكره السيد الكاتب، وهو أن الشراكة هي مع تعاونية "كوباك" وليس مع مؤسسة الأعمال الاجتماعية التابعة لها، يجب التركيز في دفتر التحملات على مع من ستتم الشراكة فمجموعة من الالتزامات سيلتزم بها من له الضمانات، المرجو تصحيح الأمر في دفتر التحملات.

وبالنسبة لهذه النقطة فلا إضافة لما ذكره الإخوة فتعاونية "كوباك" هي فخر لكل المغاربة فكيف بالأحرى ساكنة تارودانت، أولا هي رافعة للشغل وتمتص شريحة كبيرة من الشباب، وثانيا هي وسط للبحث **culture de milieu de»** «**recherches**، فكل سنتين تأتي بمشروع جديد آخره معمل العصير ومعمل الجبن مثلثات، وهذا كله مفخرة ولا يمكن تثمينه، ونفتخر بالسيد مولاي محمد الولتيتي، الرئيس، ونفتخر بالأطر وجميع العمال الذين هم في المستوى، هي ليست فقط تعاونية، وإنما شركة من عيار "شركة متعددة الجنسيات **Multinationale**"، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان.

لكن هذا الأمر يحيلني إلى:

- النقطة الأولى: <u>الملك العقاري لتارودانت</u>، مع بداية الولاية قمنا بتفويت بقعة أرضية من أجل المحكمة، واليوم نعود لنفوت لجمعية الأعمال الاجتماعية لكوباك، وأنا شخصيا لا أعلم موقعها بالضبط، هل هي بشمال لسطاح أم بجنوبه أم.... لا نعلم أين، هذا ما يدفعنا إلى التفكير جديا -كما يفعل العقلاء وكما تفعل الجماعات- في الحفاظ على الوعاء العقاري وممتلكات الجماعة، فهذه الممتلكات هي ملك للمواطنين والساكنة وليس فقط للمجلس، نحن مسؤولون عنها أخلاقيا وعلينا الحفاظ عليها، ما يدفعنا إلى تهيئة وتنظيم هذا الوعاء العقاري وتصفية مشاكله، فحسب علمي هناك تعرض على 100 هكتار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، علينا تحديد الرؤيا التي نريدها من تلك 400 هكتار، فإذا استمرينا في التفويت لن يتبقى لخلفنا من المجالس المقبلة ما يمكن تفويته في حالة وجود مشاريع، وبالتالي يجب ضبط

هذه الأمور وإعادة تحديد الرؤية من هذا الوعاء العقاري، مع العلم أن على العقار أن يكون موردا للمداخيل وليس ملكا للبيع، فإذا باعت الجماعة ممتلكاتها أصبحت فقيرة، مع ذلك فهذا لا يعني أننا ضد البيع للكوباك أو لغيرها، لكن مع التنظيم حتى لا نبقى مستقبلا أمام قطع أرضية غير صالحة خصوصا مع وجود مشاريع كالحي الحرفي، الحي الصناعي بالإضافة إلى الجمعيات التي تحدثت عنها السيدة زينب الخياطي والتي يجب أن تأخذ حقها، هذه كلها أمور علينا ضبطها في أقرب الآجال.

- النقطة الثانية وهي الثمن: لا أظن أن هناك اختلاف بأن الثمن يطرح نقطة استفهام كبيرة، وأعتقد أن الثمن الذي حددته اللجنة لا يلزمنا كمجلس بتطبيقه، وأعود للسيد الكاتب وأقول له أننا لا نتنصل من المسؤولية وما نحن هنا إلا لنجيب عن كل تساؤل حول أسباب اتخاذ هذا القرار وإعطاء التبرير حوله، فاللجنة حددت الثمن في 61 درهم ونحن نقول 200 أو 400 درهم، المهم أن يكون هناك تبرير وموضوعية في القرار عندها لن يحاسبنا أحد، وهنا أسأل هل تم تحديد تكلفة هاته الأرض «l'évaluation du coût de revient»، فحسب علمي قد بلغت تكلفة هذه الأرض 3.000.000,00 درهم، تم شراؤها سنة 1977 بمبلغ 600.000,00 درهم وتم أداء ضرائب التسجيل بمبلغ 2.400.000,00 درهم.

محمد أمهرسي ..... رئيس الجلسة

يمكن ان تخبرنا مصدر هذه المعطيات؟

محمد الحاتمي ..... مستشار جماعي

لدي تقرير رسمي حول هاته الأرض، حصلت عليه ربما من الجماعة أو من المحافظة، المصدر لا يهم، وسأزودكم بنسخة منه.وكما قلت فأول عمل يجب القيام به هو حساب تكلفة الأرض « calculer le coût de revient » ونرى إن كنا لا نقوم ب dumping أي بيع الأرض بأقل من ثمنها، وفكرتي هي القيام بتقييم تكلفة هاته الأرض، فإذا تم بيعها في المستقبل ب 50 سنتيم أو 50 درهما أو 100 درهم أو 2000 درهم لن تتم محاسبتنا من طرف مجلس الحسابات أو "الكاط"، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى الأراضي المجاورة لها حولت إلى تجزئات وبيعت بمبلغ 2500 درهم، هذا ما يدفعنا للتريث، ولا اختلاف على أن المدينة في حاجة لمثل هذا المشروع ولمشاريع أخرى، فكوباك هي المؤهلة الأولى لإنجاز مثل هذه المشاريع المهيكلة، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد الثمن معايير أخرى، أما عمر المشروع فهو 99 -100 سنة أو أكثر، نحن لسنا في استعجال سنأخذ الوقت الكافي وندرس الأثمنة والتقييم، وأظن إذا أخذنا وقتنا وكونا لجنة واجتمعنا برئيس التعاونية المعروف بالحكمة والتريث والحرص على مصلحة المدينة وشرحنا له بأن مدينة تارودانت وجماعتها في أمس الحاجة للمداخيل وفي أمس الحاجة للدعم، لا أظن أنه سيمانع، لذلك أفضل أن يمر الأمر بالتراضي، وأن نمد التعاونية بحججنا وتمدنا هي الأخرى بحججها "الحجة بالحجة" لنتوصل لحل وسط، بعد ذلك نحدد الثمن ففي نظري مبلغ 61 درهم هو مبلغ زهيد وهو تنقيص لأرض مدينة تارودانت، وكما قالت السيدة سعاد أريب ليس لنا الحق في تبخيس هذه الأرض، نحن مع هذا المشروع وسنناضل وندافع عنه حتى يخرج للوجود لكن بالشروط التي تحترم الساكنة وتحترم القواعد الأساسية للتدبير.

عائشة تاغموت..... النائبة السادسة لرئيس المجلس الجماعي

للتوضيح فجماعة تارودانت اقتنت سنة 1975 أرضا بمساحة 800 هكتار بسطاح المدينة وذلك بمبلغ 750 درهم للهكتار بمعدل 60 مليون، وأدت ضرائب التسجيل بمبلغ 260 مليون سنة 2012.

وبالعودة إلى تعاونية كوباك، فقد سبق لهذه الأخيرة أن اقتنت 19 هكتارا سنة 2012 لإقامة 5 وحدات، أنجزت منها وحدة واحدة، والآن تطلب 10 هكتارات لإنشاء مركب بمبلغ 61 درهم، وسؤالي هو: ما هي المعايير التي اعتمدتها لجنة التقييم لتحديد هذا الثمن؟ فإذا كانت كوباك قادرة على إنجاز مشروع بهاته الميزانية الضخمة، فهل هي عاجزة عن توفير ميزانية لاقتناء الأرض من جماعة تارودانت؟ وإذا قلنا أن مدة إنجاز المشروع هي 6 أشهر، فمنذ 2012 إلى يومنا هذا لم يتم إنجاز المشاريع التي تم على أساسها تفويت 19 هكتار.

نقطة أخيرة أريد الإشارة إليها وهي أننا خلال مجموعة من اجتماعات مكتب المجلس ناقشنا وباستفاضة ثمن التفويت لكوباك وحددنا المبلغ بين 100 و120 درهم، والآن نرى أنه تم التفويت ب 61 درهم، فكيف حددت اللجنة هذا الثمن مع العلم أن العقار هو في ملكية الجماعة التي لها كل الحق في تحديد الثمن الذي تريد التفويت به، مع العلم أيضا أنه تم التفويت لأوطو هول بمبلغ 120 درهم، نريد توضيحات في هذا الأمر.

شكيب أريج ..... مستشار جماعي

مشروع المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات هو مشروع كبير ورائد وحيوي، وحاملة المشروع هي تعاونية مفخرة للمدينة، وهنا نذكر أن هذا المشروع هو مشروع مؤجل منذ نهاية الولاية السابقة، وعلينا أن نطرح الأسباب، أولا هناك عقارات -كما قلنا سابقا- هي مقتناة من طرف التعاونية ولم يتم بعد إنجاز المتعاقد عليه بصددها ونطالب بتوضيح في الأمر، ثانيا ثمن العقار الذي توصلنا به في هذه الدورة، أي الآن ونحن نعقد الدورة لم تتم مناقشته سواء في اللجن أو في اجتماعات المجلس أو في مكتب المجلس، بل نوقش مباشرة في الدورة.

وبالعودة إلى المعايير، فإذا لاحظنا جميع العقارات التي تم تفويتها سابقا فأوطوهول 140 درهم، الوقاية المدنية 200 درهم، المحكمة 200 درهم، وإذا كان الرقم المرجعي هو القباج فأستغرب، ولا ننسى الموقع الاستراتيجي، فلكل هذه الاعتبارات أنا شخصيا أتحفظ على الثمن، وحتى بمبرر الصيغة الاجتماعية في المشروع، ففي الوثائق المقدمة نجد أن طبيعة المشروع اقتصادية ولا توجد تفاصيل حول الجانب الاجتماعي، ونضرب أمثلة بجمعيات الأعمال الاجتماعية بعد إستلامها لمشروع حولته في الأخير إلى مشروع استثماري تجاري وهذا حقها، فطريقة تدبير المشروع والأوجه الاجتماعية غير واردة بكناش التحملات، فكناش التحملات هو كناش تعاقدي ولن نلوم إلا أنفسنا في المستقبل إذا لم تنفذ الصيغة الاجتماعية للمشروع، لذا يجب التنصيص عليها فيه.

وبالنسبة للثمن فأعتبره زهيدا جدا ولا يرقى للمعادلة التي يجب أن نحققها "رابح رابح"، نعم التعاونية هي مفخرة لنا، لكن المجلس هو مسؤوليتنا والعقار ليس ملكية خاصة، فثمن تفويته يؤخذ من عرق المواطنين والمواطنان ونحن ممثلين عنهم ومؤتمنون عن حقوقهم، فنحن بين تقديرنا الشديد للتعاونية ومسؤوليتنا الأخلاقية ومسؤوليتنا تجاه الساكنة، نحن لا نرفض هذا المشروع لكن نطالب أن يراجع الثمن وأن يكون معقولا، وعليه أطالب بتأجيل هذه النقطة لتحديد ثمن معقول ومقبول ومتوافق عليه، وأكرر تقديري للجماعة وأنا أكثر تشبثا بمثل هاته المشاريع لكن بشروط منطقية ومعقولة فمسؤوليتنا هي أخلاقية وتاريخية.

اسماعيل الحريري ..... النائب الرابع لرئيس المجلس الجماعي

للتوضيح فالقول بأن المجلس في الولاية السابقة كان يتعامل مع الاقتناءات بشكل غير ديمقراطي وبشكل زبوني، وأظن كلمة انتقاء المشاريع من طرف الولاية السابقة إذا قيلت كزلة لسان، فالرسول صلى الله عليه وسلام قال "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، لكن إذا قيل عمدا أن المجلس كان يتعامل بهاته الطريقة من مدبرين سابقين فهذا أمر لن نقبله.

فالمشروع الذي تقدم به السيد بوقبوشة هو إقامة مصحة متعددة الاختصاصات، والمعني بالأمر طلب البقعة الأرضية الكائنة وسط الساكنة بالقرب من منطقة les boules وهي منطقة مجهزة بالصرف الصحي والماء والكهرباء والتي يصل ثمن المتر المربع فيها إلى 3000 درهم، اللجنة (وللعلم فالجماعة هي عضو استشاري فقط باللجنة لكن تبقى لها كافة الصلاحيات لاتخاذ القرار بقبول أو رفض الثمن داخل الدورة) حددت الثمن في 1500 درهم لاعتبارات يعرفها الجميع أولها أن المساحة صغيرة، ثانيها أنها مجهزة وثالثها هناك مجموعة من الاعتبارات الاستثمارية الواضحة، ورغم ذلك اقترحنا على المعني كتابة ملتمس لإعادة النظر في المشروع، لكنه طالب بالتريث لربما وجد مكانا أفضل من لسطاح، وهو ما وقع بالفعل، كما أن المجلس تعاون معه في مشروع الإنارة حيث اتصلنا باللجنة بأن مشروع بوقبوشة (المصحة) يقع بمدخل المدينة للأخذ بعين الاعتبار واجهة مصحته، فنحن دائما نشجع الاستثمارات كما هو الحال بالنسبة لمشروع الدكتور أمنصاك والدكتور أخراز ومجموعة أخرى من الدكاترة، والذي حددت له اللجنة الثمن في مبلغ 1000 درهم للمتر لكون المنطقة التي تم اختيارها مجهزة، لذلك لا داعي لمثل هذا القول.

وبالنسبة للمشاريع، فهناك مجموعة منها، وللتذكير فمشروع كوباك تمت المصادقة عليه بالإجماع في الولاية السابقة لمجموعة من الاعتبارات، يمكن مناقشة الثمن ودفتر التحملات فلا يوجد أي مشكل، وما دام فتح هذا الباب فأنا أطالب بالتأكيد على المشاريع الأخرى كمصنع بوكندارن الخاص بمواد البناء على مساحة 4 هكتارات والكائن بالقرب من المطرح بالمنطقة الصناعية والذي حدد له مبلغ 80 درهم للمتر كما أنه سيشغل أزيد من 300 يد عاملة كانطلاقة، كذلك مشروع المطاحن الكبرى الذي حدد له ثمن 300 درهم للمتر، مصنع صناعة الماء ومصنع الصناعات الفلاحية، علينا تشجيع الاستثمار، لأن تفويت العقار سال فيه مداد كثير وكتبت فيه أقلام وطالت فيه ألسنة، وللعلم فالمجلس السابق لم يفوت إلا 0.7% من المساحة الإجمالية للعقار الجماعي بلسطاح وهي خاصة بمصنعين هما مصنع WORLD FLEX ومصنع SOMDOR اللذان تمت كتابة عقودهما النهائية، أما باقي المشاريع فللمجلس كامل الصلاحية في رفضها أو إلغائها.

علينا التأكيد على هذه المصانع فهناك منافسة قوية على الاستثمار، فالجهة تساهم ب 50% والجماعة ب50% لتشجيع الاستثمار، بل من الجماعات من تفوت عقارات بدرهم رمزي لتشجيع الاستثمار، وكنا في لقاء بأيت ملول حول الاستثمار وكانت فيه تدخلات لمستثمرين وللجالية المغربية في الخارج بأن بعض الدول تبحث عن المستثمرين وتمنحهم أراضي بالمجان لجلب الاستثمارات التي ستنعش الدورة الاقتصادية بالمنطقة وتنعش اليد العاملة.

هذه فقط بعض الأمور فالوقت لا يسمح بسردها كلها، وفعلا كما ذكر الإخوة يجب أن تكون لنا رؤية، وهناك تصميم طبوغرافي وآخر تحديدي للحي الصناعي مساحته 170 هكتار والذي من ضمنه المشاريع التي تم تفويتها، فالمشاريع لم توضع اعتباطا وإنما تفوت بناء على محضر مشترك تكون الوكالة الحضرية طرفا رئيسيا فيه.

أنا مع الإخوة في مناقشة الثمن ومناقشة المساحة، فهذا من حقهم، ولكن كمشروع فهو مشروع استثماري مهم، ويجب أن تكون لنا رؤية شاملة للمشاريع وللتنافسية على المستوى الوطني حول هذا الموضوع، وهنا ألتمس من السيد الرئيس إعادة التنقيب في مشاريع أخرى قبل أن تنتقل إلى أماكن أخرى كمصنع مواد البناء، مصنع الآليات الفلاحية ومصنع المطاحن الكبرى. وأؤكد على الحي الصناعي الذي مر بمراحل كبرى ولم يتبقى إلا الدراسة النهائية حول التجهيزات الأساسية والذي سيحل إشكال المركب المهني ومشكل مجموعة من المشاريع التي خلقت إشكالا على مستوى المدينة وعلى مستوى فئات عريضة من المواطنين.

عبد العالي الحوس..... النائب الثاني لرئيس المجلس الجماعي

بدوري أثمن هاته الاتفاقية التي ستكون معلمة تنضاف إلى مجموعة من المؤسسات التي ستخرج إلى حيز الوجود بعد طول انتظار، بفضل حرص السيد الرئيس على فك جميع الملفات العالقة في المدينة والتعجيل برفع وثيرة التنمية فيها.

تعاونية كوباك يجب يعطى حقها في هذه المدينة نظرا لدورها الهام في تحسين جودة عيش الساكنة، فأغلب الأسر تعاني من البطالة والفقر، وهذا المشروع يهم أبناء المدينة لذلك فالثمن يجب أن يكون رمزيا، كذلك سيستفيد من هذا المشروع موظفو الجماعة كما هو منصوص عليه بالفصل السابع حيث تلتزم صاحبة المشروع بإعطاء الأولوية والأسبقية في إطار عقد الاتفاقية مع جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعة وذلك لتمكينهم وذويهم من الاستفادة من جميع الامتيازات المخولة لمنخرطي الجمعية وكذلك جمعيات أخرى من المجتمع المدني.

هذا المشروع أيضا سيهم تأهيل منطقة لسطاح وهي منطقة خلاء، كما سيساهم في تطوير البنيات التحتية الترفيهية بالمدينة سواء سياحيا أو اقتصاديا، أيضا سيحفز مؤسسات أخرى على أن تحدو حدو تعاونية كوباك من أجل إحداث مركبات مشابهة كالمكتب الوطني للكهرباء ونادي قضاة المغرب ونوادي أخرى، ولما لا المضي في اتجاه خلق منطقة سياحية بلسطاح من أجل إنشاء مجموعة من المشاريع السياحية وتفويتها بثمن رمزي لتشجيع المستثمرين، وأحبذ تقليص المنطقة الصناعية في مقابل خلق المنطقة السياحية.

وللإشارة فثمن المتر المجهز ليس هو ثمن البقعة الأرضية الغير مجهزة، فالمنطقة المحتضنة للمشروع تبعد عن أقرب منطقة مجهزة بلسطاح بحوالي كيلومترين، فهي منطقة تتطلب الملايين لتجهيزها كما سنستفيد من هذا التجهيز.

محمد جبري ..... مستشار جماعي

السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس، الإخوة والأخوات الموظفين، رجال الصحافة.

الكل يعلم الدور الإيجابي الذي تقوم به تعاونية كوباك فيما يخص تنشيط الحركة الاقتصادية بمدينة تارودانت وكذلك على المستوى الوطني، وهذه المسألة الأساسية تتجلى في خلق مناصب الشغل وكذا خلق الثورة بالجهة وبمنطقة تارودانت.

وبالنسبة للمشروع، فالجميع متفق على فلسفة المشروع كمركب اجتماعي، وإذا سمحتم فلدي مجموعة من الأفكار:

▪ أولا، كان بإمكان المجلس قبل طرح هذه النقطة في الدورة الاجتماع بالتعاونية والتذاكر حول مآل المشروع الأول، مشروع 19 هكتار، تم إنجاز المشروع الأول لكن المشاريع الأخرى ربما ستنجز في المستقبل، كان يجب أن يكون هناك نوع من التواصل، فحسب علمي أنه في الزيارة الأخيرة لوزير الصناعة والتجارة تقرر إنشاء مشروعين بلسطاح، الأول خاص بالأعلاف والثاني بالتلفيف، بالإضافة إلى مشروع مركز (concentré) البرتقال، وكما قلت كان على المجلس عقد جلسة مع مسؤولي التعاونية من أجل الحصول على التوضيحات والأسئلة المطروحة اليوم بالدورة لنجد لها جوابا، كما كان من الممكن عقد لقاء بين الأعضاء ومسؤولي التعاونية خارج الدورة للتباحث.

▪ ثانيا، مشروع المركب الاجتماعي هو لفائدة تعاونية كوباك في شخص جمعية الأعمال الاجتماعية، لماذا قمنا بهذه العملية؟ لأننا كمجلس لا يمكننا التفويت لجمعية ليست لها المنفعة العامة، لهذا تم التفويت لتعاونية كوباك في شخص جمعية الأعمال الاجتماعية، وهنا يطرح السؤال، مجموعة من التفويتات السابقة هي خارج المسطرة القانونية وهذا ما جاء في تقرير المفتشية العامة. مجموعة من البقع الأرضية تم تخصيصها للجمعيات وهذا غير قانوني، فلا يمكن تخصيص بقعة أرضية لجمعية ليست لها الصبغة العامة وعلى المجلس الحالي الاستفادة من الأخطاء السابقة، أيضا ليس للمجلس لحد الآن تدبيرا استراتيجيا للملك الخاص.

مسألة أخرى وهي أننا لا نتوفر على حي صناعي وأعطي مثالا بجهة سوس ماسة فيما يخص المشاريع المستقبلية، إذ تتوفر على منطقتين صناعيتين بالدراركة، منصة لوجستيكية ومنطقة صناعية مجهزة بالقليعة والمنطقة الصناعية "النهضة الكبرى" بأولاد تايمة التي يتم التفويت فيها بثمن أقل من 200 درهم وهي مجهزة، فكيف لمدينتنا أن تنافس المدن الصغيرة ونحن لا نتوفر على رؤيا استراتيجية لتدبير الملك الخاص ولحد الساعة لم نشرع في برنامج العمل، السيد الرئيس يقوم بمجهود لجلب استثمارات هذا أمر نعرفه ونتابعه ونؤكده، ولكن على مستوى التدبير والتفعيل يجب أن نرقى بمستوى المدبرين، نحن اليوم لا نخاطب كوباك فالسيد الحاضر الآن يمثل جمعية الأعمال الاجتماعية وليس التعاونية فمن سيجيب عن هذه الأسئلة، ما يدل على غياب التواصل، لهذا أقول بأن أي نقطة لم تكن جاهزة 100% لا تطرح في الدورة، فعندما نضع نقطة نطرح إشكالياتها، هل هي كاملة أم لا، ما هي الأسئلة التي ستطرح، النقاش والتداول مع الطرف المعني، الاجتماع بالأعضاء خارج الدورة، الأخذ بآراء المجتمع المدني، هذه كلها عوامل تجعل من النقطة جاهزة للتداول في الدورة، أما هذه النقط فهي غير جاهزة ولا ندري ما العمل هل نصوت ضد هذا المشروع مع أنه مشروع مهم، وهل هذا الثمن معقول أم غير معقول، وعلى ماذا بنت اللجنة هذا الثمن، نريد معطيات ونريد الرقي بالفعل التدبيري للمستشار الجماعي وإلا تارودانت ستبقى كما هي، نحن في صراع مع الزمن ولا مجال للتماطل، لهذا يجب أن نرقى بمستوى نقاشنا وألا نختلف حول المصلحة العامة بل الاختلاف يكون في طريقة تصريف تلك القرارات، لذلك أدعو الجميع لاستغلال هذه الفرصة مادامت متوفرة، فهذه مسؤوليتنا، وأقول بتعميق النقاش حول أية نقطة وتجهيزها قبل طرحها في الدورة والمصادقة عليها.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

مداخلتي سبق للسيد محمد جبري التدخل فيها، لكن لدي تأكيد فيما يتعلق بالجانب القانوني، أشار السيد محمد جبري إلى إشكالية يطرحها القانون التنظيمي من خلال عقد شراكات مع جمعيات المجتمع المدني بصفة عامة، ونعود للفصل 149 من القانون التنظيمي المنظم.

الإشكالية المطروحة هي إشكالية اشتراط توفر الجمعية التي سنعقد معها شراكات في إطار المشاريع على المنفعة العامة، فالإشكالية المطروحة الآن هي دفتر التحملات الذي بين أيدينا، ومن باب تفادي الإشكاليات المطروحة والتي أشار إليها بحدة التقرير الأخير للمفتشية ليس فقط على مستوى تارودانت إنما على المستوى الوطني ككل على اعتبار أن تقارير التفتيشية اعتبرت أي تفويت للجمعيات يكون خارج الضوابط القانونية إذا لم تكن لها المنفعة العامة، وبالتالي يجب إعادة النظر في هذا الدفتر في إطار الصياغة كي يبقى شريكنا هو تعاونية كوباك والإشارة ضمن نصوص دفتر التحملات إلى إمكانية السماح للتعاونية بتفويت أو تفويض تدبير هذا المشروع لجهة أخرى، حتى نتمكن من الخروج من الإشكاليات القانونية ونحمي أنفسنا ونحمي الجماعة الترابية من الاختلالات المعروفة بمقتضى القانون والتي تثبتت وتأكدت من خلال تقارير وزارة الداخلية أو المجلس الأعلى للحسابات، وبالتالي يجب إعادة النظر في صياغة دفتر التحملات لجعل العلاقة المباشرة بيننا وبين تعاونية كوباك.

محمد الحاتمي ..... مستشار جماعي

في الحقيقة أشاطر السيد محمد جبري الرأي الذي هو في محله، فهناك الكثير من الارتجال في الملفات الاستراتيجية للجماعة فهي تتوفر على وعاء عقاري محدد فوتته للمحكمة، للتعاونية، للسجن...إلخ، وهذا ليست بالاستثمار ولا بالتنمية، ولذا لدي اقتراحات، الأول تأجيل هذه النقطة إلى حين الاستفاضة في النقاش وإذا اقتضى الأمر عقد دورة استثنائية، ثانيا إنشاء لجنة موضوعاتية تتكلف بعقار لسطاح، وتأخذ الملف بحزم تتدارس فيه وتجلب أخصائيين لدراسة وضعيته القانونية وتقسيماته، أي آخر تصورنا له، هل نريد فيه حيا صناعيا أم مركبا رياضيا أو فيلات أو مركبات سكنية، علينا تحديد المراد منه، فهي مجرد 600 هكتار وإذا استمرينا على هذا الشكل فسنرهن مستقبل أبنائنا، أبناء هاته المدينة التي نحن مسؤولون عنها.

كنزة عزمي ..... مستشارة جماعية

مداخلتي تتعلق بتفويت أرض لصالح تعاونية كوباك من أجل إنشاء مركب للشؤون الاجتماعية، لن أعيد ما قيل من قبل الإخوة الذين استفاضوا في الموضوع، فهذه النقطة سبق وأدرجت في حضور السيد الرئيس ونتذكر جميعا أنه تم إرجاء النقطة إلى حين دراسة المشروع ودارسة ما مدى تنزيل المشاريع الأخرى التي من أجلها تم تفويت بقعة أرضية في السابق، وهنا أتساءل لماذا تم إدراج النقطة في هذه الدورة دون تنزيل ودون وجود تشاورات.

الجميع أشار إلى أهمية التعاونية جهويا ووطنيا، طبعا نحن نفتخر بها وهذا أمر لا نقاش فيه، لكن هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، فالأمر البديهي هو ضبط الأمور أولا ثم تنزيل المشاريع لكننا نح نقوم بالعكس ننزل المشاريع ثم نبحث عن كيفية وضعها وبالتالي نقع في المشاكل إضافة إلى مشكل التواصل ما يضطرنا كل مرة إلى تأجيل بعد آخر، هذا مع تلميع الصورة للساكنة بأن المشروع سيشغل يد عاملة مهمة و... إلخ، ولحد الآن لم نرى أية فرص للشغل وبالتالي

هناك هذر للزمن وهذر لأراضي الجماعة، فتعاونية كوباك لم تصل لهذا النجاح اعتباطا وليس عن طريق الدراسة والاستراتيجية في العمل فقط وإنما بفضل الشغيلة، فتحية لشغيلة كوباك، والمسألة هي مسألة العطاء والأخذ.

حامد جودي ..... مستشار جماعي

أشير إلى أن السيد النائب الثاني قال بأن لابأس من التفويت بثمن رمزي إذا كانت المشاريع استثمارية، لكن إذا تم التفويت بثمن رمزي لمجموعة من الأرضي من الآن إلى المستقبل فالجيل القادم سيلعننا لأنه لن يجد ما يفعله، ثم إننا لا نختلف حول أهمية تعاونية كوباك وما لها من أيادي بيضاء على شباب تارودانت بصفة عامة، إلا أنه إذا كان هذا الثمن هو رد الجميل لهاته التعاونية لما قامت به فهذا خطأ، فهي لم تخلق من العدم وإنما مدينة تارودانت هي التي خلقتها ومن واجبها هي أن ترد الجميل وذلك بإقامة مشاريع من هذا الصنف.

مسألة أخرى، ذكرت قبلا أن هذا المشروع يستهدف طبقة معينة ولم يوجه لطبقات الشعب بكاملها، فالخراز والحداد والنجار و... لا يتوفرون على جمعية للأعمال الاجتماعية ولن يستفيدوا من هاته الخدمة، لذلك ذكرت سابقا أنه عوض إنشاء مسبح أولمبي بمواصفات معينة يتم إنشاء 3 أو 4 مسابح يمكن للجميع الولوج إليها.

محمد إحسان..... مستشار جماعي

بدون شك نقاش الإخوة كان نقاشا مستفيضا، وهنا نطرح مسألة رهان الزمن، فقد قاربنا الأربع ساعات ولم نناقش إلا بعض النقط، وهنا يظهر دور اللجن واللقاءات القبلية التي تختصر الكثير من المسافات إبان الدورة، فلو أننا ناقشنا في إطار اللجن أو كان لنا لقاء قبلي فتح فيه هذا النقاش لما استهلكنا كل هذا الوقت في هاته النقطة وفي الأخير قد تمر وقد لا تمر، وهنا أذكر السيد الرئيس بأن تداولنا في هذه النقطة هو غير قانوني، لأنه رجوعا للمادة 28 من القانون التنظيمي فهي تنص على أنه تعرض جميع نقط الدورة لزوما على اللجان الدائمة لدراستها ومناقشتها، وفي حالة ما إذا نقطة معينة لم تدرج للنقاش في إطار اللجن الدائمة قبل التداول فيها، يتخذ مقرر من طرف المجلس ويعرض للتصويت وللمصادقة هل يتداول فيها أم لا، لذلك نطلب تأجيل النقطة وإدراج جلسة ثالثة وإعطائنا فرصة جميعا لاستدعاء مسؤول عن تعاونية كوباك للإجابة عن تساؤلاتنا المشروعة وإعطائنا توضيحات حول ملف ال19 هكتارا وحول هذا المشروع، وكذلك تزويدنا قبل الجلسة المقبلة بدفتر التحملات معدلا يحتوي على التعديلات التي أدلى بها الإخوة بما فيها مكونات المشروع والشريك الذي هو تعاونية كوباك وليس جمعية كوباك، وبذلك نعطى الفرصة للسير في توجه سليم وصحيح من الوجهة القانونية وبذلك إذا اتخذنا القرار نأخذه بطريقة قانونية.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

لا يمكن إلا الإشادة بالنقاش الصحي الذي يسود جلسة اليوم فيما يتعلق بالنقطة التي نحن بصدد مناقشتها حاليا، لكن الإشكال المطروح هو تساؤلنا "ماذا نريد" بالنسبة للمدينة في إطار استراتيجية تنمية المدينة، هل نريدها مدينة صناعية أم مدينة سياحية أم مدينة فلاحية، هذه تساؤلات تدخل في إطار استراتيجيات العمل الكبرى، أشار السيد محمد جبري إلى أن بعض المدن الصغرى ستتقدم علينا في مجال الصناعة، لكن السؤال هل نريد تلك النماذج من الأحياء الصناعية بالمدينة، وهل عقار لسطاح يسمح بالصناعات الكبرى؟ هذا هو التساؤل، نعلم جميع أن مقومات التنمية للمدينة مختلفة عن باقي مدن الجهة، لذلك يجب أن يكون لنا تفكير خاص بنا وأن نفكر من منطلق الجهوية

الموسعة، وعندما نتكلم عن الجهوية فنحن نتحدث بعدد أقاليمها ولكل إقليم خصوصياته، وهنا علينا الاشتغال على نوعية التنمية التي نريد للمدينة هل نريد تنمية سياحية أم الصناعة التقليدية أو... يجب أن تكون للمجلس رؤيا واضحة للأمور.

أريد أيضا الإشارة إلى الحديث عن هيكلة لسطاح، فمنطقة لسطاح تمت هيكلتها وتقسيمها إلى أقطاب، القطب الاجتماعي، القطب الجامعي، القطب الجمعوي، القطب السكني والقطب الطبي، لكن مع الأسف تدبير هاته الأقطاب لم يكن عقلانيا ما يحثنا على القطع مع الارتجالية في عملنا وفي تصورنا لتنمية المدينة وأن نكون عمليين وأن نعمل على هذا الأساس، وهنا أرى ضرورة تكوين لجنة للتفكير، هناك برنامج عمل لكن ليتناسب وخصوصيات المدينة يجب إنشاء لجنة تفكير تتكون من اختصاصيين ومسؤولين من الجماعة لتحديد نوعية التنمية المرادة للمدينة، وألا نتحدث عن الصناعة أو إحداث قطب صناعي كالدراركة فهذا أمر مستحيل، خاصة وأن الرهان المستقبلي هو الرهان البيئي، فلا يمكن الحديث عن تارودانت وفضاءاتها وجوها وطبيعتها التي تستقطب العديد من الأشخاص ثم نتحدث عن إحداث صناعات ملوثة، يجب أن نكون عمليين وأن نشتغل بمنطق "رابح رابح" لتنمية المدينة وليس بمنطق التنافسية من أجل التنافسية، تنافس المدينة مع مدن أخرى، وأن نشتغل بمنطق ماذا نريد للمدينة وما الذي يمكننا عمله لتنمية المدينة في علاقته بخصوصيات المدينة، فالمدينة محدودة والعقار محدود إذن علينا البحث عما يمكننا عمله من خلال تطوير الصناعات التقليدية، وللعلم كانت لنا مشاريع لكنها مع الاسف توقفت، فمثلا دار الدباغ تعد مشكلا كبيرا فالإصلاحات ليست في المستوى وليس ما تصورناه، فاختيار دار الدباغ بتارودانت في إطار توأمة التعاون الدولي كان على اعتبار استغلال خصوصيات دار الدباغ التي لا تستعمل المواد الكيماوية في معالجة الجلد وكنا نعمل في اتجاه استعمال علامة « label » الجلد على مستوى تارودانت وإنشاء متحف للجلد بمدينة تارودانت لأن المدينة التي كانت معها التوأمة وهي مدينة Romans كان بها متحف للأحذية، كان هناك تصور رغم أنه بطيء بسبب الإمكانيات المحدودة إلا أنه كان تصورا يتجه في اتجاه سليم لكن مع الأسف توقفت العملية، لذلك علينا الوقوف وقفة تأمل واتخاذ قرار ماذا نريد لهاته المدينة.

سعاد أريب ..... مستشارة جماعية

أريد أولا أن أشكر السيد محمد إحسان لأن مداخلته كانت الشق الأول من تدخلي، وهي المادة القانونية التي نؤكد وحاولنا منذ البداية أن نوجه الانتباه إليها، وهي عدم مشروعية هاته الأمور، هذا بالإضافة إلى ما سبق وذكرناه بوجوب التفكير بكل حكمة من أجل إعطاء جدول الأعمال أو النقط التي تدرج فيه كامل المشروعية، وهنا أعود لنقطة تدارسناها اليوم وهي ميزة الجماعة المواطنة، وأعتقد أنه من بين المميزات التي ذكرناها هي نشر ثقافة التقييم الذاتي والتدقيق الداخلي والرقابة داخل الجمعيات، فإذن يجب التنصيص على أن ما نحن بصدده الآن هو نوع من الرقابة داخل الجماعات والتدقيق في المشاريع وهو أيضا مبدأ يدخل فيما سمي خلال هذا العرض بالشفافية والمحاسبة، وأقول هذا لأن بعض المداخلات حاولت توجيه تدخلنا في اتجاه رفض المشروع وهذا غير صحيح، فنحن لحد الساعة نناقش الشكل الذي جاء به، وهي تساؤلات مشروعة، فمادامت المعطيات لم تتضح بعد ومازالت لم تخلق مساحة للتوافق داخل الجماعة فهي بالتالي لازالت ضمن تدارسها، هذا من جهة.

من جهة أخرى، أريد التنبيه لمسألة أخرى تدخل في ميزة الجماعة المواطنة، وهي ماذا عن المجتمع المدني؟ إذا كنا نريد فعلا أن نكون جماعة مواطنية فأقل ما يمكننا عمله هو إعداد استمارة حول رأي الساكنة، ماذا نهيئ لهم؟ فالأولا

يقتصر فقط على المستثمرين والجماعة أو عن المشروع التنموي والجماعة، بل هناك كتلة كبيرة، فما الذي يمنعنا من إعداد استمارات رقمية تمكن المواطنين من التعبير عن رأيهم كنوع من الإحصاء وهذا أمر جاري به العمل، والجماعات الآن تتعامل به ومتعارف عليه ويدخل في المقاربة التشاركية التي تعني ليس فقط الجماعة بأعضائها وليس فقط المؤسسات بمسؤوليها وليس فقط الشركاء بمشاريعهم، ولكن أيضا الحلقة الأقوى وهي المجتمع المدني.

من جهة ثالثة، أين هي لجنة المساواة؟ ما هي مقترحاتها؟ أين وصلت؟ وما هي المبادئ التي بنيت عليها هاته اللجنة لتدلي بدلوها؟ نريد الوثائق، نريد أن نعرف هل اجتمعت اللجنة وناقشت هاته المسألة؟ هل لها وجهة نظر، هل تتفق مع الجماعة؟ هل لها انتقادات أو ملاحظات أو مقترحات؟ أين هاته الهيئات؟ يجب أن تحضر لأن قوة المجلس من قوة هاته الهيئات، فرجاء إعطاء كل مسألة مسمياتها، نحن لا نطعن في المشروع لكن نناقش ما بين أيدينا بناء على منظور، وتكلمنا عن اللجنة وتساءلنا عن المعايير وهذا أمر مشروع ونتمنى أن نجد إجابات عن كل هاته التساؤلات.

مولاي هشام أشرف..... مستشار جماعي

بدوري أسجل تحفظي على هذه النقطة "تفويت أرض لفائدة شركة كوباك"، وهو تحفظ وليس رفضا، فبعد المناقشة المستفيضة للأخوات والإخوة المستشارين يتبين أن هناك مجموعة من النقاط يجب إعادة قراءتها فيما يتعلق بهاته النقطة بالذات، كذلك لدي بعض الأسئلة والتساؤلات:

إجراء مقارنة بين المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات التابع لموظفي وعمال شركة كوباك، هاته الأخيرة طلبت 10 هكتارات من أجل إنجاز هذا المركب، في المقابل مشروع الأكاديمية الجهوية لكرة القدم الذي تم التفويت له مساحة 09 هكتارات، وتساؤلي هل فعلا هاته 10 هكتارات هي كلها لفئة موظفي شركة كوباك، لماذا هذا التساؤل؟ لأننا سمعنا أنه سبق للجماعة أن فوتت 19 هكتارا لكوباك غير أن توقيت إنجاز المشاريع لم يحترم.

لدي أيضا تساؤل تقني ويتعلق بمحضر اللجنة الإدارية للتقييم، ألاحظ أنه لن يتم استدعاء اللجنة إلا بالأمس بناء على كتاب السيد باشا مدينة تارودانت عدد 990 بتاريخ 2022/05/11، ما يظهر معه أن التقييم كان متسرعا.

مسألة أخرى أحد الإخوة قال بأن الجماعة غير ممثلة باللجنة الإدارية للتقييم، لكن في المحضر نجد السيد نور الدين الورغي، مدير المصالح الجماعية بجماعة تارودانت، فإذا كان دور السيد الورغي استشاريا فمن سيدافع عن مصالح الجماعة؟ هذه هي تساؤلاتي لذلك أطالب بتأجيل وليس رفض هاته النقطة، مع احترام وإعطاء الاعتبار لجميع تساؤلات الإخوة المستشارين والمستشارات.

محمد بلفقير..... ممثل جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك

شكرا السيد الرئيس، المشروع قدمناه أمامكم، بينا أهميته وبأنه مشروع اجتماعي محض لا نتوخى من ورائه أرباحا، فهو مفتوح لجميع المؤسسات العمومية، ونؤكد بأن الضرورة الملحة لعدم توفر فضاءات أخرى بالمدينة للقيام بأنشطتنا هو ما حدى بنا لتقديم هذا الطلب، ولكل ما ذكر أترككم للتداول ولكم الاختيار فيما ستقررونه.

محمد أمهرسي..... النائب الأول للرئيس

تدخلات وتساؤلات الإخوة هي مشروعة، لكن ما أريد قوله أن جمعية الأعمال الاجتماعية لكوباك هي من الجمعيات الرائدة على المستوى الوطني، وإذا تتبعتم أنشطتها وخدماتها التي تقدمها للمستخدمين فستعلمون ثقل هذه الجمعية، فإذا لم نفوت هاته الأرض لتعاونية كوباك، التي هي تعاونية وطنية إن لم نقل دولية، فهناك عروض أخرى على مستوى

الأملاك المخزنية، وتعلمون أن هاته الأخيرة تفوت بأثمنة جد زهيدة وبمناطق حساسة للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي التنموي، ففي حالة رفضنا المشروع أو تصويتنا ضده فهناك جماعات أخرى قريبة مستعدة للتفويت لها، لكن المجلس الموقر فتح قناة تواصلية جديدة مع تعاونية كوباك ولن يكون المركب الاجتماعي آخر مشروع معها بل هناك مشروع مندمج متكامل، فالمشاريع التي خصصتها بأرض ب 19 هكتار بسطاح المدينة هي مشاريع مهيكلة كبيرة كمشروع اللحوم البيضاء، مشروع أكل الحيوانات الأليفة (القطط والكلاب)، مشروع ضخم خاص بالتلفيف ومشروع العصير، فهل من المعقول أن نقول لما نفوت أرضا لتعاونية بهذا الثقل بثمن غير مناسب؟ فمثلا المنطقة الصناعية بأولاد تايمة تفوت الأراضي المجهزة بأقل من 200 درهم ومعه ذلك نجد التنافسية، عندما نتحدث عن لسطاح فنحن نتحدث عن رؤيا فلا وجود للارتجالية بل هناك تريث، والسيد الرئيس يعمل على مشروع مندمج فهو لا يضع الرؤيا إلا بعد أخذ الموافقات المبدئية ويعمل على مجموعة من الأمور، فمثلا بمنطقة لسطاح يعمل على ألا تكون الرؤيا في اتجاه الجانب الصناعي بإفراط كبير، نريد أيضا الجانب السياحي، الثقافة السياحية، الثقافة البيئة، نريد مدينة إيكولوجية لأن لها مؤهلات معروفة سواء على مستوى موقعها الجغرافي أو إطلالتها على السلسلتين الأطلسيتين الكبير والصغير أو جودة هوائها ...إلخ.

السيد الرئيس كما ذكرت سابقا يعمل على برنامج متكامل الذي ستتم انطلاقته قريبا (ربما أواخر شهر ماي)، وهو برنامج العمل، طبعا لن نبدأه في شهر أكتوبر أو نونبر لأن الرئيس لم يأخذ الموفقات المبدئية، وهو ما يعمل عليه الآن كسياسة المدينة التي أخذ موافقتها المبدئية وهناك مشروع كبير مع وزارة الثقافة وآخر مع وزارة السياحة وثالث مع وزارة الانتقال الطاقي، هاته المشاريع ستكون لبنة برنامج العمل، في لقاء يوم الاثنين الماضي ناقشنا برنامج العمل، واللجنة التقنية ستكون بها تمثيلية قوية ومتميزة لجميع الفرقاء، هذا البرنامج سيبنى بناء على المعطيات المتوفرة لدى الرئيس، إذن فالرؤيا موجودة لكن يجب التوفر أولا على مجموعة من الموافقات المبدئية للقطاعات، فميزانية الجماعة وحدها لا تسمح بإنجاز برنامج العمل، هذا من جانب.

من جانب آخر ، إذا لم يتم التصويت لفائدة التعاونية فلا مشكل، لكن لن نلوم إلا أنفسنا وسنتحصر بعد ذلك، فمشروع المركب هو مشروع واعد ومتميز وسيتم ربطه بجمعية الأعمال الاجتماعية للموظفين لذلك يجب تشجيع هذا المشروع، بل أكثر من ذلك نخفض من الثمن فليس الثمن من سيشجع التعاونية وإنما إرادتنا وكما لاحظتم فممثل التعاونية أعطى التفسيرات الكاملة وجلب تصميم المشروع الذي يحتوي على مجموعة من البنيات التي تحتاجها المدينة كما سيرفع من البنيات الفندقية بها وهذا هو الاستثمار.

أخذنا ملاحظات الإخوة وتساؤلاتهم وسجلناها، سندخل مكونات المشروع في الاتفاقية وسنتحدث عن مؤسسة الرعاية الاجتماعية وسنصحح اسم التعاونية ثم نصادق على المشروع، فإذا أضعنا هذا المشروع اليوم فسنتحصر عليه وستنحمل المسؤولية فنحن عنصر من العناصر وجزء من الأغلبية وسنتحمل المسؤولية، فإذا صوتنا ضد المشروع سنتحمل المسؤولية فهذه لحظة تاريخية وستسجل.

محمد جبري ..... مستشار جماعي

ماهي التعديلات التي سيتم إدخالها؟

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

- إدخال مكونات المشروع على دفتر التحملات، وهذا أمر أساسي.
- إدخال مؤسسة الرعاية الاجتماعية لتستفيد من هاته المؤسسة.

تعاونية كوباك منفتحة مرحبة بجماعة تارودانت بأذرع مفتوحة، والمشروع المندمج الذي تحدثنا عنه لا يحتوي فقط على هاته الاتفاقية وإنما على مشروع مهم في الثقافة وآخر في الرياضة، كما أن رئيس التعاونية هو من سيوقع على الاتفاقية كما هو واضح في الصفحة الأخيرة منها.

زهرة دنبي..... مستشارة جماعية

عندما نقول أن الملاحظات التي تم إدراجها في إطار هذا المشروع فنحن نتحدث عن عدد منها ومن بينها الثمن، والسيد النائب أشار إلى أنه في حالة عدم المصادقة على المشروع في هاته الدورة فسيحول لجهة أخرى، وهنا أحيل السادة المستشارين إلى أن التداول في هاته النقطة كان سنة 2022، فإذا كان هناك بديل لما كنا الآن - في سنة 2022- نتداول هذا المشروع، لذلك أطلب من السادة المستشارين والسيد الرئيس أن يتم التمديد لمناقشة كل هاته الأمور مع تعاونية كوباك، فنحن لا نرفض وإنما لدينا ملاحظات من بينها الثمن، وأن يتم تأجيل النقطة لجلسة ثالثة للتداول فيها، أيضا نحن نناقش إشكالا قانونيا فهاته النقط لم تعرض على اللجن كالثمن الذي لم يحدد من طرف لجنة التقييم إلا بالأمس على الساعة 16h، لذلك ولتفادي هاته الأمور نأجل النقطة لجلسة ثالثة.

شكيب أريج ..... مستشار جماعي

هناك أمور غير واضحة، ذكرتم الجانب الثقافي والرياضي وأمور أخرى كتوضيحات، وهي أمور غير موجودة بالوثائق فالمرجو تعديل الوثائق كما يليق.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

أنا قلت أن هذا المشروع هو بداية لتأسيس شراكة.

شكيب أريج ..... مستشار جماعي

أريد أن أفهم على ماذا سنصوت، ناقشنا مجموعة من الأمور وأعطينا فيها آراءنا، فهل هاته الآراء مضمنة؟

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

الملاحظات ذكرناها قبل قليل، وبالنسبة للثمن فبقي كما هو 61 درهما وأعطينا مجموعة من المعطيات حوله وقلنا بأن المنطقة الصناعية بأولاد تايمة مجهزة وتفوت بأقل من 200 درهم.

نقطة نظام: محمد إحسان ..... مستشار جماعي

لما لا يتم تأجيل النقطة ونمدد الدورة لـ7 أيام في انتظار تعديل الوثائق وإدخال التعديلات الأساسية المقترحة.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

أكثر ما يمكن وضعه في التوضيحات تم طرحه أثناء هاته الجلسة، الملاحظات تم تسجيلها وسيتم إدخال مكونات المشروع في الاتفاقية.

أسماء لقجدر..... مستشارة جماعية

ما يفوق 4 ساعات ونحن نناقش الموضوع، ومن خلال مداخلات جميع المستشارين نلاحظ نوعا من التضليل وعدم كفاية المعلومات، فما البأس من تأجيل هاته النقطة لجلسة ثالثة؟ وما هو الإشكال في أن تكون لنا صورة كاملة؟ نحن نصوت وهذه مسؤولية كبيرة، وأنا شخصيا ولحد الآن لم تتوضح لي الفكرة ولا أحبذ قيمة الثمن (61 درهم) فهذا أمر غير مقبول، فقد ذكر سابقا أن هذه النقطة تم التداول بها منذ سنتين فلا عيب من الانتظار 7 أيام أخرى.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

لا مانع من تأجيل النقطة أو حتى إلغاؤها، لكننا نقول سيسجل التاريخ، فما يمكن تقديمه في جلسة أخرى هو نفسه ما نقوله الآن، ممثل التعاونية أعطى تقديما وتمت الإجابة عن أسئلة الثمن، وكما ذكرت فالمنطقة الصناعية بأولاد تايمة مجهزة وتفوت بـ 200 درهم فأقل فما بالك ببقعة أرضية غير مجهزة، مع العلم أن التعاونية ستتكفل بتجهيزها، ثم إذا لم تتم المصادقة على هاته النقطة الآن فسنتحمل المسؤولية، الأمر يخص المدينة ككل وليس فقط 10 أو 20 شخصا، من هنا أقول بعدم تفويت الفرصة لأنها لن تعوض فقبل عامين الجماعة من بادرت إلى الطلب من التعاونية إدخال هاته الاتفاقية لأننا لا نريد لمنطقة لسطاح أن تكون صناعية بالكامل ونعلم الإكراهات التي تواكب المنطقة الصناعية والموقع الجغرافي.

الشروحات قدمت فما الذي يمكن تقديمه أكثر من ذلك في الجلسة المقبلة، ففي لقاء الاثنين المنصرم تمت مناقشة الموضوع باستفاضة.

محمد جبري ..... مستشار جماعي

أظن أن جميع الأعضاء مع المشروع، لكن طريقة تقديمه تفتقر للتوضيحات، قلنا 10 هكتارات، فيها المتحف فيها الطرقات وفيها المناطق الخضراء، ما نريده هو الإجماع حول المشروع فمجموعة من الإخوة لا يتوفرون على المعطيات، نعلم أن جماعات ترابية أخرى تضع عينها على هذا المشروع، لهذا نستحضر أهمية المشروع ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية وأن نأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأعضاء، وأن نعقد لقاء آخر لإعطاء معطيات حول المشاريع السابقة التي تم التصويت لها.

زهرة دنبي..... مستشارة جماعية

أوجه الخطاب لكم السيد الرئيس، علينا احترام بعضنا البعض، تمرر مجموعة من الأمور الخاطئة ولا تحرصون على الوقوف عليها، مستشار يقول مجموعة من الأكاذيب، كلنا مررنا بالتجربة ومنا من مر بتجارب ونحن مستعدون لمد أيدينا لتنمية تارودانت لكننا لن نسمح بأن تمرر أكاذيب وسيادتكم لا تقومون بشرحها، تارودانت تحتاج منا الصبر الكثير وتحتاج الميزة المواطنة من طرف مستشاريها ومواطنيها وموظفيها، يجب احترام بعضنا البعض وأن نقول قرار مجلس من سنة كذا إلى سنة كذا، وما هي الأمور التي عرقلته وأن جاء مجلسا آخر حاول نفض الغبار عن مجموعة من الملفات.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

نعلم غيرة الجميع على مدينة تارودانت فالنقاش بهاته الحماسية دليل على ذلك فكل واحد منا يرى النقطة من منظوره الخاص، لكني أقول أن هذه فرصة تاريخية لتارودانت شئنا أو لم نشأ، فبيننا رئيس وأمين عام ووزير، فإذا بقينا عند النقاشات الهامشية سنفوت قطار تنمية المدينة، لنكن واضحين سيجل التاريخ أن مدينة تارودانت ستركب قطار تنمية كبير وستضاهي المدن الكبيرة، ستقولون أن هذا مجرد حديث، لكن موعدنا عند نهاية الولاية، علينا أن نكون في مستوى النقاش ونتجنب النقاشات الفرعية، فهذا ليس مشروع فلان أو علان بل هو مشروع المدينة ككل، فناقشوا وتباحثوا في الأمر وسددوا وقاربوا، فليس هناك إشكال في رفضه أو تأجيله، غير أني أحيطكم إحاطة سيسجلها التاريخ

وسيسجلها المحضر بأنه كلما أخرنا هاته المشاريع ضاعت منا الفرصة فلا داعي للدخول في نقاشات هامشية لا أساس لها في موضوع الدورة.

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي

أريد فقط أن أعبر عن استيائي العميق حول طريقة مناقشة هذا المشروع رغم أن الجميع ركز أثناء المداخلات على أهميته للمدينة بل على الإقليم والجهة، كما أتأسف كذلك أنه في الولاية السابقة فوتت أراضي لجمعيات لم تقدم ولو عشر ما قدمته هاته التعاونية ولم يخصص لها عشر النقاش الذي طال هذا المشروع الذي هو مشروع مهم جدا لساكنة تارودانت، فلمدة أربع ساعات ونحن نناقش وأنا أسجل مجموعة من التناقضات (نريد المشروع/ لا نريد المشروع)، وأتأسف أيضا أن نقاش هاته النقطة تأثر بعدد من "النزاعات الشخصية"، هذا المشروع سيقدم الكثير لساكنة مدينة تارودانت وممثل التعاونية في تعقيبه أكد على أن المشروع ليس مخصصا فقط لمستخدمي وأطر كوباك بل سيوضع رهن إشارة باقي مكونات المجتمع المدني وعلى رأسهم جمعية الأعمال الاجتماعية لجماعة تارودانت، لذلك أتأسف أن مجلسنا الموقر ناقش مشروعا سيعود بالنفع على المدينة بمجموعة من التناقضات.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

لن أطيل السيد الرئيس، لدي فقط ملاحظة تتعلق بالصياغة، وهنا أربطها بالثمن في إطار الإضافة التي سأقترحها، ففي المادة 7 "ضوابط التشغيل" محتوى المادة لا يتضمن ضوابط التشغيل بل ضوابط الاستفادة "تلتزم صاحبة المشروع بإعطاء الأولوية والأسبقية في إطار عقد الاتفاقية مع جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعة وذلك لتمكينهم وذويهم من الاستفادة..."، هذه ليست ضوابط التشغيل وإنما ضوابط الاستفادة من الخدمات، وهنا أقترح إضافة فصل آخر لضوابط التشغيل كما اعتدناه في دفاتر التحملات السابقة، لإعطاء الأولوية لتشغيل شباب المدينة ثم الإقليم ثم الجهة بذلك نعطي مبررا أو ليكون لنا معيار على أساسه نعطي الأفضلية في ثمن بيع الوعاء العقاري لإنجاز المشروع، إذن يجب أن تكون الأولوية لتشغيل أبناء الجماعة ثم الإقليم ... حسب التخصصات، فمن الممكن أخذ هذا الفصل من الدفاتر السابقة وتنزيله كإضافة من الإضافات ونتجه في اتجاه المصادقة على المشروع على اعتبار أنه لا وجود للتناقضات ولا اعتراضات وإنما ملاحظات، فإذا ذهبنا بالتشغيل وإعطاء الأولوية لأبناء الجماعة نعطي نوعا من التوازن بين الامتيازات فيما يتعلق بالمشروع.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

هذا ما نحتاجه، الملاحظات البناءة، والمناقشة بموضوعية لنخرج بحل.

فضمة إزوران ..... مستشارة جماعية

أولا نحن مع المشروع، إضافة إلى الجلوس مع صاحبة المشروع للنقاش باستفاضة وإضافة جميع البنود ومناقشة الشراكة بعمق، كما نتمنى في المستقبل أن أية نقطة من هذا النوع داخل جدول الأعمال تناقش داخل اللجن أو داخل المجموعات لتفادي مثل هاته الأمور.

ثانيا، الساعة الآن 14h45 وكما تعلمون للجسم طاقة محددة، فرفقا بنا ولنحاول تدبير الوقت بطريقة علمية وموجهة، ليس على السيد نائب الرئيس الإجابة عن كل نقطة على حدى وإنما جمع التدخلات والإجابة عنها دفعة واحدة لتدبير التوقيت واحترام النظام الداخلي.

كنزة عزمي ..... مستشارة جماعية

دائما في إطار النقطة وكما أشرت في مداخلتي السابقة، العقد شريعة المتعاقدين، يظهر كما لو أننا ضد، بالعكس فالمداخلات صحية والملاحظات صحية، وعندما تكون الأمور واضحة فهي تجنب كل المشاكل، فلما لا يتم تأجيل النقطة إلى حين اتضاح الأمور، والسيدة فضمة إزوران قالت مسألة مهمة وهي أن هذا دور اللجن وفي نطاق التواصل، وفي لقاء يوم الاثنين لم يتم الحديث عن النقطة باستفاضة.

اسماعيل الحريري ..... مستشار جماعي

بعض التعديلات حول دفتر التحملات، بالنسبة للفصل الذي أشارت إليه السيدة زينب الخياطي "ضوابط التشغيل"، فاستفادة جمعية الموظفين تكون بعقد خاص أو باتفاقية خاصة، فهل هناك إمكانية استفادة موظفي الجماعة من نفس امتيازات موظفي التعاونية دون الحاجة إلى اللجوء إلى العقد، من الممكن إبرام العقود مع الجمعيات الأخرى باتفاق الطرفين أما موظفو الجماعة فيسري عليهم ما يسري على باقي موظفي التعاونية.

وبالنسبة للفصل 12: مقر المخابرة الخاص بجمعية الأعمال الاجتماعية كوباك بأيت إعزة، فأقترح أن يكون المقر بفرع التعاونية بلسطاح تارودانت.

كما أذكر الإخوة أن هذا المشروع تمت مناقشته باستفاضة في دورة سابقة في الولاية السابقة لمدة سنتين، وتمت المناقشة بحرية وإذا كان أحد الأعضاء غائبا أثناء المناقشة فهو يتحمل مسؤوليته، أما النقاش فقد تم وتم تداول جدوى هذا المشروع وتمت المصادقة بالإجماع والقرار قانوني ونتحمل فيه كامل المسؤولية وهو ما نبني عليه الآن وإلا سنضطر إلى إعادة النقاش من جديد ونلغي المقرر، وإذا كانت بعض الجمعيات أو الشركات استفادت بطريقة غير قانونية فلتذكر الأسماء، وللعلم فتفويتين اثنين فقط تمت كتابة عقديهما أما الباقي فيمكن إلغاؤه وإعادة المناقشة فيها.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

نظرا لأهمية الاتفاقية وتبعا لملاحظات الإخوة التي تتعلق ب: ضوابط الاستفادة، إقامة شركات مع الجمعيات الاجتماعية وخصوصا جمعيات الرعاية الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني بتارودانت للاستفادة من هذا المركب متعدد الاختصاصات، ضوابط التشغيل التي ستكون فيها الأولوية للمحلي ثم الإقليمي ثم الجهوي،

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات.

ب. مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي **عدد 46 / 2022**	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات.** **ب. مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات.

ب. مشروع كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:27 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....:27 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:..... :16 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موفق	مينة فريسي	محمد جبري
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	الزهراء رحمون	محمد احسان
شرف الدين اسقارو	نزهة ايت حبان	عبد الحق يسري	زينب الخياطي
اسماعيل الحريري	ابراهيم المدلاوي	فاطمة الزهراء خلوفي	فضمة ازوران

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: إحدى عشرة (11) عضوا وهم السادة: عائشة تاغموت، محمد الحاتمي، رشيد وحيد، شكيب اريج، سعاد ابلعيد،سعاد اريب،كنزة عزمي،اسماء لقجدر، زهرة دنبي، حامد جودي،مولاي هشام أشرف .

يقررما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك من أجل إحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات مساحته 10 هكتارات تابعة للملك الخاص الجماعي الكائنة بسطاح المدينة بثمن إجمالي قدره 6.100.000،00 درهم أي 61،00 درهم للمتر المربع.

ب. كناش التحملات المتعلق بإحداث مشروع نادي متعدد الاختصاصات لفائدة جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك كما يلي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت
*****

كناش التحملات الخاص بإحداث مشروع المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات لفائدة التعاونية الفلاحية كوياك في شخص جمعية الأعمال الإجتماعية كوياك بسطاح المدينة

ديـــبـــاجـــة

- ❖ تطبيقا لمقتضيات الدستور المغربي.
- ❖ بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 هـ موافق 07 يوليو 2015 م بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- ❖ بناء على الظهير الشريف بتاريخ 17 صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) المتعلق بالأملاك البلدية كما وقع تغييره وتتميمه.
- ❖ بناء على الظهير الشريف بتاريخ فاتح ربيع الأول 1356 (12 ماي 1937) المغير والمتمم للظهير المتعلق بالأملاك البلدية.
- ❖ بناء على القرار الوزاري بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1340 (31 دجنبر 1921) المتعلق بكيفية تدبير الأملاك البلدية كما وقع تغييره وتتميمه.
- ❖ بناء على الظهير الشريف الصادر في 09 رمضان 1331 هـ (12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما وقع تعديله وتتميمه.
- ❖ بناء على القانون رقم 90-25 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 7-92-1 بتاريخ 15 من ذي الحجة موافق 17 يونيو 1992 وكذا مرسومه التطبيقي.
- ❖ بناء على محضر مداولة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار دورته الاستثنائية يوليوز 2020 خلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 24 يوليوز 2020.
- ❖ بناء على محضر اللجنة الإدارية للتقييم بتاريخ : . الاربعاء 11 ماي 2022
- ❖ بناء على محضر مداولة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2022 خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022

تـــمـــهـــيـــد:

- في إطار التوجهات الملكية السامية الرامية إلى تشجيع الاستثمارات.
- تماشيا مع تحقيق البرامج المسطرة في إطار برنامج عمل الجماعة.
- وفي إطار تشجيع المشاريع الاستثمارية بالمدينة.
- ونظرا للأهمية التي يكتسيها المشروع المقترح من طرف التعاونية الفلاحية كوباك في شخص جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك، وللنتائج الايجابية المتوخاة من ورائه والتي ستتبلور في مختلف المستويات كالتشغيل، وخلق موارد مالية مهمة للجماعة، خلق فضاءات ترفيهية لمستخدمي التعاونية الفلاحية كوباك ومتعاونيها وجميع أطر وموظفي الإدارات والمؤسسات العمومية بالإقليم وزوارها عبر إتفاقيات، والمساهمة في انتعاش السياحة بالمدينة.
- وبناء على طلب التعاونية الفلاحية كوباك في شخص جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك والكائن مقرها الرئيسي بالتعاونية الفلاحية كوباك بأيت ايعزة بتفويت قطعة أرضية مساحتها حوالي عشرة هكتارات من الملك الجماعي الخاص المتواجد بسطاح المدينة قصد إنجاز مشروع المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات والمسجل بتاريخ 17 يونيو 2020 تحت عدد 1129.

❖ **الفصل الأول : الوضعية القانونية للعقار :**

- قطعة أرضية مساحتها حوالي عشرة هكتارات (10) بسطاح المدينة، جزء من العقار ذي الرسم العقاري رقم39/38543 في اسم جماعة تارودانت.
- تعرف المستفيد على البقعة معرفة تامة وعاينها بشكل مباشر.

❖ **الفصل الثاني :طبيعة المشروع .**

تعتزم التعاونية الفلاحية كوباك في شخص جمعية الأعمال الإجتماعية كوباك لإحداث مشروع المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات بسطاح المدينة.

❖ **الفصل الثالث: تحديد ثمن البيع**

سيتم تحديد ثمن البيع الخاص بالأرض التي سينجز عليها مشروع المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات بسطاح المدينة في مبلغ 61,00 درهما للمتر المربع من طرف اللجنة الإدارية للتقييم بتاريخ 11 ماي 2022 أي بثمن إجمالي قدره 6.100.000,00 د رهم.

❖ **الفصل الرابع :مدة الانجاز.**

تلتزم المستفيدة في أجل أقصاه ستة أشهر ابتداء من تاريخ عقد البيع:

- بأداء جميع الرسوم المتعلقة بعملية التفويت.
- بإيداع طلب رخصة التجهيز والبناء.
- بالشروع في أشغال إنجاز المشروع في ظرف شهر واحد (01) ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة التجهيز والبناء.
- أن تنهي أشغال إحداث مشروع المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات في أجل ثمانية و اربعون (48) شهرا مقسمة عبر أشطر.
- وفي حالة عدم وفاء المشتري بإحدى هذه الشروط، فسيفسخ البيع بحكم القانون.

❖ **الفصل الخامس: التجهيزات.**

تقوم صاحبة المشروع بكل عمليات الربط بالتجهيزات العمومية.

❖ **الفصل السادس: الدراسة.**

تقوم صاحبة المشروع بإعداد كل الدراسات التقنية والفنية والبيئية المرتبطة بإقامة المشروع.

❖ **الفصل السابع: ضوابط التشغيل.**

تلتزم صاحبة المشروع بإعطاء الأولوية والأسبقية في إطار عقد اتفاقية مع جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعة و ذلك لتمكينهم و ذويهم من الاستفادة من جميع الإمتيازات المخولة لمنخرطي الجمعية .

كما تلتزم صاحبة المشروع بتشغيل اليد العاملة و الأطر التي تحتاجها و ذلك ب:

✓ إعطاء الأولوية و الأسبقية للموارد البشرية المنتمية لمدينةتارودانت و في حالة تعدر توفر التخصصات فمن الإقليم ثم باقي جهات المملكة في الحدود المعقولة التي لا تضر بتوازن العمل بها.

❖ **الفصل الثامن: الضوابط القانونية.**

تقوم صاحبة المشروع باحترام القوانين و الضوابط القانونية المعمول بها، وكذا احترام الضوابط البيئية.

❖ **الفصل التاسع : إبرام عقد البيع.**

تقوم الجماعة بإبرام عقد البيع مع صاحبة المشروع، التي تلتزم بتسديد ثمن البيع لدى الخازن الإقليمي لتارودانت في حساب الجماعة حسب الثمن المحدد من طرف لجنة التقييم بقيمة 6.100.000,00 درهم و ، تسدد على دفعات، مقسمة على أربع سنوات تبتدئ من تاريخ إبرام هذا العقد.

❖ **الفصل العاشر: عدم تغيير طبيعة المشروع.**

لا يمكن إطلاقا أن تخصص البقعة موضوع المشروع لأي نشاط آخر خارج بنود الاتفاق.

❖ **الفصل الحادي عشر: الاستثناءات الواردة عن الآجالات القانونية.**

إذا لم تقم صاحبة المشروع بإنجاز المشروع داخل الأجل المحدد، لاعتبارات قاهرة معللة أو حدث فجائي، يمكن للجماعة أن تمدد الأجل لنصف المدة الأصلية الملتزم بها والمشار إليها في الفصل الرابع أعلاه، وفي حالة عدم وفاء الملتزمة بالتزامها رغم استنفاذ فترة التمديد، فللمجلس الجماعي أن يتداول بشأن التراجع عن هذه العملية العقارية، واتخاذ قرار فسخ كل التزام يربطه بالمتعاقد معها.

❖ **الفصل الثاني عشر: مقر جمعية الأعمال الاجتماعية كوباك.**

مقر المخابرة الخاص بجمعية الأعمال الاجتماعية كوباك هو مقر التعاونية الفلاحية كوباك بأيت إيعزة.

❖ **الفصل الثالث عشر: لجنة المصالحة.**

يعهد الى لجنة مكونة من عامل الإقليم ورئيس المجلس الجماعي وصاحبة المشروع ، دراسة و حل جميع الإشكاليات التي تعيق تنفيذ و إنجاز المشروع و إيجاد الحلول المناسبة قبل عرضها على المحاكم المختصة .

❖ **الفصل الرابع عشر: المنازعات.**

يبث في النزاع بالمحكمة الابتدائية بتارودانت والمحاكم المختصة حسب موضوع النزاع.

تارودانت في: .....

رئيس المجلس الجماعي

رئيس التعاونية الرئيس الشرفي
لجمعية الأعمال الاجتماعية كوباك

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

النقطة الثالثة:	الدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد نور الدين الورغي مدير المصالح لتقديم عرض حول الموضوع.

نور الدين الورغي ..... مدير المصالح

في ما يخص النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية اعرض بين ايديكم عرض جد مركز لما جاء في هذا النظام, تطرقت فيه الى بعض النقط المهمة, فبالتالي سيكون العرض حسب المحاور التالية:

- ماهي شركة التنمية المحلية؟
- غرض ورأسمال شركة التنمية المحلية ؟
- طرق المساهمة في رأسمال الشركة ؟
- مسطرة احداث الشركة ؟

حيث سنتطرق الى المراحل التي وصلتها الجماعة لحد الساعة, وطرق تسيير الشركة, قواعد حكامة تسيير شركة التنمية المحلية وبعض القواعد المستفادة من خلال التجارب السابقة.

كما يعلم الجميع فان شركة التنمية المحلية تخضع الى مقتضيات القانون التنظيمي 113-14 في مواده 130-131-132 وفي نفس الاطار بحيث يتعلق الامر بشركة التنمية المحلية ومجموعة جماعات. هناك مواد في القوانين التنظيمية الاخرى:

- القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والاقاليم 113-14 المواد 122-123-124.
- القانون التنظيمي المتعلق بالجهات 111-14 في مواده 162-163-164.

في ما يخص الاحداث تحدث شركة التنمية المحلية من قبل الجماعات او مؤسسة الجماعات او مؤسسة التعاون, وبالنسبة للقانون او النظام الاساسي الذي بين ايدينا فهو على شكل مؤسسة تعاون بين الجماعات ومجموعة الجماعات الترابية مع عدة أشخاص اعتبارين خاضعين للقانون العام او الخاص, الامر هنا يتعلق بأشخاص خاضعين للقانون العام في درجة اولى في انتظار انخراط اشخاص خاضعين للقانون الخاص, كما يعلم الجميع فان شركة المساهمة خاضعة لمقتضيات القانون 17-65 اي انها ليست خاضعة للقانون التنظيمي, بل لقانون الشركات ومن طبيعة الحال تخضع لمقتضيات القانون 69-00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات اخرى. اي انها في تأطيرها القانوني تخضع للقانون رقم 17-95 وتخضع كذلك للمراقبة من خلال القانون 69-00.

ماهي شركة التنمية المحلية ؟ فيما يخص الشركة التي بين ايدينا فهي تتكون على الاقل من عمالة او اقليم نظرا لوجود مجموعة من الجماعات وجهة واحدة او اقليم, اي جهة سوس ماسة ثم اقليم تارودانت وثلاث جماعات : جماعة اولاد برحيل, جماعة اولاد تايمة, جماعة تارودانت.

بموجب هذا القانون ستقوم الشركة بإنجاز عمل مشترك او تدبير مرفق دي فائدة عامة للمجموعة, اركز هنا على اعمال مشتركة او انجاز مشاريع, ذلك ان تدبير المرفق لم يتطرق له الهدف من الشركة بنسبة كبيرة, فيما تبقى من العرض سنتكلم عن الغرض من احداث هذه الشركة, مجالات تدخلها والحد الادنى للمساهمين فيها وطرق تأسيسها.

كما أشرت سابقا فشركة التنمية المحلية الخاصة بتارودانت تتكون من جماعتين وجهة واقليم(جهة سوس ماسة-وإقليم أو عمالة تارودانت) وأشخاص إعتباريين (هنا الأشخاص الإعتباريين غير منضوين في القانون الاساسي الحالي), فيما يخص المساهمات تنص القوانين الجاري بها العمل على أن مساهمة الأشخاص الإعتبارية الخاضعة للقانون العام يجب أن لا تقل على 51% وفي هذا يجب أن لا تقل مساهمة الجماعات المحلية على 34%, في ما يبقى للأشخاص الإعتباريين الخاضعين للقانون الخاص نسبة% 49 , أي نسبة أغلبية الأسهم لابد أن تكون خاضعة للقانون العام, فيما يخص رأسمال الشركة ينص القانون على أنه يجب أن لا يقل على 3 ملايين درهم, يعني 300 مليون سنتيم. بالنسبة للشركة تم اقتراح مبلغ 4 مليون درهم كمبلغ مقسم على أسهم :40سهم بقيمة 100 درهم لكل سهم, كما هو موجود في النظام الأساسي الذي بين أيدي السادة الأعضاء مرقم من 1 إلى 40, مقسمة كالتالي :

- أكبر حصة تتواجد عند جماعة تارودانت, وهذا له علاقة بعدد ممثلي الجماعات في الشركة.
- جهة سوس ماسة 16 سهم بقيمة مليون و 600 ألف درهم مرقمة من 1 الى 16 ألف.
- جماعة تارودانت 18 ألف سهم بنسبة مليون و800 ألف درهم مرقمة من 16001 إلى 34 الف .
- اقليم تارودانت 4 الاف سهم بنسبة 400 الف درهم مرقمة من 34001 الى 38 الف.
- جماعة تالوين وجماعة اولاد برحيل ب 1000 سهم لكل واحدة منهم.

❁ مراحل إحداث الشركة :

- <u>المرحلة الاولى</u>: هي تحديد الهدف والغرض بدقة والحاجيات من الشركة, القانون الاساسي الذي بين ايدي السادة الاعضاء تطرقت لهذا الهدف من خلال المادة 3 , يتمثل غرض الشركة في القيام بما يلي :
  - انجاز الاشغال المتعلقة بالبناء وتهيئة التجهيزات المرتبطة بالمرافق.
  - انجاز الاشغال المتعلقة بتهيئة وصيانة المساحات الخضراء وفضاءات الترفيه والمنتزهات الطبيعية.
  - بناء وتهيئ وتقوية وتأهيل البنية التحتية والمرابد.

تنفيذ عقود الشركات المبرمة مع القطاعات الحكومية المعنية بإنجاز المشاريع ذات الصلة بصيانة وتثمين التراث الثقافي والسياحي, وعلى العموم انجاز جميع الدراسات المرتبطة بمجالات اشتغال الشركة, وعموما القيام بجميع العمليات التجارية والعقارية والمالية والاستثمارية والاستشارية والتقنية ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالغرض الاجتماعي للشركة باتفاق مع الجماعات الاعضاء, يمكن للشركة تطوير نشاطها من اجل تقديم خدمات الجماعة الترابية ومجموعتها التي ترغب في ذلك وفقا للقانون, وهنا تجدر الاشارة الى ان اختصاصات الشركة لابد ان تكون داخلة في اختصاصات الجماعة الترابية ومجموعتها التي ترغب في ذلك وفقا للقانون, وهنا تجدر الاشارة الى اختصاصات الشركة, أي ان اي اختصاص يخرج عن اختصاص الجماعة لا يمكن للشركة ان تمارسه كما ان اي تغيير في رأسمال الشركة او ما يتلق بالغرض لابد ان يعرض على الجماعات المشاركة.

- المرحلة الثانية: البحث عن الشركاء وهي المرحلة التي تم خلالها التفاوض مع جماعتي تالوين واولاد برحيل, في حين ان هناك الاعلان عن المنافسة بهم القطاع الخاص, القانون الاساسي الدي بين ايدينا لم يتطرق الى النظام الخاص. يعني التجربة ستكون في بدايتها بشراكة مع القطاع العام. بعد ذلك اعداد وثائق احداث الشركة, اي النظام الاساسي الذي بين ايدي السادة الاعضاء بعد الموافقة عليه يتم انجاز ميثاق المساهمين بين الشركة وكل جماعة.

ثم اعداد وثائق تدبير المرفق وعرضها على المجلس الجماعي, اي الاتفاقية ودفتر التحملات , كما ذكرت سابقا الامر هنا يتعلق في هذا النظام الاساسي بإنجاز المشاريع وليس تدبيرا للمرافق, ثم بعد ذلك يخضع النظام الاساسي الى تأشيرة السلطة المكلفة بالداخلية في اجل اقصاه 20 يوم من تاريخ التوصل بالمقرر, في حين ان ميثاق المساهمين او اتفاقية بين الجماعات والشركة تخضع لتأشيرة السلطة المكلفة بالداخلية بعد توقيعها من طرف مدير الشركة.

في ما يخص تسيير هذه الشركة هناك طريقتين للتسيير نص عليها القانون : اما تسيير الشركة عن طريق المجلس الاداري او تسير الشركة عن طريق مجلس الادارة الجماعية.

فيما يخص الشركة التي نحن بصدد دراسة قانونها ونظامها الاساسي فالأمر يتعلق بتسييرها عن طريق المجلس الاداري كما يشير الى ذلك الباب الثالث من النظام الاساسي والتي ستكون على الشكل التالي :اي ان المجلس الاداري يتكون من ثلاثة اعضاء على الاقل ومن 12 عضو على الاكثر, "الاعضاء يقصد بهم المتصرفين" يتم اختيار المتصرفين من بين المساهمين ويعينون من طرف الجمعية العامة العادية او عن طريق النظام الاساسي للشركة , مدة مهام المتصرفين المعنيين من طرف الجمعية في ما يخص الاعضاء التأسيسيين مدة مهامهم لا تتعدى 3 سنوات, بالنسبة للأعضاء الاخرين من 4 الى 12 لا يجب ان تتعدى 6 سنوات اي ان 3 اعضاء التأسيسيين يتم تجديدهم بعد 3 سنوات في حين ان الاعضاء الاخرين يمكن ان تصل مدة انتدابهم الى 6 سنوات ولا تتعداها, يجب على كل مساهم ان يمتلك عددا من الاسهم في الشركة كما اشرت الى ذلك سابقا. الإدارة العامة للشركة تتم على طريقتين : رئيس المجلس الاداري هو الذي يكون مدير ويسمى مديرا عاما, او يتم تعيين مدير الذي هو شخص ذاتي خارج المجلس الاداري ويحمل صفة مدير عام للشركة, فيما يخص تسيير الشركة عن طريق مجلس الرقابة, هذا يخص الطريقة الثانية للتسيير ونحن بصدد الطريقة الاولى.

فيما يخص قواعد الحكامة في تسيير الشركات يجب الانتباه اليها اثناء اعداد الوثائق, ضرورة تبليغ جميع المحاضر اجتماعات الاجهزة المسيرة للشركة الى الجماعة ومؤسسات التعاون في اجل 15 يوم موالي لتاريخ الاجتماعات والى عامل الاقليم. ثم احاطة المجلس المعني بكل القرارات المتخذة في الشركة عبر تقارير دورية يقدمها ممثل الجماعة.

مهمة ممثل الجماعة للأجهزة المسيرة للشركة مجانية في انتظار صدور نص تنظيمي يحدد مبلغ وكيفية التعويضات التي يمكن منحها لها. وكذلك مسألة تنازع المصالح, أن يمنع عن كل عضو من أعضاء مجلس الجماعة أن يربط مصالح خاصة مع شركة التنمية التابعة لها, الاجراءات الاحترازية في تسيير الشركة في ما يخص القرارات فتتواجد بالوثيقة الموضوعة بين أيدي السادة الأعضاء وشكرا السيد الرئيس.

محمد احسان ..... مستشار جماعي

في ما يخص شركة التنمية المحلية وانطلاقا من مشروع النظام الاساسي الذي بين ايدينا, علما بانه كما قيل لنا هناك 3 وثائق التي على اساسها تكون العلاقة بين الجماعة والشركة, هذا النظام الاساسي الذي يبين اختصاصات الشركة وبعض اوجه علاقتها مع الجماعة, وكذلك قيل لنا بانه سيكون عقد بين الجماعة ولكن محتوى العقد لم نعلم به

وماذا سيكون فيه؟ وبالتالي سيكون ميثاق او اتفاقية بين الجماعة والشركة وهي كذلك لم نعلم ما محتواها. المهم هو ان في اطار المجلس سنتحدث عن جهازين: جهاز تقريري والذي سيؤدي المجلس دوره, وجهاز تنفيذي الذي سيقوم بتنفيذ المشاريع, ليس كل المشاريع, فقط جزء من المشاريع التي يقررها المجلس, وهي المشار اليها في المادة 3 (الغرض الاجتماعي) وهنا طالبت بإضافة اشغال الصيانة الكبرى لان اعتماداتها تكون مرتفعة وبما انه يقال ان الشركة ستتوفر على الاطر الكفأة والشؤون الادارية والتقنية, فمن الاحسن ان تكون اشغال الصيانة الكبرى وتقوم الشركة بتنفيذها اذا كان لديها الكفاءات التقنية والادارية.

وهذه الشركة تخضع للقانون الخاص وليس العام, فهي شركة مساهمة يسري عليها القانون التجاري والقانون 95 المشار اليه في المرجع, كما يسري على جميع شركات المساهمة وغالبا تسمى شركات مجهولة الاسم, وفي هذا الاطار لدينا عدة تساؤلات حيث اصبحنا نتحدث عن هدف الشركة وهو الربح, وهنا نتساءل اي نوع من الربح يمكن ان يكون لدى الجماعات المساهمة, واذا كانت الخسارة ستتحملها الجماعة على قدر مساهمتها في هذه الشركة هذا ما ورد في النظام الاساسي, وكذلك هذه الاسهم تساءلت هل من الممكن تداولها في البورصة ام لا ؟ بما انها مفتوحة في وجه الاغيار, يعني في وجه الخواص بحيث يمكن أن يدخلوا في الشركة ويمتلكون إلى غاية 49 في 100 من أسهمها.

لدينا هنا بأن جماعة تارودانت تملك أكثرية الأسهم, ولكن لا توجد لدينا ضمانات لأن هذا شيء قابل للتغيير مستقبلا, وشراء الأسهم من طرف الخواص موجودة في المادة 12, ويمكن تغيير إمتلاك عدد الأسهم بين المساهمين, وكذلك يمكن أن تصل نسبة الخواص إلى 49 في 100, وكذلك لا توجد وثيقة تضبطها. كما قلت يحتمل الربح وتحتمل الخسارة وهنا يتعلق الأمر بالمال العام, لأن مال الجماعات سوف يصرف من طرف هذه الشركة, وهذه الشركة يديرها مجلس إداري يتكون من أعضاء كمتصرفين من 3 الى 12.

هنا تسأءلت هل أعضاء مجلس الإدارة يدخلون بصفة أو باسم؟ هل هم رؤساء الجماعات المعنية أو من ينتدبونهم في هذا الإطار ومن منهم سيكون رئيس مجلس الادارة ؟ من يعين هؤلاء الأطر والمستخدمين؟ من يتحمل أجورهم ؟ هل هذا كله من مال الجماعة؟ هل هناك رقابة مالية على الاعمال والاشغال المتعلقة بهذه الشركة؟ اذا توفر مراقب الحسابات من يعينه ؟ هل مهامه تختصر في إطار الادارة العامة أو كذلك ممكن أن يسير حتى المسائل المتعلقة بالقرارات ؟ إذن هنا نتساءل من يراقب من ؟ من سيحاسب مجلس الإدارة ؟ من سيسهر على مراقبة المال العام ؟ وشكرا.

مولاي هشام اشرف ..... مستشار جماعي

حاولنا القراءة والتعرف على شركة التنمية المحلية, ووجدنا أن الروح الأولى لإنشائها هو ضخ فكر "ريادة الأعمال" داخل المؤسسات العمومية, والتجربة التي كانت في فرنسا كما نسميها "المقاولات المشتركة" بين الخواص والقطاع العام, بالنسبة لشركة التنمية المحلية في نظري سترجع بالنفع لتسريع إنجاز المشاريع الكبرى الموقوفة منذ زمن, ولكن أبدي تخوفا من ناحية الرقابة لأنه سمعنا في بعض التجارب في مدن عدة عبر ربوع الوطن أنه كانت بعض التجاوزات مما أدى إلى تملص بعض مسؤولي ومدراء الشركات من مسؤوليتهم, هل هذا صحيح أم لا؟ كما نعلم بالنسبة للمؤسسات العمومية هناك كثير من مؤسسات الرقابة التي ينص عليها الدستور المغربي , ولكن دائما ما تبقى شركة التنمية المحلية إذا صادقتم عليها سترجع بالنفع إذا تم إنجاز المشاريع الكبرى لمدينة تارودانت. وشكرا.

عبد الحق يسري.....مستشار جماعي

ربما تدخل السيد محمد احسان كان شامل, وبدوري ولكي لا أكرر الملاحظات التي أشار إليها و بحكم اختصاص السيد محمد احسان وقربه من هذه النوعية من المواضيع, أعيد تكرار تخوفي وقبل ذلك أرحب بالفكرة وأرحب بهذه الشركة, ولن نخفي أهميتها خصوصا بما يتعلق بتسريع إنجاز عدد من المشاريع إذا تبنتها الجماعة ممكن أن تطول مدة إنجازها والكثير منها لم يتحقق لهذه الأسباب, سنركز بالدرجة الأولى على الاختصاصات المخولة للمدير العام والصيغة التي يتم فيها اختيار ما بين الرئيس والمدير العام يعني أن الادارة يمكن توكيلها لرئيس الشركة الذي طبعا سيكون منتخبا من طرف الجهة والجماعات ومجلس الاقليم, أو مدير عام يتم تعيينه من طرف المجلس, الصلاحيات التي قرأنا في هذه الأرضية المعروضة أمامنا يعني ان المدير العام لديه صلاحيات وربما أرى نوع من الإفراط في تحديد هذه الصلاحيات وربما هناك كذلك حتى تحقير الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس الإداري في هذه الشركة أمام الصلاحيات المخولة للمدير العام, التساؤل الآخر الذي سبق وطرحته وسأعيده هو أن جماعة تارودانت هي صاحبة أكبر عدد من الأسهم وعند قراءة باقي المساهمين نجد مجلس الجهة لديه 16 سهم, المجلس الاقليمي 4 الاف سهم, جماعتي أولاد برحيل وتالوين 2000 سهم, هل جماعة تارودانت لن تعاني مما كانت تعانيه بسبب اللوبيات ؟ وهذا ما لا يخفى على احد, لأن 18 امام 22 إذا تحالفت 22 ألف سهم فمدينة تارودانت ستبقى ربما مستمرة في ذلك التهميش الذي عانت منه سنين وسنين ولا استثني لا المجلس الاقليمي ولا مجلس الجهة, المسألة الثانية فنفس الإطار ونفس التساؤل ونفس التخوف هذا الامتياز الذي لدى جماعة تارودانت باعتبارها أكبر مساهم, نرى مثلا في المادة يحدد مقر الاجتماع بالعنوان التالي: لم يحدد بعد, هل من حق جماعة تارودانت التي لديها أكبر عدد من الأسهم أن تطالب بأن يكون المقر الاجتماعي لهذه الشركة على أرض الجماعة ؟ هل عدد الاسهم التي لدى الجماعة لديه تأثير في تعيين المدير العام ؟ لأنه عندما أرى الصلاحيات المخولة للمدير العام فطبعا هنا يجب أن نأخذ جميع التدابير لأن يكون هذا الاختيار في محله للمدير العام واسطر تحتها الذي سنعطيه هذه الصلاحيات لابد أن يتم اختياره بعيدا كل البعد على مختلف الحسابات بدون ذكر أي حسابات لأنها معروفة (المحسوبية والزبونية).

مدير عام هذه الشركة يجب أن تتوفر فيه معايير وعلى رأسها: النزاهة – تسيير الشركة لفائدة المساهمين حسب مساهمتهم, وبما أننا كجماعة تارودانت ساهمنا بهذا العدد الكبير من الأسهم وإلا لدينا هدف سامي للنهوض بهذه المدينة, واتمنى أن تكون عند حسن ظن الساكنة والدفاع عن مصالح مدينة تارودانت, وجعل مصلحتها العامة فوق أي اعتبار, هذا هو تخوفي ليس هناك ما أخفيه ف 18 سهم لا نريد أن نكون اضحوكة ونبقى في نفس الحيف الذي عانت منه مدينة تارودانت, وبدوري أضم صوتي لملاحظات السيد محمد احسان, واتمنى التوفيق لهذه الشركة, ملاحظة أخرى في هذه الأرضية التي أمامنا وهي الدراسة والمصادقة على النظام الاساسي, هل لدينا الحق في تعديل هذا النظام أم لا ؟ هل لدى مجلس الجهة أو المجلس الاقليمي والجماعات المحلية الحق في تعديل أو طرح اقتراحات في هذا النظام الاساسي؟ أم هو معروض علينا فقط للمصادقة مباشرة, وبما أن هناك دراسة اولا ثم المصادقة فمن حقنا الادلاء بآرائنا والقيام بتعديلات خصوصا للمواد والصلاحيات المخولة للمدير العام, والمسألة الثانية : ماهي الشروط التي يجب أن تتوفر في المدير العام ؟ وشكرا

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

بدوري هذه التخوفات مشروعة من جميع النواحي, لأن هذا المستشار الجماعي الذي هو ممثل الساكنة يرى أن هذه الشركة تحت بساطه جميع مهامه, يعني سياسته أو الفريق المسير أو أو أو كيف ستظهر ونحن قلنا بأن أهداف الشركة هي التدبير وتنفيذ البرامج الخ....في الحقيقة طريق اعمال هذه الشركات سيسهل من المشاريع التنموية لأنه أرى البطء الشديد كجماعة لا ترقى لانتظارات المواطنين والانتظارات التنموية للجماعة, لذلك إذا تم وضع الشركة بهذا الشكل ممكن أن تكون في إطار المرونة وحرية في التصرف وكيفية تتبعها اللصيق لرؤية إذا كانت تستجيب لمخططات الجماعة, هل البرنامج الجماعي التنموي تتبعه وتحترمه وهل تحترم كذلك وثائق التعمير, هل من مشروع تنموي وضعته الجماعة لتدبره الشركة ؟ هل من الممكن ان تكون هناك شركات اخرى ؟ ام نكتفي بواحدة ونحارب تكافئ الفرص والشركات الاخرى التي تريد الاشتغال ؟ هل هناك من مجال لشركات اخرى؟ بما ان الجماعة تعطي وعاء عقاري بسهولة والرئيس الذي هو وزير العدل يريد جلب استثمارات والجماعة منفتحة وتريد جلب استثمارات, ثم الجانب المالي الذي اشار اليه السيد احسان, كيفية اخضاعه للمراقبة بما ان الشركة شبه عمومية لا تخضع للمجلس الاعلى للحسابات, اذن نحن كجماعة كيف يمكن ان نضمن ان لا يكون تلاعب, فهنا نتحدث عن اموال طائلة ...ومن بين اهداف الشركة بناء وتهيئة وتقوية وتأهيل البنية التحتية والمرابد, واسطر على المرابد فمثل هذه الشركات في مدن اخرى خلقت ضجة كبيرة, بحيث اقوم كمواطن بوضع سيارتي وتأتي الشركة وتربطها هذا شيء اخر, هذا المواطن "الروداني" هل يجب عليه ان يدفع 40 او 50 درهما "بروسي" يعني هناك تخوف, اذا يجب الدقة في تلك الاهداف والدقة في التتبع والاستباقية في حل هذه الشركة اذا زاغت عن طريقها, وبما ان جماعتنا هي اكبر مساهم ف 18 الف سهم يجب ان يكون لدينا فريق تتبع. اكتفي بهذا القدر وشكرا.

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس

فيما يتعلق بهذه النقطة "شركة التنمية المحلية" في الحقيقة لو ان هذا المشروع سبق العمل به وبمثله خصوصا على مستوى بعض المدن الكبرى التي استطاعت النجاح والتعجيل بعملية وتفعيل وتسريع مشاريعها وايضا استطاعت انها ترقى بعجلة التنمية الاقتصادية لها , فأنا اقول مرحبا لهذا المشروع بمدينة تارودانت, اما فيما يخص القوانين فأظن بأن القانون يسري على الجميع سواء القطاع العام او القطاع الخاص, فقط يجب وضع اليات للمراقبة والمتابعة, كما ان الدور الذي اشار اليه السيد احسان, دور مراقب الحسابات, هو ليس بدور هين , لكونهم محلفين وجميع تقاريرهم تخضع للفحص من طرف الرقابة التي ينص عليها الدستور المغربي, كما ان بعض الدول الاوربية نهجت مثل هذه المشاريع لديها فوجدت نجاحا وتابعت بشكل جيد, فلما لا نكون من الجماعات في المغرب السباقين لمثل هذا المشروع, واتمنى فقط اننا نستفيد من التجارب الاخرى ونأخذ منها ما هو ايجابي ونتجاوز ما هو سلبي لانطلاق هذه التجربة الرائدة بشكل جيد, وفي الاخير احيي السيد الرئيس للمجلس الجماعي عبد اللطيف وهبي الذي اتى بمشاريع لمدينة تارودانت التي هي بأمس الحاجة للمشاريع لخلق فرص شغل لأبنائها وايضا تقوية والرفع من المستوى الاقتصادي.

مدينة تارودانت مدينة متعطشة للمشاريع, متعطشة لتشغيل ابنائها, في امس الحاجة للرقي بها, هناك مدن قريبة لها بدون ذكر اسماء فالحمد لله نبقى مغرب واحد ولكن في ذلك فليتنافس المتنافسون, ونحن نتمنى لمدينة تارودانت ان تكون السباقة والرائدة من بين المدن المغربية. فهي مدينة تاريخية يجب النهوض بها في جميع القطاعات واتمنى من هذه

الولاية ان تعطي وتبصم بصمتها ان شاء الله, الاختلافات ليست بالمشكل, يعني ظاهرة صحية, واذا لم يكن الاختلاف لا يمكن التقدم الى الامام ولكن المهم هو ان نختلف ونخرج بنتيجة ونحقق المطلوب وننهض بهذه المدينة, فنحن ملزمين امام التاريخ وامام الجميع وسنتساءل امام الله قبل اي احد اخر ماذا حققنا؟ الوقت يمر بسرعة ونحن على مشارف سنة من العمر ستمضي, سيبقى الاثر الذي تركناه, فأتمنى من الجميع ان شاء الله ان نضع يدا في يد ونضبط امورنا بشكل جيد ونستفيد من اي تجربة كانت وننهض بوضع مدينتنا, واتمنى التوفيق للجميع. شكرا.

محمد الحاتمي ..... **مستشار جماعي**

في الحقيقة نرجع ونسقط في نفس الحالة , فقضية شركة التنمية مشروع كبير ويحدد مصير الكثير من الأشياء, أولا سيأخذ القرار, ثانيا المناقشة في الأمر, ثالثا تلزمنا المعطيات لإعانتنا على اتخاذ القرار, حين نرجع للمرفق الذي أعطي لنا كقانون أساسي, ما هو هذا القانون الأساسي لشركة مساهمة, لهذا مثلا السيد عبد الحق يسري الذي يسأل هل يمكن أن نعدل, فالقانون هو الذي يضبط معطيات الشركة لأن لديها مساهمين يحددون مجلس الإدارة الذي يتكون من المتصرفين الذين يحددون رئيسهم مع اجتماعات مجلس الادارة والذي على الأقل يكون إثنان في السنة, ويكون الجمع العام في آخر السنة, هذا إطار يحدده القانون, فالمسألة واضحة, سنأخذ التدبير الجماعي من بين أيدنا ونعطيه للشركة, في الاصل من أين جاء اندماج تسيير الأمور بين القطاع الخاص والعام, لقد جاء من المانيا في بداية القرن 20 وأعطى نتائجه, فأنا أريد أن أقول أن هذه الشركة بالنسبة لنا رهان كبير وفيه إكراهات كبيرة وفيه اختيار, إذا بدئنا في المشوار لا يمكن أن نرجع, فاليوم يمكن أن تحدث شركة في 24 ساعة, إذا أردت التفكير يلزمك عامين, فالمقاول الذاتي الذي سهلت له الدولة المأمورية يذهب الى البريد في ربع ساعة يأخذ الرخصة, لكي يزيلها يلزمه سنتين, يعني إذا بدئنا في هذه الطريق يجب تحمل المسؤولية بحيث أننا رهنا مستقبل اولادنا.

أريد أن أشير إلى مجموعة من النقط ردا على السيد محمد احسان: فشركة التنمية المحلية تتوفر على 3 اشياء : اولا الحكم, من يسيرها؟ طريقة التسيير؟ وفي حالة وقوع مشكل, والمراقبة يقوم بها المدقق القانوني الذي يتوفر على قواعد خاصة به اذا قام بغلطة يتم طرده, فهو يعطي القرارات على طريقة التدبير ومدى احترام المساطر القانونية الموجودة في التسيير, المشكل موجود في السلطات المعطاة للمسير, وهناك قضية تحدث عنها الاخوة قبل وهي موجودة امامنا وهي انتخاب مجلس ادارة الشركة من بين اعضاءه رئيسا, انا على ما أظن وضمن التجارب التي رأيتها الرئيس دائما يكون هو الوالي, لأن السلطة تحدث توازنا ورقابة وإذا لم يكن الوالي يأتي مكانه العامل, أما أن يكون الرئيس هو من مجلس الإدارة هذا لا يمكن أولا, ثانيا مجلس الإدارة هو من يحدد المدير العام ويعطيه التوجه ويترك له السلطة الكاملة لأخذ القرارات التي يراها سوية سواء في التوظيف أو الأجور أو في العمل, إذا لا يبقى لدينا نحن كمجلس رقابة على المال العام كيف يصرف, بما أننا نخرج التدبير من لدنا إلى شركة التنمية فقد سلمنا أمرنا إليهم, أخطر من هذا إن كل الأعمال تمر بالتراضي, هنا نرى أن هذه الشركة لها الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات, من طبيعة الحال لا يمكن العمل خارج القانون, ولكن ممارساتها حرة فيها لا يمكن أن نحاسبها نحن كمرشحين أو الرئيس بعينه, فإذا وقع مشكل مع شركة التنمية المحلية لا يمكن اللجوء للمحكمة وهذا هو الخطير, بل تلجأ إلى "محكم جمعيات" عبارة عن محامين ومحاسبين ..... وهو أن تأتي بحكم من عندك والشركة تأتي بحكم من عندها ويكون حكم ثالث أو يكون حكم واحد وهذا أخطر شيء, أو 5 حكام, سنقوم بإقحام بلديتنا في دائرة خطيرة, أيها الإخوان شركة التنمية شيء جميل ولكن علينا البدء من البداية, فاصل هذا

هو التدبير المفوض, بين تارودانت وتالوين هل هناك من تقارب؟ هل هناك نقط اشتراك بينهما ؟ هذا الشيء يجب مناقشته والتعمق فيه, علينا أن نضع خلافاتنا جانبا ونقوم بدراسة هذا المشروع بدقة وأنا أظن أن علينا أن نبدأ بتدبير مفوض, مثلا نقوم بإحداث شركة لجمع النفايات ونقوم بتجربة عليها, لأن هذا المشروع يلزمه الكثير من الأموال, والجماعة ضعيفة, وهذا يدفعنا إلى التفكير مليا قبل أخذ القرار. فهي لا تخضع للمجلس الاعلى للحسابات.

أولا عليكم وضعنا في الصورة بإعطائنا المشاريع المحتمل تنزيلها على ارض الواقع لدراستها, هل باستطاعة البلدية ان تدخل في مثل هذه المشاريع ام لا, فكما طلبت من الاخوان ان تتريثوا فهذه المسائل يلزمها الدراسة والتشاور, علينا جلب اخصائيين في المجال لإعطائنا النصيحة. شكرا.

سعاد اريب.....**مستشارة جماعية**

بالنسبة لي ايضا اؤكد بان ما نتوفر عليه من وثيقة يبقى فقط بحكم الاطلاع وبحكم الحضور في بعض اللقاءات التي تمت على المستوى الوطني, تبقى وثيقة للاستئناس, بمعنى ان هذا نموذج لأرضية يمكن ان تبنى عليها اية شركة في مراحلها الاولى, واعود لأؤكد علة ان شركة التنمية المحلية هي لا تشبه الشركات في الحقيقة, واثير حولها الكثير من التساؤل وكانت موضوع دراسي في الرباط, حضرتها اطراف متعددة منهم المنتخبون, منهم السلطات, منهم المؤسسات ومختصون في ما يتعلق بها. وتم جرد الكثير من الملاحظات حولها, انا فقط ما اريد ان اوجه اليه انتباه المجلس المحترم ليس بالضبط هذا النظام ولكن يجب الانتباه ان لا نخطو اي خطوة الا بعد تفكير. لماذا؟ لان ما اخشاه هو في الحقيقة ان تتحمل جماعة تارودانت عبئا لن تستطيع معه صبرا, خاصة وان بعض مدراء هاته الشركات وبدون سابق انذار من الشروط التي تشترط ان تكون مكاتبهم فارهة, ان تكون سياراتهم من اغلى الانواع, ان تكون مقرات الشركة في مواقع معينة, حصص من الوقود, الهواتف... , وان تؤدي مصارفها الجماعة, فالذي سيحدث شركة ولو لبيع اللبن يستحضر من سيشتغل معه, فما بالك بجماعة تارودانت التي لديها مبلغ محدود جدا قبل ان يعرف اتجاهه, هناك نقطة تم الاشارة اليها في هذا اللقاء هو ان يتم الحاق بعض الطر الجماعية رهن اشارة هذه الشركات, انا اتساءل كيف ستتم هذه المسألة؟ وايضا حتى تتحقق الاريحية لفائدة هذه الشركات في ما يتعلق بالفسخ, في حال تريد الشركة ان تفسخ عقدها مع المدير عليها ان تدفع له كذلك, اذا كنت اتذكر فالتسقيف الذي اعطي ادنى مبلغ يحدد في 42 الف درهم للمدير ومعه الموظفون, فكثل هده المسائل هي ما يجب ان يحضر لكي نفكر جميعا في الرأي الذي سندرجه في شركة التنمية المحلية, هذا من جانب, من جانب اخر من طبيعة الحال لا يمكن ان تتجاهل بان هذه الالية وضعت بين ايدي الجماعات الحضارية من اجل تقديم الخدمات ذات جودة, وايضا لتفادي عدم الاداء للخدمات كما يجب, ولكن التجارب التي مرت منها عدة مدن منها مدينة اكادير التي اذا ذكرتم ان الشركة تدخلت في العلامة التعريفية لأكادير حيث حصل ما لا يحمد عقباه.....فبالتالي ما يمكن ان اقترحه انا التمس ان يكون هناك يوم دراسي حول شركة التنمية المحلية, هكذا يمكن ان نكون موضوعيين ويمكن ان نتخذ قرارا ربما سيكون حاكما. شكرا.

محمد جبري.....**مستشار جماعي**

بالإضافة الى ما قاله الاخوان اولا لابد من التذكير ان شركة التنمية المحلية هي اسلوب من اساليب تدبير المرفق الجماعي, المسالة الثانية ليست بالشيء الجديد فقد جاء بها الميثاق الجماعي رقم 78-00 وجاء بها كذلك القانون التنظيمي 114-13 وهي مستبدة من النموذج الفرنسي الذي كان يؤسس الشركات العمومية المحلية, اذا هل هي بديل

لتدبير المرفق الجماعي او انها تساعد الجماعات الترابية في انجاز المخططات الجماعية الترابية, هناك تجارب على مستوى المغرب وبدأت من 2006-2007-2009 في مجموعة من المدن الكبرى, بدأت بتدبير المحطة الطرقية الى غير ذلك, الاساسي لدينا هو الاسراع بإنجاز المخططات الجماعية والترابية للجماعة, السياق الذي اتت به شركة التنمية المحلية بالنسبة لتارودانت كلك تذكرون حين اتى السيد الرئيس قال: هناك مجوعة من المشاريع ستعرفهم المدينة منهم سياسة المدينة, ترميم المدينة العتيقة... و هناك مجموعة من القطاعات الحكومية التي ستساهم. و في غياب وقلة الاطر التقنية للبلدية ليس لدينا مهندسين ولا اطر كبيرة, قيل انه سنؤسس شركة تنمية ليس لتهميش الجماعة بل لاستكمال عمل الجماعة ولتسريع انجاز هذه المشاريع, لأنها كما قال الاخوان تخضع للقانون التجاري وكذلك لقواعد القانون الخاص فيما يخص التسيير والتدبير, لماذا ليتم تحقيق المرونة والسلاسة في العمل, لهذا ومن بين المسائل الأساسية الأخرى فنحن لن نمنح جميع ميزانية الجماعة للشركة, فميزانية الجماعة لا تسمح بإنجاز مشاريع, فالشركة ستتكلف بإنجاز المشاريع الكبرى, مسألة اخرى فشركة التنمية المحلية ستساهم مع الجماعة في تعبئة الموارد المالية, هذا هو سياق شركة التنمية المحلية, من حق الاخوة أن يتخوفوا ففي الحقيقة هي لا تخضع لنظام المحاسبة العمومية, ولا تخضع لنظام الصفقات العمومية, ولا تخضع لنظام الوظيفة العمومية, يمكن في الاصلاح الذي ستعرفه مدونة الصفقات مستقبلا فجميع المؤسسات التي تتلقى إعانة من طرف الدولة ستخضع لنظام الصفقات العمومية, وهذا المشروع مطروح على البرلمان الان. بحيث سيكون تعديل في مدونة الصفقات, اذا هذه التجربة (شركة التنمية المحلية) سياقها معروف هناك مدن نجحت فيها وهناك بعض المدن تعاني مشاكل, هل تضنون ان جماعة تارودانت ستمنح ميزانيتها لشركة التنمية المحلية ؟ ففي الاصل الجماعة لا تمتلك ميزانية, فشركة التنمية المحلية لمدينة تارودانت لا تقارن بالجهات الاخرى فمشاريعها ستتماشى مع ميزانيتها, بالنسبة لهيئة المراقبة هناك مراقب الحسابات, الاساسي هو ان الهدف من هذه الشركة ان مشاريع مدينة تارودانت تنجز وفق قواعد الحكامة وفي اقرب وقت, ومسألة اخرى يجب الاشارة اليها فمجموعة من الجماعات تمتلك اعتمادات مالية ولا تصرفهم, وهذا يشكل عبئ على الجماعة اذا اردت صرفهم في السنة الموالية. وشكرا .

<u>رشيد فنان .....كاتب المجلس</u>

في الحقيقة هذا الموضوع كنا قد حددنا له لقاء مصغر ما بين الجلسة الاولى والثانية واخذ منا وقت كبير جدا, لقد استفضنا فيه وهو نقاش صحي, انا شخصيا استفدت منه من طرف الطروحات التي اتى بها الاخوان على اعتبار ان شركة التنمية الابداع الذي كان مقتصرا لحد الان على المدن الكبرى او العموديات الكبرى, لم ينطلق بعد للجماعات الصغرى مثل تارودانت, فطرحنا لمجموعة من التخوفات مشروع, ولكن اعتقد بانه هناك سياقات اخرى تختلف على السياقات التي اتت بها هذه الشركة في المدن الكبرى, وقبل ذلك من الجيد ان نقوم بتشخيص لوتيرة انجاز المشاريع للجماعات مثل جماعة تارودانت, ومشكور السيد جبري الذي ذكر مجموعة من الامور مهمة جدا, مثل قضية الاعتمادات الكبيرة المتوقفة التي لا نقدر على تعبئتها والعمل بها في جماعتنا, مثلا ربما ذكر السيد نور الدين الورغي ان لدينا 6 او 5 مليارات من الاعتمادات المتوقفة وربما وصلت ل 10 مليار, بالإضافة للمساطر الادارية والمتعلقة بالخزينة العامة والضوابط التي تحكم الصفقات الخ...هذا احيانا يكون عرقلة حقيقية جدا امام تنفيذ المشاريع, والكارثة ان الاشكال المطروح عند الجماعات المحلية هو قلة الاطر والتوقف عن التوظيف في هذه الجماعات, فالجماعات الان غير مسموح لها بتوظيف الاطر بالطريقة التي كانت من قبل, فقد حددوا لها مساطر....فهذا يدل على ان الجماعات امام التنمية ليس لديها خيارات

متعددة, دائما ما تتجه نحو الاختيار المر, فشركة التنمية المحلية من الخيارات المرة التي على الاقل انا ارى اننا سنربح معها الوقت في تنفيذ المشاريع وسنستقطب بها اعتمادات مالية من الداعمين الكبار, مثل وزارة الداخلية, ووزارات اخرى داعمة يمكن ان تعطي لشركة التنمية المحلية لكونها لا تدخل مجال السياسة, الخ.....ونفس الشيء للداعمين الاخرين يمكن ان يدعموا الشركة لا الجماعة, لدينا ايضا مجموعة من المشاريع المحددة في الزمان وهذا اختلاف, فشركة التنمية ستشتغل وتسهر على مشاريع بعكس طريقة التدبير المفوض مثلا الدار البيضاء لديها شركة نقل ابد الابدين, والفكرة المطروحة هو ان هذه الشركة ستعكف على مجموعة من المشاريع التي ستأتي في السياق الذي كلنا بانتظاره وهو سياق تأهيل المدينة العتيقة, سياق مشاريع الجهة, سياق سياسة المدينة في شطرها الثاني وهذه مشاريع كبرى وانا لا اظن اننا سنكون في مستوى انجازها بهذه الاكراهات المطروحة في جماعتنا, فهناك مشاريع ولم تستكمل لم نجد اتمامها ولم نجد توقيفها ولم نجد فسخ العقدة, وكما نعلم ان الجماعة اذا تعاقدت مع شركة وأرادت فسخ العقدة هذا يأخذ على الاقل سنة او سنتين في المحكمة, وكما نعلم العمر الانتخابي محدد في خمس سنوات فبالتالي هناك اكراهات كثيرة, تجعل خيار التنمية المحلية حاليا هو من الخيارات الانسب لهذه المشاريع والتسريع في وثيرة انجازها, اذا اردنا فعلا ان نخرج بنتيجة خلال هذه الخمس سنوات.وشكرا

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

شكرا السيد الرئيس ، سبق وناقشنا باستفاضة في موضوع شركة التنمية المحلية وفي الاشكاليات والايجابيات والسلبيات في الإجتماع السابق ، باختصار أريد الاشارة إلى أن هذه الشركة هي من ضمن الاليات التي أقرت بمقتضى كما أشار جبري قانون الميثاق الجماعي السابق والقانون التنظيمي في موارده 130-131 وما بعده ، وهي الية إذا أردنا رؤيتها من المنظور الإيجابي العمل بنجاعة وبسرعة وبحكامة جيدة ، فنعرف المشاكل التي يخلقها الزمن الانتدابي أو التمثيلي في علاقته بتنفيد المشاريع وتنفيذ المخرجات لعمل الجماعة الترابية التي تعرف بطئا في التنفيذ ناتج عن المساطر القانونية وكذلك على العنصر البشري ، وبالتالي تعتبر شركة التنمية المحلية الية أساسية لتدبير هذه المشاريع الكبرى كما أشار السيد فنان المشاريع الكبرى التي نحن مقبلون على تنفيدها والتي ستعرف ضخ إعتمادات كبرى للجماعة وبالتالي النجاعة والسرعة تتطلب أن يكون لدينا الية لتنفيذ المشاريع ، وهناك مسألة أريد الإشارة إليها أن شركة التنمية المحلية على الأقل ستأسس في الإقليم ونحن متواجدون معها في نفس الإقليم وإذا لم تؤسس إقليميا ستؤسس جهويا وسنصبح شر لا بد منه لذا يجب أن نستبق في إتجاه أن تنزل إقيميا ، فعلا هناك ملاحظات على المستوى الوطني في إطار تقييم وتشخيص العمل لشركة التنمية أن هناك انفلاتات كبيرة وهذا يرجع للعنصر البشري للأسف ، لأن العمل انطلاقا من محاربة الريع والمنافسة الشريفة هذا إشكال كبير يرتبط بنا كبشر وعلى الاشكالية التي نعيشها على المستوى الوطني في ما يتعلق بالفساد والريع عند المؤسسات وعند المسؤولين على المستوى الوطني ، وهذا الاشكال سببه السلطة المطلقة التي تكون لدى المدراء والتي لا يمكن للجماعة الترابية التحكم فيها والتي هي شريكة أو داخل المجلس الاداري للشركة وهذا مشكل وما أعتبر فيه اصطلاحا في جميع التقارير والتشخيص الذي قام المختصون في تقييم السياسة العمومية لاحظوا أن هناك صعوبة في كبح جماح المدراء الذين قاموا بإنجاز شركات صغرى كل شركة مكلفة بقطاع وهذا إشكال لأن داخل القانون الأساسي لا يشار فيه بمنع الشركة من أن تأسس شركات أخرى ، لأني لاحظت فرقا بين التدبير المفوض وشركة التنمية المحلية ، فالتدبير المفوض لديه كذلك سلبيات كبيرة وهذا لا يمنع أن نجاح بعض شركات التنمية المحلية في جماعات

صغرى وسأعطي مثال على المستوى الوطني وهذا في لقاءات وطنية كمدينة بركان تجربة رائدة في مسألة شركة التنمية المحلية ، وهذا لا يمنع أن يكون لدينا فعلا تخوف ولكن لا يجب أن يصل بنا لدرجة أننا نفوت هذه الفرصة لأنه هناك اعتمادات كبيرة ، وهناك إشكال أنها إن لم تكن محلية ستكون جهوية وهنا فعلا سيقع إشكال استبعاد المراقبة ولو المعنوية .وهناك إشكال أن المراقبة هي مشكل تشريعي بحيث الشركة لا تخضع لا لمراقبة مفتشية الداخلية ولا أي شيء أخر ، والمشرع على أساس النقاشات التي دارت حول هذا الأمر هناك تفكير بإخراج نظام قانوني يخضع شركة التنمية للرقابة فيما يتعلق بالصفقات والمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص واستبعاد التعيين المباشر ... لأن التجربة أبانت المشاكل واستغلال النفوذ داخل شركة التنمية المحلية وإن كانت الشركة في إقليمنا هذا سيمنحنا المواكبة القبلية والمراقبة على الأقل إن لم تكن قانونية ستكون معنوية انطلاقا من الشخص التي سيمثل الجماعة داخل مجلس الادارة للشركة ، علينا فقط أن نعي بأن مصادقتنا لهذه الشركة ستكون مرتبطة بجميع هذه التخوفات ، وحتى إختيار من سيمثل الجماعة يجب أن يكون مدروس ومعروف ويكون شخص لديه قدرة على النقاش وقدر على كبح جماح المسؤولين عن المخططات والأهداف لشركة التنمية المحلية وشكرا .

عبد العالي الحوس .....النائب الثاني للرئيس

أنا أريد أن أطرح ثلاث أسئلة : ماهي الدواعي التي اقتضت التوجه نحو هذه الالية من التدبير ؟ وماهي أبرز الايجابيات المميزة لشركة التنمية المحلية ؟ إلى أي حد يمكن ضمان نجاح وفعالية هذا الأسلوب في التدبير لتحقيق التنمية وتحسين نوعية عيش المواطن ؟ إن إحداث هذه الشركات تمليه مجموعة من المنطلقات ، منها تقوية التعاون فيما بينها ، سواء إن تعلق الأمر بالامركزي الداخلي أو التعاون الامركزي الدولي أو تلك المتمثلة في تطوير علاقة الشراكة مع الفاعلين للتنمية المحلية ، إذ أن شركة التنمية المحلية تعد إطارا اقتصاديا مهما فهي تساهم في إشراك الرساميل الخاصة في التنمية المحلية والجهوية وتساعد على إنجاز المشاريع الإقتصادية التي تتطلب غلافا ماليا ضخما يصعب على الجماعة الواحدة توفيرها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التعاون بين الجماعة الترابية الية مهمة الإرتقاء بخبرتها في مجال التدبير والتسيير ، فشركة التنمية المحلية هي مشروع حديث وطريقة حديثة خولها المشروع المغربي للجماعات الترابية لتدبير مرافقها العمومية الترابية لا سياما ذات البعد التنموي وهي تمكن من تطوير طاقة الجذب للشركاء وتنعكس بكيفية خلافة على مستوى الوحدة الترابية ، بالنسبة لمدى نجاح هذا الأسلوب في التدبير وتحسين نوعية عيش المواطن فقد أكد نائب عمدة الدارالبيضاء المكلف بالشؤون الاقتصادية أن الجماعة لم تكن لتنجز مجموعة من المشاريع لولا تواجد شركة التنمية المحلية وأن خلق هذه الشركات جيد جدا ، ونخلص مما سبق أن مشروع شركة التنمية المحلية خطوة مهمة على مستوى البنيات التحتية وتحسين الخدمات ، لكن يجب تطوير هذا النوع من النموذج من خلال اعتماد إطارات قانونية تؤمل للتعاقد والشراكات وللتضامن والافتحاص وتحمل نتائج الأنشطة ، ووضع استراتيجية للتكوين الملائم مع متطلبات شركة التنمية المحلية من أجل تطوير العقلنة والمردودية ، إذا كانت دول متقدمة أصبحت تعتمد في هذا المجال على معالجة تحديات كبرى فنحن لازلنا نعاني داخل المدن الكبرى من الخدمات فقد شخص جلالة الملك هذا في بعض المدن ، إذن الأمر لا يتعلق بإطار الاشتغال بل بتهيء مناخ العمل المالي والبشري وهذا ما سيشجع الفاعلين الاخرين على الإنتماء لهذه البنية المساهمة في التنمية المحلية في الأخير السيد عبد اللطيف وهبي هو مقبل على إنزال

مجموعة من المشاريع الكبرى بالمدينة التي ستعجل بتنمية المدينة وهذه المشاريع ستكون شركة التنمية المحلية دافعا أساسيا للتعجيل بإخراجها للوجود وهذا ما يدفعنا للتصويت على هذه النقطة وشكرا .

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية

بناء على القانون الداخلي الخاص بالمجلس الموقر فالنقط المتبقية تقريبا 10 نقط وعشر ساعات المخصصة للجلسة على وشك الانتهاء من يريد أن يتدخل مستقبلا عليه التدخل بشكل مختصر .

شكيب أريج ..... مستشار جماعي

أنا فقط أريد التركيز على المادة التي تنص على الغرض الاجتماعي و الغاية من أجل إحداث شركة التنمية فهي غاية عامة لأنه يوجد بها كل شيء كتهيئة التجهيزات المرتبطة بالمرافق العمومية ، الفضاءات الترفيه ،المساحات الخضراء هنا أتساءل هل شركة التنمية سوف تقوم بتحديد مجالاتها والقطاعات الخاصة بها ؟أيضا سوف ألفت إنتباهكم للمادة 5 بالنسبة لمفطرق الطرق الذي نتحدث عنه اليوم في المادة 5 كما قال السيد محمد الحاتمي لا يوجد مجال للرجوع الى الوراء يوجد الأمام فقط وبالتالي في حالة الحل والتصفية وشروط التحكيم كما يوجد في الباب 8 فهي في غاية التعقيد ليست بالشيء السهل كل شيء على كافة عفريت كلنا مثل بعض لا معارضة ولا أغلبية كلنا نسلك طريق واحدة إذا توجهنا ووجدنا الباب مغلق سوف يكون مغلوقا علينا كلنا إذا كانت هناك خسارة فسوف تكون خسارة لنا كلنا وإن وجدنا الخير فهو لنا كلنا أنا فقط أنبه الى أنه حتى وإن كانت هناك خسارة لا تكون عامة تكون الجماعة كلها بمشاريعها في جميع القطاعات تم رهنها في شركة هناك في كل الجماعات شركة التنمية مختصة بالتهيئة هناك أخرى خاصة بالنقل هناك أخرى خاصة بالخدمات هناك أخرى خاصة بالتدبير الخاص بالأسواق هناك أخرى مختصة بالدراسات هناك شركة التنمية الخاصة بالتنشيط والتظاهرات هناك أخرى خاصة بالثرات وأيضا شركات خاصة بالإدماج والسكن ولكن لم أرى شركة تجمع كل شيء أنا أرى بين التدبير المباشر وبين التدبير المفوض ، وهناك طريقة ثالثة أن تكون هناك شركة التنمية مشارك فيها المجلس، الطريق الثالثة علينا بالمشاركة فيه بحكمة وبموضوعية بين أسلوبين مذكورين يجب أن نخدم بطريق سليم بشكل معقول السؤال الذي طرحه ناس من قبلنا ما هي آليات المراقبة والتتبع المتاحة لي أنا كمستشار ولجميع المستشارين ؟ عندما تعطي للشركة هذه الصلاحيات ماهي آليات المراقبة ؟ أنا أؤكد أن شركة التنمية يجب أن تكون في جانب واحد فقط ممثل المجلس الذي نتحدث عنه سوف يكون شكليا جدا في هذه الإدارة إن كان موقع الجماعة ضعيف نحن نتحدث عن اسم المجلس ككل ، مسألة أخرى أقوم بتنبيهكم إليها وهي نقل الإختصاصات من شركة الى أخرى وإحداث شركات أخرى بشكل غير مفهوم عندما تعطي لشركة فهي أيضا تعطي لشركات أخرى ،مسألة أخرى التدبير الإداري والمالي معروف أن الموظفين الذي تستعملهم هذه الشركة هم موظفين من الجماعة تأخذهم وتعمل بهم ولا تعطيهم تعويضات أما بالنسبة لموظفيها سوف تقوم بإعطائهم تعويضاتهم . من أبرز المشاكل التي تعترض الجماعة الترابية هي غياب الموارد المالية عندما ندخل إلى مشروع مثل هذا المشروع ونحن ليس لدينا موارد مالية هذا مشكل و بالتالي هذه المسألة أنا لا أخاف منها جدا لأنني أرى فيها ضياع للوقت المختصيين يقولون أنه سوف تضرب الحائط وترجع الى الوراء إنه ضياع للوقت إذا لم تكن هناك موارد مالية ولم تكن لديك إستراتيجية واضحة للتنمية فإن الفشل سوف يكون حليفك وهذا الفشل لن يكون فشل فقط للشركة او المجلس أو مجالس أخرى .اخر شيء هو إفتقاد الموارد البشرية والمؤهلات الجماعية عندما لا تكون هناك مؤهلات موارد بشرية فهذه الشركة لن تقوم بتدبيرها بشكل جيد فهي لا تحتاج

الى موارد مالية فقط وإنما تحتاج الى موارد بشرية أيضا في الأخير أقول أنه يجب أن تكون هذه التوصيات ، تجدر الإشارة أن تؤطر شركات التنمية المحلية بنظام قانوني خاص يربط المسؤولية بالمحاسبة يجب أن يكون مبدأ المحاسبة والمسؤولية .بالنسبة لمجالات التدخل يجب توضيح مجالات التدخل بالشكل الذي يجعل من الشركة أداة للحاجة التي نريدها بالضبط مثلا نريدها للأسواق نريدها لكل شيء فلا يمكن ،القانون يجب أن يتغير لا يمكن إعطاء شركة جميع المجالات يجب تحديد إختصاصها والمشاريع الخاصة بها ، اخر شيء يجب بسط رقابة الشركة لأنها يجب أن تعمل بجدران زجاجية إن كانت سوف تعمل مغلقة ولن نرى محاضرها ولا يوجد نظام مؤطر لمراقبتها ومتابعتها أكيد سوف يكون بها تجاوزات.

نقطة نظام: سعاد اريب مستشارة جماعية.

في إطار نقطة نظام ارتباطا بالتساؤلات والتدخلات من الأشياء التي حضرتها وتمت الإشارة اليها أرى أنه يجب أن نحيل نقطة نظام على ممثل السلطة لأنه فيما يتعلق بهذه العقود التي تربط الجماعة بشركات خاصة و التي جاءت بهذا الشكل في نظري تعد باطلة لسبب بسيط هو غياب قرار وزير الداخلية المحدد لشروط الاتفاقيات المحددة لهذا النوع من الشركات وبالتالي تدرج كملاحظة حتى نرى ما يمكن أن تفيد به السلطات .

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية

فيما يخص هذه النقطة المتداولة بها و التي تتعلق بالدراسة والمصادقة على شركة التنمية المحلية مشكورين الإخوان على التضحيات الخاصة بهم خصوصا الإخوان المتخصصين في هذا الباب ، مشكورين كذلك السادة المستشارين المتدخلين الذين قاموا بتوضيح عدد من الأمور سوف أتطرق اليها في مداخلتي و أقوم بشرح مبسط لهذه الشركة فشركة التنمية المحلية ينبغي على الجماعة أن تدبر عدد من القطاعات وعدد من المشاريع بناء على الاتفاقيات بناء على عدد من المتدخلين الإشكال الموجود الان عند الجماعة هو البطئ في تنزيل هذه المشاريع أو في تدبير هذه المرافق لأنه ليس لدينا كفاءات في الجماعة التي تقوم بتسيير هذا الحجم الكبير من المشاريع وتدبير هذه المرافق وأيضا ليس لدينا إلمام مقاولاتي كجماعة لمواكبة هذه المشاريع الصورة هنا واضحة من يضمن لنا أن هذه الشركة سوف تحقق لنا هذه الأمور التي نريدها . ثانيا المطالبة الناقصة عندنا في الجماعة معرقلة لنا لتنزيل هذه المشاريع .ثالثا لا يبدو لكم أن هذا الوسيط سوف ينزل ثقله المالي على الجماعة أكثر ، ونحن نقول أن الجماعة ليس لديها ميزانية كافية من يؤكد لنا أن هذه المشاريع فعلا سوف يتم إنزالها بناء على تصور الجماعة ، هناك عدد من القراءات و التي تقول أن هناك تهرب من المسؤولية بالنسبة للجماعة وهي التي أدت الى إنشاء شركة التنمية المحلية أوفي قراءة أخرى تجريد المجالس المنتخبة من مسؤوليتها لأنه لم يعد يصبح لديك قرار سياسي تدبر لذلك المشروع الموجود عندك يصبح الوسيط هو المتحكم هذه قراءات متعددة تحدث عنها خبراء متخصصين في هذا المجال أكيد لن نقول أنه لا يوجد شركات ناجحة لكن بنسبة ما كم هي نسبة النجاح على مستوى المغرب نجد جماعة لديها 4 شركات أو 5أو 6 بنسبة 50 % ليست موجودة إذا هنا تساؤل لحد الان الجماعة لم تضع برنامج العمل لكي نعرف هذه المشاريع لحد الان لم أرى مشروع موضوعي على قلب الواقع إن كان الإخوان لهم تصور عام للمشاريع بناء عليه وضعوا لنا شركة التنمية فما علينا الى أن نبارك ذلك لكن عندي ملاحظة وتحفظ أن تمشي قطاعية وليس أن نضع شركة التنمية المحلية ونقوم بوضع كل شيء لها لتقوم بتسييره هذه كلها تساؤلات أنا سوف أقول للإخوان أن الدراسات قد استنزفت ملايين وملايير من الميزانية عندما يتم وضع الميزانية نجد هناك مبالغ خيالية للدراسات والان نأتي ونقول أن هذه الدرسات سوف تكون في إطار شركة التنمية المحلية نريد أن نعرف ماكنا نقوم به هل كان تنفيذه أم لا ؟ أنا أتسأل تساؤلات مشروعة نأخذ المال العام ثم نقوم بإعطائه لشركة تقوم

بالبيع والشراء فيه أرجو منكم الحديث عن الجانب الرقابي لا نجمع جميع إختصاصات الجماعة لا نترك شركة التنمية المحلية تستنزف طاقتنا وطاقة الموظفين نعطي الشركة الموظفين والمال ، التجارب التي عاشتها المجال المنتخبة على مستوى المغرب حاولنا التطرق إليها من خلال تساؤلات وإطلاعنا على هذا الملف وشكرا.

محمد إحسان .....مستشار جماعي

أريد العودة الى نقطة مراقبة الحسابات الماة 28 نجد بأن مراقب الحسابات تعينه الجمعية العامة العادية لمدة سنة ومن بين مهامه المتعلقة بمجلس الإدارة أنا لا يهمني التقرير الذي يقوم به اتجاه الإدارة العامة ما يهمني هو الرقابة قرارات مجلس الادارة تعني هنا التحقق من صحة المعلومات الواردة في تقرير التسيير الخاص بمجلس الادرة وفي الوثائق الموجهة للمساهمين بمعنى التحقق من صحتها يعني ليس هناك رقابة نمر ايضا الى مسؤوليته مسؤولية مراقب الحسابات هو يسأل عن الضرر الناتج عن الخطأ بمعنى يمكن أن يخطأ لديه احتمال الخطأ وارد عنده وأيضا يسأل عن الأخطاء التي ارتكبها مجلس الادارة بمعنى المعطيات التي يقوم بها كلها مراقب الحسابات يعطيها الى الجمعية العامة هي التي تعينه وهي التي تعطي تقاريرها تتقادم الدعاوي بمعنى إذا مر على ذلك 5 سنوات لا يصبح لديك الحق في محاسبته وله العقوبات الجنائية على حسب الجاري به العمل ما أريد قوله أن الجمعية العامة هي التي تعين هذا المراقب وبالتالي تقاريره يعطيها الى الجمعية ومنهم الجمعية العامة هم المساهمين بمعنى إذا قررت الجمعية العامة عدم متابعته فلا يصبح شيء بمعنى الجمعية العامة هي سيدة نفسها يمكن أن تلتجئ الى أماكن أخرى وإن لم تريد فلها ذلك الاشكال المطروح هو أن الجمعية العامة هم نفسهم المساهمين ،فإذا رجعنا الى المادة 130 الى 132 هي التي تتحدث عن شركة التنمية المحلية القانون التنظيمي 113 و114 و130 الى 132 فعلا تكون لدينا مشاريع كبرى ونحن فعلا مقبلين على مشاريع كبرى كالقناطير مسائل متعلقة بسياسة المدينة يجب توفر نوع من الخبرة والإمكانيات التقنية لتتبع هذه المشاريع وأيضا هناك عيوب في التسيير العادي هناك نوع من تراكم الإعتمادات وأموال ميزانية التجهيز هناك 5 أو 6 مليار غير مفعلة ، أقترح أن نذهب بالتدريج التدبير المفوض شيء وهذا شيء آخر قضية شركة التنمية المحلية عاجلا أو آجلا سوف تكون إما أن نكون من السباقين ونتعامل بجد أو نجلس حتى تصبح على المستوى الجهوي هذه المسألة علينا أن نستحضرها أظن أنه علينا بالتوكل على الله والبدأ لكوننا نتوفر على عدد من الأسهم ونقوم بالقدر الكافي من الإحتياطات في العقد الذي سوف نقوم به ليكون الإطمئنان على المال العام في إطار القانون

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

بالنسبة لموضوع شركة التنمية المحلية هو موضوع ليس بجديد هذه مسألة عملت بها الجماعات الترابية ونحن سبق لنا أن حضرنا الى اجتماعات و لقاءات في هذا الموضوع مع عمداء من مدن كبرى كالدرالبيضاء ، مراكش ، قنيطرة ، فشركة التنمية خيرها أكبر من شرها يوجد بها بعض الإشكالات فيما يتعلق بالرقابة لكن على مستوى تسريع ومستوى الجودة ومستوى التخصص ،وكما قال السيد محمد إحسان هذا توجه الدولة الان ووزارة الداخلية تسيير في ذلك في وقت سوف تأتي مذكرة وزارة الداخلية تقول أن الجماعات الترابية في إطار التخصص وفي إطار الجودة يجب تفويت تدبير الشأن العام لشركات التنمية المحلية و كما يعرف الاخوان هناك شركة التنمية القطاعية كما أشار السيد محمد الحاتمي فأكادير يوجد بها 7 شركات في هذا الإطار ، والدارالبيضاء بها شركة خاصة بالتراث ، هناك تخوف من جماعة اكادير ولكن من شجعنا بالدخول في ذلك هو جماعة الدارالبيضاء ،بالنسبة إلى الإكراهات التي أشار إليها الإخوان حول مجموع المشاريع المستقبلية البرنامج التوقعي الخاص بالجماعة موجود وفيه مجموعة من المشاريع سواء منها التي تم

إقامتها بناء على ا دراسات أو مشاريع سوف تخضع لها الدراسات وبالنسبة للجماعة الترابية يجب أن تقوم بمسألة الخوصصة التفويت لكي يبسط الأمور هذه الشركة نعني بها شركة الإنجاز ولا نقصد بها شركة التسيير تسيير المرافق ليس ذلك في المادة 4 الغرض الاجتماعي وكل هذه البنود الموجودة خاصة بالإنجاز يعني إنجاز المشاريع وإذا كنا نريد الحديث عن شركة التنمية القطاعية فعلينا بالجلوس لها شركة التنمية ندفع لها التدبير المفوض ندفع له بالنسبة لشركة التنمية المحلية فهي إستثمارية هي شركة مساهمة وبالتالي الإستثمارات توزع حسب الأسهم وهذه الأسهم ليس أي أحد له الحق في البيع المجلس عليه أن يضع برنامج عمله أن يضع المشاريع بالنسبة لمبادرة السيد الرئيس كانت مبادرة مجموعة من الجماعات وهو الان داخل الوزارة ولا شك أن طرحه لهذا الموضوع ليس من فراغ ولكن طرح جاء بناءا على مجموعة من الأمور منها الاكراهات المادية الخاصة بالجماعة منها إكراهات الموارد البشرية ومنها إكراهات الزمن وإكراهات المنافسة وبالتالي نحن مع قضية شركة التنمية المحلية .

كنزة عزمي .....مستشارة جماعية

علينا بالعودة الى منطق الأشياء عندما نناقش أو يكون هناك تعقيب فهذا لا يعني أننا ضد الأشياء نحن نطلب فقط التسيير المعقلن مثلا مسألة كوباك لو تمت مناقشة ذلك باللجنة لتمت المصادقة عليه ثانيا مسألة الشركات نفس الشيء فلسنا مطالبين القيام بالتجربة ثم نرى ماذا سوف يقع .

شكيب أريج .....مستشار جماعي

فقط أريد التأكيد بأنه جاءت مداخلات بعدنا أننا عندما نتكلم عن الشركة نتكلم على المخاوف ونتكلم على المخاطر وهذا لا يدل أننا أعلنا الرفض لهذه الشركة أكيد أن الجميع مع هذه الشركة لا أحد يقول العكس لكن نحن طرحنا تحفظات واضحة القانون التنظيمي الموضوع هنا هو فقط منقول نسخ، علينا بالذهاب الى الغرض الأساسي هناك من يقول أن الجانب الثقافي غير موجود هذا ليس صحيح الجانب الثقافي موجود ذات الصيانة بتثمين التراث الثقافي . هل هذه الشركة خاصة بالتهيئة أو البنيات التحتية وليس لها علاقة بالثقافة إذا هذا جيد ، المشاريع يجب أن تكون سابقة لهذه الأمور نحدد المجال القطاعي الذي تشتغل فيه هذه الشركة إذا هنا لن تكون الخدمات، نحن نقول أن الأمر يجب أن يكون واضحا الوثائق هي وجه الجماعة نحن نتحدثعن الوثيقة يجب أن تضبط بشكل جيد تريدون الاستعجال نصوت وليس لنا مشكل ولكن كلمة الحق تقال نحن قمنا بالتنبيه وضحنا قلنا على الأقل إذن كنا سوف نخوض هذه المغامرة على الأقل لا يكون بشكل إنتحاري لأنه خسارة لنا وللمدينة نحن مع شركة التنمية ولكن بشروط وبتعديلات واقعية وحقيقية وليس بقانون منقول ولم يقرئه أحد.

حامد جودي .....مستشار جماعي

نحن لا نختلف أننا نحن كلنا نتمنى كل ماهو جميل لهذه المدينة سمعنا مداخلات كل الإخوان الكل منهم شرح مفهوم شركة التنمية حسب كل مايراه كل واحد منهم إلا أنه كما قال السيد محمد الحاتمي لكونه من الناس المختصين في هذا المجال قال أنها يمكن أن تؤدي بالجماعة الى ماهو أحسن أو تؤدي بها الى ماهو ضار لذلك أنا أضم صوتي الى صوت الاستاذة سعاد أريب التي طالبت أن يكون هناك يوم دراسي يؤطره ناس مختصيين في هذا المجال حتى لا نقع في شيء ضار بصفة عامة أو بصفة خاصة .

سعاد اريب.....مستشارة جماعية

أنا لست ضد مسألة شركة التنمية ولكن أؤكد على أنه عندما نتحدث عن شركة التنمية المحلية الخطر في هذه المسألة انه لا نتحدث عن رأس مال شخصي نتحدث عن رأس مال المخاطرة الخاص بالجماعة المسألة الثانية تنطلق من تجاريب الآخرين أقلها اكادير في اكادير تسمى شركة التنمية المحلية لأكادير ربما تهيئة قاموا بإضافة تهيئة ،عندما نعود الى هذه الوثيقة التي نبني عليها قراراتنا نجد فعلا أن التنمية قد أعطيت نعرف كيف وضعت هذه التسمية وسميت بشركة التنمية المحلية تارودانت هذا يختصر كل شيء ويقول أنها شركة نتعاقد معها على أن تنجز كل شيء تنجز كل شيء من الدراسات الى التنفيذ وهي تمارس ما يمكن أن يظهر على الهوامش فيما بعد سوف أعود للتذكير على وضعية اكادير لأنه عندما أطالب أن يكون هناك يوم دراسي فبطبيعة الحال فيه إستحضار لتجربة اكادير وفيه مشاورات مع اناس باكادير وهم أدرى بوضعهم لا أريد أن أدخل في التفاصيل الجميع عاش تجربة اكادير والجميع يعرف الأموال التي ضخت والمشاكل التي حصلت نحن لا نريد أن نصل الى هذا المستوى وأن نذهب في ذلك الطريق ونحن لسنا ضد شركة التنمية المحلية .

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 47/2022	الدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية ،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:28 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....:28 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:..... :19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	عبد الحق يسري	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	ابراهيم المدلاوي	محمد جبري	اسماء لقجدر
فاتحة موفق	مينة فريسي	عبد الجليل ايت الجران	مولاي هشام أشرف
رشيد فنان	الزهراء رحمون	محمد احسان	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: تسعة (09)أعضاء وهم السادة: عائشة تاغموت، محمد الحاتمي، رشيد وحيد، شكيب اريج، سعاد ابلعيد،سعاد اريب،كنزة عزمي، زهرة دنبي،حامد جودي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية كما يلي:

شركة التنمية المحلية

" تارودانت "

شركة مساهمة

المقر الاجتماعي:

مقر جماعة تارودانت المحايطة

النظـــــــــام الأســـــــاســـي

الباب الأول

الشكل - التسمية- الغرض- المقر- المدة

المادة الأولى: شكل الشركة.

تأسست بين مالكي الأسهم المحدثة بموجبه وتلك التي سيتم إحداثها لاحقا، شركة مساهمة مغربية للتنمية المحلية ذات مجلس إدارة، خاضعة للقوانين الجاري بها العمل بالمغرب ولاسيما:

- الظهير الشريف رقم 1-96-124 المؤرخ 14 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 30 غشت 1996 الصادر بمقتضاه القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتغييره.
- الظهير الشريف رقم 1.15.83 المؤرخ في 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.
- ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم
- الظهير الشريف رقم 1.15.84 المؤرخ في 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- وبناء على المقرر المتخذ خلال الدورة العادية شهر يوليوز 2022 المنعقدة بتاريخ 4 يوليوز 2022 من قبل مجلس جهة سوس ماسة.
- وبناء على المقرر المتخذ خلال الدورة العادية لشهر يونيو 2022 المنعقدة بتاريخ 13 يونيو 2022 من قبل مجلس الاقليم لتارودانت.
- وبناء على المقرر المتخذ خلال الدورة العادية لشهر ماي 2022 المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022 الجلسة الثانية من قبل مجلس جماعة تارودانت.

- وبناء على المقرر المتخذ خلال الدورة العادية لشهر ماي 2022 المنعقدة بتاريخ 5 ماي 2022 من قبل مجلس جماعة تالوين.
- وبناء على المقرر المتخذ خلال الدورة العادية لشهر ماي 2022 المنعقدة بتاريخ 6 ماي 2022 من قبل مجلس جماعة أولاد برحيل.

المادة الثانية: التسمية.

- تحمل الشركة تسمية: "شركة التنمية المحلية تارودانت"

- يجب أن تتضمن المحررات والوثائق الصادرة عن الشركة والموجهة إلى الغير، خاصة منها الرسائل والفواتير ومختلف الإعلانات والمنشورات، تسمية الشركة مسبوقة أو متبوعة مباشرة وبشكل مقروء بعبارة "شركة مساهمة للتنمية المحلية" أو الأحرف الأولى "ش.م.ت.م"، ومبلغ رأسمال الشركة، ومقرها، بالإضافة إلى رقم تقييدها في السجل التجاري.

المادة الثالثة: الغرض الاجتماعي.

يتمثل غرض الشركة في القيام بما يلي:

- ✓ إنجاز الأشغال المتعلقة ببناء وتهيئة التجهيزات المرتبطة بالمرافق العمومية؛
- ✓ إنجاز الأشغال المتعلقة بتهيئة وصيانة المساحات الخضراء وفضاءات الترفيه والمنتزهات الطبيعية؛
- ✓ بناء وتهيئة وتقوية وتأهيل البنية التحتية والمرابد؛
- ✓ تنفيذ عقود الشراكة المبرمة مع القطاعات الحكومية المعنية لإنجاز المشاريع ذات الصلة بصيانة وتثمين التراث الثقافي والسياحي؛
- ✓ انجاز جميع الدراسات المرتبطة بمجالات اشتغال الشركة.وعموما، القيام بجميع العمليات التجارية والمالية والعقارية والاستثمارية والاستشارية والتقنية، ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالغرض الاجتماعي للشركة.

باتفاق مع الجماعات الأعضاء يمكن للشركة تطوير نشاطها من أجل تقديم خدماتها للجماعات الترابية ومجموعاتها التي ترغب فيذلك وفقا للقانون.

المادة الرابعة :المقر الاجتماعي.

يُحدد مقر الشركة بالعنوان التالي: محايطة تارودانت.

يمكن اتخاذ قرار نقل مقر الشركة داخل نفوذ تارودانت، من طرف مجلس إدارة الشركة، بشرط المصادقة على هذا القرار من قبل الجمعية العامة غير العادية المقبلة.

المادة الخامسة: المدة.

تحدد مدة الشركة في تسعة وتسعين عاما (99)، تبدأ من تاريخ التسجيل في السجل التجاري، ما عدا في حالتي الحل السابق لأوانه أو التمديد المنصوص عليهما في القانون أو في النظام الأساسي.

الباب الثاني

رأس المال - الأسهم

المادة السادسة: رأسمال الشركة.

تم تحديد رأس مال الشركة في مبلغ 4.000.000.00 درهم (أربعة ملايين درهم) نقدا، مقسم إلى40.000 سهم(أربعون ألف سهم) بقيمة 100 درهم (مائة درهم) للسهم الواحد، مرقمة من 01 إلى 40.000، وتتوزع على المساهمين كما يلي:

المساهمون	عدد الأسهم	قيمة الأسهم بالدرهم	ترقيم الأسهم	
			من	إلى
جهة سوس ماسة	16.000	1.600.000,00	1	16.000
جماعة تارودانت	18.000	1.800.000,00	16.000	34.000
إقليم تارودانت-مجلس الاقليم-	4000	400.000,00	34.000	38.000
جماعة تالوين	1000	100.000,00	38.000	39.000
جماعة أولاد برحيل	1000	100.000,00	39.000	40.000
المجموع	**40.000**	**4.000.000.00**	**40.000**	

يتم تحرير الرأس المال المكتتب كليا بتاريخ الاكتتاب.

المادة السابعة: الزيادة في رأس مال الشركة:

1 - المبادئ:

طبقا لمقتضيات المادة 131من القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، والمادة 123 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والمادة 146من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، تخضع جميع عمليات الزيادة في رأسمال الشركة، أو خفضه أو تفويته لمقرر يتخذ من قبل جميع المساهمين تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

ولا يجوز لشركة التنمية المحلية أن تساهم في رأسمال شركات أخرى.

2- الرفع من رأس مال الشركة:

- يمكن الزيادة في رأس المال دفعة واحدة أو في عدة دفعات، إما بإصدار أسهم جديدة أو برفع القيمة الاسمية للأسهم الموجودة بعد مداولة جميع المساهمين وتأشيرة السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، وذلك بواسطة قرار من الجمعية العامة الغير العادية بناء على تقرير مجلس إدارة الشركة والذي يبين أسباب وكيفية الزيادة في الرأسمال المقترحة.
- يمكن للجمعية العامة تفويض السلط الضرورية لمجلس إدارة الشركة من أجل إثبات تحقيق الزيادة في الرأسمال دفعة واحدة أو في عدة دفعات ومعاينة كيفية إثبات تحقيقها والعمل على تغيير النظام الأساسي وفقا لتلك الزيادة.
- يتوجب على مجلس إدارة الشركة أن يخبر الجمعية العامة المقبلة لاستعماله السلط المخولة وذلك عن طريق تقرير يوضح فيه بالخصوص الظروف النهائية لتحقيق عملية الزيادة.
- تستلزم الزيادة في رأس المال، بواسطة رفع القيمة الاسمية للأسهم، قبول المساهمين بالإجماع، إلا إذا تمت تلك الزيادة بإدماج الاحتياطي أو الأرباح أو علاوات الإصدار.
- يجب أن تتم الزيادة في رأس المال، تحت طائلة البطلان، داخل أجل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة التي قررتها أو أذنت بها، إلا إذا تعلق الأمر بزيادة عن طريق تحويل سندات القرض إلى أسهم.
- يتحدد سعر الإصدار أو شروط تحديد هذا السعر من طرف الجمعية العامة بناء على تقرير من مجلس إدارة الشركة وتقرير خاص لمراقبي الحسابات.

3- طرق الزيادة في الرأس مال:

- يمكن تحرير الأسهم الجديدة بإحدى الطرق التالية:
- تقديم حصص نقدية أو عينية؛
- إجراء مقاصة مع ديون الشركة المحددة المقدار والمستحقة؛
- إدماج احتياطي أو أرباح أو علاوات إصدار في رأسمال؛

- تحويل سندات القرض.
- يتعين تحرير مبلغ رأس المال بكامله قبل كل إصدار لأسهم جديدة تحرر نقدا.
- إذا تم تحرير الأسهم الجديدة بواسطة مقاصة مع ديون الشركة، تكون هذه الديون محل عملية حصر حسابات يعدها مجلس إدارة الشركة ويشهد على صحتها مراقب أو مراقبو الحسابات.
- يحرر ربع الأسهم على الأقل من الأسهم الجديدة عند الاكتتاب مضافا إليها علاوات الإصدار إن وجدت.
- في حالة الحصص العينية أو النص على أفضليات خاصة، يتم تعيين مراقب أو مراقبي الحصص من قبل مجلس إدارة الشركة من أجل تقييم على مسئوليتهم الخاصة، قيمة الحصص العينية والأفضليات الخاصة من خلال تقرير يقدم إلى الجمعية العامة غير العادية.
- تصبح الزيادة بواسطة تحويل سندات القرض الأسهم تامة بمجرد طلب التحويل مرفقا ببطاقة الاكتتاب. يخضع إصدار سندات القرض القابلة للتحويل لترخيص مسبق للجمعية العامة غير العادية.

- **<u>حق الأفضلية في الاكتتاب:</u>**

- للمساهمين حق أفضلية اكتتاب الأسهم النقدية الجديدة بصورة متناسبة مع عدد الأسهم التي يملكونها.
- يكون هذا الحق خلال مدة الاكتتاب قابلا للتداول أو التفويت وفق نفس الشروط المطبقة على السهم نفسه.
- يمكن للمساهمين التنازل بصفة فردية عن حقهم في الأفضلية.
- ومن ناحية أخرى يحق للجمعية العامة التي تقرر الزيادة في رأس المال أو تأذن بها أن تلغي حق أفضلية الاكتتاب بالنسبة لمجموع الزيادة فيرأس المال أو بالنسبة لجزء أو عدة أجزاء من هذه الزيادة.
- وتبت الجمعية العامة، بناء على تقرير مجلس إدارة الشركة وتقرير مراقب
- أو مراقبي الحسابات يبين فيه أسباب اقتراح إلغاء الحق المذكور.
- يمكن للجمعية العامة التي تقرر الزيادة في رأس المال أن تخصص هذه الزيادة لفائدة شخص أو عدة أشخاص. وفي هذه الحالة يبين تقرير مجلس إدارة الشركة أسماء الأشخاص الذين رصدت لهم الأسهم وعدد السندات المرصودة لكل واحد منهم.
- لا يحق لمن سترصد لهم أسهم جديدة المشاركة سواء شخصيا أو بواسطة وكيل في تصويت الجمعية العامة التي تلغي لفائدتهم حق أفضلية الاكتتاب، ويحسب النصاب والأغلبية اللازمان لاتخاذ هذا القرار بناء على مجموع الأسهم باستثناء تلك التي يملكها من سترصد لهم الأسهم أو التي يمثلها هؤلاء.
- إذا لم يكتتب بعض المساهمين في الأسهم التي كان لهم حق الاكتتاب فيها على أساس غير قابل للتخفيض ترصد هذه الأسهم المتبقية، إذا قررت الجمعية العامة ذلك بصراحة، للمساهمين الذين اكتتبوا عددا أعلى من الأسهم على أساس قابل للتخفيض، وذلك بتناسب مع حصتهم في رأس المال وفي حدود طلباتهم.
- إذا لم تستنفذ الاكتتابات على أساس غير قابل للتخفيض، وإن اقتضى الحال، التوزيعات القابلة للتخفيض، مجموع مبلغ الزيادة فيرأس المال، يُرصد ما تبقى منها طبقا لما تقرره الجمعية العامة.
- يمكن حصر مبلغ الزيادة في مبلغ الاكتتابات إذا نصت الجمعية العامة التي قررت الزيادة أو أذنتها نصا صريحا على هذه الإمكانية.
- يجب أن يتضمن التصريح بإصدار سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم تنازلا صريحا من قبل المساهمين عن حق الأفضلية في اكتتابهم للأسهم التي ستصدر عن طريق تحويل السندات.

- **<u>إعلام المساهمين:</u>**

يتم إخبار المساهمين بإصدار أسهم جديدة عن طريق توجيه رسائل مضمونة إلى المساهمين خمسة عشر يوما على الأقل قبل تاريخ افتتاح الاكتتاب.
يجب أن يحيط الإعلان المساهمين علما:

- بوجود حق الأفضلية لفائدتهم وبشروط ممارسة هذا الحق؛
- بكيفيته وبمكان وتاريخ افتتاح واختتام الاكتتاب،
- بسعر الأسهم عند الإصدار وبالمبلغ الذي يجب أن تحرر به.

<u>المادة الثامنة</u> : تخفيض رأسمال الشركة.

يمكن للجمعية العامة غير العادية أن تقرر أيضا تخفيض رأس المال إما بتخفيض القيمة الاسمية لكل سهم إلى الحد الأدنى القانوني، وإما بتخفيض عدد الأسهم الموجودة بنفس القدر بالنسبة لجميع المساهمين وذلك بعد مداولة هؤلاء المساهمين.

إذا لم يكن تخفيض رأس المال معللا بخسائر الشركة، أمكن تخفيض عدد الأسهم بإلغاء أسهم تشتريها الشركة لهذا الغرض.

يتم إطلاع مراقب أو مراقبي الحسابات على مشروع تخفيض رأس المال، الذين يبينون في تقريرهم تقييمهم لأسباب التخفيض وشروطه.

المادة التاسعة: تحرير الأسهم.

- يجب أن يكون كل اكتتاب لأسهم نقدية مصحوبا بأداء الربع على الأقل من المبلغ الاسمى للأسهم المكتتبة وعند الاقتضاء مجموع علاوة الإصدار.
- يتم تحرير الباقي من الأسهم النقدية إما دفعة واحدة أو على عدة دفعات داخل حدود الأجل القانوني، على أن يتم إعلام المساهمين من طرف مجلس إدارة الشركة بطلبات الأموال بواسطة رسالة مسجلة مع إشعار بالتوصل أو بواسطة إعلان منشور في صحف مخول لها نشر الإعلانات القانونية.
- للمساهمين الحق، في أي وقت، في التحرير المعجل لأسهمهم، ولكن لا يمكنهم، ما عدا في حالة قرار مخالف لمجلس إدارة الشركة، المطالبة بأية فائدة أو ربح أول على أساس المبالغ المؤداة قبل التاريخ المحدد لطلبات الأموال.

المادة العاشرة : عدم تحرير الأسهم.

في حالة عدم تحرير الأسهم عند انتهاء الأجل المحدد من طرف مجلس إدارة الشركة، تصبح المبالغ المستحقة، بقوة القانون ودون ترخيص من المحكمة أو توجيه إعذار، منتجة لفائدة تأخير، تحتسب يوما بيوم ابتداء من تاريخ الاستحقاق بنسبة سنوية غير محتسبة الرسوم، تكون مطابقة لنسبة الاستحفاظ لسبعة أيام في بنك المغرب مضافا إليها خمس نقط، وذلك بعد إعذار بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل ظل عديم الجدوى خلال ثلاثين يوما ودون الإضرار بحق اللجوء للقضاء والعقوبات المنصوص عليها قانونا.

المادة الحادية عشرة: شكل الأسهم.

الأسهم اسمية ويتم تسجيلها باسم حاملها في سجل التحويلات ممسوك من طرف الشركة أو من طرف وكيل معين لهذا الغرض. يمكن لكل مساهم أن يطلب شهادة تسجيل في الحساب.

المادة الثانية عشرة: تفويت الأسهم.

يتم بشكل حر بيع وتفويت الأسهم بين المساهمين، وذلك مع مراعاة مقتضيات المادة 131 من القانون التنظيمي 14. 113المتعلق بالجماعات، والمادة 123من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والمادة 146 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات .

يجب على كل بيع أو تفويت يتم لفائدة الأغيار الخارجين عن الشركة، لكي يكون نهائيا، سواء تم عن طريق التقدمة أو الإدماج أو التوزيع الناتج عن تصفية شركة من المساهمين، أو تحويل تفويت كلي لذمة شركة ما أو عن طريق المزاد العلني، وكان هذا البيع أو تفويت يتصل فقط بملك الرقبة أو فقط بالانتفاع، أن تتم المصادقة عليه من طرف مجلس إدارة الشركة بعد مداولة جميع المساهمين وتأشيرة السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

وذلك حسب الشروط التالية:

- على المساهم الذي يرغب في التفويت إعلام رئيس مجلس إدارة الشركة بالتفويت المزمع القيام به بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، يذكر فيها الاسم الشخصي والعائلي وعنوان وجنسية (أو هوية) المفوت إليه أو المفوت إليهم المقترحين، وكذا عدد الأسهم موضوع التفويت أو النقل والسعر المعروض أو تقدير قيمة الأسهم.
- يجب أن يبت مجلس إدارة الشركة في الموافقة المطلوبة ويبلغ قراره للمفوت بواسطة عقد غير قضائي أو رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل داخل أجل ثلاثة أشهر تلي التبليغ بطلب الموافقة. ويعتبر عدم الرد

داخل هذا الأجل بمثابة تبليغ بالموافقة. لا يحتاج قرار مجلس إدارة الشركة لتعليل وفي حالة الرفض لا يكون القرار موضوع مطالبة.

- إذا تمت الموافقة على المفوت إليه أو المفوت إليهم المقترحين تتم المصادقة على التحويل لفائدة هؤلاء بناء على تقديم وثائق الإثبات التي يجب تقديمها داخل الشهر الموالي لتبليغ قرار مجلس إدارة الشركة، وبخلاف ذلك يصبح الحصول على موافقة جديدة ضروريا.
- في حالة رفض الموافقة على المفوت إليه أو المفوت إليهم يتوفر المفوت على أجل ثمانية أيام ابتداء من تاريخ التبليغ بالرفض لكي يعلم مجلس إدارة الشركة، بواسطة عقد غير قضائي أو رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، بعدوله عن مشروعه.
- إذا لم يعدل المفوت صراحةً عن مشروع البيع حسب الشروط المبينة أعلاه، يكون مجلس إدارة الشركة ملزما داخل أجل خمسة عشر يوما التالية لقراره، بتبليغ المساهمين الآخرين بصورة منفردة وبواسطة رسالة مضمونة بعدد الأسهم المزمع تفويتها وبالسعر المعروض. ويتوفر المساهمون على أجل خمسة عشر يوما للتقدم بطلب شراء هذه الأسهم.
- في حالة وجود طلبات تفوق عدد الأسهم المعروضة للتفويت، يقوم مجلس إدارة الشركة بتوزيع الأسهم بين الطالبين بتناسب مع حصصهم في رأس المال وفي حدود طلباتهم.
- إذا ترك المساهمون أجل تقديم الأجوبة يمر دون استعمال حقهم في الشفعة أو بقيت هناك أسهم متوفرة بعد استعمال هذا الحق، يمكن لمجلس إدارة الشركة اقتراحها على مشترٍ أو عدة مشترين حسب اختياره.
- إذا لم يتوصل الأطراف إلى اتفاق فيما بينهم بخصوص سعر الأسهم موضوع الشفعة، حدد من طرف خبير حسب الشروط المنصوص عليها قانونا. وعلى الرغم من إجراء الخبرة، يتم إتباع مسطرة الشفعة بطلب من مجلس إدارة الشركة. ويتحمل المساهم المفوت ومشترو الأسهم موضوع الشفعة تكاليف الخبرة مناصفةً.
- يتم أداء سعر الأسهم المشفوعة نقداً، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. إضافة لذلك، في حالة التأخر في الأداء، تستحق فائدة مطابقة لنسبة الاستحفاظ لسبعة أيام في بنك المغرب مضافا إليها خمس نقط مستحقة منذ تاريخ التبليغ بالشفعة إلى غاية الأداء.
- يمكن للشركة أيضا، بموافقة المساهم المفوت، إعادة شراء الأسهم بغرض تخفيض رأس المال. وإذا لم يتم التوصل لاتفاق بين الأطراف، يحدد السعر طبقا للقانون.
- إذا انصرم أجل ثلاثة أشهر، ابتداء من تاريخ تبليغ رفض الموافقة، ولم تتحقق إعادة شراء مجموع الأسهم، اعتبرت الموافقة حاصلة. غير أنه يمكن تمديد هذا الأجل بناء على قرار قضائي بطلب من الشركة.
- في حالة الزيادة في رأس المال عن طريق إصدار أسهم نقدية، لا يسوغ نقل حقوق الاكتتاب بحرية، بأي سند كان، إلا لفائدة أشخاص تكون عملية النقل لهم حرة في حد ذاتها حسب نص عليه الفقرة 1 أعلاه.
- يخضع نقل حقوق التخصيص المجاني للأسهم لنفس شروط حقوق الاكتتاب.
- يتم تطبيق مقتضيات هذه المادة المتعلقة بالموافقة على تفويت الأسهم، على كل تفويت لقيم منقولة صادرة عن الشركة ومانحة أو يمكنها أن تمنح في أي وقت أو عند الحلول، إمكانية تلقّي على أسهم للشركة.

المادة الثالثة عشرة : الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأسهم.

يمنح كل سهم الحق في أرباح وفي أصول الشركة، بحصة تتناسب مع النصيب الذي يمثله في رأس المال.

لا يتحمل المساهمون أية خسارة الشركة إلا في حدود حصصهم. وتتبع السند الحقوق والالتزامات المتعلقة بالسهم أينما حل.

تُرتب ملكية السهم بقوة القانون الإذعان للنظام الأساسي ولقرارات الجمعيات العامة.

كلما كان ضروريا امتلاك عدة أسهم لممارسة حق من الحقوق أو في حالة تبادل الأسهم أو تجميعها أو تخصيصها، أو نتيجةً لزيادة أو تخفيض رأس المال، لا يمكن لأصحاب الأسهم المنعزلة أو التي يقل عددها عن العدد المطلوب ممارسة هذا الحق إلا بشرط أن يقوموا بالتجميع أو عند الاقتضاء بشراء أو ببيع الأسهم الضرورية.

الباب الثالث

إدارة الشركة وتسييرها

المادة الرابعة عشرة : مجلس الإدارة.

يُدير الشركة مجلس إدارة يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل واثني عشر عضواً على الأكثر، يتم اختيارهم من بين المساهمين ويعينون من طرف الجمعية العامة العادية.

المادة الخامسة عشرة : الشخص المعنوي كمتصرف.

يمكن لشخص معنوي أن يُعيَن متصرفاً. ويجب على هذا الشخص عند تعيينه تسمية ممثل دائم عنه يخضع لنفس الشروط والالتزامات ويتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجنائية كما لو كان متصرفاً باسمه الخاص، وذلك دون المساس بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يمثله.

إذا عزل الشخص المعنوي ممثله الدائم، وجب عليه إبلاغ الشركة دون تأخير، بواسطة رسالة مضمونة، بذلك العزل وبهوية ممثله الدائم الجديد، وينطبق نفس الأمر في حالة وفاة الممثل المذكور أو استقالته.

المادة السادسة عشرة : مدة وشروط مزاولة مهام المتصرفين.

- تحدد مدة مهام المتصرفين الأوائل المعينين في النظام الأساسي في ثلاثة (03) سنوات على الأكثر.
- تحدد مدة مهام المتصرفين المعينين من طرف الجمعيات العامة في ستة (06) سنوات على الأكثر؛ وتنتهي عند اختتام اجتماع الجمعية العامة التي تبت في حسابات السنة المالية المنصرمة والمنعقد في السنة التي تنتهي فيها مدة ولايتهم.
- يمكن دائما إعادة انتخاب المتصرفين.
- يجب على كل متصرف امتلاك سهم واحد على الأقل في رأسمال الشركة وذلك طيلة مدة مزاولة مهامه كمتصرف باستثناء المتصرفين المستقلين الذين يتوفرون على الشروط المنصوص عليها بالمادتين 41 المكررة و41 المكررة مرتين من القانون رقم 20.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.78 صادر في 23 من شعبان 1440 (29 أبريل 2019).

المادة السابعة عشرة : الشغور – الاختيار.

عندما يقل عدد المتصرفين عن الحد الأدنى النظامي، دون أن يقل مع ذلك عن الحد الأدنى القانوني، يجب على مجلس إدارة الشركة أن يباشر القيام بتعيينات مؤقتة قصد استكمال عدد أعضائه داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداءً من تاريخ الشغور.

تخضع التعيينات التي قام بها مجلس إدارة الشركة إلى مصادقة الجمعية العامة العادي المقبلة. وفي حالة عدم المصادقة، تظل القرارات والأعمال التي سبق أن اتخذها المجلس صالحة.

عندما يصبح عدد المتصرفين أقل من الحد القانوني، على المتصرفين الباقين الدعوة لانعقاد الجمع العام العادي داخل أجل أقصاه 30 يوما يبدأ من يوم حدوث الشغور وذلك من أجل إتمام عدد أعضاء المجلس.

عندما يغفل مجلس إدارة الشركة القيام بالتعيينات المتطلبة أو دعوة الجمعية العامة للانعقاد، يمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات تعيين وكيل مكلف بدعوة الجمعية العامة للانعقاد قصد القيام بالتعيينات أو المصادقة عليها.

المادة الثامنة عشرة : مكتب المجلس (الرئاسة وكتابة المجلس).

ينتخب مجلس إدارة الشركة من بين أعضائه رئيسا يكون، تحت طائلة بطلان تعيينه، شخصا طبيعيا. ويمكن دائما لمجلس الإدارة تجديد انتخاب الرئيس، كما يمكن للمجلس عزله في أي وقت من الأوقات.

يمثل مجلس إدارة الشركة رئيس مجلسها وينظم ويدير أشغاله التي يقدم بشأنها بيانا إلى الجمعية العامة ويسهر على حسن سير أجهزة الشركة ويتأكد بصفة خاصة من قدرة المتصرفين على أداء مهامهم.

يعين الرئيس لمدة لا يمكن أن تتجاوز مدة مأموريته كمتصرف.

في حالة حصول عائق مؤقت للرئيس أو وفاته، فإن مجلس إدارة الشركة يمكنه أن ينتدب واحدا من المتصرفين لتولي مهام الرئيس. في حالة حصول عائق مؤقت، يعطي هذا الانتداب لمدة محددة وقابلة للتجديد. وفي حالة الوفاة، يسري الانتداب إلى حين انتخاب رئيس جديد.

يعين مجلس إدارة الشركة باقتراح من الرئيس كاتبا للمجلس يكلف بتنظيم الاجتماعات تحت سلطة الرئيس وبتحرير محاضر الجلسات وتضمينها، ويمكن أن يكون هذا الكاتب شخصا من ذوي الاختصاص يتم اختياره من خارج الشركة، على ألا يكون من مراقبي الحسابات.

المادة التاسعة عشرة : اللجان التقنية.

يمكن لمجلس الإدارة أن يُحدث داخله وبمساهمة محتملة للأغيار، من بين المساهمين أو خارجهم، لجان تقنية تُكلف بدراسة القضايا التي يُعرضها عليهم المجلس وذلك من أجل إبداء الرأي فيها. ويقدم تقرير خلال جلسات المجلس بشأن نشاط هذه اللجان والآراء والتوصيات التي تمت صياغتها.
يُحدد المجلس تأليف واختصاصات اللجان التي تمارس مهامها تحت مسؤوليته.

المادة عشرون : اجتماع مجلس الإدارة.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من الرئيس كلما نص القانون على ذلك وكلما دعت مصلحة الشركة إلى ذلك وعلى الأقل مرتين في السنة بدعوة من رئيس المجلس:

- خلال ثلاثة الأشهر الأولى التي تلي قفل الحسابات السنوية وذلك من أجل دراسة محاسبة هذه السنة؛
- خلال ثلاثة الأشهر الأخيرة من السنة وذلك لإنجاز التوقعات المالية المتعلقة بالسنة المقبلة.
- يمكن أن توجَه هذه الدعوة في حالة تقصير الرئيس أو إذا كانت الحالة تدعو للاستعجال، من طرف مراقب الحسابات. كما يمكن أن يُدعى المجلس للانعقاد من قِبَل المدير العام أو المتصرفين الذين يمثلون ما لا يقل عن ثلث أعضائه على الأقل إذا لم ينعقد لمدة شهرين على الأقل.
- إذا لم يستدعي الرئيس مجلس إدارة الشركة داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب يمكن للمدير العام والمتصرفين المشار إليهم أعلاه دعوة مجلس إدارة الشركة للانعقاد. في هذه الحالة تعطي صلاحية تحديد جدول الأعمال للمدير العام والمتصرفين.
- توجَه داخل الآجال القانونية دعوة انعقاد المجلس للمتصرفين بكل وسائل التبليغ القانونية المتاحة، إلى عنوان مخابرتهم، ويجب أن تتضمن الدعوة موضوع وتاريخ وساعة ومكان عقد الاجتماع. ويجب أن ترفق الدعوة بجدول الأعمال وبالمعلومات الضرورية حتى يتمكن المتصرفون من الاستعداد للمداولات.
- يمكن للمتصرف أن يعطي توكيلا كتابيا لمتصرف آخر لتمثيله في جلسة من جلسات المجلس، ولا يمكن أن يكون لكل متصرف سوى توكيل واحد خلال نفس الجلسة.
- يمسك سجل خاص بالحضور يوقع عليه كل المتصرفين المشاركين في الاجتماع والأشخاص الآخرون الحاضرون فيه.
- يتعين، من أجل صحة المداولات، الحضور الفعلي لنصف أعضاء المجلس على الأقل.
- تتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين. ويعتبر صوت الرئيس مرجحا في حالة تعادل الأصوات.
- عند احتساب النصاب القانوني والأغلبية يعتبر حاضرون المتصرفون الذين يشاركون في اجتماع مجلس إدارة الشركة بواسطة نظام للاجتماع المرئي أو بأي وسائل مماثلة تمكن من تحديد هويتهم، ولا ينطبق هذا الإجراء على اتخاذ القرارات التالية:
  - تعيين رئيس لمجلس إدارة الشركة؛
  - تعيين المدير العام والمديرون العامون المنتدبون؛
  - المصادقة على الحسابات السنوية.

المادة إحدى وعشرون: محاضر الاجتماعات.

تثبّت مداولات مجلس إدارة الشركة في محاضر جلسات يحررها كاتب المجلس تحت سلطة الرئيس ويوقّعها هذا الأخير ومتصرف واحد على الأقل. وإذا عاق الرئيس عائق،وقع محضر الجلسات متصرفان اثنان على الأقل.
تشير المحاضر إلى أسماء المتصرفين الحاضرين والممثلين أو المتغيبين وكذلك إلى أي شخص آخر حضر الاجتماع، وتشير كذلك إلى حضور أو غياب الأشخاص المدعوين لحضور الاجتماع طبقا للقانون.
تضمن محاضر مجلس الإدارة في سجل خاص ممسوك وفق القانون.

يكفي الإدلاء بنسخة من المحضر أو موجز منه لإقامة الدليل على عدد المتصرفين المزاولين وعلى حضورهم أو تمثيلهم أثناء جلسة من جلسات مجلس الإدارة.
يصادق رئيس مجلس إدارة الشركة بمفرده أو أحد المديرين العامين وكاتب المجلس معاً على صحة نسخ محاضر الجلسات أو مستخرَجاتها، التي تقدَّم للقضاء أو غيره.
خلال تصفية الشركة، يصادق أحد المصفين على صحة هذه النسخ أو المستخرجات.
يجب أن تبلغ محاضر اجتماعات الأجهزة المسيرة للشركة لجميع المساهمين وكدا إلى السيد عامل إقليم تارودانت داخل أجل خمسة عشر (15) يوما الموالية لتاريخ الاجتماعات.

المادة اثنان وعشرون: سلطات مجلس الإدارة.

- يحدد مجلس إدارة الشركة التوجهات المتعلقة بنشاط الشركة ويسهر على تنفيذها وينظر أيضا في كل مسألة تهم حسن سير الشركة ويسوي بقراراته الأمور المتعلقة بها مع مراعاة السلطات الممنوحة بصفة صريحة لجموع المساهمين وفي حدود غرض الشركة.
- تلتزم الشركة في علاقاتها بالأغيار حتى بتصرفات مجلس إدارة الشركة التي لا تدخل ضمن غرضها، ما لم تثبت أن الغير كان على علم بأن تلك التصرفات تتجاوز هذا الغرض أو لم يكن ليجهله نظراً للظروف، ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.
- يكون محل ترخيص من لدن مجلس إدارة الشركة تفويت الشركة لعقارات بطبيعتها وكذا التفويت الكلي أو الجزئي للمساهمات المدرجة في أصولها الثابتة.
- يمكن لمجلس إدارة الشركة أن يمنح لعضو أو عدة أعضاء أو للغير مساهمين كانوا أو غير مساهمين تفويضا خاصا قصد القيام بمهمة أو بمهام محددة.
- يدعو جموع المساهمين ويحدد جدول أعمالها ويهيأ التوصيات التي ستعرض على المساهمين وكذلك التقرير الذي سيقدم عن هذه التوصيات.

المادة ثلاثة وعشرون: إدارة الشركة (المدير العام والمدير العام المنتدب).

- يختار مجلس الإدارة إحدى الطريقتين الآتيتين لمزاولة مهام الإدارة العامة:

- الطريقة رقم 1: الجمع بين المهام.

- يضطلع رئيس مجلس الإدارة بمهام الإدارة العامة ويحمل اسم الرئيس المدير العام. أو تتم الإشارة إلى أن هذا الأخيرسيجمع بين مهام الرئيس والمدير العام. ويحدد مجلس الإدارة مكافأة الرئيس.
- لا يمكن الاحتجاج ضد الأغيار بالمقتضيات التي تحد من سلط الرئيس.

- الطريقة رقم 2: الفصل بين المهام.

- يتم الفصل بين مهام الرئيس والمدير العام وفق ما يلي:
- الرئيس يمثل مجلس الإدارة وينظم ويسير أشغال هو يقدم تقارير بذلك إلى الجمعية العامة. ويسهر على حسن سير أجهزة الشركة ويوفر الظروف لتمكين المتصرفين من القيام بمهامهم.
- المدير العام هو الجهاز التنفيذي للشركة وممثلها اتجاه الغير ويتمتع بأوسع السلط للتصرف في كافة الظروف باسم الشركة، مع مراعاة السلط التي يخولها القانون صراحة للجمعيات العامة وكذلك السلط التي يختص بها مجلس الإدارة، والكل في حدود ما يسمح به غرض الشركة.
- لا يمكن الاحتجاج ضد الأغيار بالمقتضيات التي تحد من سلط المدير العام.
- يمكن لمجلس إدارة الشركة أو بناء على اقتراح من المدير العام أن يفوض شخصا أو عدة أشخاص طبيعيين لمساعدة المدير العام بصفة مدير عام منتدب من بين مستخدمي الشركة.
- يتمتع المدير العام بأوسع السلط للتصرف باسم الشركة في جميع الظروف، كما يمثلها في علاقاتها مع الأغيار، لكن تسري قرارات مجلس إدارة الشركة المحددة لهذه السلطات على الأغيار.

- عندما يكون المدير العام متصرفا فإن مدة مهامه لا يمكن أن تتجاوز مدة انتدابه.
- يُعزل المدير العام في أي وقت من طرف مجلس إدارة الشركة، وإذا أُتخذ قرار العزل دون سبب مشروع يمكن أن يكون محل تعويض عن الضرر ما عدا إذا كان المدير العام يزاول مهام مجلس إدارة الشركة.
- إذا توقف المدير العام أو منعه عائق عن مزاولة مهامه يحتفظ المدير العام المنتدب أو المديرون العامون المنتدبون، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، بمهامهم واختصاصاتهم إلى حين تعيين المدير العام الجديد.
- يمكن عزل المدير العام المنتدب أو المديرين العامين المنتدبين في أي وقت من طرف مجلس إدارة الشركة، باقتراح من المدير العام.
- يجب أن يكون المتصرفون غير الممارسين لمهام الرئيس أو مهام المدير العام وغير أجراء الشركة الذين يمارسون مهام إدارة الشركة أكثر عددا من المتصرفين الذين يحملون هذه الصفات.

المادة أربعة وعشرون: إمضاء الشركة.

- إن التصرفات المرتبطة بالشركة والالتزامات المتخذة باسمها وكذلك سحب الأموال والقيم والحوالات لدى كافة البنوك والدائنين والاكتتابات والتظهيرات وقبول أو حيازة الأوراق التجارية تكون صحيحة إذا كانت موقعة من طرف المدير العام أو أي وكيل مفوض من طرفه وذلك في حدود السلط المخولة له من طرف مجلس الإدارة.

المادة الخامسة والعشرون: مكافأة المتصرفين والمدير العام أو المدير العام المنتدب واللجان التقنية.

- لا يتقاضى المتصرفون أي أجر عن مهامهم. لكن يمكن أن تُعوض لهم المصاريف التي ينفقونها للقيام بالمهام الخاصة التي يوكلها المجلس إليهم مقابل وثائق إثباتية وبعد موافقة أعضاء مجلس إدارة الشركة على ذلك.
- يحدد مجلس الإدارة مكافأة المدير العام والمديرين العامين المنتدبين.
- كما يحدد المجلس كذلك مكافأة لأعضاء اللجان التقنية عن المهام التي يوكلها إليهم.

المادة السادسة والعشرون: مسؤولية المتصرفين.

- يكون الرئيس والمتصرفون والمدير العام أو المدير العام المنتدب للشركة مسؤولين فردياً أو تضامنياً، حسب الحالة، تجاه الشركة أو تجاه الأغيار، سواء بسبب مخالفة المقتضيات التشريعية أو التنظيمية التي تخضع لها شركات المساهمة أو شركات التنمية المحلية أو بسبب خرق مقتضيات النظام الأساسي أو لأخطاء في التسيير.

المادة السابعة والعشرون: الاتفاقات بين الشركة وأحد المتصرفين أو المدراء العامين أو المدراء العامين المنتدبين أو أحد المساهمين ممن يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر 5 % من رأس المال أو حق التصويت.

أ. الاتفاقات الخاضعة لمسطرة خاصة.

- يجب أن يعرض كل اتفاق مبرم بين الشركة وأحد متصرفيها أو مديرها العام أو مديرها العام المنتدب أو مديريها العامين المنتدبين أو أحد المساهمين فيها الذي يملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من خمسة في المائة من رأس المال أو من حقوق التصويت على مجلس إدارة الشركة للترخيص به مسبقاً.
- يسري نفس الحكم على الاتفاقات التي يكون فيها أحد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة أعلاه معنيا بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو التي يتعاقد بموجبها مع الشركة عن طريق شخص وسيط.
- كما يلزم الحصول على ترخيص مجلس إدارة الشركة مسبقا فيما يخص الاتفاقات المبرمة إذا كان أحد المتصرفين أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المديرين العامين المنتدبين في الشركة مالكا لتلك المقاولة أو شريكا فيها مسؤولا بصفة غير محدودة أو مسيرا لها أو متصرفا فيها أو مديرا عاما لها أو عضوا في جهاز إدارتها الجماعية أو مجلس الرقابة فيه.
- يتعين على المتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المديرين العامين المنتدبين أو المساهم المعني بالأمر إطلاع مجلس إدارة الشركة على كل اتفاق بمجرد علمه به.

- يمنع على المتصرفين، تحت طائلة بطلان العقد، الاقتراض بأي شكل من الأشكال من شركة التنمية المحلية، أو الاستفادة من تغطية في الحساب الجاري أو بأية طريقة أخرى، وأن تكفل أو تضمن احتياطياً التزاماتهم تجاه الأغيار.
- يسري نفس المنع على المدير العام وعلى المدير العام المنتدب أو المديرين العامين المنتدبين وعلى الممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين المتصرفين وعلى مراقبي الحسابات، كما تنطبق على أزواج الأشخاص وأصولهم وفروعهم المشار إليهم في هذه المادة إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية وعلى كل شخص وسيط.

ب. الاتفاقات الممنوعة.

- يمنع على المتصرفين غير الأشخاص المعنوية تحت طائلة بطلان العقد، الاقتراض بأي شكل من الأشكال من الشركة أو طلب الحصول على تغطية في الحساب الجاري أو بأية طريقة أخرى وطلب الاستفادة من كفالة أو ضمانة احتياطية من طرف الشركة لالتزاماتهم تجاه الأغيار.
- يسري نفس المنع على المديرين العامين والمديرين العامين المنتدبين والممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين المتصرفين ومراقبي الحسابات. كما تنطبق على أزواج الأشخاص المشار إليهم وأصولهم وفروعهم إلى غاية الدرجة الثانية وعلى كل شخص وسيط.

الباب الرابع

مراقب الحسابات

المادة الثامنة والعشرون: مراقب الحسابات.

- يتم تعيين مراقب للحسابات وقت تأسيس الشركة لمدة سنة مالية من قبل الجمعية العامة العادية.
- لا يمكن لأي شخص أن يمارس مهام مراقب الحسابات إذا لم يكن مسجلا في هيئة الخبراء المحاسبين.
- لا يمكن لمراقب الحسابات أن يعين كمتصرف أو كمدير عام للشركات التي يقوم بمراقبتها إلا بعد انصرام أجل 5 سنوات على الأقل منذ انتهاء مهامه. ولا يمكنه، خلال نفس الأجل، ممارسة المهام المذكورة في الشركة التي تملك 10% أو أكثر من رأسمال الشركة التي يراقب حساباتها.
- يتقاضى مراقب الحسابات أتعابا يحدد مقدارها من طرف الجمعية العامة العادية.
- يجب على مراقب الحسابات تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن المهمة التي أنيطت به طبقا للقانون والمعايير المهنية.

المهام الدائمة:

- يزاول مراقب الحسابات مهمته المتعلقة بالمراقبة طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل، ويضطلع باستثناء التدخل في تسيير الشركة، بالمهام التالية:
- التحقق من القيم والدفاتر والوثائق المحسباتية للشركة ومن مطابقة محاسبتها للقواعد المعمول بها؛
- التحقق من صحة المعلومات الواردة في تقرير التسيير لمجلس الإدارة وفي الوثائق الموجهة للمساهمين والمتعلقة بذمة ووضعية الشركة المالية وبنتائجها ومن تطابقها مع القوائم التركيبية؛
- التحقق من احترام قاعدة المساواة بين المساهمين؛
- إعداد تقرير خاص عن الاتفاقيات المشار إليها في المادة 56 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة وإيداعه في مقر الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة عشر يوما على الأقل؛
- التحقق من وجود أسهم الضمان الاسمية التي يمتلكها المتصرفون ومن تقييد عدم إمكانية تفويتها في سجل التحويلات الممسوك من طرف الشركة؛
- إثارة الانتباه إلى التغييرات التي همت كيفية تقديم القوائم التركيبية وأساليب التقييم المستعملة.

المهام الخاصة:

- يضطلع مراقب الحسابات بالمهام التالية:
- يوجه الدعوة في حالة الاستعجال للجمعية العامة العادية أو مجلس الإدارة للانعقاد وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 73 و116 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة؛
- يشهد في حالة تحويل الشركة أن الوضعية الصافية للشركة لا تقل عن رأسمالها.
- يتأكد في حالة الزيادة في رأس المال بواسطة دعوة الجمهور للاكتتاب، تتم في غضون سنتين من تأسيس الشركة، من أصول وخصوم الشركة ومن المزايا الخاصة الممنوحة؛
- يقوم في حالة إلغاء حق المساهمين في أفضلية الاكتتاب بإعداد تقرير خاص على صحة سعر الإصدار وعلى شروط تحديد هذا السعر؛
- يشهد بصحة الحساب النهائي، الذي أعده مجلس الإدارة، في حالة تحرير أسهم جديدة عن طريق المقاصة مع ديون الشركة؛
- يقوم بإعداد تقرير تقييمي في حالة تخفيض رأس المال وشروط إنجاز هذا التخفيض؛
- يقوم في حالة الانفصال بإعداد تقرير حول تقييم الحصص العينية والمزايا الخاصة المقدمة.
- في حالة الإدماج: يتولى التأكد من أن القيمة المقدرة لأسهم الشركات المشاركة في العملية ملائمة ومن أن نسبة التبادل منصفة.
- يشير في تقريره إلى الطريق أو الطرق المتبعة في تحديد نسبة التبادل المقترحة ومدى ملاءمتها في هذه الحالة، ويبين ما قد تنطوي عليه عملية التقييم من صعوبات خاصة، إن وجدت.
- يتأكد خاصة من أن مبلغ صافي الأصول الذي جلبته الشركات المضمونة لا يقل عن مبلغ الزيادة في رأسمال الشركة الدامجة أو عن مبلغ رأسمال الشركة الجديدة الناشئة عن عملية الإدماج، ويخضع رأسمال الشركات المستفيدة من الانفصال لنفس المراقبة.
- يقوم بإعداد تقرير خاص في حالة إنشاء أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت، بتحويل الأسهم العادية التي سبق إصدارها أو في حالة تحويل أسهم ذات أولوية في الأرباح دون حق التصويت إلى أسهم عادية.
- يقوم بإعداد تقرير في حالة الزيادة في رأس المال أو في حالة التجزئة حول إنشاء شهادات الاستثمار الممثلة للحقوق المالية وشهادات حق التصويت الممثلة للحقوق الأخرى المرتبطة بالقيم التي تم إصدارها؛
- يحيط رئيس مجلس الإدارة علما بشأن الوقائع التي يمكن أن تؤثر سلبا على استمرار الاستغلال داخل أجل 8 أيام اعتبارا من تاريخ اكتشافها بواسطة رسالة مضمونة مع وصل استلام؛
- يحيط رئيس المحكمة علما في حالة عدم تداول الجمعية العامة في الموضوع او إذا عاين بأنه بالرغم من القرارات المتخذة من طرف الجمعية، ما يزال استمرار الاستغلال مهددا.

إلزامية الإخبار والكشف:

- يتعين على مراقب الحسابات أن يحيط مجلس الإدارة علما بما يلي:
- عمليات المراقبة والاستطلاعات التي تولى إنجازها في إطار قيامه بمهمته؛
- بنود القوائم التركيبية التي يتبين تغييرها وطبيعة التغييرات؛
- الخروقات والبيانات غير المطابقة للحقيقة التي تم اكتشافها؛
- الآثار المترتبة عن ملاحظاته على نتائج السنة المالية؛

الاستدعاء:

- توجه لمراقب الحسابات الدعوة بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار الاستلام إلى حضور:
- اجتماع مجلس الإدارة الذي يحصر الحسابات السنوية؛
- كافة الجمعيات العامة للمساهمين والتي تتطلب تقديم تقرير؛
- ومختلف اجتماعات مجلس الإدارة.
-

المسؤولية:

- يتعين على مراقب الحسابات ومعاونيه التقيد بالسر المهني؛
- يسأل مراقب الحسابات تجاه الشركة والأغيار عن الضرر الناتج عن الخطأ والإهمال المرتكب من طرفه خلال مزاولته لمهامه.
- لايسأل مدنيا عن المخالفات التي ارتكبها مجلس الإدارة، ما عدا إذا علم بها حين مزاولته لمهامه، ولم يكشف عنها في تقريره إلى الجمعية العامة.
- تتقادم الدعاوى المرفوعة ضد مراقب الحسابات بشأن مسؤوليته بمرور خمس سنوات اعتبارا من تاريخ وقوع الفعل الناجم عنه ضرر أو من تاريخ كشفه في حالة التستر عنه.
- تطبق على مراقب الحسابات العقوبات الجنائية المنصوص عليها في المواد 398، 404، 405 و415 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة والمادة 446 من القانون الجنائي.

الباب الخامس:

الجمعيات العامة

المادة التاسعة والعشرون : أنواع الجمعيات العامة.

تكون جمعيات المساهمين التي تنعقد خلال قيام الشركة إما جمعيات عامة أو خاصة.
لا تضم الجمعيات الخاصة سوى أصحاب نفس الفئة من الأسهم.
تكون الجمعيات العامة إما عادية أو غير عادية، وتمثل مجموع المساهمين.
تلزم قرارات الجمعيات العامة الجميع بمن فيهم الغائبون أو عديمو الأهلية أو المعارضون أو المحرومون من حق التصويت.

الدعوة للانعقاد - مكان الانعقاد- الأجل.

يقوم مجلس إدارة الشركة بدعوة الجمعية العامة للانعقاد؛ وفي حالة عدم قيامه بذلك يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم أن يقوموا بدعوتها للانعقاد:

- مراقب أو مراقبو الحسابات؛
- وكيل يعينه رئيس المحكمة، بصفته قاضي المستعجلات، إما بطلب من كل من يهمه الأمر في حالة الاستعجال، وإما بطلب من مساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن عشر رأسمال الشركة؛
- المتصرفون.

- لا يحق لمراقب أو مراقبي الحسابات دعوة الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد إلا بعد أن يطلبوا دعوتها دون جدوى من مجلس إدارة الشركة.
- تنعقد الجمعية العامة العادية مرة في السنة على الأقل خلال الأشهر الستة التالية لاختتام السنة المالية، مع مراعاة تمديد هذا الأجل مرة واحدة ولنفس المدة، بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضي المستعجلات، بناء على طلب من مجلس إدارة الشركة.
- تتم دعوة الجمعيات العامة للانعقاد بواسطة رسالة مضمونة توجه إلى كل مساهم على عنوانه الأخير، خمسة عشر يوماً على الأقل قبل تاريخ انعقادها.
- ينبغي أن يتم الاستدعاء وفق مقتضيات المادة 124 من القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة ويشير بالخصوص إلى اليوم والساعة والمكان الذي سيعقد فيه الاجتماع وكذلك طبيعة الجمعية، عادية أو غير عادية أو خاصة، وجدول أعمالها ونص مشاريع التوصيات.
- يحصر جدول أعمال الجمعيات العامة من طرف موجه الدعوة. غير أنه يمكن لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون ما لا يقل عن نسبة خمسة في المائة (5 %) من رأسمال الشركة أن يطلبوا إدراج مشروع أو عدة مشاريع توصيات في جدول الأعمال.

- يمكن إبطال كل جمعية تتم دعوتها للانعقاد بصفة غير قانونية. غير أن الإبطال تكون غير مقبولة حينما يكون كل المساهمين حاضرين أو ممثلين في الجمعية.
- لا يمكن للجمعية العامة أن تتداول بشأن موضوع غير مدرج في جدول الأعمال، باستثناء الحالات التي لا يفرض فيها القانون هذا الشرط.

المادة ثلاثون: تشكيـــــل الجمعيات العامة.

تتشكل الجمعية العامة من جميع المساهمين مهما كان عدد أسهمهم.

يمكن للمساهم أن يمثله مساهم آخـــر.

يتم تمثيل الشركة المساهمة من طرف ممثلها الدائم أو من ينوب عنه. ويمكن أن تمثل أيضا من طرف وكيل خاص يمكن ألا يكون مساهما.

يمكن للمساهمين حضور الجمعية العامة بإثبات هويتهم فقط، شريطة التسجيل في سجلات الشركة خمسة أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد الجمعية.

يمكن للمجلس أن يقصر هذه الآجال بل ويقبل تسليم سندات التوكيل قبل الانتخاب المتعلق بالتوصية الأولى المعروضة على الجمعية.

المادة إحدى وثلاثون: المكتب - ورقة الحضور.

يترأس الجمعيات العامة رئيس مجلس إدارة الشركة. وبخلاف ذلك تنتخب الجمعيات العامة بنفسها رئيسا لها.

يعين كفاحصين للأصوات في الجمعية العامة، المساهمان المتوفران، بنفسيهما أو على سبيل التوكيل، على أكبر عدد من الأصوات على أن يقبلا هذه المهمة.

يعين مكتب الجمعية كاتبا ويمكن أن يكون من غير المساهمين.

تمسك في كل جمعية عامة ورقة حضور تبين الاسم الشخصي والعائلي وموطن المساهمين ووكلائهم إن وجدوا وعدد الأسهم التي يملكونها والأصوات التي تخولها لهم.

يتعين على المساهمين الحاضرين ووكلاء المساهمين الممثلين توقيع ورقة الحضور التي تلحق بها التوكيلات التي فوضت للمساهمين من أجل التمثيل أو التي وجهت للشركة، كما يتعين على مكتب الجمعية العامة المصادقة على ورقة الحضور التي تودع في مقر الشركة ويتعين تبليغها إلى كل من يطلبها.

المادة اثنان وثلاثون: محاضـــــر الجمعيات.

تثبت مداولات الجمعيات العامة في محضر يوقعه أعضاء المكتب.

يبين هذا المحضر تاريخ انعقاد الجمعية العامة ومكانه ونمط الدعوة وتشكيلة مكتبها وعدد الأسهم المشاركة في التصويت والنصاب الذي تم بلوغه والوثائق والتقارير المعروضة على الجمعية العامة وملخصا للنقاش ونص التوصيات المعروضة على التصويت ونتائج التصويت.

يصادق مصادقة صحيحة على نسخ محاضر الجمعيات العامة أو المستخرجات عنها من طرف رئيس مجلس إدارة الشركة بمفرده أو أحد المديرين العامين وكاتب المجلس معا.

تضمن محاضر اجتماعات الجمعيات العامة في سجل خاص يمسك في مقر الشركة ويتم ترقيمه وتوقيعه من طرف كاتب الضبط للمحكمة التجارية.

يمكن تعويض السجل المذكور بمجموعة أوراق مستقلة مرقمة بتسلسل وموقعة وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة. وتمنع كل إضافة في هذه الأوراق أو حذفها أو تعويضها أو قلب ترتيبها.

يبقى السجل أو مجموعة الأوراق المذكورة في كل الأحوال تحت مراقبة الرئيس وكاتب مجلس إدارة الشركة. ويجب إطلاع المتصرفين ومراقبي الحسابات عليه بطلب منهم؛ ويجب على هؤلاء أن يخبروا عن كل مخالفة بشأن مسكها، كلما تطلب الأمر ذلك، أعضاء مجلس إدارة الشركة ويعلنوا عنها في تقريرهم العام للجمعية العامة العادية.

المادة ثلاثة وثلاثون :صلاحيات الجمعيات العادية.

تمثل الجمعية العامة المكونة بشكل قانوني مجموع المساهمين.

تتخذ الجمعية العامة العادية كل القرارات -ما عدا تلك المتعلقة بتغيير النظام الأساسي، ولاسيما:

- الاستماع إلى تقرير مجلس إدارة الشركة حول أعمال الشركة وتقرير مراقبي الحسابات؛
- المناقشة والمصادقة وتصحيح الحسابات وتحديد الأرباح الواجب توزيعها؛
- تعيين أو استبدال أو إعادة انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبي الحسابات وتحديد مقدار مكافآت الحضور

والمبالغ المرصودة لتسديد مصاريف أعضاء مجلس إدارة الشركة؛

- تحديد أتعاب مراقبي الحسابات؛
- منح مجلس إدارة الشركة الرخص الضرورية في الحالات التي تكون فيها السلطات الممنوحة له غير كافية؛ وتحدد مبلغ القروض الممنوحة من طرف الشركة وتحدد شروط شراء العقارات وبيعها؛
- المصادقة على الاتفاقات المبرمة.
- الترخيص للمجلس الإداري قصد تفويت العقارات وجميع الأصول الغير المتداولة المملوكة للشركة.

المادة الرابعة والثلاثون : النصاب في الجمعيات العادية.

لا تكون مداولات الجمعية صحيحة إلا إذا كان المساهمون الحاضرون أو الممثلون يملكون ما لا يقل عن نصف الأسهم المالكة لحق التصويت.وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب، يمكن تمديد أجل انعقاد الجمعية الثانية إلى تاريخ لاحق لا يفصله أكثر من شهر عن التاريخ الذي دعيت فيه للانعقاد.

تبث الجمعية بأغلبية أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين.

تعتبر مشاركة المساهمين بواسطة وسائل الاجتماع المرئية أو بوسائل مماثلة وفق الشروط المحددة في قانون شركات المساهمة صحيحة ومنتجة لكافة أثارها.

المادة الخامسة والثلاثون : المداولات والتصويت

في كل الجمعيات العامة العادية تجرى عملية التصويت بأغلبية أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين.

المادة السادسة والثلاثون :صلاحيات الجمعيات غير العادية

تغير مقتضيات النظام الأساسي بطلب من الجمعيات العامة غير العادية بعد مداولة المجالس المعنية وتأشيرة السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

لا يمكن للجمعية العامة غير العادية، مع ذلك، الزيادة في أعباء المساهمين ولا تغيير جنسية الشركة.

المادة السابعة والثلاثون: النصاب في الجمعيات الغير العادية

لا تكون مداولات الجمعية غير العادية صحيحة إلا إذا كان المساهمون الحاضرون أو الممثلون يملكون ما لا يقل عن نصف الأسهم المكونة لرأسمال الشركة.

لا يشمل رأس المال الذي يجب أن يُمثل في الجمعية التي ستتحقق من الحصص العينية، الأسهم المملوكة للأشخاص الذين قدموا تلك الحصص أو الذين استفادوا من المزايا الخاصة، المعروضة على الجمعية للبت فيها.

وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب في الجمعية الثانية، يمكن إرجاؤها إلى تاريخ لاحق لا يفصله أكثر من شهر عن التاريخ الذي دعيت فيه للانعقاد.

ويعتبر حاضرا لحساب النصاب المساهمون الذين يشاركون في الجمعية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة السمعية منها والمرئية وفق الشروط المحددة في قانون شركات المساهمة.

الصلاحيات الخاصة المخولة للجمعيات غير العادية

يجوز لجمعية عامة غير عادية باقتراح من مجلس الإدارة أن تقوم بإدخال كافة التغييرات في النظام الأساسي، المسموح بها في التشريعات المعمول بها وفق الشروط المحددة في هذا النظام.

المادة الثامنة والثلاثون: المداولات والتصويت في الجمعيات العامة غير العادية

في كل الجمعيات العامة غير العادية، تجري المداولات بأغلبية ثلثي (3/2) أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين.

يلتزم جميع المساهمين بما فيهم الغائبون بمداولات الجمعية العامة غير العادية التي تتم طبقا للقانون وللنظام الأساسي.

غير أن القرارات المتعلقة بتغيير جنسية الشركة أو بزيادات التزامات المساهمين تُتخذ بإجماع المساهمين.

المقتضيات المتعلقة بالجمعيات الخاصة

تضم الجمعيات الخاصة أصحاب فئة معينة من الأسهم في حالة إحداثها لفائدة بعض المساهمين.

لا يصبح قرار الجمعية العامة بتغيير الحقوق المتعلقة بفئة من فئات الأسهم نهائيا إلا بعد موافقة الجمعية الخاصة للمساهمين المعنية بتلك الفئة.

تتداول الجمعيات الخاصة وفق شروط النصاب القانوني والأغلبية المنصوص عليها بالنسبة للجمعيات العامة غير العادية.

الباب السادس

إعلام المساهمين

المادة التاسعة والثلاثون: الوثائق موضوع الإعلام،

يشمل إعلام المساهمين إمدادهم بالوثائق والمعلومات التالية، التي من الممكن أن تشمل وثيقة واحدة أو عدة وثائق:

- جدول أعمال الجمعية.
- نص وبيان أسباب مشاريع التوصيات التي يقدمها مجلس الإدارة وان اقتضى الحال تلك التي يقدمها المساهمون أو الشخص الذي دعا إلى انعقاد الجمعية.
- قائمة المتصرفين أعضاء مجلس الإدارة وان اقتضى الحال، معلومات تخص المترشحين للعضوية في هذه المجالس والمشتملة على:

الاسم العائلي والشخصي للمترشحين وعمرهم وجنسياتهم وسيرتهم المهنية خلال الخمس سنوات الأخيرة.

المناصب والمهام التي شغلها المترشحون في الشركة وعدد الأسهم التي توجد بين أيديهم.

- الجرد والقوائم التركيبية للسنة المالية المنصرمة كما حصر ذالك مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية.
- تقرير التسيير لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية المعروض على أنظار الجمعية.
- تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات المعروض على أنظار الجمعية.
- مشروع تخصيص النتائج.
- قائمة المساهمين مع بيان عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم وصنفها.

- محاضر وأوراق حضور الجمعيات العامة المنعقدة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- تقرير مراقب الحسابات المكلف بتقويم الأصل المملوك للمساهم الذي حازته الشركة خلال السنتين التي تلي تقييدها في السجل التجاري.
- تقرير خاص ينجزه مراقب أو مراقبو الحسابات عن الاتفاقيات التي تبرم بين الشركة واحد المتصرفين.
- تقرير الخبير أو الخبراء المعينون من طرف رئيس المحكمة بطلب من المساهمين الممثلين لعشر (10/1) رأسمال الشركة الخاص بعملية أو عمليات التسيير.
- تقرير لمجلس الإدارة يبين دوافع الزيادة في رأس المال والطريقة المتبعة المقترحة على الجمعية العامة، وعند الاقتضاء، سعر إصدار الأسهم الجديدة أو شروط تحديد السعر وأيضا دوافع إلغاء الحق التفضيلي للاكتتاب.
- تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات الخاص بمشروع الزيادة في رأس مال، وعند الاقتضاء، التقرير الخاص لمراقب أو مراقبي الحسابات المتعلق بسعر إصدار الأسهم الجديدة.
- حصر الحسابات المنجز من طرف مجلس الإدارة والمصادقة عليه طرف مراقب أو مراقبي الحسابات في حالة الزيادة في رأس المال عن طريق المقاصة مع ديون الشركة.
- تقرير مراقب الحصص في حالة الزيادة العينية في رأس المال.
- تقرير مراقب أو مراقبي الحسابات بشأن دوافع تخفيض رأس المال والطريقة المستعملة في ذلك.
- تقرير مراقب ومراقبي الحسابات عن الوضعية الصافية بمناسبة تحويل الشركة.
- تقرير دمج الشركة أو انفصالها.
- تقرير لمجلس الإدارة يعرض دواعي مشروع الدمج أو الانفصال.
- القوائم التركيبية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة الخاصة بالشركات المشاركة في عملية الدمج أو الانفصال.
- الكشف المحاسبي المحصور ثلاثة أشهر على الأقل قبل تاريخ مشروع الدمج أو الانفصال.
- تقرير خاص لمراقب أو مراقبي الحسابات بشأن تحويل السندات إلى أسهم.
- حسابات تصفية الشركة.

التدابير الوقائية الداخلية

يجوز لأي مساهم أن يخبر رئيس مجلس الإدارة بواسطة رسالة مسجلة مع وصل استلام بشأن وقائع يمكن أن تؤثر سلبا على استمرار الاستغلال في غضون 8 أيام من تاريخ اكتشاف الوقائع ودعوته إلى تصحيح الوضعية.

الخبرة

يجوز لمساهم واحد أو عدة مساهمين يمثلون عشر (10/1) رأسمال الشركة أن يطلبوا من المحكمة تعيين خبير أو عدة خبراء يكلفون بتقديم تقرير عن عملية واحدة أو عدة عمليات تسيير.

الباب السابع

السنة المالية للشركة -توزيع الأرباح

المادة الأربعون :السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في فاتح يناير وتنتهي في 31 دجنبر.
واستثناء عن ذلك، تبدأ السنة المالية الأولى في تاريخ تسجيل الشركة وتنتهي في 31 دجنبر من نفس السنة.

المادة إحدى وأربعون :تحديد وتوزيع الأرباح- الاحتياطي

تتكون الأرباح الصافية أو خسائر السنة المالية من العائد الصافي للسنة المالية بعد أن تخصم منه المصاريف العامة والتكاليف الأخرى للشركة.
يتم أولاً، اقتطاع 5% من الأرباح الصافية للسنة المالية، لتكوين صندوق الاحتياطي القانوني على أن ينقص من هذه الأرباح الخسارات السابقة، إن كانت هناك خسارات، ويصبح هذا الاقتطاع غير إلزامي إذا بلغ صندوق الاحتياطي مبلغاً يساوي عُشر رأسمال الشركة. ويعود كما كان عندما يصبح الاحتياط القانوني لأي سبب أقل من هذا العُشر.
تكون الأرباح القابلة للتوزيع من الأرباح الصافية السنة المالية بعد أن خصم خسارات السنوات المنصرمة واقتطاع نسبة 5 % المذكورة أعلاه مضافا إليها الأرباح المنقولة عن السنوات السابقة. توزع هذه الأرباح على المساهمين بنسبة مساهمتهم في رأسمال الشركة.
مع ذلك، لمجلس إدارة الشركة الحق في توفير كل الأرباح أو جزء منها، قصد برمجتها أو إيداعها في صندوق احتياط استثنائي أو صندوق للطوارئ موجود أو في طور الإنشاء.
تحدد الجمعية العامة العادية الحصة المخصصة للمساهمين في شكل أرباح.
ويجب أن يحدد قرار الجمعية أول الأمر الحصة المخصصة للأسهم التي تتمتع بحقوق الأولوية أو بالامتيازات الخاصة.

المادة اثنان وأربعون : أداء الأرباح

إن كل ربح يتم توزيعه خرقا لأحكام المادة 330 من القانون رقم 95-17 يعد ربحا صوريا.
تحدد الجمعية العامة كيفيات أداء الأرباح وان لم تقم بذلك يحددها مجلس الإدارة. ويجب أن يتم هذا الأداء داخل اجل أقصاه تسعة أشهر اعتبارا من اختتام السنة المالية ما لم يتم تمديدها بأمر استعجالي من رئيس المحكمة بناءا على طلب من مجلس الإدارة.

المادة ثلاثة وأربعون: الجرد – القوائم التركيبية – تقرير التسيير-التواصل

عند انتهاء كل سنة مالية، يقوم مجلس الإدارة بإجراء جرد لمختلف أصول وخصوم الشركة ويقوم بإعداد قوائم تركيبية، طبقا للتشريع المعمول به وتقرير تسيير. ويحصر النتيجة الصافية للسنة ويعد تقريرا حول تخصيص النتائج لعرضه على الجمعية العامة العادية للمصادقة عليه.
يجب وضع القوائم التركيبية ونسخة من تقرير مراقب الحسابات في كتابة الضبط لدى المحكمة في غضون ثلاثين يوما من المصادقة عليهم من طرف الجمعية العامة.
يتم إيداع نسخة من القوائم التركيبية ونسخة من تقرير مراقب الحسابات في كتابة الضبط لدى المحكمة في غضون ثلاثين يوما من المصادقة عليهم من طرف الجمعية العامة.

الباب الثامن

الحل – التصفية– شرط التحكيم

المادة أربعة وأربعون : الحل.

- تنحل الشركة عند انتهاء مدتها. ويدعو مجلس الإدارة الجمعية العامة الانعقاد لاتخاذ قرار بشأن تمديدها أو حلها.
- إذا أصبحت الوضعية الصافية للشركة تقل عن ربع رأسمالها، يتعين على مجلس الإدارة توجيه الدعوة لعقد الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في غضون الثلاثة أشهر الموالية للمصادقة على الحسابات التي أفرزت هذه الخسائر بغرض اتخاذ قرار بحل الشركة.
- يتعين عرض أي قرار بحل الشركة على مجالس جميع المساهمين للتداول بشأنه، وعلى السلطة المكلفة بالداخلية قصد التأشيرة.

- إذا لم يتم اتخاذ قرار حل الشركة، تكون هذه الأخيرة ملزمة، في اجل أقصاه نهاية السنة المالية الموالية لتلك التي أفرزت الخسائر مع مراعاة أحكام المادة 360 من القانون 17-95، بتخفيض رأسمالها بمبلغ يساوي على الأقل حجم الخسائر التي لم يكن اقتطاعها من الاحتياطي وذلك إذا لم يتم خلال الأجل المحدد إعادة تكوين رأس المال الذاتي لما لا يقل عن ربع رأسمال الشركة.
- ويحق لمجلس الإدارة اقتراح حل الشركة قبل الأوان لأسباب أخرى ويمكن للجمعية العامة غير العادية أن تبث بشكل صحيح بشأن هذا الاقتراح.
- ويمكن للمحكمة أن تقرر حل الشركة بطلب أي ممن يهمهم الأمر إذا انخفض عدد المساهمين إلى أقل من خمس مساهمين لأكثر من سنة.

المادة خمسة واربعون :التصفية

- عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأوان، تحدد الجمعية العامة غير العادية طريقة تصفيتها وتعين مصفيا واحدا أو عدد من المصفيين.
- تعتبر الشركة في طور التصفية بمجرد حلها لأي سبب من الأسباب وتلحق تسميتها ببيان "شركة مساهمة في طور التصفية".
- تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة لأغراض التصفية إلى حين اختتام إجراءاتها.
- لا يحدث حل شركة المساهمة آثاره تجاه الأغيار إلا ابتداء من تاريخ تقييده بالسجل التجاري.
- يجوز للمصفين بموجب قرار للجمعية العامة غير العادية تفويت أصول وأسهم وسندات الشركة المنحلة أو تقديمها كحصص.
- لا يمكن بأي حال من الأحوال تصفية أو تقسيم الممتلكات العمومية عند تصفية أو حل الشركة لأنها غير قابلة للتصرف ولا تسقط بالتقادم ولا يمكن تقسيمها.

المادة ستة وأربعون : تعيين المتصرفين الأولين

المتصرفون الأولون هم الأعضاء الآتية:

جهة سوس ماسة : في شخص ممثلها القانوني أومن ينتخبه المجلس لهذه الغاية
جماعة تارودانت : في شخص ممثلها القانوني أومن ينتخبه المجلس لهذه الغاية؛
إقليم تارودانت : في شخص ممثلها القانوني أومن ينتخبه المجلس لهذه الغاية؛
جماعة تالوين : في شخص ممثلها القانوني أومن ينتخبه المجلس لهذه الغاية؛
جماعة أولاد برحيل : في شخص ممثلها القانوني أومن ينتخبه المجلس لهذه الغاية.

وفقا للقانون، يعين المتصرفون الأولون لمدة ثلاث سنوات تنتهي في اختتام اجتماع الجمعية العامة العادية للمصادقة على حسابات السنة المنتهية في 31 دجنبر للسنة الثالثة.

المادة السابعة والأربعون :تعيين أول مراقب للحسابات.

تم تعيين"....." كمراقب للحسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، حيث أبلغ بقرار التعيين، وأنه لا يوجد أي عائق أمام هذا الاختيار.

المادة الثامنة والأربعون : شرط التحكيم.

- سيبدل الأطراف جهودهم من أجل الحل الودي لجميع النزاعات التي يمكن أن تنشأ خلال حياة الشركة أو تصفيتها، سواء بين المساهمين فيما بينهم أو بين الشركة والمساهمين، بخصوص تفسير أو تنفيذ هذا النظام الأساسي وبصفة عامة جميع النزاعات المرتبطة بالشركة وفي حالة تعذر ذلك يتم عرض هذه النزاعات على التحكيم وفقا لنظام مركز الوساطة والتحكيم التجاري التابع لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بأكادير.
- ستجرى كل مسطرة تحكيمية بأكادير باللغة العربية وطبقا للقانون المغربي.

- مـن أجـل إيـداع هـذا النظـام الأساسـي ونشـره والعقـود والمحاضـر المتعلقـة بالشـركة تمنـح جميـع الصـلاحيات للقيام بذلك لمن يحمل نسخة أصلية أو مستخلصا من هذه الوثائـق.

توقيعات المساهمين المؤسسين

جهة سوس ماسة
في شخص

إقليم تارودانت - مجلس الإقليم-
في شخص

جماعة تارودانت

في شخص

جماعة تالوين

في شخص.....

جماعة أولاد برحيل في شخص.....

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

النقطة الرابعة:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة**

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد نور الدين الورغي مدير المصالح لتقديم عرض حول الموضوع

نور الدين الورغي ..... مدير المصالح

بسم الله الرحمان الرحيم السيد الرئيس ، السيد ممثل السلطة ، السيدات والسادة الأعضاء ، الجسم الإعلامي ، السيدات والسادة الموظفين ، الحضور الكريم بخصوص هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على التمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لإحداث قصر العدالة تم التطرق بالأمس لبقعتين معا قصر العدالة والمركز الجهوي للأرشيف كما سبق وأشرت سابقا أن سبب التأخر في إنعقاد الإجتماع كان بسبب إنتظار موافقة وزارة المالية على إقتناء البقعتين فالبتالي قراءة محضر اللجنة الادارية للتقييم اجتمعت اللجنة المذكورة بمقر باشوية تارودانت على الساعة 3 زوالا برئاسة السيد باشا مدينة تارودانت بحضور نور الدين الورغي مدير جماعة تارودانت ، عصام عن الوكالة الحضرية تارودانت .... تعريف القطعة الأرضية موضوع التقييم : قطعتين أرضيتين هما قطعة لإحتضان قصر العدالة والأخرى للمركز الجهوي للحفظ .المرجع الرسم العقاري 39/38545المالك للعقارين جماعة تارودانت ،مساحة قصر العدالة 26025 م²و مساحة المركز الجهوي للحفظ 23657 م².

عناصر المقارنة : بتاريخ 2013/02/26 خبرة إدارية تتعلق بتحديد القيمة التجارية للقطعة الأرضية البالغة مساحتها 22092 م² الرسم العقاري 39/38543 من أجل إحداث الثانوية التقنية إبراهيم إبن الأدهم بسطاح المدينة تارودانت تمن قدره نهاية 170 درهم للمتر المربع ، بعد المناقشة وتبادل الآراء قررت اللجنة تحديد كل ثمن فردي لكل وعاء عقاري كالاتي قصر العدالة 200 درهم للمتر المربع ، و المركز الجهوي للحفظ 185 درهم للمتر المربع وفيما يخص القطعتين الأرضيتين 5 و 6 المقصود بهما هنا المنطقتين التي سوف تحتضن المشروع.

محمد إحسان .....مستشار جماعي

السيد الرئيس ، السيد القائد ، السيدات والسادة الحضور الكريم ، ناقشنا قضية التفويت وتقريبا إتفقنا على أن الأمر يتعلق بمشروعين أتى بهما السيد الرئيس بصفته على رأس وزارة العدل من الصعب بناء محكمة أخرى ونحن نتوفر على واحدة وأيضا بناء مركز الأرشيف الجهوي وأن يكون في تارودانت نحن نعرف لمن يعود الفضل ،إذا نحن مع تزكية هذين المشروعين مادام اتفقنا عليهم وعلى تفويت البقعتين وأيضا قضية الثمن ناقشناها لا داعي للتكرارنحن مع هذين المشروعين أتمنى أن يعود بالخير والنفع في أقرب ما يمكن نحن نرحب بكل بادرة طيبة تعود بالنفع على هذه المدينة ولساكنتها وشكرا .

شكيب أريج ..... مستشار جماعي

بإختصار الثمن المقترح من طرف اللجنة 200 درهم هل هو منطقي ليس هو 160 درهم لكن إن كان ثمنا معقولا لا يمكن إلا أن نثمن ذلك ، ثانيا مقر المحكمة ومقر الأرشيف هو مكان لا يمكن إلا أن نثمنه أتمنى أن يتم التصويت على هذه النقطة بالإجماع لأني أرى أنها منطقية واللجنة أحيتها على الثمن الذي قدرته للمجلس لكي يتم البث فيه.

زينب الخياطي ..... مستشارة جماعية

شكرا السيد الرئيس ولا يمكن إلى أن نثمن هذا المشروع الذي هو فعلا سوف يمر في اتجاه تجويد مرفق العدالة على مستوى الاقليم وعلى مستوى الجهة إذا أشرنا إلى الأرشيف الجهوي كان فيه إشكال بمدينة مراكش وقد فقدنا الكثير من الملفات نعرف أن الأرشيف في مراكش كان يوجد في مدخل مراكش وفيه صعوبة لتنقل المواطنين والمواطنات هذا من جهة و من جهة ثانية البناية الجديدة التي يمكن أن تستجيب الى تطور العمل القضائي والعدالة على المستوى الوطني من خلال أن البناية سوف تجيب على التوجه الكبير الموجود لدينا منذ الحوار الوطني الخاص بإصلاح منظومة العدالة وكذلك النتائج التي صدر عليها في مسألة الرقمنة البناية الجديدة سوف تستجيب لذلك وذلك من أجل تحقيق عدالة ناجعة للمواطنين والمواطنات مع الإشارة الى أن المحكمة الابتدائية الحالية هناك توجه إستغلالها فضاء كمتحف الى جانب قاعة الاجتماعات وقاعات للتكوين : التكوين في المجال القانوني وفي المجالات المرتبطة بالمجال القانوني وهذا مكسب لنا على مستوى تارودانت لأنه سوف يخلق نوعا من النقاش القانوني الحقوقي على المستوى الوطني في علاقته بمنظومة العدالة ... نحن مع المشروع .

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية

العودة مجددا للنقاش في نقطة الثمن الذي حددته اللجنة للتقييم لتفويت بقعة أرضية من أجل بناء قصر العدالة ، عودة مجددا لنقاش الثمن الذي حددته لجنة التقييم لتفويت بقعة أرضية من أجل بناء قصر للعدالة أو إحداث قصر العدالة والمركز الجهوي للأرشيف ثمن 200 درهم للمتر 10 هكتار 190 درهم او 195 درهم 10 هكتار مفارقة عجيبة 10 هكتار ب 195 درهم أو 190 درهم لمؤسسة عمومية و 10 هكتار و 160 للإستثمار في دورة واحدة هذه مفارقة عجيبة ما يجب علينا إلا أن أثمن الثمن الذي ذهب عليه العقار وشكرا.

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي

لا أريد الدخول في المفارقات لجنة التقويم بقدر ما سوف أركز على الأهمية الخاصة بالمشروعين وبهذه المناسبة نثمن ونتوجه بالشكر الجزيل للمجهود الذي يقوم به السيد الرئيس في هذه الفترة الوجيزة تقريبا 5 مشاريع أو ربما 6 مشاريع من هذا الحجم في 7 اشهر فهذا في حد ذاته يحب تثمينه فقط أخذت من مداخلة الأستاذة زينب الخياطي مشروع الأرشيف المركز الجهوي للأرشيف بهذه المناسبة نوجه ملتمس للسيد الرئيس بحكم الصلاحيات المخولة له بصفته وزيرا للعدل أننا نطالب كساكنة كل الوثائق العدلية التي لها تاريخ بالمدينة أننا نسترجعها وتكون من أهم اللبنات لإغناء هذا المركز بحول الله وشكرا.

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

من خلال الكلمة التي ذكرتها الأستاذة زينب الخياطي بأنها تقصد كلية الشريعة التي سوف يتغير اسمها بكلية الحقوق والعلوم السياسية وهذا نستنكره الحمد لله أنك أترتي هذا المشكل في الدورة كلية الشريعة كانت وسوف تبقى كلية الشريعة وتم رفعها الى أيت ملول والآن عندما أتت كلية التي هي كلية الشريعة نحن نعرف الموارد ونعرف المدارس العتيقة كلية الشريعة منفدهم وأملهم الوحيد ثم نأتي ونقول أن هذه الكلية سوف يوضع لها اسم في غياب إستشارة المجلس فهذا نحن لا نقبله ونطالب ونرفع توصية وملتمس الى السيدالوزير بإعتباره وزير ورئيس جماعة تارودانت تغيير اسم كلية الشريعة وإختصاره بالحقوق هذا الأمر سوف يسد الباب على فئة كبيرة وعريضة الذين هم رواد المدارس العتيقة وبالتالي أؤكد أن هذا الأمر إما أن تتم مناقشته في دورة إستثنائية أو يتم رفع ملتمس مستعجل بالنسبة لي كلية الشريعة تبقى كلية الشريعة . أما بالنسبة لتزكية الثمن فنحن مع تزكية الثمن لمشروع قصر العدالة ومشروع الأرشيف

زينب الخياطي .....مستشارة جماعية

توضيح لما قاله السيد اسماعيل الحريري المسألة هي ليست رسمية هذا ما يروج فقط نحن نربط فقط بين هذا وذاك أما مسألة التسمية لا يمكن الاعتماد على التسمية إلا بعد الاعلان عنه في الجريدة الرسمية هي التي سوف تحدد التسمية وهذا يبقى قرار حكومي وسيادي وليس قرارنا نحن وبالتالي هذا مجرد ما يروج رأي شخصي المدارس العتيقة جميل أن يفتح لهم أبواب أخرى في الحقوق والسياسة ولا ينحصرون فقط في الشريعة .

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

حقيقة مسألة الاسم لم يحسم فيها لحد الان بالعكس مازالت هناك مشاورات حول كلية الشريعة ربما هناك أفكار أخرى لم يتم الحسم فيهم بعد لكن التوجهات لم يعلن عنها حتى أنها لم يتم تدشينها بعد .

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

رواد المدارس العتيقة لهم توجهين الذهاب في مسار الشريعة أوالذهاب في مسار القانون إذا تم الإقتصار على المجال القانوني والسياسي إذا حذفنا شطرا كبيرا يجب بقاء اسم الشريعة في اسمها زيادة تخصصات أخرى نحن لا مشكل لدينا في ذلك ولكن إقصاء الشريعة فهذا نحن لا نقبله .

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 48 / 2022	الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:26 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....:26 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....:26 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد الحاتمي	عبد الحق يسري	كنزة عزمي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	محمد جبري	زهرة دنبي
فاتحة موفق	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
عائشة تاغموت	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
رشيد فنان	مينة فريسي	زينب الخياطي	
هشام امزراو	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص باقتناء بقعة أرضية من أجل إحداث قصر للعدالة بسطاح المدينة مساحتها حوالي 26025 م² تابعة للملك الخاص الجماعي الكائنة بسطاح المدينة ذات الرسم العقاري عدد 38545/39 بثمن إجمالي قدره 5.205.000,00. درهم أي بثمن 200 درهم للمتر المربع.

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

النقطة الخامسة:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد الرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة مساحتها حوالي 23657 م² تابعة للملك الخاص الجماعي الكائنة بسطاح المدينة ذات الرسم العقاري عدد 38545/39 بثمن إجمالي قدره 4.376.545،00 درهم أي بثمن 185،00 درهم للمتر المربع.

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينةللتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 49 / 2022	الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة ،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:26 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 26 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:..... :26 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد الحاتمي	عبد الحق يسري	كنزة عزمي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	محمد جبري	زهرة دنبي
فاتحة موفق	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
عائشة تاغموت	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
رشيد فنان	مينة فريسي	زينب الخياطي	
هشام امزراو	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية من أجل بناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ لفائدة وزارة العدل بسطاح المدينة مساحتها حوالي 23657 م² تابعة للملك الخاص الجماعي الكائنة بسطاح المدينة ذات الرسم العقاري عدد 38545/39 بثمن إجمالي قدره 4.376.545،00 درهم أي بثمن 185،00 درهم للمتر المربع.

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

النقطة السابعة:	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "Carrefour"

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد نور الدين الورغي مدير المصالح لتقديم عرض حول الموضوع.

نور الدين الورغي .....مدير المصالح

بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة carrefour أو بالأحرى الموافقة المبدئية من أجل التفويت للمرور الى النقط الأخرى المتعلقة بتحديد الثمن والموافقة على كناش التحملات المعلومات المتوفرة لحد الان هي الموافقة المبدئية تم تحديد موقع مقترح من الجماعة تم اقتراح المكان الموجود بجانب شركة أوطوهول طريق تمالوكت .

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

إذا نمر الى المصادقة على هذه النقطة الموافقة المبدئية على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة carrefour هذه الشركة قامت بوضع طلب أو الموافقة المبدئية للبقعة الأرضية في لاسطاح في جانب شركة أوطوهول شركة carrefour الكل يعرفها هي شركة تبيع مجموعة من المواد الغدائية .هل هناك تدخلات نفتح اللائحة .

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

شكرا السيد الرئيس لا شك أن هذا الموضوع أيضا ناقشناه في اللجنة السابقة توسعنا في المشورة نظرا لمجموعة من الإعتبارات بالنسبة للإعتبار الأول المتعلق بالتوسيع تجعلنا أن نؤكد على المصادقة على هذا المشروع وقد سبق فعلا أن صادقنا على مثل هذا المشروع الذي هو مع شركة أتقداو الاعتبار الأول تأكيد إنفتاح الإقليم على أطرافه وعلى باقي مدن الجهة كذلك بإعتبار مدينة تارودانت كانت عاصمة تجارية كانت هناك نقطة التلاقي بين إفريقيا جنوب الصحراء وما بين المدن الشمالية وما بين أوروبا وأيضا هناك بعض الطرق تؤدي الى الهند المشرق العربي وهذا جعل لها أهمية كبيرة على مستوى التورات وعلى مستوى الأهمية التاريخية التي تعطى لها من جل الدولة التي تعاقبت على حكم المغرب تعطي تارودانت أهمية خاصة نتيجة للدور الإقتصادي الخاص بها الى جانب منتوجاتها المحلية مثل السكر وبالتالي هذه المشاريع التجارية يجب أن تعطى لها أهمية كبيرة داخل المجال الترابي للجماعة كذلك قضية التشغيل تخلق مجموعة من المناصب هذه المحلات التجارية تخلق مناصب الشغل تشغل عدد كبير من الأسر إذا هناك إعتبارات كثيرة وعدة وأيضا نسوف نثمن منطقة لاسطاح سوف نخلق دورة إقتصادية مهمة داخل مدينة تارودانت بهذه المشاريع لكن هذا لا يعني لأنه نعرف أن هذه المراكز التجارية من هذا النوع خصوصا carrefour معروف القضية أثيرت داخل اللجنة carrefour يوجد فيه أمور غير شرعية مثل الخمر فمصادقتنا على تفويت هذا المشروع لا يعني تطبيعنا مع بيع الخمر لكن في إطار السياق المحلي والسياق الاجتماعي على غرار ما نفعل الان مع الأبناك تعاملنا مع الأبناك لا يعني تطبيع مع الربا "الربا حرام " أحل الله البيع وحرم الربا هذا الشيء معروف وبالتالي ما يسري على تعامل الأبناك سوف يسري على مثل هذه الأسواق نحن مع هذا المشروع مع المصادقة والشركة تتحمل المسؤولية في الأمور الأخرى .

محمد إحسان.....مستشار جماعي

السلام عليكم مجددا فيما يخص هذه النقطة في إجتماع سابق ناقشناها ولكن لا بأس في التذكير ببعض التخوفات وبعض التساؤلات حول بعض النقط التي تهتم تسؤلات السادة المستشارات والمستشارون أو ساكنة المدينة هي تساؤلات مشروعة . هل هذه المساحات التجارية الكبرى لها تأثير على ذلك التاجر "تاجر الحومة" التاجر الصغير والمتوسط ؟ هل هو تأثير سلبي أم ايجابي ؟ هذا هو المطروح هذه هي التساؤلات المطروحة ، المساحات الكبرى كذلك هل سوف يكون فيها الخمور وكذا وكذا ؟ نحن نعرف ثقافة تارودانت وساكنتها هل الناس سوف يتقبلون هذه المشاكل ، بالنسبة لقضية الكحول قانونيا هي لجهات مختصة وليست من اختصاص المجلس من الجيد استحضار ذلك السيد اسماعيل الحريري قال بأنه كانت هناك خطوات ومبادرات وطرحت إشكالات على أنه كانت هناك عرئد ومواقف من المجلس العلمي المحلي لتارودانت وموقف الساكنة والجمعيات المدنية ولكن في إطار التواصل وأنه سوف يفتح النقاش ، لا يخفى على أحد أن مثل هذه المشاريع هي مشاريع إستثمارية ذات صبغة تجارية وأكيد سوف يكون لها تأثير ايجابي على ماهو إقتصادي واجتماعي وسوف يخلق نوع من التنافسية ، المسألة هي إما أن تبقى تارودانت منغلقة على نفسها وتذهب في توجه الحداثة نحن في تارودانت منفتحين لكن في بعض المسائل نصبح نسبيين في الإنفتاح ونذهب مع الإنفتاح الإيجابي لكن دورنا هو التوعية لأن الفئات يلزمهم التأهيل لأنهم يدخلون في مجال التنافسية كما قلت سابقا الوقت تتغير النموذج الكلاسيكي التقليدي التجاري لم يبقى أصبح متجاوزا الان أصبح الناس يبحتون عن بدائل أخرى نمادج أخرى أصبح الإقتصاد ينبني على العرض وليس الطلب مبني على العرض عرض المنتوجات وليس الطلب هنا واجبنا إدخال المختصيين وإدخال الجمعيات المختصة وغرفة التجارة الى جانب البرامج الحكومية كان هناك برنامج رواج بمعية هؤلاء المتدخلين سوف نعملوا كلنا على مخطط من أجل تأهيل التجار الصغار والمتوسطين على مستوى مدينة تارودانت نحن يلزمنا السياسات البديلة عندما نطرح اشكال نقول ما العمل، ماذا نفعل؟ في المقابل علينا طرح مقترحات عندما نطرح اشكال هنا نعالجه هنا المسائل تتطور ربحنا هنا ربحنا هنا لا يمكن أن نضع مسائل على حساب أخرى ، علينا بتأهيل أنفسنا ونمر لفتح هذا المجال "مجال التنافسية" ولكن هناك قضية علينا بتدبير ذلك العقار اليوم" carrefour "في الغد سوف يأتي" أتقداو "ثم يأتي "مرجان" ... علينا تحديد عقارات هذه المشاريع هناك رؤية ، هناك تصور يجب تفصيله واقعيا علينا تحديد خريطة هذه المشاريع التجارية ونحن نتمنوا التوفيق وإرضاء الجميع لما فيه خير للجميع .

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس

أظن أن الإخوان كلهم قد أشاروا الى نقط مهمة لا نختلف على المشروع ولا نختلف في المصادقة عليه هو مشروع جيد جدا سوف يعود بالنفع الكبير على مدينة تارودانت نحن في أمس الحاجة لإستقبال مثل هذه المشاريع التي سوف تخلق فرص شغل في المدينة والمبالغ التي سوف تصرف في مدن أخرى تبقى لنا هنا في تارودانت لأنها في أمس الحاجة اليها ، بالنسبة لمنطقة لاسطاح هي أيضا سوف تعرف حركة اقتصادية مهمة جدا وسوف يكون نوع من الإنتعاش سوف تعطى رؤية لتلك المنطقة بشكل كبير ، بالنسبة للتجار الصغار لا أعتقد أنه سوف يكون هناك ضرر إن شاء الله نرى التجربة في مجموعة من المدن ناجحة أنا أقول أن التاجر دوره موجود وسوف يبقى موجود لا أعتقد أنه سوف يكون هناك ضرر بالتاجر إن شاء الله سوف يرجع هذا المشروع بالنفع على العموم علينا الأخد بعين الاعتبار التنافسية

الكبيرة بين المدن حاليا المشروع الذي يتم التأخير عنه أو يتم التهاون عنه أو تم إلغاؤه لن تجده من بعد هذه مسألة يجب أخذها بعين الإعتبار.أتمنى النجاح لجميع المشاريع وأن تلقى الإقبال في تارودانت وأتمنى التوفيق للجميع.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

شكرا جزيلا السيد الرئيس كنت لا أريد التدخل لكن أتارتني مسألة بيع الخمر داخل مشروع" carrefour "يثير العديد من التساؤلات فيما يتعلق بإشكالية إخضاع التوجهات من منطلق مشكل الحلال والحرام ونحن داخل دولة تحكمها القوانين الوضعية تحدد تجريم الأفعال أيان كانت سواء شرب الخمر الذي يجب أن نعرفه أن ظهير 74 مع الأسف فيه مقتضيات تحيل على الاصلاح وليس على السجن غير درجة الممارسات القضائية تحيل إنسان مدمن على الخمر الى السجن هذا يدخل في إطار السياسة الجنائية رفع التجريم عن العديد من الجرائم من بينها الإدمان على شرب الخمر والإدمان على المخدرات مستمرين في اتجاه رفع التجريم حاليا يكون التقديم ويكون إطلاق السراح وبالتالي عندما ندخل الحلال والحرام علينا بالتساؤل حول تمويل العمليات الاحسانية في المغرب ومؤسسات الرعاية الاجتماعية سوف نتساءل عن المغربية للألعاب تساهم بقدر كبير هذا المنطق علينا تجاوزه خاصة أننا نعرف على مستوى مدينة تارودانت ، أشار الاخ أن المجتمع المدني قام بعرائض نريد أن أعرف أين المجتمع المدني عندما يستهلك طفل الخمر وكذلك ما سمى ببنت المدينة من أماكن التوزيع على مستوى المدينة المناطق السوداء في المدينة كلها نعرفها المجتمع المدني الذي سوف يعترض كل شيء لماذا لم يرفع صوته عن موزعي هذه المواد المسمومة على الأطفال عندما نأتي الى المحكمة في المحجوزات نجد الأزبال ، بالنسبة لمسألة شرب الخمر هذه مسألة لا يمكن التحكم فيها لأنها تبقى إختيار شخصي علينا بالإنسجام مع واقعنا نحن نسجل أنه هناك دائما إعتراضات قبل ليس فقط في هذه السنوات وإنما من سنوات ومع الأسف نسجل أنه تأتي هناك مشاريع لكن دائما هناك إعتراضات التي سوف يكون الانسان عليها أولا برؤية الواقع "واقع المحاكم" واقع الأطفال الجانحين وكيف يتعاملون معهم مروجي المخدرات ومروجي الخمر والسموم التي تدخل الى البطون وعقلية الأطفال ونرى العديد منهم قد ضاع نتحدث عن درب الجديد وضحاياه نتحدث عن باب الخميس وضحاياه نتحدث عن مجموعة من الأماكن تم الإشتغال عليها ونعرفها المعديات ... هنا كان المجتمع المدني أن يتحدث وأن يعترض عن هذه الممارسات التي تسيء الى أطفالنا وللشباب وشكرا.

سعاد أريب .....مستشارة جماعية

السلام عليكم مجددا في الحقيقة أريد العودة للحديث أريد كلمة لن تعجب الكثير هنا وعلى أية حال بحسن نية مامعناه على أنني أنظر الى هذه المسألة على انها تنظيم تجاري مبسط سياسة " carrefour" كانت سياسة كان قانونها مبني على إحترام السلسلة الغدائية بمعنى حمايتها من الضياع بإعتماد مبدأ التبريد مايهم في هذا النوع من التجارة هو أنها تعمل على المستوى الدولي وتعمل بطبيعة الحال مع سلسلة أبناك التغدية وهذا ما يفسر نجاحها رغم صغرها مقارنة ببعض المراكز التجارية نجد مثلا في منطقة "carrefour 3 "أو 4 بينما نجد مرجان 1 ...فإذا انا أعتقد بأنه لا يمكننا أن ندرك هذه الأشياء ونقول أننا سوف نرفض" carrefour "لا معنى هذا ولا يمكن ايضا نسوق حجتنا على إعتبار أننا هناك الحلال والحرام يعني مع رغبتنا أن نضع خط أحمر لا يمكن تجاوزه لا يمكن أن يكون" carrefour "في تارودانت ونقول له ما يجب عليه أن يبيعه نقول له لا يمكن لك أن تبيع الخمر لأن المجلس العلمي لا يريد إذن هذا النمط مما يسمى التجارة المبسطة لا يعقل أن يأتي عندنا ونقول له لا لأنه سوف يأتي ما سيأتي من بعده مع

الأبناك على أية حال عندي سؤال واحد هو المنطقة التي سوف نضع بها" carrefour " لأنه عادة" carrefour "في أكادير كلهم داخل المدينة بمعنى هو من المراكز التجارية التي يتم قصدها بشكل كبير إذا مسألة" carrefour "هي غير غريبة على ناس تارودانت لأنهم يمارسونها خارج تارودانت السؤال إذا هو هل المنطقة التي تم تحديدها ليست بعيدة هذا النوع من التجارة معمول ليكون قريب على السكن أنا أعتقد أن المنطقة التي تم تحديدها غير صحية وليست على إستعداد لذلك يجب أن يكون في المدينة ليحقق الوظيفة التي المتوخى منه.

فضمة إزوران .....مستشارة جماعية

السلام عليكم مجددا بعض النقط أثارها الإخوان من قبل لن أعود لها بالنسبة لهذه النقطة يجب العمل فيها بالعقل والمنطق الكثير من الأشخاص قالو لي أنهم يريدون" carrefour "الخمر يباع في المغرب كله تارودانت هناك بعض الخصوصيات هناك أجانب هنا يريدون الإحتفال لماذا أجعله يذهب الى اكادير ليأخذ ونحن نريد الإستثمار للمدينة هو أجنبي يأخذ من هنا ويجلس هنا أريد أن أضيف أن 45 من التجار في تارودانت القريبين يذهبون إلى اكادير لشراء السلعة من" carrefour" تبيع بأثمنة منخفضة هناك فترات تقوم بتخفيضات في السلع إذن ذلك التاجر يذهب الى إنزكان لشراء السلعة وأن يكون carrefour هنا يخلق عجلة الإقتصاد ، المطالب عندنا نحن كجماعة في الشرط هو توظيف بنات ورجال أبناء مدينة تارودانت لامتصاص البطالة من جوانب أخرى أكتفي بهذا القدر وشكرا .

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

فقط أريد أن أشير الى مسألة التي تمت الإشارة إليها بشكل مستفيض في الإجتماع الذي تم إنعقاده يوم الإثنين الماضي لابأس أن نعيد التذكير سوف أركز على بعض التخوفات التي تمت إثارتها أولا بالنسبة لتأثير كارفور أو مرجان علينا أن نعرف أن التجار الصغار والمتوسطين وايضا الكبار منهم هنا نعرف أنهم يشترون السلع من كارفور بشكل منتظم أيضا يذهبون الى" أتقداو "بدون ذكر الاسماء سواء الصغار منهم أو المتوسطين لا ننسى كذلك هناك رقم مهم ومهم جدا من المعاملات المالية لتارودانت يصرف في اكادير أسبوعي أو بشكل شهري لعدد من الأسر منها المتوسطة أو الصغيرة لأنه حتى الأسر الصغيرة تفضل أن تشتري من أكادير يعني رقم مالي مهم تحرم منه تارودانت وتستفيد منه اكادير نريد المعاملات المالية الخاصة بتارودانت أن تبقى هنا في تارودانت ، المشكل الذي تمت مناقشته هو مشكل الخمور ناقشناه بشكل مستفيض يوم الإثنين الماضي هل هذه الخمور التي تباع في كارفور هي وحدها حرام ؟ نعرف أن الخمور تخرج من دار الزيتون والناس تأخد من هناك وبأثمنة جد مرتفعة نعرف أنه هناك نوع من الخمر يباع في تارودانت وفي محيط تارودانت المسألة التي تم التركيز عليها في الإجتماع السابق المهمة جدا هو أن الجماعة في مطالبها التي سوف توضع في دفتر التحملات أن تعطى الفرصة لشابات وشباب تارودانت للإستفادة من هذه المشاريع هذا ما يجب قوله أما أن نتحدث عن الخمر علينا بالتركيز على الجانب الإيجابي من هذه المشاريع يجب على الجماعة أن تكون لها الرؤية لخلق فرص شغل للشباب وتستفيد منها شابات وشباب المدينة وشكرا .

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

أن فقط أتحدث عن موقفي الشخصي أنا قلت أننا مع المشروع قلت أننا نصادق نظرا لمجموعة من الإعتبارات ولكن لا يعني هذا أننا نقوم بشرعنة او نقوم بالخمر هذا موقفي الشخصي الخمر حرام من يريد أن يسمع فليسمع ومن لا يريد لا يسمع الخمر حرام وهو أم الخبائث لأنه هو السبب في الإغتصاب والسبب في الحوادث والسبب في مصائب

العالم بكامله وسوف يأتي قانون دولي سوف يحرم الخمر أنا أتحدث عن موقفي نحن مع الشروع وقمت بالتشبيه بالبنوك نحن نتعامل مع البنوك رغم أنها ربوية نتعامل معها نظرا للسياق لضرورة أنا لست ضد المشروع ولكني أضع النقط على الحروف أحل الله البيع وحرم الربا أحل الله البيع وحرم الخمر وشكرا .

زينب الخياطي .....مستشارة جماعية

أنا عندما أتحدث لا أقصد شخصا ما أتحدث بصفة عامة كوننا نحن في المغرب لا يمكن أن نخبي لأننا نتعامل مع البنوك نتعامل مع المغربية للألعاب لا يمكن أن تخضع مشارعنا لمنطق الحلال والحرام أنا لا أقصد الحريري بعينه هذا نقاش عام على المستوى الوطني أقولها وأعيدها إذا كنا سوف نعمل هكذا إذن نغلق القانون ونعمل بالشريعة وحدها هذا نقاش ليس خاص بالقاعة وإنما على المستوى الوطني تلك كانت قناعات السيد الحريري وهذه قناعتي أنا ولكن عندما نذهب الى مجال العمل الذي هو مدني نمر في اتجاه أننا نذهب مع المشاريع بغض النظر على أنها بها ماهو حلال وحرام وشكرا .

عبد الحق بسري .....مستشار جماعي

في إطار نقطة الأستاذة زينب إن كان السيد الحريري عقب أننا قمنا بالرد عليه فأنا لم أكن موجود أثناء تدخلك السيد الحريري لم أسمع الربا ولا الخمر حرام ولا شيء وما أريد قوله قلته ما أريد قوله سوف أقوله سواء سمعتك أو لم أسمعك هذا الشيء عن قناعة تارودانت ليست مكة يباع فيها الخمر بكارفور أو بدون كارفور وهذا كلنا نعرفه بما فيهم أنت السيد الحريري أنت تعرف أن الخمر يباع في دار الزيتون .

كنزة عزمي .....مستشارة جماعية

السلام عليكم جميعا علاقة بموضوع كارفور وتفويت الأرض المخصصة لهذا المشروع أنا عندي مجموعة من التساؤلات على ما قاله الإخوة le chiffre d'affaire الذي يدهب الى أماكن أخرى ونحن نضيع منه أريد أن يتم الشرح لي كيف ذلك وما مذى استفادة تارودانت من le chiffre d'affaire فرص الشغل هناك من يقول 600 لحد الان ليس لدينا معلومات واضحة سوف أعود الى le chiffre d'affaire فرص الشغل ليس لنا أي شيء توضيحي على فرص الشغل وبالتالي عندما نؤدي التجار الصغار مفارقة عجيبة توفير وقتل الى أي حد وإلى أي مدى هذه المسألة لا يجب أن تغيب عن العقول نغلق بيوت ونفتح بيوت متأكدين أن فرص الشغل 600 أنا لن أدخل في الحلال والحرام هذه الدورة هي دورة الفرص الأخيرة عجيب أنا أسميها فرصة الدورة الأخيرة إما نصوت ونقول حاضر للجميع لأنها الفرصة الأخيرة ونحن في بداية الفرصة الأخيرة .

حامد جودي .....مستشار جماعي

نحن نعرف أن هذا المشروع له إيجابياته وسلبياته ، الإيجابيات أنه سوف يعطي قيمة مضافة للمدينة ونحن لا ننكر هذا بالإضافة أنه سوف يخلق فرص الشغل طبعا ، أما بالنسبة للسلبيات ولا ننكر ذلك طبعا سوف يؤثر على التجار الصغار له تأثير سلبي على التجار الصغار هذا التأثير لاحضناه أول مرة عندما تم فتح مرجان في اكادير ربما عدد من ناس تارودانت كانوا يذهبون للشراء من مرجان لكن هذا االتأثير سوف يكون وقتي فقط أما بالنسبة لمسألة الخمر أخدت الكثير من الوقت ناقشناها بكثير مما نناقش هذه المسألة الخمر هذه مسألة ليست جديدة في تارودانت هناك

فناديق في تارودانت تستهلك الخمر هذه مسائل لن تمنع مثل هذه المشاريع نحن كلنا مع هذا المشروع وأتمنى التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله .

رشيد وحيد .....مستشار جماعي

أنا لن أعيد ماقيل فقط ما أريد التأكيد عليه أنه علينا الأخذ بعين الإعتبار الضغط الذي سوف يصبح على تارودانت بوجود كارفور عندما نقول كارفور لدينا أولاد برحيل ، ايت ايعزة ، هناك تمالوكت هناك ايمولاس وبالتالي سوف يصبح مشكل في مواقف السيارات مشكل السير والجولان والضغط على الطرقات ونحن نعرف لاسطاح بهذه الوضعية الموجود عليها الان إذن هنا علينا فتح مسالك لاسطاح .في إطار دفتر التحملات أريد أن يكون هناك شق تشجيع المنتجات المحلية نعرف أن تارودانت يوجد بها عدد من التعاونيات النسائية نريد حيز في دفتر التحملات يعطي الأهمية لتلك المنتجات ،بالنسبة لدفتر التحملات أتمنى أن يتم إعطاؤه الوقت الكافي هذه المرة دراسة ومناقشة مستفيضة وشكرا .

سعاد اريب .....مستشارة جماعية

أريد فقط تصحيح معلومة كارفور ليس مركز تجاري هو مكان للتغدية أينما ذهبنا الناس تعرف أن كارفور يباع فيه ما له علاقة بالتغدية لذا تجد بعض البقالة يتحفضون من تواجده ولكن بالعودة للمساحة المخصصة له نجد 3 هكتارات مساحة كبيرة جدا وأعتقد أنه سوف يكون على غرار كارفور الموجود عند الدخول الى اكادير يعني إضافة الى التغدية سوف تكون هناك اضافات مثل الملابس وشكرا .

محمد إحسان .....مستشار جماعي

تفاعلا مع تدخل الأخت الدكتورة كنزة عزمي نقد le chiffre d'affaire المعاملات التجارية ليست مرتبطة بشركة يعني فلوسي وفلوسك وضعتهم هنا في البلاد يعني يتم استثمارهم هنا في البلاد عندما آخذ فلوسي وأضعهم في اكادير يستفيد منهم الغير على العكس ان اشتريت في مدينتي تبقى هي المستفيد.

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

الحركة في لاسطاح في إطار مشروع كارفورأو بهذا الكم من المشاريع التي صادقنا عليها اليوم أو تمت المصادقة عليها سابقا فبهذه المناسبة نرفع ملتمس آخر الى السيد الرئيس وهو إحياء عدد من المشاريع التي تهم المحاور الطرقية لمنطقة لاسطاح ربما تم تناسيها لأسباب مركزية فموقع السيد الرئيس الان سوف يتحقق بتدخله لإفراج على عدد من المشاريع المبرمجة بسطاح المدينة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "Carrefour " للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة
عدد 50 / 2022	" carrefour "

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "carrefour"، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:24 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....:24 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....:23 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	سعاد اريب	حامد جودي
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	مولاي هشام أشرف
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	
فاتحة موفق	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	
عائشة تاغموت	مينة فريسي	زينب الخياطي	
رشيد فنان	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	
هشام امزراو	عبد الحق يسري	زهرة دنبي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: عضوة (01) واحدة و هي السيدة كنزة عزمي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " carrefour "

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

النقطة الثامنة:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد نور الدين الورغي مدير المصالح لتقديم عرض حول الموضوع.

نور الدين الورغي ..... مدير المصالح

فيما يخص هذه النقطة و المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الإنتقال الطاقي والتنمية المستدامة. أهم ما جاء فيها أن الجماعة سوف تعقد اتفاقية مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بحكم أنها تمثل الوزارة من أجل الدعم والمواكبة في مجال الإنارة العمومية يعني إلتزامات هذه الوكالة أنها سوف تدعم الجماعة وسوف تواكبها في تشخيص قطاع الإنارة وفي تهيئة الإنارة العمومية لمقطع السور في ساحة 20 غشت وكذلك الإنارة العمومية بملاعب القرب سوف تكون المواكبة فيما يخص الدراسات وفيما يخص التكوين وكذلك فيما يخص إعداد دفاتر التحملات الخاصة بإقتناء مواد الإنارة العمومية بطبيعة الحال هذه اتفاقية أولية كتجربة وسوف يأتي من بعدها إتفاقيات أخرين .فيما يخص التزام الجماعة فهو يتمثل في توفير المعطيات اللازمة شكرا السيد الرئيس .

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

إذن هذه اتفاقية كلها خير للجماعة ليس لدينا إلتزامات مالية هذه الاتفاقية سوف تربح فيها أكثر نمر الى التصويت .

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي

هذه المبادرة لا يسعنا إلا تثمينها عندما نتحدث عن الانارة العمومية الكل لا يخفى عليه المبلغ الضخم جدا الذي تستهلكه سنويا اقتربنا على المليار وهذا الرقم هو متعب جدا في ميزانية الجماعة نعرف أن مواردها ضئيلة جدا وكما جاء في مقدمة السيد مدير المصالح أتمنى أن تكون هناك مشاريع أخرى على رأسها التصفية .

محمد إحسان ..... مستشار جماعي

هذه الاتفاقية تعتبر ايجابية بالنسبة لمدينة تارودانت خصوصا أنها تتعلق بالنجاعة الطاقية بالفعالية والجودة المتعلقة بالإدارة و المساعدات التقنية نحن مع هذه الاتفاقية نحن مع تجويد الطاقة والانارة والاقتصاد وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد الرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 51/2022	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بتن جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي و التنمية المستدامة.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي و التنمية المستدامة،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 19 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	مينة فريسي	زينب الخياطي
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	فضمة ازوران
فاتحة موفق	شكيب اريج	عبد الحق يسري	كنزة عزمي
عائشة تاغموت	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و وزارة الانتقال الطاقي و التنمية المستدامة كما يلي:

ROYAUME DU MAROC

CONVENTION DE PARTENARIAT

MISE À NIVEAU ÉNERGÉTIQUE DE L'ÉCLAIRAGE PUBLIC DANS LA COMMUNE DE TAROUDANT

ENTRE

جماعة تارودانت
ⵜⴰⵔⵓⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵏⴰⵡⵜ
COMMUNE DE TAROUDANT

amee
Agence Marocaine
pour l'Efficacité Energétique

ENTRE LES SOUSSIGNÉES :

La Commune de Taroudant, dont le siège sis à ……., représentée par **Monsieur Abdellatif Wahbi** en sa qualité de Président dûment habilité à l'effet des présentes.

Désignée ci-après par la « **Commune de Taroudant** ».

D'une part,

ET

L'Agence Marocaine pour l'Efficacité Énergétique, établissement public créé par le Dahir n 1-10-17 du 26 safar 1431 (11 février 2010) portant promulgation de la loi 16-09 telle qu'elle a été modifiée, faisant élection de domicile à Rabat, Espace les Patios, 1er étage — Angle avenue Annakhil et avenue Ben Barka, Hay Riad, représentée par **Monsieur Saïd MOULINE**, en sa qualité de Directeur général dûment habilité à l'effet des présentes.

Désignée ci-après par l'« **AMEE** »,

D'autre part,

La Commune de Taroudant et l'AMEE sont ci-après dénommées conjointement les « Parties » et individuellement une « Partie ».

IL A ÉTÉ ARRÊTÉ ET CONVENU CE QUI SUIT :

Article I. OBJET DE LA CONVENTION

La présente convention a pour objet de définir le cadre de partenariat entre les Parties et de préciser les modalités de sa mise en œuvre.
L'objectif de la présente convention est l'accompagnement de la Commune de Taroudant dans le cadre de la mise en place de la Stratégie nationale de l'efficacité énergétique en faveur d'un développement durable, ainsi que dans le cadre de l'exécution du plan d'action transversal relatif à la mise en œuvre de l'exemplarité de l'Administration.

Article II. INTERVENTIONS DE L'AMEE

Dans le cadre de ce partenariat, l'AMEE s'engage à réaliser les interventions suivantes :

- Accompagner les techniciens de la province pour la réalisation d'un diagnostic de l'éclairage public pour un tronçon de voie ;
- Fournir l'assistance technique à la Commune pour la mise à niveau des lampadaires et le choix d'équipements performants de l'éclairage ;
- Fournir une assistance technique dans le lancement des consultations nécessaires (termes de référence…) ;
- Accompagner la Commune pour la mise à niveau énergétique d'un éclairage efficace au niveau des Remparts de Taroudant (Place de 20 août), et des terrains de sports de proximité de la ville de Taroudant ;
- Accompagner la Commune pour le dimensionnement de l'éclairage de la voie express Aéroport-Taroudant.

Article III. INTERVENTIONS DE LA COMMUNE DE TAROUDANT

Les axes d'interventions de la Commune de Taroudant dans le cadre de cette convention sont :

- Mettre à la disposition de l'AMEE les données nécessaires à l'élaboration des diagnostics cités dans l'article II ;
- Faciliter l'accès aux sites de la Commune de Taroudant pour les agents de l'AMEE chargés de l'exécution des prestations objet de la présente convention, ainsi qu'aux prestataires désignés pour cet effet ;
- Permettre à l'AMEE d'assurer le monitoring et le reporting des économies d'énergie réalisées.

Article IV. SUIVI ET ÉVALUATION DU PROJET

Le comité de suivi composé des représentants de la Commune de Taroudant et ceux de l'AMEE sera chargé du suivi du projet objet de la présente convention.

Article V. NATURE DES OBLIGATIONS DE LA CONVENTION

Pour l'accomplissement des actions prévues par la présente convention, les Parties s'engagent à fournir les meilleurs efforts, conformément aux règles de l'art. De ce fait, les présentes obligations ne sont, de convention expresse, que pures obligations de moyens.

Article VI. DATE D'EFFET ET DURÉE

La présente convention entre en vigueur à la date de sa signature par les deux Parties pour une durée de deux (2) années ou jusqu'à réalisation des actions prévues par la présente.

Article VII. RÈGLEMENT DE DIFFÉRENDS

En cas de différend sur l'interprétation ou la mise en œuvre de la présente convention, les Parties s'accordent à lui trouver une solution à l'amiable.

La cessation de la production des effets de la présente convention n'affectera pas les activités en cours d'exécution.

FAIT EN DEUX (2) EXEMPLAIRES ORIGINAUX À RABAT, LE.....

Pour	Pour
La Commune de Taroudant	**L'AMEE**
Le Président	**Le Directeur général**
M. Abdellatif ouahbi	**M. Saïd MOULINE**

توقيع كاتب المجلس	توقيع النائب الأول لرئيس
رشيد فنان	محمد أمهرسي

النقطة العاشرة:	**الدراسة و المصادقة على:** **أ. إلغاء المقرر القاضي بتهيئ ساحة باب الخميس بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.** **ب.تهيئ ساحة 20 غشت بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.**

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى دورة لاحقة.

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية إلى دورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 52/2022	الدراسة و المصادقة على: أ. إلغاء المقرر القاضي بتهيئ ساحة باب الخميس بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط. ب. تهيئ ساحة 20 غشت بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على:

أ.إلغاء المقرر القاضي بتهيئ ساحة باب الخميس بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

ب. تهيئ ساحة 20 غشت بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط ،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 18 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	مينة فريسي	زينب الخياطي
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	فضمة ازوران
فاتحة موفق	شكيب اريج	عبد الحق يسري	
عائشة تاغموت	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على:

أ. إلغاء المقرر القاضي بتهيئ ساحة باب الخميس بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط.

ب. تهيئ ساحة 20 غشت بجعلها فضاء للفرجة والتنشيط إلى دورة لاحقة.

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

النقطة الحادية عشرة:	الدراسة والمصادقة على تعديل و تحيين اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية بأكادير.

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى دورة لاحقة.

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل و تحيين اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية بأكادير إلى دورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 53 / 2022	الدراسة والمصادقة على تعديل و تحيين اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية بأكادير

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل و تحيين اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية بأكادير.،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 18 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	مينة فريسي	زينب الخياطي
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	فضمة ازوران
فاتحة موفق	شكيب اريج	عبد الحق يسري	
عائشة تاغموت	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل و تحيين اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية بأكاديرإلى دورة لاحقة.

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

النقطة الثانية عشرة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني**

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الموالية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني للجلسة الموالية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

النقطة الثالثة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة**

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الموالية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينةللجلسة الموالية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

النقطة الرابعة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى دورة لاحقة.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي إلى دورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 54 / 2022	الدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعي،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 18 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	مينة فريسي	زينب الخياطي
اسماعيل الحريري	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	فضمة ازوران
فاتحة موفق	شكيب اريج	عبد الحق يسري	
عائشة تاغموت	نزهة ايت حبان	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع تعديل القرار الجبائي الجماعيإلى دورة لاحقة.

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

النقطة الخامسة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة**

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الموالية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة للجلسة الموالية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

النقطة السادسة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية

في مستهل هذه النقطة و بناء على تدخلات و مقترحات السادة الأعضاء تم اقتراح تأجيل البث في النقطة إلى الجلسة الموالية.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية للجلسة الموالية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

المملكة المغربية
جماعة تارودانت
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت

دورة عادية:2022
جلسة علنية: الجلسة الثالثة

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت
في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2022
الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ: الخميس 12 ماي 2022

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2022 خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الخميس 19 ماي 2022، على الساعة الخامسة(17:00)مساء بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد بيروك التيجاني قائد رئيس لملحقة الإدارية الرابعة ، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 28

وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	سعاد ابلعيد	مستشارة جماعية	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	محمد احسان	مستشار جماعي
شرف الدين اسقرو	النائب الثالث للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	زينب الخياطي	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	عبد القادر هرماس	مستشار جماعي	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية
رشيد فنان	كاتب المجلس	عبد الحق يسري	مستشار جماعي	زهرة دنبي	مستشارة جماعية
محمد الحاتمي	مستشار جماعي	سعاد اريب	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
رشيد وحيد	مستشار جماعي.	فاطمةالزهراء خلوفي	مستشارة جماعية		
شكيب اريج	مستشار جماعي.	محمد جبري	مستشار جماعي		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: ..... لا أحد.
- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : ..... ثلاثة (03) أعضاء و هم السادة:

اسم العضو	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
هشام امزراو	نائب كاتب المجلس
مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- نور الدين الورغي.....: مدير المصالح.
-عبد المنعم المناني.....:رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية.
- محمد الحبيب المطلب.....: رئيس قسمالشؤون الادارية و المالية و القانونية.
- - ادريس ورزيكن.....: رئيس مكتب النفقات.
- مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.

افتتح السيد النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الثالثة من الدورة العادية لشهر ماي 2022 مرحبا بالسادة الأعضاء وبالسيد بيروك التيجاني قائد الملحقة الادارية الرابعة والسادة أطر الجماعة والموظفين و الحضور الكريم و ممثلي الاعلام،بعد ذلك قدم نقط جدول أعمال الجلسة الثالثة من الدورة العادية لشهر ماي 2022 كما يلي:

❖ **الجلسة الثالثة: الخميس 19 ماي 2022 على الساعة الخامسة (17:00) مساء بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.**

12. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني .
13. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة.
15. الدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة.
16. الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

النقطة الثانية عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني

في مستهل هذه النقطة أشار السيد الرئيس أن هذه النقطة تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية جماعة تارودانت وجمعية مهرجان التبوريدة والتراث الروداني،بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عبد المنعم المناني رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية لتقديم عرض في الموضوع.

عبد المنعم المناني ..... رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية

فيما يتعلق بهذه النقطة لابد من الاشارة الى أن مهرجان التبوريدة بدأ منذ سنة 2017 تبنته جماعة تارودانت خلال النسخة الاولى,وبعد أن تطور ارتأت الجمعية بالتنسيق مع الجماعة على تبني هذا المشروع حيث أشرفت جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث على النسختين التي تم تنظيمهما النسخة الاولى في 2017 و النسخة الثانية 2018والنسخة الثالثة 2019,هذا المشروع يتم بين جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني بتنسيق مع جماعة تارودانت والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومجموعة من الشركاء.

الان نقدم برنامج هذه النسخة لسنة 2022 والمقترح لها ايام 31/30/29/28/27 يوليوز بالسنة الجارية مع مجموعة من الشركاء المقترحين منهم مجلس جماعة تارودانت المبادرة الوطنية المديرية الاقليمية للثقافة وعدة شركاء اخرين,الفكرة هي تنظيم ملتقى سنوي دائم الذي يمكن أن يعطي اضافة نوعية لمدينة تارودانت,هذه فقط بعض اهدافه جعل المبادرة الثقافية في صلب النموذج التنموي كذلك تنشيط الحركة السياحية و تمتيع الساكنة,والبرنامج المقترح وهو يتزاوج بين عروض التبوريدة وأمسيات السهرات الفنية ...هذا فيما يتعلق ببعض الميزانية,لابد ان نذكر ببعض الصور من النسختين الاولى والثانية اللتان حضيتا بافتتاح من قبل السيد العامل والنسخة الثالثة بحضور السيد والي جهة سوس ماسة بطبيعة الحال مع عامل اقليم تارودانت ورئيس جهة سوس ثم الرئيس الاقليمي هذه بعض الصور التي نقدمها فيما يتعلق بالنسختين الماضيتين عدا صور الاستعراض التي تم تنظيمهم للنسخة الثالثة.ومن خلال هذا المشروع تهدف الجماعة لإعطاء إضافة لهذا الملتقى وكذلك ترسيخ وتحديد مجال تدخل الجمعية بالتنسيق مع الشركاء الآخرين ومجالات تدخل الجماعة مع الاشارة أن هذا المشروع هو في الأصل من طرف جماعة تارودانت,الجمعية هي شريك فقط في إطار التنزيل،لدى السادة الاعضاء نسخة اتفاقية الشراكة المزمع عرضها للدراسة والتصويت.و سأعرض برنامج هذه النسخة كما يلي:

جمعية مهرجان التبوريدة
وإحياء التراث الروداني

البطـاقة التقنية

- ❖ المدينة : تارودانت
- ❖ موقع الملتقى : ساحة باب بيزمارن
- ❖ نوعية المشروع : ملتقى تارودانت للتبوريدة.
- ❖ الشعار : التبوريدة فن تراثي أصيل
- ❖ مكونات المشروع :
  - التبوريدة
  - التنشيط
- ❖ المشاركين : 15 سربة + 10فرقة فنية فلكلورية
- ❖ كلفة المشروع : 373500,00 درهم
- ❖ تاريخ الملتقى : خمسة أيام : 27/ 28/29/30/ 31يوليوز2022.

شركاء المهرجان

- المجلس الجماعي لتارودانت
- عمالة اقليم تارودانت
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- مجلس جهة سوس ماسة
- مجلس إقليم تارودانت
- المديرية الاقليمية للثقافة بتارودانت
- تعاونية كوباك
- شركة كوكا كولا
- أتاي السبع
- أتاي البارود
- شركة صورميد
- شركة S S M T
- تعاونية الزاوية

فكرة المهرجان

إقامة مهرجان سنوي دائم تنفذه جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني ،
لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة وإغناء البرامج الثقافية بمدينة تارودانت

أهداف المهرجان

- جعل المبادرات الثقافية في صلب النموذج التنموي في بعده الثقافي والاقتصادي و الاجتماعي .
- تنشيط الحركة السياحية بجذب أكبر عدد ممكن من الزوار إلى مدينة تارودانت من داخل المملكة و خارجها للاستمتاع بمقوماتها التاريخية وباللوحات المقدمة في المهرجان.
- الانخراط في تقديم صورة حقيقية عن مغرب رابط بين ثقافة الأمس واليوم والغد و منفتح على الامتدادات التاريخية و الجغرافية للمغرب.
- تثمين التراث اللامادي من خلال إحياء الموروث التاريخي والثقافي الأصيل والمتمثل في تربية الفرس وممارسته فن التبوريدة بلوحاته التاريخية على إيقاع حوافر الخيول وطلقات البارود .

برنامج المهرجان

التاريخ	التوقيت	النشاط	المكان	الفئة المستهدفة
الاربعاء 27يوليوز 2022	ابتداء من 16:00	استقبال المشاركين	ساحة باب بيزمارن	المشاركون
الخميس 28يوليوز 2022	ابتداء من 17:00	افتتاح الملتقى	أمام الباب الرسمي للعمالة	ساكنة تارودانت و زوارها
	21:00	أمسية فنية	ساحة باب الحجر	
الجمعة 29 يوليوز 2022	ابتداء من 17:00	التبوريدة	ساحة باب بيزمارن	ساكنة تارودانت و زوارها
	21:00	أمسية فنية	ساحة باب الحجر	ساكنة تارودانت و زوارها
السبت 30 يوليوز 2022	ابتداء من 17:00	التبوريدة	ساحة باب بيزمارن	ساكنة تارودانت و زوارها
	21:00	أمسية فنية	ساحة باب الحجر	ساكنة تارودانت و زوارها
الأحد 31 يوليوز 2022	من 10:00 إلى 12:30	صبيحة تنشيطية	ساحة باب بيزمارن	أطفال مدينة تارودانت و زوارها
	ابتداء من 17:00	التبوريدة	ساحة باب بيزمارن	ساكنة تارودانت و زوارها

الميـــزانية

النوع	العدد	المدة	ثمن الوحدة بالدرهم	المجموع بالدرهم	ملاحظات
تعويضات السربات	15	04	3000.00	45 000.00	تشمل التعويضات: التغذية + النقل
العلف : تبن شعير	250 2160 كلغ	04	40.00 5.00	12000.00 11000.00	
البارود الحبة	100كلغ 30علبة	04	400.00 350.00	40000.00 10500.00	100حبة في كل علبة
تعويضـــات الفرق الفنية	10	02	2000,00	20000,00	
المنصة والصوتيات	01	04	.....	40 000.00	
التغذية	-	-	-------	40 000.00	تغذية الضيوف واللجنة التنظيمية.
الماء الشروب	3000 قنينة	04	3.00	9000.00	
الصبحات الترفيهية والتوعوية	02	02	3000	6000,00	
التنشيط والتقديم	02	04		5000.00	
الادارة				15 000.00	
تعويضات العمال	.....	04	100	40000,00	
الفريق الاعلامي	-----	04	------	15000.00	
الطباعة	.....	...	.....	35 000.00	
هدايا تكريمية		...	500	20000.00	
النقل والتنقل				10000.00	
	المجمـوع			373500,00	

فضاء المهرجان

ساحة باب بيزمارن

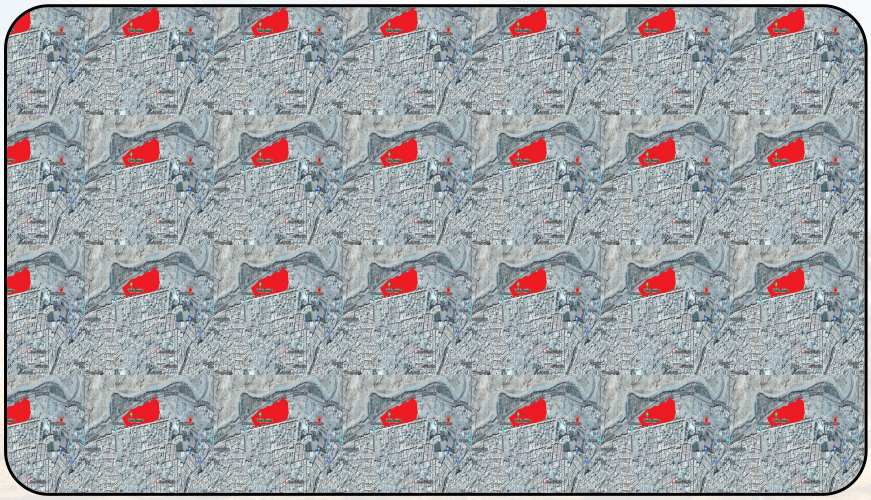

بعض صور الدورات السابقة

انطلاق فعاليات ملتقى التبوريدة في نسخته الثانية
بتارودانت
الخميس 05 يوليوز 2018 أمام مقر عمالة تارودانت
جماعة تارودانت
COMMUNE DE TAROUDANT

المناقشة

محمد احسان.....مستشار جماعي

فيما يخص هذه النقطة الخاصة بالتبوريدة بتارودانت هو في الحقيقة لا احد يجادل في ان المسألة تتعلق بالهوية لتارودانت وتاريخ تارودانت وهي ايضا ارث ثقافي للمنطقة,والمسألة التي أريد طرحها هي المكان وارى ان في مسألة التبوريدة انشطة رياضية ويدخل فيها سهرات وانشطة اخرى لا تقام في عين المكان, والاشكال يكمن في انه نفس مكان انشطة

التبوريدة هو نفسه مكان مصلى صلاة العيد وحبذا لو اننا نختار مكانا آخر للتبوريدة أو نختار مكانا آخر للمصلى وحبذا لو نختار مكان في سطاح المدينة بجانب الواد هناك مساحات كبيرة ونصممه على الشكل التقليدي بالخيم لا بالنسبة للسهرات وحتى الأنشطة الأخرى الموازية وتكون جميع الأنشطة موحدة مجتمعة في مكان واحد, ونترك ارض المصلى لصلاة العيد بحيث انا مصلى مدينة تارودانت اخذ صيت عالمي من حيث الصور التي اخذت وتم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي وهو من بين أكبر المصليات في العالم الاسلامي فالأمر يستدعي منا إعادة التفكير,وأتمنى كامل التوفيق للمهرجان.

سعاد أريب.....**مستشارة جماعية**

انا فقط في قراءتي الاولى لما يسمى بالاتفاقية لا اناقش طبعا اهمية المهرجان ولا اهمية الجمعية بقدر ما اريد واود ان يتم تحديد اتفاقية الشراكة في تمهيديه بناء على دورية وزير الداخلية, لماذا لا نه عند قراءتنا لهذه الاتفاقية هناك اشياء ربما تم عن قصد او عن غير قصد عن حسن نية او سوء نية لا يهم المهم ان هذه الدورية توضح الكثير من الدقة للمسائل التي تتعلق بمقررات دعم او مساعدة الجمعية او ابرام اتفاقية تعاون وشراكة معها, خاصة وان هذه الاتفاقية تدخل في شقيها اولا الشق التشاركي على مستوى الاتفاقية في حد ذاتها وايضا على مستوى تخصيص دعم مالي وهدا من المفروض ان يظهر في بنود الاتفاقية. وشكرا.

محمد الحاتمي.....**مستشار جماعي**

في هذا العرض الذي قام به الاستاذ لاحظنا بانه كانت تجربة لثلاث دورات, بناء على هذه التجربة هل تمت دراسة التداعيات لأنه ارى هنا شراكة بمبلغ 120الف درهم ودخل عام بمبلغ 375 الف درهم, اريد معرفة اذا قمتم بدراسة لتقييم العائدات بهذه التجربة هل هنا تحرك لعجلة السياحة هل هناك إشهارات للتعريف بهذا المهرجان هل هناك برنامج لجلب مؤثرين وأناس يمكنهم التعريف بمدينة تارودانت, او اننا نعطي من المال العام ويمضي الحدث وننساه ونقول موعدنا السنة القادمة ان شاء الله ونعاود اعطائهم. وشكرا

شكيب اريج.....**مستشار جماعي**

بما اننا نتحدث عن مشروع في دورته الثالثة ان اعتقد ان ما قدم لنا لا يعكس الصورة الحقيقية لحدث حافل في دورات سابقة, يعني كان ملخصا بشكل كبير وهنا استحضر معكم جمعية مجلس السياحة صعبنا عليهم الامر لإعطائهم 5 ملايين, بالنسبة للمشروع الذي يتطلب 12 مليون وفي دورته الثالثة نعمل على ملخص دقيقتين, ربما هذه التجربة تكون اغلى مما اعطي لها يعني هذا تبخيس في حق التجربة بحد ذاته,لو حضر معنا مثل من الجمعية وقام بالتقديم بنفسه لكان افضل لإعطائنا الصورة الحقيقية لهذا الحدث الذي اراه كبيرا,ولقد حضرته وهو اكبر مما صور هنا وبالتالي انا لا انتظر منه فقط ان يمر في الدور وينسى بل نريد معرفة العائدات لهدا الحدث وما الى ذلك لتشجيعنا وتجعلنا نقول ان 12 مليون قليلة, لماذا نبخس عمل يقوم به المجتمع المدني وهو عمل كبير يجب اعطائه قيمته ليظهر للرأي العام وجميع ساكنة تارودانت انه مشروع مهم للمدينة بحيث يستفيد اصحاب "الكوتشيات" أصحاب سيارات الاجرة والأسواق ويقوم بالترفيه ووو الخ. ليس فقط على مستوى الهوية يناقش مهرجان التبوريدة الخ...

صراحة كنت أتمنى أن يقدم لنا عرض وافي ومستوفي ولا يبخس قيمة المهرجان وهذا فقط غيرة مني على هذا المشروع ليرقى يكون أفضل مما هو عليه, إذا كانت المحاسبة والمواكبة لأي مشروع كان تأكدو ان هذه الجمعيات التي تأخذ من المال العام ستكون حريصة على تقديم صورة واضحة للمشروع الذي تقدمه خاصة عندما من مشروع من الحجم الكبير, أنا لا أتكلم على المشاريع الصغرى التي لازالت تحبو ولازالت في طور البداية, ولكن مشروع في دورته الثالثة

كأننا نحكم عليه بالإقبار والفشل عندما لا نعطيه قيمته من البداية, بحث أن على أعضاء الجمعية أن يقوموا بتقديم برنامج مشروعهم بأنفسهم وهذا يكون قبل أن يمر في الدورة.وأتمنى أن تعطوا ا؟لأمور قيمتها التي تستحق وشكرا.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة باتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني, لتنظيم ملتقى في نسخته الرابعة, بالإضافة لما جاء به الاخوان اريد اعطاء بعض الملاحظات :

اولا ليس لنا إلا أن نثمن هذا المشروع بحيث حضرنا النسخ الفائتة وهو مشروع ذو إشعاع وحركية على مستوى المدينة, الا ان البطاقة التقنية للمشروع التي قدمت لنا كانت نفسها البطاقة التي قدمت لنا في الدعم السنوي الذي كان قبل بإضافة بعض التغييرات وهي صور من النسخة الثالثة, بالإضافة لبعض المبالغ التي ستضاف, وبالتالي كان بودنا ان تأتينا بطاقة النسخة الرابعة بأفق أفضل من البطائق السابقة, المشروع دعم من قبل من طرف الجماعة وكذلك من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في النسخة الثالثة, كان بودنا كذلك اعطائنا تقرير مفصل للنسخة الفائتة اذا كنت اتذكر فالنسخة الثالثة دعمت بمبلغ 90 الف درهم ومن اطار المبادرة 5 او 6 ملايين سنتيم, فبالتالي هذا مال عام لابد ان تكون بين ايدنا قراءة من خلال تقرير مفصل للمشروع من خلال النسخة الثالثة, بحيث ان هذا التقرير هو الذي يعطي القيمة التي سيدعم بها المهرجان في نسخته الرابعة. مرة اخرى اقول بانه المكان بجانب الاسوار يعطي صورة متكاملة من الجانب الثقافي مع نوع التظاهرة ولكن المشكل الذي يعيقه هو الطريق ومحاذاة المكان للوادي بحيث اذا كان هناك تنظيم ستكون الامور جيدة وهذا انطلاقا من ملاحظاتنا في حضورنا للنسخ الفائتة. وشكرا

لدي اضافة وهي انه كان بودنا ان تكون لدينا بطاقة لأعضاء الجمعية لنتمكن من معرفة هؤلاء الناس. وشكرا

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

كذلك أثمن هذا المشروع لأهميته لأن "اليونسكو" وضعت التبوريدة في التراث اللامادي للمملكة, وبالفعل تتطور المسائل ونلاحظ في البند الرابع لجنة للتتبع والتنسيق متناسيين مسالة التنسيق يجب ان توضع بمعايير علمية وموضوعية تحترم مبدئ تكافؤ الفرص كذلك تحترم مقاربة النوع و الجندرة , ويا حبذا الدورة الرابعة لهذا الفن يكون فيها دمج العنصر النسوي في التكوين والتأطير.

وهذا المبلغ نريد نحن كنساء حقنا منه يعني 12 مليون سنتيم فقط للذكور لما لا نكون خلية للنساء فلدينا بطلات في الرياضة وامتطاء وركوب الخيل ولما نراهم في كل سنة وكذلك نرى تأطير الشباب والشابات خلال السنة . وشكرا

اذا كان من المكن اضافة باقي البنود سنكون سعداء في وضع البصمة الاولى كمدافعين على حقوق النساء في هذه المدينة واخراج جميع المشاريع التي تحترم حق النساء في مدينة تارودانت فالمدينة ملكنا جميعا. وشكرا.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

تماشيا وتكاملا مع مداخلة الاختين "الزهراء دنبي" و "فضمة ازوران" لا يمكن فعلا الا ان اثمن مشروع مهرجان التبوريدة, انا ارى بأن المبلغ المخصص جد هزيل مقارنة مع الاشعاع الذي يعطيه لمدينة تارودانت, ولكن هذا اربطه بضرورة الاشتغال مستقبلا على تجويد هذا المهرجان ولنجعل منه مناسبة مصابة كذلك لندوات ذات ارتباط بمجال التبوريدة والفروسية ولما لا كذلك معرض لمستلزمات التبوريدة والفروسية لكي نتمكن من السير في اتجاه التسويق السياحي الثقافي لمدينة تارودانت, وبالتالي العمل مسقبلا على البحث عن شركاء آخرين لنتمكن من الوصول الى التجويد واعادة تهيئة الفضاء والطريق, وكذلك تقديم طبق التبوريدة والفروسية يجب ان يكون بشكل جميل لأننا نلاحظ بعض

العشوائية في الدورات السابقة وهذا راجع للمبالغ الهزيلة المرصودة للمهرجان, وليس لنا الا نتماشى مع هذه الاتفاقية على اساس اننا نفكر جميعا مستقبلا كما كان الحديث في اطار منح الجمعيات وهذا سنتركه جانبا للتفصيل فيه, وشكرا.

اسماعيل الحريري.....النائب الرابع للرئيس

الحمد لله الجميع متفق ويؤكد على اهمية هذا المهرجان, الحمد لله انه مكتسب ونحن الان نناقش البث في الاحتفال بالنسخة الرابعة, اخر نسخة الحمد لله كانت متميزة, وبهذه المناسبة نشكر السيد عامل الاقليم الذي دعمها ماديا ومعنويا, وكذلك سيدعم هذه النسخة ان شاء الله في اطار المبادرة وفي اطار الدعم المعنوي, وكما يعرف الاخوان دور هذا المهرجان, كما قال السيد حاتمي ان اول نسخة كان الهدف منها خلق فرجة محلية, ومحاولة خلق نواة اولى استرجاع التراث الروداني الاصيل وبدأت هذه النسخ ولله الحمد تتطور من نسخة الى اخرى افضل منها حتى وصلنا بفضل الله الى النسخة الرابعة والتي ستكون ان شاء الله نسخة متميزة, فعلا المكان الذي اشار اليه السيد احسان لازال يناقش بحيث المكان جانب الاسوار يعطي صورة متناسقة مع الحدث وهذا ما يجعل المجلس يتريث قبل الذهاب لسطاح المدينة, بما أن التبوريدة كانت سابقا تقام "فم البيرو" امام فندق السلام واردنا ان نحافظ على ذلك الجانب, وحتى الاجانب القاطنين بتارودانت نوهوا بهذا المهرجان وطلبوا من المجلس إعطائهم الوقت المحدد للمهرجان لإستقطاب جاليتهم, ولدينا تقريبا حوالي 400 أجنبي في مدينة تارودانت.

في هذه الدورة الرابعة للمهرجان سيكون بالموازاة معرض للصناعة التقليدية خصوصا ما يتعلق بالخيل وحتى بعض الصور التاريخية والصور الفوتوغرافية للمهرجانات السابقة, والاشارة التي اشارت اليها السيدة ازوران بالنسبة لمشاركة فريق النساء وكان المشكل المطروح هو المشكل المادي, ففرق النساء للتبوريدة متواجدة فقط علينا تهيئة الظروف الملائمة لاستقبالهم لان فرق النساء ليست كفرق الرجال الذين يحضرون معهم الخيم للمبيت بعكس النساء يجب الحجز لهن في فندق والتكفل بكل مستلزماتهن من أكل ووو, لذا يجب رفع المبلغ الذي سيدفع ويتوجب على الجمعية استدعاء فرق النساء... ونحرص على التمسك بهذا المهرجان وهذه مناسبة الاعادة احياء مهرجانات اخرى ومناسبات اخرى منها المعرض الفلاحي, والالعاب الشعبية التي كانت تقام في ساحة القصبة موسم تمصريت الذي تمت مناقشته مع الاخت الخياطي والاخرون الذي يحمل حمولة الاصالة والهوية ثقيلة يجب كذلك ان يتم ارجاعه, ومواسم الزوايا...سبب مهرجان التبوريدة هو ان اصحاب التبوريدة جاؤوا وطلبوا من الجماعة اعطائهم مكان لتحريك الخيل وقلنا لما لا ننظم مهرجان التبوريدة داخل المدينة بما ان المبلغ ليس بالشيء الكثير, وبالتالي كانت النسخة الاولى والثانية والثالثة وهذه الرابعة ان شاء الله نريدها ان تكون احسن من سابقتها والتي ستشرف المدينة والاقليم والوطن وتسجل ان شاء الله ضمن التراث اللامادي في اليونسكو. والسلام عليكم ورحمة الله

حامد جودي.....مستشار جماعي

طبعا بدوري لا أملك إلا أن أثمن هذه المبادرة لما لها من أهمية سياحية واجتماعية واقتصادية وأشد بحرارة على أيدي الجمعية وكل من ساهم في بعث هذا الفن فن التبوريدة في هذه المدينة كما كان معروفا من قبل كما قال السيد الحريري أنها كانت تقام في "فم البيرو" وكذلك في موسم "سيدي مبارك" وبعد ذلك تم نسيانها.

أريد أن أتكلم على المكان فعلا كما قال السيد محمد احسان المكان غير مناسب, ولكنه المكان المناسب حاليا طبعا لتواجدها جانب الاسوار والامن متوفر وقريب من المدينة, وحبذا كما قال الاخوان قبل لو أن أحد منخرطي الجمعية

لهذه الجلسة لإعطائنا نبذة تاريخية عن فن التبوريدة أولا ثم التعريف بها, وأنا كذلك أقول أن هذه المنحة أعتبرها في المستوى وداعم لمن نادى بالرفع منها وشكرا.

سعاد اريب .....مستشارة جماعية

تحية مجددا للجميع, دائما في إطار ما تنص عليه المذكرة المشار إليها سابقا في إطار الاختصاصات الذاتية للجماعة الترابية التي يهمها موضوع الاتفاقية في الحقيقة كنت أتمنى أن تكون هناك مادة قانونية تشير إلى بما أننا هنا سميناها في المادة الثانية "تنظيم ملتقى تارودانت للتبوريدة " وتوظيفه كأداة للتواصل إقليميا جهويا وطنيا ودوليا, وهنا تم القفز على مسألة مهمة جدا وتدخل في إطار ما هو ثقافي وما هو تاريخي بالنسبة لمدينة تارودانت هو أنه لماذا لا تنضاف مادة على اعتبار عن أصحاب الصناعة التقليدية والتطريز على الجلد وتربية الخيول, وبالتالي هنا فعلا يمكن أن تكون تارودانت ملتقى وتشارك فيه جماعات أخرى.ورأينا أنه في مهرجان مدينة الجديدة هنا فرق تأتي من الخارج للمقارنة ودراسة كيف تربى الخيول...وأتمنى فعلا أن تتم إضافة هذه النقطة وشكرا.

فاطمة الزهراء خلوفي .....مستشارة جماعية

أولا مهرجان التبوريدة على حد علمي ليس بموروث ثقافي لمدينة تارودانت, أظنه من دكالة, وأنا أريد أن أتحدث بصفة عامة عن المهرجانات التي تقام داخل مدينة تارودانت والنقطة التي لا نبدي لها بالا وهي إشعاع المهرجانات بحيث أننا نقيم مهرجان لأجل مهرجان , ما هو اصلا الغرض من مهرجانات تارودانت, فالمهرجان هو انفتاح المدينة بحيث إذا كان المهرجان سيقام دون علم أحد فما الجدوى منه, فمدينة تارودانت تزخر بموروث ثقافي كبير لذا علينا تعزيزه والافتخار به

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

إذا من خلال مداخلة الاخوان تبين لنا أن هذا المهرجان هو مكتسب من مكتسبات جماعة تارودانت كما أن عددا من الاخوان ذكر مميزاته وإيجابياته كتسويق المدينة كإحياء الموروث الثقافي كذلك الانتعاش الاقتصادي في مدة المهرجانات إلى غير ذالك.

والاخوان تحدثوا أن علينا الاضافة إلى المهرجان وهذا ما نطمح إليه إن شاء الله. وبالنسبة للتقارير فالسيد رئيس المصلحة سيمد الاخوان بتقرير الدورة الثالثة, وكإشارة فالسيد عبد المنعم المناني هو أمين مال جمعية التبوريدة, إذا لم تكن نقاشات أخرى ننتقل للمصادقة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 55/2022	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني ،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 23 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 23 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 23 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	محمد الحاتمي	سعاد اريب	زهرة دنبي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
شرف الدين اسقارو	سعاد ابلعيد	محمد احسان	
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	مينة فريسي	كنزة عزمي	
رشيد فنان	الزهراء رحمون	اسماء لقجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية مهرجان التبوريدة و إحياء التراث الروداني كما يلي:

اتفاقيــة شراكــة

بين

جماعة تارودانت

و

جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني

لتنظيم ملتقى تارودانت للتبوريدة بجماعة تارودانت

تمـــهيـــد

- تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف عدد 1.58.376 الصادر في 03 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر1958يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله بموجب القانون عدد 75.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.206 بتاريخ 05 يوليوز 2002، والظهير الشريف رقم :1.09.39الصادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون 07.09.
- وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 02-09-1 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 08-45 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.
- وبناء على المرسوم رقم 2.09.441 الصادر في 17 محرم 1431 موافق 3 يناير 2010 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها.
- وفي إطار إدراج "التبوريدة"، من طرف منظمة اليونسكو على قائمة تراثها غير المادي، ما يمكن من الحفاظ على هذا التقليد العريق الذي يحظى بشعبية كبيرة في المغرب.واعتبار "التبوريدة"، تشكل عنصرا جوهريا ضمن التراث الوطني المغربي، حيث يرتبط فن الفروسية المتجذر بعمق الثقافة المغربية بالاحتفالات الوطنية والجهوية.
- وتعزيزا لآلية الشراكة التعاقدية الرامية إلى تكثيف التعاون وتفعيله مع مختلف الفاعلين والمتدخلين وتوظيف مواردهم ووسائلهم لتحقيق التنمية الثقافية المستدامة وفق أهداف نوعية وكمية مدروسة؛
- و بناء على محضر مداولات المجلس الجماعي في إطار دورته العادية لشهر ماي 2022 خلال الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2022.

تم الاتفاق على ما يلـي:

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وتنظيم إطار تدخل الطرفين المتعاقدين من أجل التعاون والشراكة للعمل المشترك بخصوص تنظيم ملتقى تارودانت للتبوريدة.

المادة الثانية: أهداف الاتفاقية

تكمن أهداف الاتفاقية في:

- تنظيم ملتقى تارودانت للتبوريدة وتوظيفه كأداة للتواصل اقليميا جهويا ووطنيا و دوليا.
- المساهمة في توثيق ذاكرة المدينة من خلال رصد محطات تاريخية واجتماعية ووطنية واقتصادية وثقافية وعلمية بحثا وتصويرا وعرضا ومناقشة .
- المساهمة في تنمية المدينة ثقافيا وفنيا وسياحيا واقتصاديا .

المادة الثالثة : تدبير الشراكة.

يعمل الطرفان بروح تشاركية وبمنهج تكاملي على ضمان حسن التعاون لتطوير والنهوض بالثقافة والتراث بصفة عامة وفن التبوريدة بصفة خاصة بالمدينة، ولهذه الغاية تحدث بموجب هذه الاتفاقية لجنة مشتركة تعمل على تدبير الاتفاقية.

ويحرص الطرفان، في إطار هذه الشراكة على اتخاذ كل التدابير الرامية إلى تحسين العمل ويلتزمون في هذا الصدد بإدماج الملتقى في آفاق الشراكة والتعاون المحلي والجهوي الوطني والدولي للأطراف المعنية.

البند الرابع : التزامات الأطراف

❖ التزامات الجماعة الترابية لتارودانت

- تلتزم جماعة تارودانت ب:
  - تخصيص دعم مالي سنوي يقدر بمئة وعشرين ألف (120 000.00) درهما برسم كل سنة لمدة خمس سنوات.
  - المساهمة بالوسائل اللوجيستيكية وفق الممكن لإنجاح التظاهرة.
  - دعم جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني بالوسائل الإدارية والفنية الممكنة .
  - وضع المرافق الجماعية المحتضنة للتظاهرة رهن إشارة الجمعية .

❖ التزامات جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني.

- تلتزم الجمعية ب:
  - تنظيم ملتقى تارودانت للتبوريدة بمدينة تارودانت كل سنة.
  - التنسيق وإشراك الجماعة في إطار التحضير للتظاهرة.
  - حسن التدبير المالي والإداري والمحافظة على الممتلكات الموضوعة رهن إشارتها وتحقيق نتائج ايجابية ومرضية في مستوى تطلعات سكان الجماعة.
  - صرف الاعتماد المخصص لها في المجالات ذات الصلة بتنفيذ البرنامج المتفق عليه.
  - تقديم تقرير أدبي ومالي لجماعة تارودانت بعد نهاية التظاهرة.
  - احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستفادة من المنح العمومية ، مع موافاة جماعة تارودانت بالبيانات والتقارير المالية والوثائق الثبوتية المتعلقة بمجال صرف الدعم المشار إليه أعلاه ، قبل نهاية السنة المالية بشهر.

البند الخامس :اللجنة المشتركة.

- تتكون اللجنة المشتركة للتتبع والتنسيق من:
  - عنصرين عن الجماعة.
  - عنصرين عن الجمعية.

يعهد إلى اللجنة المشتركة بتتبع والتنسيق وتنفيذ بنود الاتفاقية ، وذلك بتنظيم اجتماعات تنسيقية مع انجاز تقارير تقييمية للتظاهرة.

البند السادس :مدة الاتفاقية

يشرع في تطبيق هذه الاتفاقية بعد المصادقة عليها وتمتد لخمس سنوات قابلة للتجديد ضمنيا.

البند السابع: تعديل الاتفاقية

تعدل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، طبقا للقوانين الجاري بها العمل :

- بالنسبة للمجلس الجماعي تعدل بقرار متخذ في إحدى دوراته العادية أو الاستثنائية.
- وبالنسبة للجمعية يتخذ بقرار من طرف مكتبه ويرسل إلى رئيس الجماعة بواسطة البريد المضمون مع تقديم تبريرات تعديل الاتفاقية.

البند الثامن: فسخ الاتفاقية

- يمكن لطرفين فسخ هده الاتفاقية في الحالات التالية :
- بالنسبة للمجلس الجماعي لتارودانت، تفسخ بقرار متخذ في إحدى دوراته العادية أو الاستثنائية دون قيد أو شرط إذا تبين لها تجاوزات في التسيير وعدم القيام بالواجب والتقصير من طرف مكتب الجمعية.

- بالنسبة للجمعية، تفسخ هذه الاتفاقية بقرار يتخذ من طرف المكتب ويرسل بالبريد المضمون إلى رئيس الجماعة مع تقديم تبريرات لذلك ، قبل انعقاد أية دورة من دورات المجلس بشهر كامل.

البند التاسع :

في حالة وجود خلاف بين الطرفين يتم حله بالتراضي و إذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى المحاكم المختصة.

حرر بتارودانت بتاريخ : .....

التوقيعـــــات

جماعة تارودانت	جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

النقطة الثالثة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة.**

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي الكلمة للسيد عبد المنعم المناني رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية لتقديم عرض حول الموضوع.

عبد المنعم المناني .....رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية

السيد الرئيس, السيد ممثل السلطة المحلية, السادة اعضاء المجلس الاخوان الموظفين

بطبيعة الحال نحن بصدد المصادقة على اتفاقية الشراكة بين جماعة تارودانت ووزارة الثقافة والشباب والتواصل حول تنظيم فعاليات المعرض الاقليمي للكتاب, لابد من الإشارة إلى أن النسخة الأولى من هذا المعرض نظمت سنة 2019 بتارودانت من 11/29 الى 12/05 والتي حظيت بافتتاح من طرف السيد عامل اقليم تارودانت.

وكان التزام الجماعة توفير الايواء والتغذية للعارضين على أن تتكفل الوزارة باستخدام العرضين ومكان الإقامة, وهذه صور من النسخة الأولى التي عرفت برنامج متنوع و غني, فقط هذه الاتفاقية جاءت لترسيخ دور جميع الأطراف وتحديد التزاماتهم وكذا العمل من أجل انجاح هذا المهرجان الاقليمي خاصة أنه كان في البداية المشكل الطرح في التنقل بين مدن الإقليم, والجماعة اقترحت إقامة اتفاقية شراكة من أجل أن يبقى في مدينة تارودانت لأن إشعاعه خلال الدورة الأولى كان كبيرا وأعطى نفسا للمدينة من خلال الزوار ثم كذلك الورشات التي نظمت خلاله وكان برنامجا غنيا وهذا ما أدى بالجماعة لتسعى لعقد هذه الاتفاقية من أجل المحافظة عليه بتراب المدينة باعتبارها عاصمة الاقليم، و سأعرض عليكم صور من النسخة الأولى للمعرض كما يلي:

افتتح مساء يوم الجمعة 29 نونبر 2019 بساحة 20 غشت، المعرض الإقليمي للكتاب والقراءة تحت شعار" كتاب قرأته ...وطن أنرته "، المنظم من طرف المديرية الإقليمية للثقافة بتارودانت بشراكة مع الجماعة الترابية لتارودانت، وبتعاون مع المجلس الإقليمي، وعمالة تارودانت والمديرية الإقليمية للتربية والتكوين، وبدعم من مديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات، خلال الفترة الممتدة من 29 نونبر إلى 05 دجنبر 2019بساحة 20 غشت، وذلك بمشاركة عدد من دور النشر والتوزيع الوطنية إلى جانب أروقة لإصدارات ومنشورات عدة قطاعات حكومية وغير حكومية وكتبيين على الصعيد المحلي وجمعيات ثقافية.

وتعتبر هذه الدورة هي الأولى والتي حملت اسم العلامة المختار السوسي، وأشرف على افتتاحها السيد الحسين أمزال عامل عمالة إقليم تارودانت بحضور السيد رئيس المجلس العلمي المحلي والسيد رئيس المجلس الاقليمي والسيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت والسيد مدير المديرية الجهوية لوزارة الثقافة والاتصال والسيدات والسادة النواب البرلمانيين بالإقليم ورؤساء المصالح الخارجية والسلطات المحلية والمنتخبون وشخصيات مدنية وعسكرية وأمنية وممثلي المنابر الإعلامية وفعاليات المجتمع المدني، حيث تواصلت فعالياته إلى غاية 05 دجنبر2019 .

وقد قام السيد العامل والوفد المرافق له بجولة عبر أروقة المعرض وبعدها افتتحت قاعة الأنشطة الثقافية ومعرض تعريفي للعلامة سيدي محمد المختار السوسي، بكلمات افتتاحية بالمناسبة باسم الهيئات المنظمة لهذه التظاهرة الثقافية بالمدينة.

ليختتم الحفل بتكريم كل من الأستاذين :أحمد سلوان وأحمد بزيد الكنساني وتوزيع شواهد شكر وتقدير على السيد العامل وكل من ساهم في تنظيم هذه التظاهرة الثقافية.

توزيع شواهد شكر وتقدير

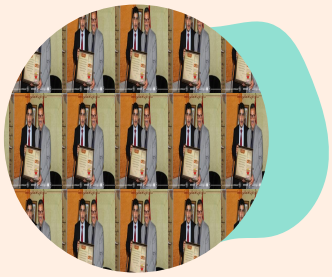

صور لأروقة المعرض الإقليمي للكتاب و القراءة بتارودانت

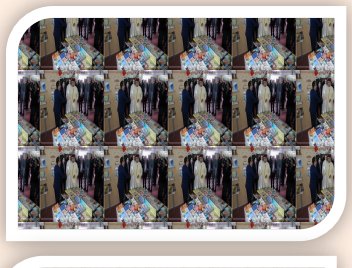
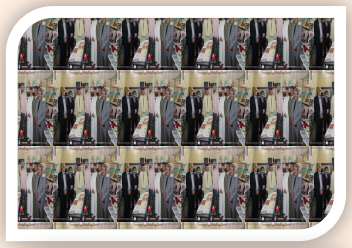
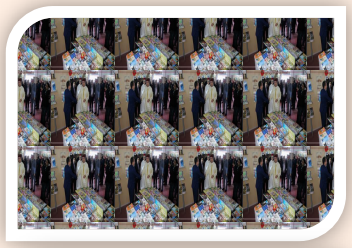
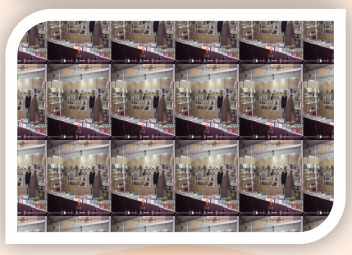
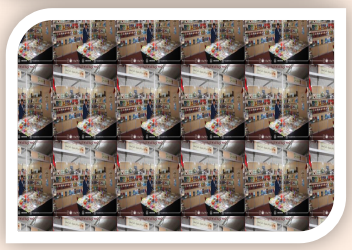
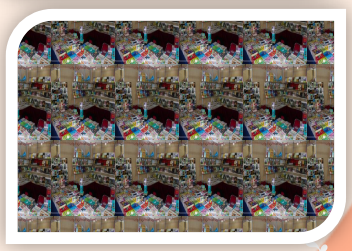

اختتام فعاليات النسخة الاولى للمعرض الإقليمي للكتاب والقراءة
2019

وللإشارة فإن هذا المعرض الإقليمي الكبير يندرج في إطار مد جسور التواصل بين الكتاب والقارئ، وتثمين العلاقة الثقافية مع كل المكونات الاجتماعية، وأيضا لتشكيل أرضية مستمرة للحفاظ على مكانة الكتاب الروحية والثقافية، باعتباره المنبع الذي يروي ظمأ القراء وأيضا لترسيخ ثقافة الكتاب والقراءة.

وعلى هامش المعرض تم تنظيم مجموعة من الأنشطة الثقافية متنوعة وخلق دينامية جديدة بمدينة تارودانت، وكذا التعريف بالمنتوجات الحديثة في مجال الإبداع في مختلف الأجناس الأدبية ولجميع الفئات العمرية ، حيث شكل فرصة للعديد من قراءات وورشات و محاضرات و ندوات و جلسات علمية و أمسيات شعرية لمجموعة من الشعراء والشواعر و توقيع كتب ودواوين شعرية لنخبة من الأساتذة والباحثين وصباحيات ثقافية و تربوية لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية منها أنشطة في القراءة وتقنيات التلخيص و ورشات في فن الرسم التشكيلي و التلوين و الخط العربي والزخرفة و الماكياج والتزيين و ألعاب بهلوانية و ورشات الحكي و تعليم المبادئ الأساسية في المسرح ،كما عرفت كل أروقة المعرض إقبالا كبيرا و برهنت عن مكانة الكتاب التي ظلت وستظل سامية في قلوب عشاق القراءة.

و في مساء يوم الخميس 05 دجنبر 2019 بخيمة المعرض المتواجدة بمساحة 20 غشت أسدل الستار عن فعاليات المعرض الإقليمي للكتاب والقراءة بتارودانت في نسخته الأولى تحت شعار "كتاب قرأته ...وطن أنرته" ،بحضور و مشاركة مجموعة من الجمعيات الثقافية .

وقد تميز الحفل الختامي بحضور كل من السيد إسماعيل الحريري رئيس الجماعة الترابية لتارودانت والسيد عبد القادر صابر المدير الاقليمي للثقافة والسيدة أسماء الناصفي نائبة برلمانية ونائبة رئيس المجلس الجماعي المكلفة بالشؤون الثقافية بالجماعة والسيد مدير السجن الفلاحي بتارودانت بالإضافة إلى حضور بعض ممثلي المصالح الخارجية وبعض أعضاء وموظفي المجلس الجماعي لتارودانت وأطر المديرية الجهوية والإقليمية للثقافة وممثلي المنابر الإعلامية المحلية وشخصيات أخرى تنتمي الى حقل الثقافة والأدب ومختلف الفنون.

تضمن برنامج الحفل كلمات تقدم بها كل من السيد المدير الإقليمي للثقافة والسيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت الذين شكرا كل من ساهم في إنجاح هذه التظاهرة الثقافية تلتها قراءات شعرية، وتوزيع شواهد تقديرية على المؤسسات والجمعيات والشخصيات الثقافية والمنابر الإعلامية المشاركة في إنجاح أنشطة المعرض، ليختتم فقرات الحفل بوصلات موسيقية فنية من تقديم جمعية الإشراق بتارودانت.

المناقشة

محمد احسان .....مستشار جماعي

فيما يخص هذه الاتفاقية هذا نشاط ثقافي بامتياز "معرض الكتاب" مع برنامج ثقافي موازي لذا يجب علينا استغلال مثل هذه التظاهرات لإشعاع كل ما هو محلي, نرى أن هذه الاتفاقية تتمحور حول نقطتين : معرض الكتاب وبرنامج ثقافي موازي, من بين التزامات الجماعة الى جانب الكهرباء وما إلى ذلك هناك الإقامة والتغذية, وهنا نقطة أخرى وهي إعداد البرنامج الثقافي الموازي للدورة لأننا نجده من صميم التزامات وزارة الشباب والثقافة ونريد هذه المساهمة فعلية وواقعية لضمان مساهمة الطاقات المعنية المحلية سواء المقيمة في مدينة تارودانت او منتمية للمدينة ومقيمة خارجها.

هناك مسألة أخرى وهي التزام وزارة الشباب والثقافة بكراء أروقة المعرض مجهزة برفوف وطاولات للعرض, وكذلك نطالب بأن يكون تعدد لدور النشر للموزعين والمهنيين لتجنب انزالات للترويج لتوجه معين وهذا لا علاقة له بالثقافة. وكذلك عرض الكتب التي لها علاقة بتارودانت أو سوس أو الجهة, ليس فقط احضار الكتب التي تتحدث عن واقع بعيد عنا كل البعد رغم أن الافادة والاستفادة موجودين ولكن علينا استحضار ما هو محلي و ما هو إقليمي وما هو جهوي, وكذلك استحضار الكتاب الامازيغي ونتمنى التوفيق لهذه التظاهرة وشكرا.

زينب الخياطي.....**مستشارة جماعية**

شكرا السيد الرئيس, الملاحظ في ما يتعلق بالاتفاقية هو ضرورة تحديد مضامن في ما يتعلق بالبرنامج الثقافي الموازي على التنوع والتعدد في ما هو معروض, لأنه لاحظنا في الدورات السابقة أنه كانت هيمنة لنوع محدد من الكتب في المعرض, بحيث أنه لم يكن يلبي جميع أذواق مواطني ومثقفي وقاطني مدينة تارودانت, وهذا نعيشه حتى في المعرض الدولي للكتاب وهذا إشكال كبير ويجب علينا أن نكون حريصين وحذرين في هذه المسألة, وبالتالي فإن تمثيلية اللجنة أرى أنها بالاكتفاء بمندوب على الثقافة ومندوب على الجماعة أرى أنه لا يكفي بحيث يجب تكون لجنة في المساعدة على إعداد البرنامج الإقليمي للثقافة يجب أن يطعم بالمستشارين والمستشارات من داخل الجماعة وكذلك الاخوان اخرون...وبالنسبة للإشكالية التي طرحها السيد محمد احسان بالنسبة للكراء أرى أن وزارة الشباب تلتزم بتخصيص قاعات العرض مجهزة برفوف وطاولات العرض, وكذلك مسألة المجانية أو غير المجانية بالنسبة للعارضين, ويجب التركيز على مسألة التعدد الثقافي في المعرض وحتى في الأنشطة الموازية وكذلك الندوات والمحاضرات, وكذلك إشراك الطاقات المحلية والإقليمية في مجال الأنشطة الموازية والندوات والعروض.

لا يسعني إلا أن أثمن هذه المبادرة بأن تكون إقليمية في البداية على أساس أن توسع مستقبلا وتكون جهوية ويقام معرض الكتاب في مدينة تارودانت وشكرا.

سعاد اريب.....**مستشارة جماعية**

تحية دائما متجددة, بالنسبة لما يتعلق باتفاقية الشراكة المتمثلة في ما سمي بمعرض الكتاب أود الإشارة إلى أن هناك فرق بين معرض الكتاب وسوق كبير للكتاب, في الحقيقة ما أحوجنا إلى حضور الكتاب بيننا بشكل لصيق وليس فقط بمعرض يقدم لنا في السنة أو في السنتين أو غيرها لأنه أولا وسيلة أو آلية لتخليق الحياة العامة وما أحوجنا الى تخليق مجتمع لم يبقى له من الأخلاق إلا القليل, وعندما نتحدث عن معرض الكتاب يجب أن نستحضر المنتجين, المسوقين, صانعي محتويات الكتب, الموزعين ومصممي البرامج. بحيث أصبحت الأشياء تتغير وتتبدل مع ما نراه من تقدم في الجانب الثقافي.

وهذا كله يفرض علينا أن نعيد النظر في الصيغة التي يجب أن يكون عليها هذا المعرض وليس فقط بالشكل التقليدي الذي نعرفه بالخيم والعداد الكهربائي بحيث أننا عندما نتحدث عن الكتاب نتحدث كذلك على الوسائط التعليمية, وبالتالي عندما نتحدث عن المعرض في شكله هذا فلا يمكن أن نمنع أي أحد يعمل في هذا الاطار, ويجب أن نكون مستعدين لطلبات المشاركة في المعرض إذا فعلا تم التفكير فيه بصيغة ذكية. لم الحظ أي مبلغ محدد لهذا المعرض علما أن هذه الأشياء كلها تستوجب أننا نحدد مبلغ معين يبدي أننا نعطي أهمية لمعرض الكتاب, والشيء الذي يجب أن نعطيه أهمية هو المبلغ الذي ستساهم به الجماعة, كذلك مسألة الزمن هل الأمر يتعلق بالمنظومة التعليمية بداية السنة,

وسط السنة, نهاية السنة, أم في العطلة الصيفية؟ أحيلكم أيضا على معرض الدار البيضاء الذي يمتد أسبوعين, بالنسبة لمدينة تارودانت هل الأمر سيان أم أقل أم أكثر. هناك بطبيعة الحال صيغ أخرى لابد أن ترافق معرض الكتاب مثل الندوات والمعارض التي يجب أن تطعم وتعطي قيمة لهذه التظاهرة .

في نقطة أخيرة فتارودانت كانت دائما مركزا للفكر والثقافة فحبذا أن يكون هذا المعرض حافزا ومحطة تعيد انطلاقة المدينة من جديد, وهذا لا يعني أنه لا توجد طاقات بل يجب مناقشة هذه الأمور بين الجماعة والمشاركين في المعرض, أتمنى أن تؤخذ هذه الأشياء بعين الاعتبار وأن تكون قيمة مضافة لهذه التظاهرة. وشكرا.

شكيب اريج .....مستشار جماعي

السلام عليكم مجددا, معرض الكتاب أنا أعتبره مطلب فنحن محظوظين بأن وزارة الثقافة برمجت أن يكون في مدينة تارودانت, وملاحظاتنا فقط في إطار تجويد هذا الحدث وأن يكون بقيمة تارودانت, وهنا استحضر حادث وقع بأحد المعارض للكتب ربما تطوان وكان الجو ممطرا وكان تركيب الكهرباء ادى إلى صعق أحد المنشطين داخل المعرض, وما دفعني لاستحضار هذه الحادثة هو أن من بين التزامات الجماعة توفير عداد كهربائي لربط خيمة المعرض بشبكة الكهرباء, وأريد فقط أن أثير انتباهكم لأن هذه الحوادث تقع ويجب أخذ هذا بعين الاعتبار بحيث يكون هناك مجموعة من الناس منهم العارضين والشركاء لذا يجب علينا أن نكون حذرين وتتم الأمور بالشكل الصحيح والسليم تفاديا لوقوع أي حادث.

في إطار التزام الطرفين نعلم بأن العارضين الذين يتقدمون طبعا نقدم لهم تشجيعات مثل عدم دفع إتاوات للجماعة ويتم توفير المبيت والنقل, ولكن الذي اثار استغرابي هو الوجبات المجانية للعارضين والمشاركين وفي اعتقادي هذا فقط زيادة في الالتزامات وخاصة أنهم فئة كبيرة وعلى الأقل سيمتد المعرض لأسبوع, ومسألة توفير الامن للتظاهرة هل يدخل ضمن التزامات الجماعة هنا اطرح السؤال, وتبقى نقط أخرى في الاتفاقية مرتبطة بالطرف الآخر وهو مندوبية الثقافة ووزارة الثقافة وهنا من الضروري ان تكون بصمة الجماعة حاضرة, ويجب التنصيص على القيمة التي ستعطى للأشخاص الذين سنكلفهم بأروقة وهم ليسوا بعارضين ولكن مثقفي المدينة, كذلك يجب أن تكون جمعية أو اثنتان من الجمعيات الرائدة في الثقافة ولديها منشورات وإصدارات إلى غير ذلك حاضرة وتكون تمثيليتها في الانشطة, كذلك استحضار هوية مدينة تارودانت وعندما يكون التكريم تعطى الأسبقية لأبناء المدينة لأنه عند وضع البرنامج يتم القفز على هذه الامور, فمثلا في الدورة السابقة كانت على اسم المختار السوسي أرى أنه من الأجدر أن تكون هذه الدورة باسم وازن من مدينة تارودانت ولما لا يكون في إطار الثقافة الامازيغية, وأخيرا الح بالنسبة للعارضين كما لهم طلبات يجب ان تكون لدينا طلبات كذلك ولا سنحول المعرض إلى أسواق لعرض المنتوجات, نريد أن يكون للمعرض عمق وليس فقط تجميع لمجموعة من الوراقات ومجموعة من المكتبات فقط, بل يجب استحضار دور النشر لأنها من يعطي قيمة للمعرض, ومسالة مهمة أيضا وهي استحضار لأسماء وازنة وطنية ولما لا تكون عربية ودولية لإعطاء المعرض قيمته الحقيقية وهذا ما يجعل الاقبال على المعرض من جميع أنحاء المملكة. وشكرا.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

قام السيد شكيب بتذكير بأسماء مثقفينا وكذلك ذكرني بفضيحة وقعت في لقاء جهوي للسيد "ازيكو" الذي كتب كتعريف عنه أنه من منطقة "امينتانوت", وهو من مواليد نواحي تارودانت بحيث أنه حتى المشرفين والمدعمين للفعل الثقافي لا يعرفون الشخصيات المنتمية للإقليم, فقط لمساندة أن الدورات تسمى بأسماء لشخصيات من الاقليم لإضافة التعريف بها .

يجب على اللجنة احترام مسألة تكافؤ الفرص بحيث نراها ذكورية 200 في 100 لذا يجب أن يحضر العنصر النسوي لهذا المعرض بحيث أن اللمسة النسائية تظهر, ثم اشراك الكتبيين المحليين و دور النشر الخ...بدون أن ننسى معلمة ثقافية وهي بجوارنا

وهي خزانة البلدية وكيفية تنشيطها خلال فترة المعرض بفتح الفرص أمام المدارس بزيارتها والتشجيع على اقتناء الكتب والقراءة, عند ذكر الطفل يجب عدم ترك المعرض جافا وحبذا أن يكون مكان مخصص للألعاب (طبعا العاب لا تشجع عل العنف والعشوائية)بحيث يكون فضاء ينمي الذكاء والانتباه والتركيز والذاكرة لدى الطفل مثل الشطرنج, السكربل, الكلمات المتقاطعة...وسبقني بالذكر السيد محمد احسان للمسألة الامازيغية بإشراك معهد "لخكام" لعرضه للمنتوجات الجديدة بحيث يقوم بمسابقات سنوية وهناك الحاصلين على الجوائز من إقليم تارودانت ويا حبذا أن يأتوا ويقوموا بتقديم كتبهم والتحدث عن تجربتهم. مع إشراك الجمعيات الثقافية في التنظيم والأفكار خلال فترة المعرض, بدون أن أنسى فئة دائما على الهامش وهي معهد مولاي الحسن للمكفوفين بحيث يجب تخصيص فضاء لهم. وشكرا.

رشيد فنان .....كاتب المجلس

في البداية نشكر الاخوان على إغنائهم لفكرة المعرض, واتمنى صادقا إذا اقتربت هذه المحطة أن تكون توصية لإقامة لجنة موسعة ويتم إشراك الجميع فقد استمعنا للمقترحات وهي فعلا في الصميم, وأريد أن أذكر أن فترة الوباء جعلتنا نتذكر مجموعة من الأحداث التي مرت، وهذا التوقف لمدة عام أو عامين لا يمكن الا أن يعطي أفكار ورؤى جديدة لأي حدث كان, أريد أن أذكر بأنه في السابق كان لدينا معرضين : معرض جهوي والذي كان ينظم على صعيد الاقاليم وكان ناجحا بامتياز بدليل أن العارضين الذين حضروا وبحكم الفضاء الذي كان ممتازا جدا، تارودانت لديها سرادق توفره العمالة للإقليم بالمبادرة الوطنية وكانت فكرة السيد العامل جزاه الله خيرا وهو السرادق الوحيد على الجهة الذي يحسن فضاءات الانشطة التي تقام فيه وكانت رسالة جماعية من طرف جميع العارضين المحليين والجهويين الذين ارادوا بالمعرض الجهوي ليبقى يقام كدورة دائمة في تارودانت, ومن بعده كان ترافع على مستوى الجماعة والثقافة ليكون معرض اقليمي وتم التواصل مع السيد الوزير لتحظى مدينة تارودانت بميزة ليكون معرض اقليمي دائم لان مدن الجهة ليس لديهم معارض اقليمية, وفعلا اقيم معرض اقليمي على مستوى تارودانت والذي حرك الجانب الثقافي والحمد لله لدينا مجموعة من الجمعيات التي تقيم انشطة ثقافية, هناك جمعيات متخصصة في الرواية وهناك منتدى الادب الذي اصبح مشهورا واصبح جنوبي ومجموعة من الجمعيات الرائدة في هذا الجانب, فمعرض الكتاب مهما كانت الكتب المعروضة فيه فالأنشطة هي التي تعطيه قيمة, كذلك كانت ندوات, كانت زيارات متتالية من طرف المؤسسات التعليمية على المستوى الاقليمي وهذا ايضا اضافة نوعية وحدث مهم جدا, واظن ان هذا الحدت بغض النظر عن نوعية المنتوج المعروض فيه فهو حدث في حد ذاته تسويق للجانب الثقافي لمدينة تارودانت وتطويره بطبيعة الحال سيضفي عليه قيمة مضافة, واتذكر ايضا انه كان هناك فرص لتتويج الكتاب المحلي وكانت مجموعة من توقيعات المؤلفين .

دون ان ننسى انه ليس سهلا بان تطلب من دور النشر الحضور فالقليل من يلبي الدعوة لأنه بالنسبة اليهم يواجهون مجموعة من الاكراهات في التنقل بحيث ان الوزارة لا تتحمل هذه الامور, كذلك اتذكر ان المعرض الاقليمي سبقته محطة لإشراك العارضين المحليين بحيث كان لقاء مع مجموعة من المكتبات وقام المندوب بجمع مجموعة من الافكار قبل تنزيل المعرض فبالتالي هي فكرة رائدة جدا, واكيد بان الدورة الموالية ستكون تتويج للدورات السابقة واخذ بالاعتبار هذه النقط التي جاء بها الاخوان.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

شكرا سيد الرئيس. فعلا اثار انتباهي مسالة الاتفاقية بالنسبة لتوفير الوجبات المجانية للعرضين من لدن الجماعة ارى ان فيه تكلفة كبيرة وخاصة ان اغلب العارضين سيسوقون لكتبهم وهذا اشكال كبير سيثقل كاهل مالية الجماعة من هذه الناحية. ومسالة التوسيع في اللجنة المشتركة من منطلق ان يكون تنوع في الافكار وتنوع في المقترحات وكذلك مسالة الاشراك في الندوات الطاقات الوطنية والدولية من ابناء المدينة او من اخذو تعليمهم فيها ام في مؤسسة "ابن سليمان الروداني" او "معهد محمد الخامس" الذين اعطوا اشعاع على المستوى الدولي لإعطاء دافع لأبناء المدينة او الجهة ككل مثال: "جامع بيضة" وهو معلمة

ارشيف المغرب وهو من تلاميذ "ابن سليمان الروداني" وكذلك ايضا "حسن رشيق" وهو عالم اجتماع معروف على المستوى الدولي والوطني وكذلك ابن مدينة تارودانت وهو امام "مسجد بوردو" "دكتور طارق اوبرو" كذلك "سي محمد ابن هلال" الذي كان محافظ الارشيف العسكري للمستعمرات الفرنسية في "مونوبولي" الذي يمكننا استضافته ليعرفنا على الوثائق المتعلقة بمدينة تارودانت الموجودة في "مونوبولي" كذلك من ضمن النساء عالمات الاجتماع "سمية نعمان" المعروفة بمدام "كسوس" ابنت البعارير نواحي مدينة تارودانت, ولن انسى "الدكتور علي كريمي" من طلبة "معهد محمد الخامس" وهو متخصص في القانون في المجال الاعلامي الذي هو حاليا عضو المحكمة الدستورية المغربية, وهناك مجموعة من الناس الذي يبدون استعدادهم وينتظرون فقط ان تكون المبادرة على مستوى المدينة ومن الجماعة والثقافة فقد كان التواصل معهم من قبل وكانوا على استعداد ولكن الان يجب تجديد الدعوة وعندما اشرت الى التوسع كما اشار السيد شكيب الى مجموعة من التصورات والمقترحات من اجل توسيع اللجنة المشتركة ومقاربة النوع ليكون التجويد وتنوع الافكار لكي لا نضيق علينا في المعرض الاقليمي لبناء مستقبل يدعو للتعدد والمتركزات الدستورية للحداثة والعدالة والكثير من الامور. وشكرا.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية

شكرا السيد رئيس الجلسة في ما يخص هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة الشباب والثقافة والتواصل والمجلس الجماعي لتنظيم معرض الاقليمي للكتاب والقراءة , وقد قام الاخوة المستشارون والمستشارات بإعطاء العديد من الملاحظات الوجيهة, وانا بدوري سأعطي قراءة بسيطة لهذه الوثيقة التي بين ايدينا بحيث سأعيد التطرق لمداخلة السيدة اريب بانه يبدو وكأننا ننظم معرض تجاري للكتب بحيث المعرض يكون له طابع تجاري اكثر مما هو ثقافي, كذلك بجانب الاشعاع نجد البند الثاني بان هدف الوزارة هو التشجيع على القراءة, وكذلك لخلق اشعاع ثقافي على المستوى الاقليمي والمحلي, والتساؤل هنا هو لما لا يصل هذا الاشعاع للمستوى الوطني وهذا تقزيم في حق هذا المعرض وكذلك بالنسبة لمكان العرض فخيمة لمكان العرض هذا كذلك تقزيم في حق العرض, وكذلك بالنسبة لتوقيت اقامة هدا المعرض فيجب اخذ بعين الاعتبار المكتبات والكتبيين في المدينة بحيث يجب اختيار التوقيت الملائم, كذلك اود التطرق للجنة المكونة من طرفين مديرية الثقافة والجماعة فلما لا نشرك اثنان من الفعاليات المدنية ونعطيها الافكار التي اثيرت في هذه الدورة بما فيها مقاربة النوع وتعدد التوجهات في المعرض لذا ارى انه علينا توسيع اللجنة, فيما يخص التزامات الجماعة مثلا الوجبات المجانية للعارضين مع احترامي للخوان اكيد سيثقل كاهل الجماعة ولكن لا يمكن ان تستضيف اناسا من مدن كبيرة وكما نعلم انه اذا تمت مقارنتهم مع مجالات اخرى فنعلم انهم يعيشون ازمات مادية ولا اريد الخوض في هذه الامور, فانا اؤيد اننا ندعم هذا الجانب فعلينا اكرام الضيوف قدر الامكان على الاقل وجبة واحدة في اليوم, وانا احيي الاخوان على هذا الطرح ولكن قدر الامكان. وشكرا.

حامد جودي.....مستشار جماعي

اريد فقط الاشارة في يخص اتفاقية الشراكة مستقبلا حبذا لو يتم استدعاء ممثل القطاع المعني بالشراكة, مثلا لو حضر معنا هنا ممثل مندوبية الثقافة لإغناء هذا اللقاء وكل ما يخص هذا المعرض كنا على الاقل سنعرف ان كان هناك اتصال بمكتبات اخرى ودور النشر, ام انه تم الاقتصار فقط على مكتبات الاقليم, ثم هل هناك لجنة خاصة لمراقبة هذه المنشورات والكتب لأنه غالبا في بعض المعارض يتم تسويق بعض الكتب التي تسيئ للإسلام وتسيئ للهوية المغربية بصفة عامة, وفي ناحية ان المعرض يكتسي طابعا تجاريا فانا لا اتفق معها لأنه ولو كذلك فهو في خدمة الطلبة, مثلا هناك مكتبة الاوقاف في مدينة اكادير وتحضر دائما على المستوى الو طني في المعارض وتبيع الكتب ويصل تخفيض فيها ال 50 فالمئة ولدينا هنا كلية الشريعة وبهذا سيستفيد طلبة كلية الشريعة من هذا العرض . وشكرا

شكيب اريج .....مستشار جماعي

السلام عليكم مجددا فقط بما أنه أثيرت مسألة الجانب التجاري هو في الحقيقة جانب محفز لولم يكن استحضار هذا الجانب التجاري لم يكن هناك زخم كبير من العريضين لكن فقط للتنبيه ان لا يتحول الى تجاري تجاري لأنه تجاري ثقافي يجب ان تكون فيه ابعاد اخرى حاضرة, لأنه من التجارب السابقة عندما تهيمن الوراقات والمكتبات نجد الرواق الصغير فيه فقط تكرار لما يوجد, وأريد أن أشير الى مسألة حدود تدخلنا كشركاء في تفاصيل المضمون محدودة, لسنا من نحدد ولكن نقترح, فمسالة حضور الناشرين نعتبره فقط نوع من التكاسل من طرف الشركاء كل واحد يعول على الاخر ونكتفي بمن حضر, ولكن الاصل انه يمكن اغراء دور النشر خاصة المتعلقة بالأطفال يمكن الاتصال بها فهي متعددة ويحضرون المعارض بطريقة كثيرة فقط يكون لديهم عاض الوقت وليس العارض المادي, هناك دور نشر كثيرة فقط على المجلس تحديد مذكرته والتواصل معها وهذا طبعا بشراكة مع وزارة الثقافة فالثقافة تفتح ابوابها اولا للناشرين ولا تجدهم ولا تقوم باي مجهود لاستقطابهم وانا اعتقد ان المجلس هو من عليه بذل المجهود لأنه وجه المدينة, اذا كان الزمان والتوقيت مناسب يمكن كذلك تواجد حتى ناشرين دوليين, فالإشكال في الوقت والتواصل وبذل المجهود في الاتصال بهم, ولما نستغل العلاقات الموجودة في المدينة للاتصال بدور النشر من العيار الثقيل لذلك اتمنى ان نجتهد ونبذل مجهود ولو صغير اذا كان يهمنا انجاح هذا المعرض لان نجاحه من نجاح الجماعة قبل الثقافة, مسالة اخرى هي قاعة المحاضرات الثقافية وغيرها اذا قمنا بحساب عدد الاشخاص الحاضرين في اليوم والاسبوع هناك نجاح الحضور لكن قاعة العروض فاشلة فالسيد المندوب يحضر ويجلس في الصفوف الامامية وفي بعض الاحيان يكون العدد قليل جدا لماذا؟ لأنه لا يوجد استقطاب للمدارس لحضور المحاضرات ثانيا المحاضرات تقام بشكل جاف وممل جدا بحيث انه من الصعب ان تجلس فيها مدة ربع ساعة, وبالتالي لو كان تنشيط تلك القاعات باستراتيجية جديدة لن يكون بهذا الحال, فالمعرض الدولي للكتاب تقام فيه الاذاعة ويكون فيه التنشيط ووو ليس فقط محاضرات لمدة 4 او 6 ساعات, لذا يجب استقطاب ضيوف من العيار الثقيل كنجوم ويكون تنشيط داخل القاعات ويكون استقطاب للمدارس والمؤسسات ومشاركين وفاعلين, وعلى قاعات العرض ان تكون داخل المعرض . وشكرا.

محمد الحاتمي .....مستشار جماعي

تكملة لما قاله السيد شكيب لكي يرقى المعرض للمستوى الذي نريده في الحقيقة يلزمنا القليل من المهنية, وعلينا ان نمر لمرحلة اخرى في ما يخص الشراكات وتنظيم مجموعة من الاحداث واظن ان الجماعة ليس لديها لا الامكانيات البشرية ولا الوقت, لهذا علينا التفكير في اللجوء الى شركات ذوي الاختصاص في تنظيم المعارض ويتكلفون باستدعاء الضيوف و المستثمرين بحيث تكون لديهم تجارب ويعرفون كيفية الرقي بمثل هذه الاحداث أو المهرجانات الى مستوى أعلى لكي لا يكون هذا التنظيم فقط اكاديمي بل يمكن كذلك ان يكون لديه دور اشعاعي للمدينة, كما قال الاخوان فتارودانت مدينة العلم مدينة الادباء والكتاب, لذا يجب علينا التفكير بطريقة مغايرة لكي تخرج الجماعة من هذه الحيثيات, بحيث ان هذا ليس دورنا, دورنا هو ان نقرر ونرى ما هو الجيد للساكنة, وندع المهنيين هم من ينظمون لهذه المناسبات, وهذا لا يسري فقط على معرض الكتاب بل كذلك على مهرجان التبوريدة فإذا دعمنا الجمعية ماديا ودفعنا بها الى البحث عن شركة للتنظيم بطريقة مهنية وحرفية فالإشعاش والنتائج ستكون أحسن, ليس العيب في إعطاء 12 مليون العيب في الرسوب والخسارة وعدم تحقيق المبتغى من هذا. وشكرا.

اسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس

الحمد لله الجميع متأكد على أهمية هذا الحدث, وأريد أن أذكر بأن أول مناظرة وطنية في تاريخ المغرب حول الثقافة تم تنظيمها في مدينة تارودانت وهذه رسالة كبرى لمن يهمه الامر فهذا الاختيار لم يقع عبثا ولكن نظرا للأهمية التاريخية والثقافية لمدينة تارودانت وبالتالي على المجلس ان يركب رهان وتحدي بان يعطي لتارودانت مكانتها التاريخية والعلمية فهي معروفة في

التاريخ بسوس العالمة, ولكن للأسف الانشطة التي تقام على مستوى المدينة والتوجهات الكبرى التي تتحدث عنها, وحتى اذا قمنا بقراءة تاريخية للمدينة نجد ان تارودانت كانت تنافس اغلب المدن العريقة والاصيلة في مستوى المكتبات الخاصة والمكتبات العمومية مثل مكتبة الامام علي في المعهد الاسلامي ومكتبة الثقافة ومكتبة الاوقاف وقد سبق الحاج الى ذكر مكتبة الاوقاف التي كانت في الاصل في مدينة تارودانت وتم نقلها الي اكادير كما تم نقل وزارة السياحة كذلك لأكادير وعلينا استرجاع هذا كله, فتارودانت كانت عاصمة للعلم وكانت مهد ومخرج ومحضن اكابر العلماء, عند ذكر ابن سليمان الروداني الذي كان عالما وليس فقط في الفقه والدين فقد كان عالما في العلوم الحديثة, كما قال السيد الحاتيمي هذه المدينة التي لديها حمولة تاريخية اصيلة يجب اعادة رد الاعتبار لها, وعلى المجلس ان يكون دافعة وضغط للمؤسسات الاخرى للسير نحو هذا الاطار ولهذا أصريت في الجلسات السابقة على عدم تغيير اسم كلية الشريعة وكلية القانون وجميع التخصصات لهذا الجانب علينا السير للأمام وارجاع مدينة تارودانت لمجدها القديم, وانا ارى ان رغم ان هذا المعرض حدث مهم ولكنه حدث عابر ولكن الاساس بالنسبة لنا هو القراءة بحيث ان اول اية نزلت في القران الكريم هي "اقرأ باسم ربك" وهذا هو الشعار الذي علينا الاشتغال على جميع روافده سواء في معرض الكتاب سواء الخزانة البلدية كما اشارت الاخت ازوران سواء الانشطة الثقافية التي تقام يجب عليها السير في نهج هذه الرسالة السماوية التي هي "اقرأ" فهذه رسالة لمن اراد التنمية واراد الرقي والعلم والرفعة عليه بالقراءة. وبالتالي بالنسبة للإخوان الذين يطالبون بلجنة موسعة ليس فقط من اعضاء المجلس بل كذلك متخصصون وعلماء كبار, ونفكر في جانب لما تكون تارودانت هي مهد احياء القراءة في المغرب, وبالنسبة للمعرض فهذه ليست اول نسخة فالحمد لله كانت تجربة في هذا الجانب, واؤكد على الفكرة التي اشار اليها الاخوان بان يكون هناك برنامج موازي . فتعدد وسائط القراءة كثيرة ولكن علينا ارجاع الاهمية للكتاب كما قال الله سبحانه وتعالى "يا يحيى خذ الكتاب بقوة" فليس هناك ما يعوض الكتاب, بحيث ارى ان على الجماعة تخصيص ميزانية خاصة لاقتناء الكتب الجديدة والتراثية, لأنه للأسف بيعت مكتبات خاصة بلا شيء ونقلت خارج تارودانت, فعنما يموت الاب غالبا الورثة يستهلون بتلك المكتبة, بحيث اتمنى من الجماعة تحديد ميزانية لاقتناء المكتبات الخاصة التي يعرضها اصحابها للبيع في مدينة تارودانت او سوس خصوصا بعض المخطوطات ذو اهمية علمية وتاريخية وكذلك نسخ هذه المخطوطات لإبقائها في جناح المخطوطات المتعلقة بمدينة تارودانت في الخزانة البلدية. يجب ان تكون معالم واهداف هذا البرنامج واضحة, كذلك تعدد دور النشر فالثقافة حوار وتلاقح الافكار, ويكون كذلك الانفتاح على الانتاج المحلي والثقافات المحلية الموجودة لدينا, وكذلك استدعاء بعض الفعاليات وان كنت انا لا احبذ ان نستعدي الجميع لهذا المعرض, بحيث ارى ان يقام ملتقى خاص بتكريم المثقفين والمفكرين والعباقرة المتخرجين من مدينة تارودانت وليس على هامش المعرض بحيث ننقص من قيمتهم ووزنهم, فللأسف اخر شيء نفكر فيه هو تكرم هؤلاء الناس, فبالنسبة لقضية الخزانة البلدية التي اشارت اليها الاخت فقد اخبرت السيد مدير الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية ان علينا اخراج الخزانة فمن الظلم ان تبقى هكذا فعلينا ان نشجع هذا الجيل الصاعد على القراءة واعادة خلق علاقة تواصلية مع الكتاب فقد طرحت فكرة والاكثرية استهزأ منها وهي اخراج شاحنة للساحات محملة بالكتب للتشجيع على القراءة وهذا ما رايته في مدينة الجديدة بحيث قامت وزارة الثقافة بإحضار حافلة محملة بأرشيف من الكتب والطاولات لتقريب الكتاب من الناس, لما نقوم بنفس الشيء ونوزع الكتب في بعض المقاهي الادبية ونحيي هاجس القراءة لذى الناس, لذا يجب ان يكون تنسيق مع وزارة الاوقاف ووزارة التربية الوطنية ومع المجلس العلمي لإحياء جانب القراءة. وبالتالي يجب الحرص على اعداد جناح للكتب الجديدة مثل ما يعرض عبر المعرض الدولية, ولما لا يكون جناح للتعريف عن العرض, وبالنسبة للقضية التي اشارت اليها الاخت الخياطي وهي البحث عن الوثائق والمخطوطات والكتب القديمة المتعلقة بمدينة تارودانت واستعادته فالكل يقول ان تارودانت عريقة ولكن لا احد ولا حتى المؤرخين لا يعلمون تاريخ ولادتها هل قبل الاسلام ام قبل الميلاد والحفريات قليلة فيها ومن كتب عنها قليل لذا يجب تكليف لجنة بالبحث عن كل ما يتعلق بتارودانت, ونتمنى من الله التوفيق والسلام عليكم.

محمد احسان.....مستشار جماعي

تحية مجددا, تفاعلا وتكاملا مع تدخلات الاخوة عند تنظيم اي حدث لأول مرة نقبل باي شيء رغم النواقص والكثير من الأشياء, ولكن عند التنظيم لعدة مرات يجب مراجعة الامور للرقي بمستوى التنظيم على جميع المستويات, لذا يجب فتح المجال امام الاجتهاد والابداع وابتكار اشكال وصيغ جديدة لأنه يجب البحث عن شيء يميزنا, فمثلا كما قال السيد الحريري بالموازاة مع معرض قار يكون شيء متنقل يدور داخل المدينة ويثير انتباه الناس لجلب القراء وتحبيب القراءة والثقافة للناس, كي لا نبقى في نفس الصيغ التقليدية الكلاسيكية, فالمعرض يجب ان لا يكون مكانا لبيع الكتب التي لا مشتري لها فالناس تبحث عن ثقافة ومعارف فبغض النظر عن الزوار العاديين هناك طلبة وباحثين في سلك الماستر او الدكتوراه وكما قال السيد الحاج بالنسبة لهذه الفئة ان يكون تخفيض وتكون اثمنة في المتناول على الاقل, وكذلك اقترح ان تكون مناظرة اما محليا او اقليميا او جهويا ويمون فيها جميع الشركاء للتعريف بالمؤهلات الثقافية لمدينة تارودانت وسوس لذا علينا التميز والاجتهاد وتبيين ما تزخر به هذه المدينة. وشكرا.

رشيد وحيد.....مستشار جماعي

لن اكرر ما قيل لأنه من طبيعة الحال هذه المعارض تبقى مهمة, اضافتي هي اننا نتكلم عن معرض اقليمي ولكن اسمع التركيز كثيرا فقط على المدينة لذا على الجماعة ان تدخل في تنسيق مع جماعات اخرى وخصوصا القروية لا ن مثل هذه المبادرات تكون على مستوى المدينة بينما الناس من العالم القروي محرومين منه, كذلك نسمع انه تقام مسابقات داخل المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بتحدي القراءة والخطابة والكثير من الامور وهناك تلاميذ متفوقين سواء في الابتدائي او الاعدادي او الثانوي لذا فانا اقترح بالموازاة مع هذا المعرض ان تكون انشطة داخل المؤسسات التعليمية او اننا نحضر التلاميذ الذين شاركوا في هذه السنة وان يقوموا بعرض ما قاموا به في المسابقة ونقوم بتكريمهم وبهذا نقوم بتشجيع الشباب على القراءة وليس بالضرورة احضار الكتاب المعروفين. مسالة اخرى وهي مبادرة التلاميذ الذين يقومون بالكتابة مثلا القصص القصيرة او الشعر ولما لا تكون اتفاقية مع احد دور النشر او جميعهم على اساس ان تجمع تلك المبادرات في كتيب وتقوم الجماعة بتبني ذلك المشروع لتحفيز الشباب على القراءة والكتابة, وهنا يجب ان يقام هذا المعرض في وسط الموسم الدراسي للاستفادة اكثر. وشكرا

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

فقط تتمة للأفكار التي طرحت علينا تحديد تاريخ المعرض في هذه الفترة "يونيو" بحيث ان المعرض الدولي الذي يقام حاليا في الرباط والذي تم تحويله من مدينة الدار البيضاء, بحيث اننا نريد بهذا المعرض ان يكون له اشعاع كبير واشهار وعلى وسائل الاعلام متابعته بجدية وكما قلت اشراك الجمعيات الثقافية في المدينة وتسمية هذه الدورات بأسماء الاعلام الثقافية للإقليم, ولما لا نستدعي التلميذة "مريم امجون" بطلة القراءة لسنة 2019 وتكون هي مدخل لخزانة البلدية ولحسن الحظ وصيفة تحدي بطلة القراءة من مدينة تارودانت "سارة ضعيف" لما نسمي الدورة باسمها وسيكون هذا محفز لتلك الناشئة على القراءة والبحث في هذا المجال لأنه عندما يرو القيمة التي اعطيت لتلك التلميذة هذا سيشجعهم على السير في نفس الاتجاه, وبالنسبة للتوقيت لما نستغل فترة الامتحانات لأنه فئة ليس لديهم امتحانات في هذه الفترة ونقوم بإشغالهم في المعرض للقراءة والعاب الذكاء الخ ... ولما لا تكون مسابقة بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لإحياء المكتبات المتواجدة داخل المؤسسات. واكتفي بهذا القدر وشكرا

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

في الحقيقة لم اكن اريد التدخل ولكن السيد وحيد ذكرني في مسالة وأكدت عليها الاخت فضمة ازوران و ربما هذه فرصة لتشجيع الشباب الذي شرفوا هذه المدينة مثل التلميذة سارة الضعيف التي شرفت ليس فقط تارودانت بل المملكة المغربية

باعتبارها وصيفة وانا اعتبرها بطلة, والاولى بالتشجيع هم شبابنا علينا رد الاعتبار للقراءة التي للأسف فقدت بصفة نهائية, وهذه فرصة لإحياء هذا النشاط الاساسي وذلك بتشجيع الشباب من الدرجة الاولى, بالنسبة للإضافة الثانية هي عبارة عن تساؤل : هل نحن نحضر لهذا المعرض لإقامته في هذا الصيف ؟ ام ستكون مسابقة فقط بالشراكة مع مندوبية الثقافة على اساس اننا نحضر بما يكفي وبما يليق بمستوى تارودانت ثقافيا للسنة المقبلة ؟ اذا اردنا ان نقيم معرض فالدورة الاولى يجب ان تكون عنوان لنجاحه ولنكن على يقين اننا اذا فشلنا في الدورة الاولى فسيكون لها تأثير كبير على المسار المستقبلي لهذا المعرض, وبالتالي الرؤية التي ارى حسب منطقي اننا نصادق على الان على هذه الشراكة مع مندوبية الثقافة لإحداث معرض سنوي للكتاب ابتداء من السنة المقبلة وبالنسبة لما قاله السيد محمد الحاتمي فهو مهم جدا ان تنظيم المعارض لم يعد موكول لا للجماعة ولا لمندوبية الثقافة لأنه لم يعد لدينا الامكانيات للخروج بمعرض من قيمة الساكنة, وبالتالي فانا ارى طبعا بناء على مصادقة المجلس لهذه الشراكة سيكون فصل خاص للمعرض ضمن الميزانية السنوية للجماعة وكذلك سنرى ماهي مساهمات مندوبية الثقافة, ونقيم معرض يليق بمدينة تارودانت, لأنه طبعا جاء في عدة تدخلات ذكر أدباء وشعراء ومؤلفين ابناء مدينة تارودانت والذين لديهم قصائد لها وزن كبير جدا في مناطق المغرب وغير معروفة او ربما محتقرة على صعيد تارودانت وهذا نتأسف له بشدة, لم اكن اريد التدخل ولكن السبب الاول هو تذكير السيد وحيد والسيدة ازوران لتلك الشابة التي تستحق منا كل العناية وكذلك عدد كبير من الثقافيين ولأدباء والشعراء الرودانيين منهم قضى نحبه ومنهم من ينتظر ومنهم من هو طريح الفراش للآسف الشديد وهم تقريبا في دهاليز النسيان فأتمنى ان نلتفت لهم ولو التفاتة معنوية على الاقل لانهم تركو اثار كبير, وبالنسبة للمرحومين على الاقل ان نذكر بأسمائهم لانهم تركو ورائهم عدد كبير من القصائد في الملحون, والاخت زينب ربما تعلم من اقصد, وتارودانت تضاهي مدينة مكناس في فن اللحون رغم انها تعاني تهميش من هذه الناحية فعدد كبير من قصائد الملحون نظمت في مدينة تارودانت وتنشد في مكناس, ولحسن الحظ لدينا فرقة في المستوى التي ترد الاعتبار لهذه القصائد والشعراء. لذا ارجو منكم اذا كنا سنقيم معرض في المستوى نستحضر هذه النقط كلها و نستحضر شباب تارودانت وكذلك قدماء ادباء مدينة تارودانت, واترك لكم كامل الصلاحيات. وشكرا والسلام عليكم.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

التدخلات كلها اغنت هذا اللقاء وتصب في اطار تجويد هذا المعرض, وكذلك اغناء هذه الاتفاقية, اكيد ان المعرض لن يكون خلال هذه الأشهر تقريبا سيكون في وسط السنة, لذا نفكر في إقامة لقاء مع المدير الإقليمي لوزارة الثقافة ونناقش معه جميع هذه الحيثيات ونخرج بخلاصات, ونحدث لجان للتتبع, ونضع الافكار التي جاء بها الاخوان لأنها غنية وتتمشى مع توجهات الجماعة في اطار اغناء الفعل القرائي الى غير ذلك وكذا رد الاعتبار للقراءة, والالتفاتة لمجموعة المبدعين المحليين الاقليميين, لذلك نقترح مثلا تحديد يوم وإرسال دعوة للسيد المدير الإقليمي الذي تم تعيينه تقريبا من شهر, ونقوم بجلسة خاصة هو في الحقيقة يقترح جلسة معمقة في إطار الفعل الثقافي على مستوى الجماعة, ونحدد كذلك هذا الفعل الثقافي الذي يخص معرض الكتاب.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 56/2022	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة ،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 24 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 24 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 24 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	عبد الحق يسري	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	سعاد اريب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	
عائشة تاغموت	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	
رشيد فنان	مينة فريسي	زينب الخياطي	
محمد الحاتمي	الزهراء رحمون	كنزة عزمي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة من أجل إقامة المعرض الاقليمي للكتاب بالمدينة كما يلي:

اتفاقية شراكة

بين:

- وزارة الشباب و الثقافة والتواصل

و

- المجلس الجماعي لتارودانت

لتنظيم فعاليات المعرض الإقليمي للكتاب والقراءة بتارودانت.

ديباجة :

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- بناء على المرسوم رقم 2-06-328 الصادر في 18 من شوال 1427 (10 نونبر 2006) بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع الثقافة؛
- وتنفيذا للبرنامج الحكومي في المجال الثقافي؛
- واعتبارا لكون العمل الثقافي جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة للجماعة الترابية؛
- وبناء على مداولة المجلس الجماعي بالدورة العادية لشهر ماي 2022 خلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2022.في شأن المصادقة على نص هذه الاتفاقية.

تم الاتفاق بين

وزارة الشباب، الثقافة والتواصل ممثلة بالسيد وزير الشباب، الثقافة والتواصل

والمجلس الجماعي لتارودانت ممثلا برئيسه

على ما يلي:

الباب الأول: مقتضيات عامة

البند الأول:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط تنظيم فعاليات المعرض الجماعي للكتاب والقراءة بتارودانت، وفق البيانات التقنية الواردة في بنودها.

البند الثاني:

تهدف الوزارة والمجلس الجماعي من خلال هذه التظاهرة إلى تشجيع القراءة وتقريب الكتاب من المواطنين القاطنين بالإقليم، إضافة إلى دعم مهنيي الكتاب، كما يعتبر هذا المعرض مناسبة لخلق إشعاع ثقافي على المستويين المحلي والإقليمي، من خلال البرنامج الثقافي الموازي الذي يتضمن ندوات، وموائد مستديرة، وورشات تثقيفية موجهة للأطفال والشباب.

البند الثالث:

تضم هذه التظاهرة:

- معرضا للكتاب يقام داخل خيمة مجهزة ب عدد من الأروقة للعرض والبيع بفضاء ساحة 20 غشت.
- برنامجا ثقافيا موازيا.

الباب الثاني: التزامات الطرفين

البند الرابع:

يلتزم المجلس الجماعي لتارودانت ب:

- - توفير عداد كهربائي لربط خيمة المعرض بشبكة الكهرباء؛
- توفير الإقامة للعارضين المشاركين في التظاهرة وكذا لضيوف المعرض المشاركين في البرنامج الثقافي الموازي؛
- توفير وجبات مجانية للعارضين المشاركين؛
- توفير الأمن للتظاهرة؛
- المساهمة في إعداد البرنامج الثقافي الموازي للدورة

البند الخامس:

تلتزم وزارة الشباب الثقافة والتواصل ب:

- كراء الأروقة الخاصة بالمعرض مجهزة برفوف وطاولات للعرض؛
- كراء شاحنة لنقل الإصدارات المعروضة من الدار البيضاء والرباط باتجاه مقر المعرض؛

- إعداد البرنامج الثقافي الموازي للدورة وتحمل تكاليف تعويضات المحاضرين والمنشطين؛
- التنسيق مع الناشرين والمهنيين للمشاركة في المعرض؛
- تقديم المشورة التقنية؛

الباب الثالث : مقتضيات تطبيقية

البند السابع:

تحدث لجنة مشتركة ودائمة تضم:

- منتدباً عن المديرية الإقليمية للثقافة بتارودانت ممثلة بالمدير الإقليمي أو من ينوب عنه؛
- منتدبا عن المجلس الجماعي لتارودانت ممثلا برئيسه أو من ينوب عنه.

البند الثامن :

تجتمع هذه اللجنة تحت رئاسة المدير الإقليمي للثقافة بتارودانت أو من ينوب عنه للاستشارة والاقتراح وتتبع تنفيذ بنود هذه الاتفاقية كلما دعت الضرورة لذلك.

البند التاسع :

يجري العمل بفحوى هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها وتبقى سارية المفعول لمدة خمس سنوات.

البند العاشر :

لا يمكن بأي حال من الأحوال، التراجع عن الالتزامات السالفة الذكر، وكل تغيير في بنود هذه الاتفاقية يتم بواسطة ملحق وباتفاق الأطراف الموقعة.

البند الحادي عشر :

في حالة حدوث خلاف حول مفهوم مقتضيات هذه الاتفاقية أو إذا حدث طارئ في التسيير، فسيتم الاحتكام إلى لجنة مكونة من رئاسة المجلس الجماعي لتارودانت والمدير الإقليمي للثقافة. وفي حالة تعذر الوصول إلى حل، يعرض النزاع على أنظار وزارة الداخلية ووزارة الشباب الثقافة والتواصل للبت فيه.

البند الثاني عشر :

حررت هذه الاتفاقية في أربعة نظائر أصلية:

حرر بتاريخ: .....

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل — السيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت

السيد عامل اقليم تارودانت

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

النقطة الخامسة عشرة:	الدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عبد المنعم المناني رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية لتقديم عرض حول الموضوع.

عبد المنعم المناني .....رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية

السلام عليكم, السيد الرئيس, السيد القائد, السادة اعضاء المجلس, الاخوان الموظفين, الحضور الكريم

فيما يتعلق بهذه النقطة لابد أن نشير أنها مؤطرة بالقانون التنظيمي 14/113 وكذلك مقتضيات منشور الوزير الاول رقم 7 بتاريخ 2003/06/27 والدورية الوزارية رقم D2185 بتاريخ 2018/04/5 حول دعم الجمعيات من الجماعة الترابية وابرام اتفاقية التعاون والشراكة معها, كذلك على المستوى المحلي مؤطرة بكناش التحملات الخاص بالدعم والشراكة مع جمعيات المجتمع المدني المصادق عليه من طرف جماعة تارودانت خلال دورة فبراير, ثم كذلك الاعلان حول توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات حيث تم تحديد الاجل القانوني الممتد من 04/04 ال غاية 04/29 واعطاء مهلة اضافية للجمعيات التي لم تستكمل بعد ملفاتها بتمديد هذا الاعلان الى غاية 05/06 وبناء عليه كذلك القرار الرئاسي رقم 11 بتاريخ 05/10 المتعلق بتكوين لجنة مؤقتة لحصر قائمة الجمعيات ودراسة الملفات وتوزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات من طرف جماعة تارودانت برسم السنة المالية 2022. وعليه تم تحديد مجموعة من المحددات التي نص عليها كناش التحملات المشار إليه من خلال تأسيس علاقة جديدة بين الجماعة وجمعيات المجتمع المدني التي نصت على اقرار مبدأ التعاقد واعتماد كناش التحملات وتعيين المشاريع التي تخدم اهداف مخطط جماعة تارودانت وتعزيز اليات الحكامة والشفافية, نص كناش التحملات على الافكار التي يمكن دعمها منها ما هو اجتماعي, ثقافي, بيئي رياضي ومهني, ثم كذلك المحاور التي حددها كناش التحملات المتعلقة بالقطب الاجتماعي والثقافي والرياضي, ثم كذلك تقسيم الدعم إلى الدعم الخاص بالمشاريع والدعم الخاص بالتسيير, وعليه تم اعتماد مجموعة من المعايير المعتمدة في كناش التحملات منها ما يتعلق بالجمعيات من خلال الوضعية القانونية ثم انسجام طبيعة نشاط الجمعية, احترام القانون التنظيمي, تعبئة الشركاء للمساهمة في المشاريع ثم درجة استجابة المشروع لحاجيات المستفيدين, قدرة الانشطة المقترحة على تفعيل التنشيط في مدينة تارودانت ونسبة مساهمة الجمعية مع باقي الشركاء, وبناء عليه توصلت جماعة تارودانت بعد انتهاء المدة القانونية كما اشرنا الى ذلك من خلال الاعلان الاول بما مجموعه 158 جمعية او طلب دعم, بعد استعراض المشتغلة عليها من طرف اللجنة المحدثة بقرار رئاسي من خلال الوضعية القانونية تم استبعاد 4 جمعيات التي لا تستجيب لهذه الشروط, وعليه تم توزيع عدد الجمعيات المعتمدة الى 44 جمعية ثقافية وبيئية 52 جمعية اجتماعية 40 جمعية رياضية واخيرا 18 جمعية مهنية ويبلغ المجموع 154 جمعية. للإشارة فان اللجنة حددت مجموعة من المعايير والمقاربات منها ما يتعلق بقدرة الجمعية على تمثيل المدينة في الانشطة والملتقيات الجهوية والوطنية والدولية ثم من خلال تنظيم الانشطة الكبرى بالمدينة كذلك معيار مساهمة الجمعية في انجاح الانشطة المنظمة من طرف الجماعة وبالنسبة للجمعيات التي سبق لها الاستفادة من دعم الجماعة هو تمكين الجماعة من الوضعية المالية والمحاسباتية المبررة لصرف المنحة بالنسبة للسنة الماضية وقد أعطيت الاولوية حسب المجالات للجمعيات التي تهتم بما يلي : على المستوى الاجتماعي: اعطاء الاولوية للجمعيات العاملة في مجال القصور الكلوي ثم مجال الاعاقة وجمعيات

النقل المدرسي وفي الاخير الجمعيات الاخرى على المستوى الثقافي : تم اعطاء الاولوية للجمعيات المشرفة على التظاهرات الاشعاعية في المدينة, الجمعيات التراثية المهتمة بتراث المدينة بغية المحافظة عليها ثم باقي الجمعيات. على المستوى الرياضي : تم اعطاء الاولوية للجمعيات المشاركة في المنافسات الرسمية المنظمة من طرف الجامعات والعصب الجهوية ثم الجمعيات الرياضية التي تساهم بشكل فعال في اطار تنظيم وتنزيل الانشطة المبرمجة من طرف الجماعة وباقي الجمعيات الاخرى. على المستوى المهني : تم اعطاء الاولوية للجمعيات العاملة في مجال الصناعة التقليدية وكلنا نعرف بان هذا المجال من المجالات المتضررة ابان جائحة كورونا, ثم كذلك بعض الجمعيات التي تعمل مع الجماعة في اطار بعض المهن. وعليه لابد من الاشارة الى ان هذه المشاريع والجمعيات تمت دراستها من طرف لجنتي الميزانية والشؤون المالية ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والصناعة التقليدية المنعقدتين البارح بالجماعة. لابد من الاشارة الى ان هناك مجموعة من الجمعيات التي تربطها اتفاقية شراكة مع الجماعة وهي 19 جمعية موزعة بين الجمعيات الرياضية 9 جمعيات, الجمعيات الاجتماعية 9 جمعيات. والجمعية الثقافية واحدة, فيما تم تنصيص من خلال كنش التحملات على ان الجمعيات التي يتجاوز مبلغ الدعم 20الف درهم سنويا ستخضع لاتفاقية الشراكة النموذجية التي تم التنصيص والمصادقة عليها في اطار الملاحق ضمن كنش التحملات خلال دورة فبراير, وعليه مجموع الجمعيات المعنية باتفاقية شراكة نموذجية هي جمعيتين رياضيتين, 8 جمعيات اجتماعية 14 ثقافية وجمعيتين مهنيتين وعليه يكون مجموع الجمعيات المعنية بالاتفاقية هي 26 جمعية, وبالنسبة للاعتمادات التي تم اعتمادها من طرف لجنة الاعتمادات المشار اليها من طرف القرار الرئاسي هي موضوعة الان لدى اعضاء المجلس وشكرا سيد الرئيس.

نقطة نظام: شرف الدين اسقارو..... النائب الثالث للرئيس

هناك نظام داخلي ربما الزمن أخذ منا فالاتفاقيات الاولى اكثر من ساعتين رحمة بنا جميعا لدي ملتمس سيد الرئيس اننا نلتجئ الى النظام الداخلي فيه 4 دقائق و دقيقتين ومداخلتين فيما يتعلق اتفاقية الشراكة وكل ما يتعلق بالمنح وبالتالي طلبي السيد الرئيس انكم تسجلوا هذا الملتمس .

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

صراحة الوقت ملك للجميع كما قال السيد النائب شرف الدين اسقارو من الاحسن الالتزام بالقانون الداخلي فالإطالة تعيق الجميع علينا احترام القانون الداخلي .

نقطة نظام شكيب أريج ..... مستشار جماعي

لاحترام مقتضيات شكل الجلسات, قبل بداية أي نقاش أتمنى من اللجنتين اللتان انعقدتا أن تقدما تقريرهما فهذا عرف موجود في جميع الجماعات يجب أن يكون بشكل عادي فهو أمر جاري به العمل.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية

تكاملا مع النقطة التي أشار إليها السيد شكيب أريج هناك أمور تم تداولها في اللجن علينا انتظار قراءة تقرير اللجن أولا ومن خلال ذلك التقرير سوف يتم طرح عدد من التساؤلات .

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

الأصل في التقرير أن تتم قرأته من طرف الرئيس نحن نعطيه للموظف ليس لدينا أي إشكال .

فاطمة الزهراء خلوفي .....مستشارة جماعية

هناك تدخل بسيط بالنسبة لقراءة التقارير ليس لي مشكل في قراءة التقرير لكن هناك شيء واحد أريد قوله للأستاذ شكيب أريج عندما تقول لي التقرير كأنك تقول لي أن اللجنة تتحمل المسؤولية في طرح المنح التي تم وضعها لا تحمل اللجنة سواء الإجتماعية او المالية المسؤولية الكاملة وشكرا .نقطة نظام

محمد احسان .....مستشار جماعي

السلام عليكم مجددا في الحقيقة بالنسبة لمسألة اللجان المسألة ليست في قراءة تقارير اللجن كلها هناك نقاش في اللجنة ربما 3 ساعات كان التركيز عن التوصيات وملاحظات اللجان إبان مناقشتهم في النقط المدرجة في جدول الأعمال ماهي ملاحظاتهم وماهي توصياتهم التي قدموها للمجلس وللرئاسة وشكرا؟

سعاد أريب.....مستشارة جماعية

أنا سوف أقوم بنقطة نظام مخالفة لما قيل بالنسبة لي أود أن أطرح سؤال في إطار نقطة نظام النقاش سوف يتم بناءا على كل جمعيات حسب إنتماؤها وتصنيفها إجتماعي بيئي ...ويعطى لكل صنف حقه في النقاش أو سوف نعيد من الأول وهذا في إطار نقطة نظام .

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس

في إطار نقطة نظام الأستاذة سعاد نحن لدينا نقطة يوجد بها أربع قطاعات الثقافي والاجتماعي والرياضي والمهني كل مستشار عليه أن يقول لنا أي قطاع ونحن نسجل تدخله .

نقطة نظام عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

في إطار نقطة نظام أقترح على الإخوة مناقشة كل قطاع وحده ، نناقش الأن منح الجمعيات نبدأ بالإجتماعية ثم نمر الى الرياضية لا يجب أن نبدأ الحديث في كل شيء 4 دقائق بالنسبة لي غير كافية لمناقشة كل هذا 4 دقائق غير كافية لإعطاء ملاحظات مثلا على 40 جمعية .

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

بسم الله الرحمان الرحيم النائب الاول للرئيس ، السيد القائد ممثل السلطة المحلية ،الأخوات الإخوة المستشارات والمستشارون ، السادة ممثلي المنابر الإعلامية ، الحضور الكريم في البداية ملاحظة تقنية هذه الجدول التي تم إعطاؤها لنا كنا نريد إعطاؤنا فكرة على جداول المنح التي إستفادت منها كل جمعية في السنة المالية السابقة لما لا حتى في سنتين لكي نرى تطور هذه المبالغ نريد أن نعرف في ماذا اشتغلت هذه الجمعية لكي نعرف هل سوف نقوم بالزيادة لها أو نقلص في المنحة ونقوم بإعطاء جمعيات أخرى تنشط على مستوى المدينة سوف ابدا بالجمعيات الإجتماعية أرى أن الجمعية الإجتماعية التي تستحق الدعم هي الجمعية الخاصة بتصفية الدم لفائدة مرضى القصور الكلوي الاحظ أيضا أنه هناك جمعيتين :جمعية الرحمة المعروفة وبهذه المناسبة نشكرهم على مجهوداتهم لأننا نعرف أن جمعية تصفية الدم ربما هي التي تتكفل بالعديد من الأجهزة أجهزة طبية تستهلك في هذا المركز وطبعا نعرف دور هذه الجمعية في تخفيف من العبئ على التكاليف الباهضة لعدد كبير من الساكنة في تارودانت وبهذه المناسبة نشكر الجمعية بجميع مكوناتها أما بالنسبة

لجمعية أصدقاء القصور الكلوي إن كانت تنشط في نفس المجال يعني تستفيد منها ساكنة تارودانت نحن نتحدث على ما يستفيد منه سكان تارودانت ولا نتحدث عن شيء اخر هل هذه الجمعية تذهب في نفس الدعم الذي تذهب فيه الجمعية الأخرى لأنهم كلهم يقدمون الدعم لمركز التصفية الموجود هنا في تارودانت أو تقوم بشيء اخر نريد أن نعرف ، المسألة الأخرى مادام كنا نتحدث عن الجمعيات الإجتماعية أنا أستغرب هنا إقصاء جمعية ربما لأنها تهتم فقط بالأموات أموات المسلمين بتارودانت الأموات المعوزيين رغم أنها وضعت ملفها وهنا أضع علامة إستفهام أخرى عندما تم إستدعاء وإخبار الجمعيات هل كل الجمعيات توصلو بالإخبار أن الملفات ناقصة أنا أستغرب سنين وهذه الجمعية هي التي تتكلف بغسل الأموات وتتكلف أيضا بمصاريف الدفن وأيضا تنشط في دعم الأسر المعوزة وهي الان مقصية هذا فيما يخص الجمعيات الإجتماعية أنا أستغرب إدراج جمعية حركات الطفولة الشعبية ضمن الإجتماعية نحن نعرف على هذه الجمعية أنها تقافية وليست اجتماعية في حين أن جمعيات وليدة اليوم أو الأمس لديها مبالغ مهمة جدا الكل يعرف جمعية الطفولة الشعبية في تارودانت وماهي الأنشطة التي تقوم بها والدعم الذي تقدمه للأطفال سنيين وسنيين هذا بالنسبة للجمعيات الإجتماعية ، الجمعيات المهنية 160.000 درهم هناك جمعية واحدة هنا تستحق الدعم أو جمعيات تستحق الدعم هما الجمعيات المتأثرة بجائحة كورونا وعلى رأسها جمعيات الحرف التقليدية مثلا دار الدباغة جمعيات تعتمد على السياحة ولكن عندما نأتي هنا ونجد التجار والفواكه الجملة ونصف الجملة بتارودانت ... لم أفهم ما الفائدة هذه الجمعيات أريد أن أعرف ماذا يقدمون لتارودانت شيء شد إنتباهي أرباب عربات الجياد لديهم 30.000 درهم إن كان في إطار شراكة إن كانت هناك عربات تشرف مدينة تارودانت مثل مراكش نعم أتفق على الدعم ، سيد الرئيس بالنسبة للجمعيات التي تربطنا بها شراكة والتي سوف تعقد معها شراكة الدعم الذي سوف يقدم لها يجب عدم إدخاله في هذه الميزانية . الجمعيات التقافية المعروف عندنا هنا في تارودانت وينشط تارودانت المواسم "موسم عساوة ، موسم حمادشة ، موسم العبيد ، وموسم سيدي مبارك أرى هنا إدراج جمعية لم أسمع بها من قبل جمعية كنكة للفن الكناوي لديها 25.000 درهم وجمعية الأصالة الكناوية التي تقوم بالعبيد في تارودانت لديها 9.000 درهم لا حول ولا قوة الى بالله أنا أستنكر هذا التوزيع ، حمادشة لديهم 30.000 درهم ، طائفة عساوة 12.000 درهم وكانكة 25.000 د رهم المواسم هم المعروفين في تنشيط تارودانت سيد الرئيس أطالب بإعادة النظر في هذه المبالغ نحن لا ننتقد لأجل الإنتقاد مداخلتي أعتبرها إنتقاد بناء إن كنا نريد مصلحة المدينة علينا بالإبتعاد عن المحابات .هناك مسألة أخرى بالنسبة لجميع الجمعيات على المجلس بالتفكير في خلق فدراليات وتكون بها المنافسة هنا يوجد المحابات في توزيع المنح يجب أن يكون توزيع المنح توزيع موضوعي ومنطقي ، الجمعيات الرياضية أريد التركيز على جمعيات ليس لديهم ملاعب للعب فيها ويشاركون في بطولات ودائما لديهم مصاريف مصاريف التنقل والأكل كراء القاعة مصاريف الأمن مصاريف التحكيم ... أتحدث عن جمعية المنار لكرة القدم المصغرة إنضمامهم للعصبة حققو الصعود في الموسم الأول رغم أنهم يلعبون خارج تارودانت ثم الجمعية الرياضية لكرة السلة ربما لدينا جمعية واحدة لكرة السلة في الحقيقة أحي المشرف على هذه الجمعية رغم انه ليس من مدينة تارودانت أستاذ خارج مدينة تارودانت يشرفنا أن لاعب من مدينة تارودانت ربما وصل للنجومية على الصعيد الوطني هو السلايلي محمد أمين الفضل يعود لهذا السيد الذي أشكره بهذه المناسبة رغم كذلك الصعوبة قلت الملاعب ، الفضاءات كلنا نعرف ملاعب كرة السلة كيف حالهم مباراة هذا الفريق كلهم خارج مدينة تارودانت ربما لحد الان ليس لدينا ملعب كرة السلة مسموح له بإستقبال مباراة البطولة.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

هناك إشارة كنت أظن أن الإخوان سوف يقومون بإلتقاطها قلنا لجنة الإنتقاء وقد أشار اليها السيد عبد المنعم لجنة الإنتقاء أخدت المشاريع وأخدت الملفات وأخدت الإعتمادات الخاصة بالسنوات السابقة إنطلاقا من بلاغ وزارة الداخلية تم منع إعطاء المنح في أزمة كورونا بإستثناء الجمعيات الإجتماعية والرياضية والسيد عبد المنعم في التقديم قال أنه هناك لجنة الإنتقاء هذه اللجنة هي التي كانت تتوفر على هذه المعطيات كلها وكان بهذه اللجنة أعضاء المكتب ورؤساء اللجنتين المالية والإجتماعية ورؤساء الفروق، المكونيين ، الأغلبية عندما أقول الفريق يعني 3 أشخاص أو أكثر ثم المكتب بكامله بنوابه كانت هناك مذكرة وتم إستدعاء الإخوان ثم رؤوساء اللجنتين المالية والإجتماعية جلسنا ساعات للمناقشة كل جمعية بملفها القانوني هذا المنتوج الذي نتج عن المناقشات اكيد فيه إكراهات ، الإعتمادات قليلة لا تسمح بمنحة كبيرة ، إشارة أخرى لماذا تم إدخال الجمعيات ذات الشراكة لأنه إعتماد واحد لا يمكن فصل جمعيات تدخل في القطاع الثقافي رغم لها شراكات تدخل في إعتماد واحد هو خط إعتمادي واحد سواء لها إتفاقية شراكة أو ليست لها عزلهم في الورقة يمكن لكن في الميزانية لا يمكن هذا فقط إشارة أما الإجابة سوف تأتي بعد إنتهاء المداخلات .

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية

شكرا للسيد رئيس الجلسة فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بمنح جمعيات المجتمع المدني بجماعة تارودانت سوف أقوم بمدخل بسيط لهذا الأمر كما اعطانا السيد رئيس القسم توطئة عامة كيف تم تدبير طلب الدعم من الجمعيات من خلال ذلك التقرير قال السيد رئيس القسم بأن عدد الطلبات التي تمت إحالتها على الجماعة هي 158 طلب بمعنى في جميع الأقطاب في الشق الإجتماعي والمهني والرياضي ...تم قبول من طرف اللجنة 154 جمعية أول تساؤل إن كان ممكن نريد سبب رفض 4 جمعيات هل الملف غير كامل المشروع غير موجود هنا أضع تساؤل لنفسي كأحد مكونات هذا المجلس الجماعي نعرف أنه في جماعة تارودانت يوجد أزيد من 1200 جمعية بمعنى أكثر من 1200 جمعية رغم أن المجلس حدد الوقت لوضع الملفات ومدد في ذلك استجابت 158 جمعية علينا كمجلس الوقوف على الأسباب لماذا الجمعيات الأخرة لم تقوم بالتفاعل معنا كمجلس منها عدد الجمعيات سوف أذكرهم في مداخلتي هل الجمعيات فقدت التقة في المجلس ؟ هل الجمعيات لم يصلهم إخبار من طرف المجلس ؟النقطة الثانية التي سوف أتطرق إليها هو أن بناءا على التقرير التي قدمه السيد رئيس القسم أتساءل هل 158 جمعية التزمت بمعايير منها الملف القانوني ، في جانب الجمعيات الإجتماعية سوف أتطرق الى تقسيم بسيط هناك جمعيات يوجد بها بعد وجب على المجلس التدخل فيه وقد تطرق اليها السيد يسري مثل جمعية القصور الكلوي تدخل في الجانب الصحي هناك جمعيات تم دعمها بمبالغ كبيرة وهذا أمر خطير من المجلس وهي جمعيات الأحياء في حين هناك أحياء تم إعطاؤهم 3.000 درهم معانا أحياء استفادت 7 و8 ملايين وهذا محط تساؤل هناك أحياء قدمت طلبت تم إعطاؤها 3.000 درهم فهذا تساؤل هناك كذلك المشاريع التي سوف أتطرق اليها التي هي موضوع نقاشنا اليوم سوف أتحدث عن عدد من الجمعيات هناك مشروع المخيم التربوي نجد كل جمعية تأخد 2 المليون ونصف وجمعيات أخرى أخدت 5.000 درهم فقط سوف أقوم بإعطاء أمثلة الكشفية الحسنية ، المخيم التربوي الحضري أخدت 5.000 درهم فقط نأتي الى جمعية الرواد أخدت تقريبا 20.000 لا أريد ذكر الأسماء فقط الفكرة العامة هو كيف تم توزيع المبلغ على جمعيتين أو ثلاث جمعيات أعطينا مبلغ هزيل جدا لجمعية ونحن كلنا نعرف الكشفية الحسنية تعمدت ذكر اسم الكشفية الحسنية لها تاريخ ومسار تكون فيه عدد كبير من أطفال المدينة ومازالت مستمرة

ونأتي نحن الأن ونعطيها 5.000 درهم ليس تبخيسا أن الجمعيات الأخرين لا يشتغلن أن أقوم بمقارنة فقط ، هناك كذلك مشروع الحملة الطبية تم دعمه ب 20.000 درهم وجمعية أخرى تم دعمه ب 3.000 درهم فهذا تساؤل كذلك يوجد كذلك بعض الجمعيات أعطيت لهم منحة 3.000 درهم كأننا نلعب عليهم نقول لهم أنكم موجودين في الساحة هذا ليس بالمشاريع نحن نعطي نوعا من الفتات للجمعيات لتبقى الجمعيات رهن إشارتنا ، هناك بعض الجمعيات قدمت مشاريع يعني الدولة ولا تدعمها مثل جمعية الرحمة للأعمال الإجتماعية ربما موجودة في البورة إنشاء طاقة شمسية هذا مشروع كبير يحتاج مبلغ كبير ونحن نعطيهم 6.000 درهم هذه قراءة هل نحن نقيم المشروع أو نعطيه بناءا على تصورنا فقط ، سوف أمر الى جمعية أتارت إنتباهي كذلك جمعية مؤسسة التنمية للنهوض بالتعليم الأولي بتارودانت هذه الجمعية على ما أظن هي خاصة بأطر التعليم بالمدارس معلمات التعليم الاولي في المدارس نعرف أن هذه الجمعية هي وسيط بين الوزارة والمربيات ونأتي الأن ونعطيها مبلغ 20.000 درهم هناك علامة إستفهام هنا سوف أتحدث كذلك على مشروع غريب من نوعه فالا لحمايات الحيونات والبيئة أعطيت لها 21.000 درهم تم السؤال في لجنة المالية عن هذا المشروع تم إعطاؤنا عدر أقبح من زلة أنا الجمعية لا أعرفها أناقش فقط في إطار المعلومة التي توصلت بها المشروع هو بناء أماكن خارج المدينة ليأكلو فيه الكلاب والقطط سوف أعود الى جانب الطفولة الذي أعطيت فيه 5.000 درهم أنا اطرح تساؤلات في إطار تصحيح الوضع سوف أكتفي بهذا القدر فيما يخص الشق الإجتماعي سوف أمر الى الشق الثقافي ربما قد أعطى فيه السيد يسري ما يفيد الشق الثقافي يوجد فيه فقط الإسم نريد أن نعرف كل جانب كم وضع له الشق القافي كم ممول له وكذلك الإجتماعي ...سوف اكتفي بهذا القدر في الشق الثقافي لأن السيد يسري أشار الى ما أريد قوله سوف أمر الى الشق المهني في هذا الجانب يوجد معنا تجار ثم نأتي نحن وندعمهم من الجماعة هناك حفل التمييز لأبناء التضامن لسائقي سيارة الأجرة الصنف الأول "الطاكسيات " تم إعطاؤهم 5.000 درهم جمعية تجار جنان الجامع في نفس الإتجاه نعطيهم 9.000 درهم التجار في موازات مع سائق الطاكسي نعطي التجار أكثر من سائقي الطاكسي لماذا لا نعطي سائق الطاكسي 9.000 درهم موازات مع التجار أو أكثر لكي تكون هناك مقاربة اننا ندعم الجانب المهني وهذا لا يعني أننا نغفل الجانب التجاري ولكن الجانب المهني أكثر بناءا على عدة إعتبارات ذكرهم السيد يسري سوف أربط كلامي مع المداخلة الأولى جمعية الفضاء المغربي للمهنيين هذه الجمعية هل هي إقليمية أم محلية هذا تساؤل إن كانت إقليمية ندعمها في حفل تكريمي ب 15.000 درهم فهنا أستسمح وإن كانت محلية فلا يوجد الملف القانوني الخاص بها حفل تكريمي ب 15.000 درهم دورة تكوينية ب3.000 درهم يجب قراءة المفارقات ، هناك جمعيتين لهم نفس النشاط وهو الحماية الإجتماعية للصناع واحدة تم دعمها ب 3.000 درهم والأخرى ب 10.000 درهم نفس المشروع هذه الأمور كلها تعطي قراءة سلبية لنا كمجلس وجب علينا أخد الأمور بجدية 158 جمعية هذا نقوص خطر للمجلس على تعاملنا مع الجمعيات وجب علينا أن نكون إدارة ومؤسسة في الجانب المهني ندعم كذلك فمدرسة الحلاقة والتجميل هذه مدرسة نعرفها كلنا ونقوم بدعمها ب 7.000 درهم هذه مدرسة للتعليم تدخل لأموال هذه هي مداخلتي في هذا الجانب نمر إلى الرياضي بالنسبة الى الجانب الرياضي سوف أناقش مسألة واحدة ربما وهي مسألة النوادي الرياضية يأخد النادي الرياضي كل شهر مبلغ مالي من مستعمليه يصل الى 100 درهم أو 150 درهم كل شهر ثم نأتي ونجدهم قاموا بخلق جمعية وندعمهم هناك أرقام خيالية نجد 30.000 درهم قمت بإعطاء الفكرة العامة لأنهم هم المتواجدون ب نسبة 50 في المئة أريد أن أعرف هل نقدم الدعم للمجتمع المدني أو المشاريع الصغرى المشاريع التي تختبئ في المجتمع المدني .

محمد إحسان .....مستشار جماعي

السلام عليكم فيما يخص نقطة دعم الجمعيات أولا أحي الأخوات والإخوة الذين حضرو لإجتماع اللجنة الموسع اللجنة الرياضية ، اللجنة الإجتماعية والثقافية وإجتهدو كثيرا إلى الوصول في الأخير إلى هذا التوزيع الذي هو بين أيدينا بما له وما عليه ولكن يبقى إجتهاد هناك عدة جمعيات إستفادت من هذا الدعم ذات الصبغة الإجتماعية والرياضية والثقافية والمهنية هنا هذا التصنيف موجود في تبويب الميزانية هذه الفصول مقسومة في الميزانية مادامت موجودة في الميزانية فالصبغة القانونية تكون موجودة كانت هناك مذكرة وزارة الداخلية لكي تعطي التوجه في هذا الإطار هنا أقول هناك بعض الجمعيات الرياضية مثل إتحاد تارودانت نعرف أنه كان ومازال هو الفريق الأول بمدينة تارودانت وله تاريخ وبالتالي على الأقل هذه الريادة التي يتوفر عليها وهذا التاريخ كان يجب أن يتميز ب 2 مليون على الأقل على باقي الفروق ألم يتم إتخاد ذلك بعين الإعتبار نعرف نوعا من التراجع في السنوات الأخيرة ولكن كان يجب إستحضار الأمجاد والتاريخ لهذا الفريق على الأقل نميزه ب 20.000 درهم أو أكثر وأنا أرى ذلك موضوعي هو من الصعب إرضاء الجميع ولكن يجب علينا أن نحاول لضمان المساواة وتكافئ الفرص وعدم الإقصاء وفعلا هناك جمعيات يلزمها دعم وهي الجمعيات التي تشتغل في الميدان التي تشتغل في الواقع وهناك جمعيات رائدة في الساحة ونحييها على جهودها المبدولة وهي كثيرة لا داعي لذكرها الإخوان قد أشارو إلى البعض منها الذي يعمل يستحق الدعم بغض النظر عن الحساسيات يعمل يأخد لا يعمل لا يأخد لأن هذا مال عام وبالتالي الجمعيات مطالبة بإعطاء التقارير في أي إتجاه تم صرف هذا الدعم لأنه مال عام وهنا أسائل الأخوات والإخوة المسؤولين عن هذه المسائل هل يتوصلن بتقارير مفصلة في أي إتجاه يصرف هذا الدعم قبل أخد دعم اخر أنا هنا أستحسن تفعيل دفتر التحملات الذي صادقنا عليه في دورة فائتة هو فعلا من الصعب فرض دفتر التحملات على جميع الجمعيات لأنه هناك جمعيات تؤدي دور إجتماعي محض وله أولويات كما أشار السيد يسري بمعنى إستثناء بعض الجمعيات تأخد الدعم ، هنا يحضرني إقتراح نجد أنفسنا أخدنا مبلغ 324.000,000مليون وقمنا بتوزيعه على 154 جمعية 52 إجتماعية 48 رياضية 18 مهنية 44 تقافية هذه الجمعيات المهنية يجب إعطاء الأولوية في الجمعيات المهنية المرتبطة بالحرف والمهن والصناعة التقليدية التي تذهب نحو الإندثار يجب إعطاؤهم الاولوية .بالنسبة لي 324.000,000 مليون في 154 جمعية توزع السؤال هو هل هذا التويع كافي للجمعيات هناك فكرة لماذا لا نذهب في توجه بأن هذه الجمعيات نقترح عليهم على حسب أصنافهم يخلقن إتحادات أو فيدراليات على أساس أن ذلك الدعم يقسم على إثنين على أساس أننا سوف نربح أنشطة كبرى في السنة كل فئة من هذه الجمعيات مساهمة الإتحاد الفيدرالي تقوم بنشاط كبير كل الجمعيات التي لها نفس الإهتمام مشاركة فيه أما مثل هذا التشتت وتحية عالية لجميع جمعيات المجتمع المدني وشكرا.

سعاد أبلعيد .....مستشارة جماعية

السلام عليكم تحية للسيد النائب للسادة المستشارين والمستشارات الحضور الكريم حقيقة المستشارين أفاضو وإستفاضو كلهم في منح الجمعيات سؤالي هو ما محل دفتر التحملات فيما نقوله وأعطي لنا لأن دفتر التحملات جاء على أساس أنه سوف ينظم لنا هذه المنح التي سوف توزع على الجمعيات قلنا أن جمعيات سوف يقومون بمشاريع وتلك المشاريع سوف تمر على لجنة تقنية وتلك اللجنة دورها هو أن ترى تلك المشاريع التي أتت بها الجمعيات هل هي مستوفية للشروط ؟ هل الملف القانوني ساري مفعوله؟ ثم يتم إحالته على لجنة الإنتقاء ثم إن دور لجنة الإنتقاء دراسة هذه

المشاريع وعرضهم على اللجن لحد الأن أنا لم أتسلم المحضر الخاص بلجنة الإنتقاء الذي يوجد فيه المعايير التي أتخدت لإختيار هذه الجمعيات هناك جمعيات لنا معها إتفاقية شراكة وجمعيات أتت بمشاريع وجمعيات نعطيها المنح فقط من أجل التسيير أنا أفضل أن يكون هناك تقسييم : جمعيات حاملة للمشروع والجمعيات الشريكة والجمعيات التي تطلب التسيير والجمعيات التي سوف نقوم معاها بالمحابات أنا هذا ما أفضله أما هذه الطريقة الموجودة عندنا فأنا لا أفهمها نحن نريد التغيير مسألة أخرى الجمعية التي أخدت المنح من قبل ماذا قدمت أين التقرير المالي الخاص بها ماذا فعلت للمدينة ، هناك جمعيات هنا أجدها تشتغل في نفس المجال ولها نفس المشروع مثلا المخيم إن كانت جمعية واحدة منهم في المستوى أعطي للجمعية التي تستحق بالتالي أنا أتساءل عن المعايير التي تم إعتمادها في توزيع هذه المنح .

شكيب اريج .....مستشار جماعي

السلام عليكم تحية مجددة لازلت أصر على كلامي على الشكل القانوني للدورات لتقديم اللجان لتقاريرها أنا أطلب هذا الطلب ليس لتحميل اللجنة أي مسؤولية طبعا النواب أيضا من واجبهم تقديم الرؤية الخاصة بهم وتقديم الإجابات لأن الموضوع يهمهم بشكل مباشر بالنسبة للجماعة في رأي التقديري أن الجماعة مازالت مع التصور القديم في توزيع المنح ولا يختلف ذلك عن توزيع القفف وهذا إستصغار وإنتقاص للمجتمع المدني الذي نريده أن يكون أفضل تقديم 160 جمعية طلبها وتقبل إذا غدا إذا قدمت 1000 جمعية طلبها سوف تقبل كلها أنا أعتقد أن هذا فقط في إطار المحابات هو منطق سياسي بئيس قطعت معه أغلب الجماعات هنا ننظر دائما إلى إسم الجمعية قبل المشروع المقدم للأسف ومادام الجميع يقبل فقط لأن الملف مستوفى للمعايير الحقيقية فالمعايير الحقيقية للأسف غائبة ومغيبة وتبقى دار لقمان على حالها أود الإدلاء ببعض الملاحظات غياب لمبدأ المتابعة والمحاسبة بما صرف سابقا لهذه الجمعيات التي هيا أغلبها تعيد الطلب طلب منح أخرى أو دعم اخر في إطار غياب المواكبة والمتابعة على الأقل يقدم تقرير مالي تقرير أدبي لكل ما سبق ونحن نتمنه لا يعقل أن الملايين من المال العام بمجرد ما يصوت عليها لا يوجد أي تتبع له طيلة أكثر من سنة أو سنتين فقط الإكتفاء بورقة أو ورقتين في الملف المشكل هو أنه عندما تأتي نفس الجمعية لطلب الدعم من المجلس لا يقدم إلى المجلس أي تقرير شامل عن المشروعات المنجزة ولا اي توصيات ولا اي خلاصات إذا التوزيع لهذه المبالغ وهذا رأي ويلزمني هو توزيع سياسي وإرضائي وإقصائي ، دائما في نفس الإطار أريد أن ألفت النظر لبعض المفارقات كيف يعقل نشاط محلي بأكثر من 10.000 درهم في حين نشاط وطني وفي دورته 7 أو 8 بنفس الإعتماد هناك تناقض بين قيمة المشروع المالية هناك تناقضات كثيرة في الجمعيات خاصة على المستوى المحلي والمستوى الوطني وعلى مستوى التناقض في القيمة الإجمالية فلا يعقل كثير من الجمعيات طالبت بمبلغ معين كبير ويعطى لها جزء منه ما معنى ذلك الفرق كيف يمكن أن أحاسب هذه الجمعية غدا التي طلبت 5 أو6 ملايين وقمت بإعطائها مليون بأي منطق يمكن أن أحاسبها وأنا أعطيتها جزء فقط ، إرتباط مجموعة من الأنشطة في يد فئة معينة مما يحد من الإشعاع ويلغي صفة العمومية عنها كثير من المشاريع هنا هي مشاريع فئوية مشاريع مغلقة في قاعات إذا المال العام نعطيه لفئة معينة فقط لذلك وجب تنصيص على إنفتاح المشاريع على الجميع وعلى العموم يوجد هنا أنشطة خاصة تقام في بعض المدارس الخاصة النشاط الذي يدعمه المجلس يجب أن تكون له الصبغة العمومية وأن يكون منفتحا على الجميع ، سوف أمر إلى مسألة أخرى ذكرها الإخوان هي المبالغ الهزيلة التي توضع هنا مثل 5.000 درهم هل هذا المبلغ لمشروع الحي المتالي ميزانية التسيير لبعض الجمعيات 5.000 درهم هذا منطق لا يمكن قبوله هناك دورات تكوينية ب 5.000 درهم هناك أيضا ملتقى ب 5.000 درهم من

المستحيل إنجاز ملتقى ب 5.000 درهم ، خيم حضاري ب 5.000 درهم ، الحملة الطبية ب 5.000 درهم مبلغ 3.000 درهم للتكوين والدورات هل هذا منطقي كذلك تقوية القدرات ... هناك جمعية حصلت على أكثر من 2.000,000 في التكوين وتستحقه نذكرها جمعية الشعاع حصلت على أكثر من 3.000,000 للتكوين والتنشيط المسرحي وكانت تطلب 6 ملايين ليس هناك تكوين ب 5.000 درهم أو 3.000 درهم بصريح العبارة هذا يسمى بالمحاباة هناك الكثير من المشاريع هنا هي محلية وليس لها بعد وطني وهنا أتساءل هناك جمعية إسمها الجمعية المغربية للبحث العلمي والأخلاقي قدمت طلب وهذه هي الجمعية الوحيدة في هذه المشاريع قدمت مشروع يوم عالمي لمدينة تارودانت وهنا أتساءل لماذا تم إقصاؤها ؟ أتمنى الإجابة على هذه الأسئلة وعدم تركها معلقة وإذا لم يتم الإجابة عنها سوف تبقى معلقة في محضر الدورة هناك تشابه المشاريع كما قلت الحي الأنيق تم إعادته أكثر من مرة ، مشروع مسرح الشارع وأيضا فنون الشارع ربما هناك فرق بين مسرح الشارع وفنون الشارع ولكن هي تيمة واحدة لم يأخد ما طلبه لم نعطي لهذا أو لهذا سوف يخرج لنا مشروع مسرح الشارع منقوص وكذلك مشروع فنون الشارع أنا مع ترك واحد منهم إلى السنة المقبلة أحسن من هذه الطريقة الغير منطقية . إشكالية النقل المدرسي قد طرحها السيد عبد المنعم لم أرى جمعية البورة هنا إن كان هناك مشكل في النقل المدرسي هل هناك رؤية لهذا الجانب الإجتماعي ،ملاحظة أخرى إقحام المجال البيئي هذا المجال موجود في الإجتماعي وأيضا في المجال الثقافي هناك مشاريع بيئية في المجال الإجتماعي وفي المجال الثقافي وأخيرا غياب حكامة رشيدة لتدبير إعتمادات تبدو هزيلة ونشتتها بين الجمعيات ولكن هي ليست هزيلة إذا تم جمعها لما يمسى مشاريع هو إهدار للمال العام ومجاملة سياسية رخيصة أريد نموذج من الشبكات يمكن أن تعقلن منطق المبالغ الجزافية المعتمدة أيضا لا تقرير للجان جاهز لا تدخلات للنواب تنورنا لا وتائق مفصلة وليس لنا إلا عناوين المشاريع للعناوين الفضفاضة .

محمد الحاتمي .....مستشار جماعي

بسم الله الرحمان الرحيم تحية مجددة لا أحب التكرار لكن في هذه الحالة التكرار فرض علينا ومن باب الإلحاح بكل إختصار في الحقيقة هناك ثلاث نقط النقطة الأولى هذه الجمعيات قمنا بإعطائها 3.000 درهم و 4.000 درهم أريد أن أسأل مدى إحترام القانون التنظيمي لهذه الجمعيات الفصل 32 هل تلتزم هذه الجمعيات أو إلتزمت بوضع حساباتها في اخر السنة لهذا المال العام الذي أعطي لها وهل المال العام الذي وضعته مصادق عليه بمحاسب معتمد عندما اعطي 3.000 درهم هل هذا مشروع عندما نتحدث في دفتر التحملات نتحدث عن المشاريع يبدو لي 3.000 درهم 4.000 درهم كافية أو نبقى في تارودانت بسياسة التفقير ويبقى سكان تارودانت دائما محتاجين إلينا من أجل التصويت علينا أنا أعيد بكل أسف ونسجل بكل أسف 300.000.000 مليون يتم توزيعها في 3.000 درهم أو 4.000 درهم 5.000 درهم 10.000 درهم والله إنه هضر للمال العام من العيب 31 مستشار يحضر منها 30 فقط إنه مال الفقراء مال الأيتام مال الناس نشتت المال العام بهذه الطريقة ليس لي مشكل مع أي جمعية ولكن جمعية تعطونها 3.000 درهم في أي قانون هل يوجد مشروع ب 3.000 درهم أريد قراءة إجمالية هناك جمعيتين حفل التميز التكريم قد تحدثت عنهم الاستاذة زهراء دنبي حفل تميز هل المال العام يعطى للتكريم يعطى لتكريم الناس تريد تكريم أحد المال العام ما دخله تريد تكريم أحد قم بإعطاءه المال من مالك الخاص يعطى المال العام للتكريمات ...هذا إخلال بمسؤولية المستشارين هذا سوف يتم الحساب عليه أمام الله في الدنيا قبل الاخرة و2026 تحكم بينكم ، النقطة الثالثة سوف أعود لهذا التكريم من يجب تكريمهم هم سكان مدينة تارودانت 80.000 ساكنة يجب تكريمها لأن الساكنة تتحمل رداءة هذا المجلس لا أظن أنا

ساكنة تارودانت لم تعيش رداءة مجلس مثل هذا الروادنة يجب تكريمهم حتى ولو ب 5.000 درهم ناس تارودانت الذين يتحملون 30 مستشار، النقطة الأخيرة هي السيد رئيس القسم تحدتت عن الجمعيات التي تساهم في تطوير الميدان الإجتماعي والإقتصادي نظام التقويم تقول هذه الجمعية قامت بمشروع ولدينا مجموعة من المعايير نضع إذا 5 أو 6 معايير في كل نقطة وفي الأخير نجد عندها 20/17 وهذه الجمعية نجد عندها 20/18 وجمعية نعطيها 20/02 ثم نأخد الجمعية ذات المستوى العالي ونعطيها أما إن كانت هناك المحابات نحن نريد التقرير سيد النائب أدعي كل السادة المسيريين إلى تحمل المسؤولية لديكم مسؤولية أمام الله عزوجل وأمام الملك وأمام الوطن أنتم تقومون بالإسترزاق السياسي هنا وتفقير ناس تارودانت هناك جمعيات تستحق أكثر جمعيات نعرفهم لا داعي لذكر الأسماء جمعيات نشيطين في الفن والثقافة أنتم تعطون لأصدقائكم فقط .

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية

شكرا للسيد الرئيس اليوم كنت أريد عدم الدخول في هذه النقاشات حول الإشكاليات حول منح الجمعيات كلنا نعي بهذه الإشكالية وبالتالي إشتغالنا للإستراتيجية السابقة التي لا نختلف عليها علينا بالإستمرار في خلق الأقطاب كان هو موضوع إستراتيجية عمل التي كانت من أهدافها الأساسية فعلا هو الإشتغال على القطع مع هذه المسألة التي هي التوزيع للمنح بهذه الطريقة ولكن هذا ليس من السهل جمع جمعيات أقطاب بصعوبة ومن أجل التقريب في وجهة النظر لكل الجمعيات لأنه كان لدينا القطب الثقافي القطب الإجتماعي القطب الرياضي والقطب الفني وكان أيضا القطب الإعلامي الحقوقي التجربة كانت في إطار دورات دولية ومرت في إتجاه قبل الحديت عن الجمعيات وعن الكفاءات يجب الإشتغال على أساس تكوين هذه الجمعيات لأنه نواجه في إطار مايسمى بالتمويل وعدم قدرت الجمعيات على الإنفتاح على مؤسسات أخرى وشركاء اخرين سواء وطنيا أو دوليا "المجتمع المدني " في 2011 المشرع في إطار الدستور أعطى أدوار جديدة لجمعيات المجتمع المدني الغاية من ذلك وفلسفة ذلك هو تقوية قدراتها وجعلها شريك أساسي في التنمية هو الهدف الأساسي ونحن اليوم عندما نتحدت عن مسألة منح الجمعيات الإشكال مطروح أولا في المبالغ المخصصة للجمعيات لأنه إذا أتينا للحديت عن من يستحق ومن لا يستحق فيوجد جمعيات هنا هذا المبلغ كله تستحقه سوف تأخده لوحدها جمعية تشتغل في موضوع ما ومع فئة ما هذا المبلغ يوزع على الجمعيات في إطار المشروع ولكن هل لدينا جمعيات قادرة على مشروع كبير لا ليست عندنا الجمعية لم تعرف حتى كيف تقدم الوثائق وأذكر هنا نفس الإشكالية التي طرحها الإتحاد الأروبي على المستوى الوطني الإتحاد الأوربي قام بتقييم لشراكته مع المجتمع المدني على المستوى الوطني ماذا وجد ، وجد أن الجمعيات تتقدم بمشاريع ويتم تمويلها مشاريع تصل إلى مليار وكلها متمركزة في الدارالبيضاء والرباط الإتحاد الاوربي قام بسياسة جديدة وهو الإشتغال على مستوى الجهات ولكن مع الأسف يسجل في تقييمه أنه على مستوى الجهات هناك ضعف كبير في تقديم المشاريع رغم أنهم قامو بالتسهيل في المساطر والشروط أنا مع منطق الحلول لدينا مشاكيل وهذه المشاكيل يجب وضع حل لها الحل الأول هو الرجوع إلى إستراتيجية الإشتغال في إطار أقطاب ونحن نفتح طلب الإعلان عن عروض مشاريع لها صلة بتنمية المدينة في إطار الأقطاب في صندوق دعم المبادرات مازال مفتوحا علينا إستثمار تلك التجربة هناك صعوبة في التقريب في وجهة نظر الجمعيات وهنا تدخل مسألة التي تمت الإشارة لها وهي التشبيك لأنه نعرف على المستوى الدولي وفي إطار المنظمات إذا كان التشبيك هناك السرعة في تمويل أي مشروع إذا علينا بالإشتغال مع المجتمع المدني أنا ضد الوصاية على المجتمع المدني أيا كانت سواء سياسية كيفما كانت

ولكن يجب الإشغال في دورات تكوينية للإعداد للسنة المقبلة على أساس أن دعم الجمعيات يذهب في إتجاه مشاريع لكي نقول أننا نشتغل بمنطق يجب القطع مع مسألة الريع المسألة صعبة بالتقريب في وجهات النظر بين جمعيات المجتمع المدني أنا أفضل هذا المبلغ يذهب كله إلى جمعية أهلي لأنهم يشتغلون مع فئات يجب علينا إعادة النظر علينا أخد هذا الأمر بجدية علينا بالإشتغال مع المجتمع المدني ليس بوصاية ما يحز في نفسي أن الجمعيات لم تستفيد من كل التكاوين كانت حاضرة ولكن لم تستفيد مازالت تعتمد على منحة الجماعة هناك جمعيات أعطيت لهم منح صغيرة مثل الشعاع مشروعها ليست الجماعة فقط هي الممول أيضا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ويجب أن يكون لها مبلغ مساهمة في ذلك المشروع كانت هناك معايير كان الإشكال أنه تم تقديم مشاريع للمبادرة لكن الجمعيات ليس لهم مال للمساهمة في المشروع هناك مشاريع في وضعية إعاقة أتمنى أن سياسة الحماية الإجتماعية تعطي أكلها مع سياسة القفة أريد رفع توصية إلى السيد الرئيس في هذا الباب أننا نرفع من قيمة ضريبة الدبح لانها من الخمسينات وهي في نفس المبلغ إن لم تخني الذاكرة علينا ان نذهب في إتجاه الرفع من قيمة ضريبة الدبح.

كنزة عزمي .....مستشارة جماعية

السلام عليكم جميعا السيد الرئيس السيدات المستشارات السادة المستشارين ممثل السلطة المنابر الإعلامية علاقة بالموضوع العمل الجمعوي الجمعيات أيا كان إنتماؤها سواء في المجال الإجتماعي أو الرياضي أو الثقافي الكل يعي بأهمية هذه الجمعيات في المجتمع المدني سوف أعود للرجوع على إتري ما قيل حسب اعمال اللجنة وهو التوزيع السؤال هو ماهي أسس التوزيع هذا السؤال هو أول سؤال تم طرحه في الإجتماع مع كامل الإحترام بأننا نتق في المؤسسات لأنه هناك لجنة التي كانت وأشرفت ودرست ولكن مع كامل الإحترام أتفاجئ بما قالوه بعض المستشارين أنا كباقي المستشارين لا أعرف الجمعيات ولا إنتماؤهم ولكن كمستشارة لا يمكن أن أضبط الأحقية ونحن نثق بعمل اللجنة التي قامت بالإنتقاء وعلى أساس الإنتقاء أعطي ما أعطي المبلغ المالي . نحن قد قمنا بتوصيات على أساس إعطاع الأسبقية للمسائل الإنسانية الإجتماعية لماذا ؟ لأنه الأسبقية للأولويات والإحتياجات والكماليات تأتي من بعد هذا من باب المسائل المتعلقة بالترشيد من هذا المنبر في نطاق التواصل وفي نطاق الوضوح والشفافية وفي نطاق الديمقرالطية وفي نطاق التشاركية وفي نطاق هذه الكلمات الرنانة ليست فقط في مقترح الجمعيات وإنما نحن أيضا داخل المجلس هناك هذه المسألة .

فاطمة الزهراء خلوفي .....مستشارة جماعية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته أول شيء أريد إعطاء توصيات اللجنة الإجتماعية والثقافية والصناعة التقليدية أول شيء نحن جميعا ينوه بمجهوذات المجتمع المدني للتنمية وتنمية المدينة هذا منظور ثاني شيء وهو اللجنة قررت وأعطت التوصية بإعادة الرؤية في صرف المنح بالنسبة للسنوات المقبلة والجماعة تعطي مشاريع وأي جمعية يهمها المشروع وتريد المساهمة في المشروع عليها بالإنخراط فيه وذلك لتنزيل هذا المشروع ثالث شيء الجماعة عليها أن ترفع من سقف التطلعات لا يجب أن نبقى في نفس المنهجية كما نقول هذه السنة وقع ما وقع مسألة أخرى تكوينات المجتمع المدني عندما أتينا لرؤية الملفات وجدنا ضعف مفهوم المشروع ماهو بالنسبة لي أنا أستثني الجمعيات الإجتماعية الإنسانية المحتاجين لدعم الجماعة ثاني شيء هم الجمعيات الثقافية وذلك لتشجيع الموروث الثقافي داخل المدينة وأيضا الصناعة التقليدية هذا من بادرة التشجيع رابع مسألة بالنسبة للمنح التي سوف تصرف اللجنة تعطي هي أيضا

توصية من أجل تتبع هذه المنح كيف تم صرفهم في السنوات الفائتة الجمعية التي لم تصرف كما ينبغي تحرم من الإستفادة من الدعم ،بالنسبة لجمعيات الأحياء قمنا بإعطاء توصية لتفعيل جمعية الأحياء لأنها تقوم بدور كبير تقوم بتواصل بين الساكنة وبين المجلس البلدي خامس شيء نعطي الساكنة والمجتمع المدني جزء من المسؤولية لتنمية المدينة وتكون المدينة على عاتقه بالنسبة لتنمية المدينة المجلس البلدي ليس هو فقط من يتحمل المسؤولية وكذلك تواصل بين المجلس والمجتمع المدني والساكنة وشكرا .

نزهة ايت حبان .....مستشارة جماعية

بسم الله الرحمان الرحيم شكرا سيد الرئيس ، السيد ممثل السلطة ،السادة أعضاء المجلس أنا أريد الإشارة إلى نفس النقطة التي أشار إليها الأستاذ يسري أصر على الجمعية التي دفعت ملفها في شهر مارس وأنا أستغرب أن ملفها غير موجود بين الملفات وفي الحقيقة هذه الجمعية تستحق الدعم وهي جمعية تجهيز الأموات ومساعدة الأحياء تقوم بعدة أنشطة ما بين تجهيز ملابس للأيتام شراء الدواء للمرضى وأيضا أضحية العيد والأدوات المدرسية في الحقيقة أعرف هذه الجمعية وأعرف من يقوم بهذه الأنشطة من العيب عدم إضافة هذه الجمعية من بين هذه الجمعيات هي جمعية تقوم بعدة أنشطة ومعروفة وبالتالي أستنكر ملفها على أنه لم يتم دفعه والحقيقة أن هذه الجمعية دفعت ملفها في شهر 3 وشكرا .

سعاد أريب .....مستشارة جماعية

تحية أخرى متجددة سوف أحاول إختزال ما تم قوله في سؤال أعتقد وأرى أنه وجيها في موضوع ما يتعلق بالإعانات التي تلقتها الجمعيات من طرف المجلس البلدي في الحقيقة أتساءل هذه الوثائق المتعلقة بالمنح تسلمتها 6 دقائق قبل الدورة فقط وأنا أطلع عليها تساءلت لأنني حضرت مع اللجنة مرتين في إطار مناقشة إستحقاق هذا ما يسمى دعما ماليا يقدمه المجلس البلدي مشكورا إلى جمعيات المجتمع المدني حسب تصنيفها فإذا أنا أتساءل وأسجل الترتيب الذي تم إعطاؤنا به هذه الوثائق سوف أكون ممتنة إذى تم توضيح هذا الترتيب على أساس قيمة المبلغ المطلوب أو على أساس سن الجمعية أم فيه تمويه أم هو حق يراد به باطل هذه اسئلة تلح علي أما إذا كان الباب مفتوحا للجمعيات للطلب فلا نحرم الجمعية من حقها المشكل يوجد داخل المجلس الجرم ليس جرم أصحاب الطلب بقدر ماهو جرم اللجنة التي قالت بأنها درست الملفات وقامت بتصنيفهم ولا نعرف على أي أولويات وأي معايير نريد أن نعرف كيف تم ذلك لأن هذه الأشياء تضع نصب أعيننا مجموعة من الأشياء أولها أن هناك هناك جريدة رسمية صدرت تبنى عليها مسألة الدعم هذه شرط تحقق إعطاء الدعم هل اللجنة إستعانة بالجريدة الرسمية أم أنها قامت من نفسها هذا شيء خطير لأنه ينضاف لما تم في الإعانات الرمضانية نحن المجلس البلدي أصبحنا نعطي من له وسيط ومن له لا الأمور تأتي بالقوانين هناك الجريدة الرسمية اللجنة تجاوزت بكثير وقامت بتحديد دعم الجمعيات وكيف يجب أن يتم إذى لم يتم إستعمال الأرضيات القانونية ماذا يجب أن يستعمل إذا هذا سؤال أطرحه وأقول نحن اليوم لا نتحدث على ما سوف نفعله أو نشتغل عليه المطلوب أن يكون العمل دائما الإشتغال مطلوب دائما والتجديد مطلوب دائما الجمعية الإجتماعية التي كانت تقوم بالعمل الإجتماعي في الستينات ليست هي اليوم وكذلك الثقافية هناك إختلاف كبير ، سوف أعود إلى هذه اللائحة وأنا أقرأ أجد كرة القدم لوحدها ما يفوق 10 جمعيات

زينب الخياطي .....مستشارة جماعية

للإشارة لدينا مركزين للتصفية يجب الأن رفع ملتمس إلى وزارة الصحة من أجل التوسيع في عدد المستفيدين والمستفيدات من خدمات القطاع الصحي الخاصة الذي يتم الدفع له من الدولة هذا فقط التوضيح في هذا الباب لماذا جمعيتين هناك جمعية الرحمة وجمعية مرضى القصور مع الأسف توفي رئيسها وهو شاب صغير ، التساؤل الاخر عن عربة الجياد يوجد مشروع قديم سوف يتم تحيينه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإعادة هيكلة عربات الجياد من أجل التحسين من خدماتهم ومن صورتهم مع المجلس الإقليمي للسياحة في إطار المبادرة الوطنية والجماعة نعرف أنه هناك جمعيات لها مشاريع وسوف تساهم في تطوير المدينة والمشهد العام بالمدينة ولكن ليس لهم القدرات في توفير الإعتمادات أريد أن أسجل هنا أنه هناك إشكال للجمعيات في عدم الإخبار بتقديم طلبات إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لدعم مشاريعهم لا يمكن البقاء على مساهم واحد هو الجماعة يجب الذهاب إلى شركاء أخرين المبادرة الوطنية شريكة قوية يلزم فقط أن تتوفر على ملف متكامل أريد التذكير هنا فقط بدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى المدينة أريد التذكير بمشاريع الخيرية الإسلامية الجمعية كانت جادة في تقديم المشاريع وفي التصور لهذه المشاريع وما تريده منهم ، هناك مشروع موجود الأن هو تهيئة دار الأطفال لالة أمينة هنا أقول أن تقوية قدرات الجمعيات ضرورية من أجل بناء مشاريع كبرى لها الإيجابية على الساكنة مثل جمعية إبني للتوحد جمعية مقبلة على مشروع كبير بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومن الجماعة كل الجمعيات بالنسبة لي سواء وتستحق الدعم مادام أنها تقدم خدمات سواء كبيرة أو صغيرة المجتمع المدني شريك قوي وعلينا بتقويته في إطار الشراكة وليس في إطار الوصاية .

اسماء لقجدر .....مستشارة جماعية

في مداخلتي لن ألجأ للأرقام وسأحاول أن أعطي مجموعة من التوصيات التي اقترحناها البارحة سواء في لجنة المالية أو لجنة الشؤون الاجتماعية, إذا قمنا بحساب مجموع المنح هو 2 مليون و700 ألف درهم حبذا لو كان مبلغ أكبر من هذا, لأنه إذا قمنا بعملية بسيطة فهو لا يمثل إلا 4,15 % من الميزانية كاملة, وأتمنى في ميزانية 2023 أن تؤخذ هذه القضية بعين الإعتبار ونحاول ما أمكن أن نرفع من هذه النسبة المئوية, ولا ننسى أن المجتمع المدني لديه دور كبير في تحريك دينامية المدينة, هذا من جهة, ومن جهة أخرى سأذهب في طرح الاستاذة زينب الخياطي وهو تقوية قدرات المجتمع المدني من خلال التكوين, ففترة كورونا عرفتنا بأهمية الجمعيات ومكانتها في المجتمع الروداني لذا يجب أن لا نبخل عليهم للوصول للهدف الذي نطمح له سواء السنة المقبلة أو التي تليها والأهداف من هذا هو تكوين مجتمع مدني قوي لديه القدرة على خلق برامج ومشاريع يمكن الاشتغال عليها على شكل فيدراليات وشكرا.

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

سآخذ فقط بعض الملاحظات من مداخلة السيدة زينب الخياطي والتي كانت مداخلة قيمة جدا والتي ذكرتني بما مضى بحيث تم إقبار ذاك المشروع المهم جدا لتنمية المدينة ومكونات المجتمع المدني بطريقة غير مفهومة بتاتا وهو ما كان من المشاريع الرائدة في المجلس قبل الماضي , وكذلك مشروع الائتلاف الجمعوي وكان كذلك من المشاريع المهمة التي توقفت دون سابق انذار, والمسألة الثانية التي جاءت في مداخلة الاخت زينب الخياطي فقط ملاحظة بالنسبة لجمعية الرحمة فأنا أشيد بها فيجيب أن تكون معها شراكة ثابتة وقارة بمبلغ محترم نظرا للخدمات التي تؤديها هذه الجمعية

لعدد المرضى المصابين بالقصور الكلوي في مدينة تارودانت, وهناك أيضا جمعية أخرى في نفس المجال فأنا أقول لما تتظافر الجهود وتكون جمعية واحدة بالمستوى المطلوب ,وربما أرى أن مستوى جمعية الرحمة أبلغ من غيرها, مسألة أخرى خرجت لأداء صلاة العشاء ولم أسمع ردود النائب الاول للرئيس وهل أخذت بعين الاعتبار مداخلات السيدات والسادة المستشارين أو سنمر الى التصويت مباشرة رغم أن جل التدخلات تشير إلى أن التوزيع بهذه الطريقة حسب رأيي غير موضوعي وغير منطقي ولا يمت للتنمية المحلية بصلة, ما سمعت في آخر كلام النائب الاول للرئيس أن هذه مرحلة انتقالية, والمرحلة الانتقالية نعلم أنه يجب أن يحسب لها ألف حساب لأنها مرحلة حساسة لأنها يجب أن تمر بنوع من الموضوعية والشفافية وكذلك نوع من الديموقراطية الحقيقية, كذلك لما لا يحدو المجلس البلدي حدو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي بهذه المناسبة أشكرها وأشكر السيد عامل إقليم تارودانت على التفاتاته المتوالية خصوصا لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي للأسف الشديد خضعت للتهميش من طرف المجلس البلدي السابق وهذه المؤسسات هي التي تقدم خدمات للفئة المعوزة من مسنين وأطفال شوارع سواء أشخاص بدون مأوى ورأينا التفاتات المبادرة الوطنية التي يقودها إقليميا السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت, فلما لا تسير الجماعة في نفس سياسة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية, ومسألة أخرى كما ذكر الاخوان فمبالغ ك 3000 درهم أو 5000 أو حتى 10000 و20000 الف درهم لا تكفي حتى لسد مصاريف التسيير, لذا علينا أن تتبع نهج المبادرة في دراسة المشاريع وهو الصرف بأشطر. والسلام عليكم

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية

أثارت نقطة المجتمع المدني لا يختلف فيه اثنان أهميته في التنمية المحلية وتأطير المجتمع بجميع فئاته, إلا أنه كتوصية علينا أن نفهم أن المجتمع المدني لا يمكن أن يقوم مقام الدولة مثلا في موضوع الصحة الجمعيات المهتمة بذوي القصور الكلوي فهناك في الأصل وزارة الصحة التي تقوم بهذا الدور لذا على ميزانية وزارة الصحة أن تضخ في ميزانية الجماعة للرفع من متطلبات الساكنة, هذا من جهة ومن جهة أخرى فجمعية القصور الكلوي تستقبل جميع المرضى من الإقليم لذا فليس فقط الجماعة من ستتحمل المسؤولية بل على المجلس الاقليمي أن يتحمل مسؤوليته في دعم هذه الجمعية, عند قراءتي للوائح وأرى الجمعية الرياضية والجمعية الثقافية الخ فالجمعية الرياضية وحيدة على 40 التي تضم النساء وأنا سأركز على مسألة مقاربة النوع و الجندرة حتى نفهمها جيدا حتى نجدها بشكل سلس في جميع مشاريعنا, بالنسبة للجمعيات الثقافية 4 على 40 والجمعيات المهنية وهذه سأركز عليها 0 على 18 وننسى أنه إن كانت الأزمة فقد مست الخياطات والطباخات و النكافات و مصففات الشعر والنقاشات... يعني مجموعة من المهنيات لذا على الجماعة إن فكرت في دعم هؤلاء المهنيين أن تفكر أيضا في هاته المهنيات أيضا اللواتي يعانين في صمت وأغلبيتهم معيلات لأسرهم فالنسب في مندوبية التخطيط تشير إلى أن 30في 100 من الأسر تعيلها نساء, بالنسبة للجانب الاجتماعي هناك وزارة خاصة بهذا المجال, وهناك جمعيات تنسى دورها وتقوم مقام الدولة مثلا في تشغيل المربيات وغير هناك مخاض في هذا المجال, هناك ميزانية التماسك الاجتماعي هناك مجالات أخرى يمكن للجمعيات الاستعانة بها دون أن يقع الثقل على الجماعة, فالسياسة العمومية الآن هي دمج ذوي الاعاقة في المؤسسات العمومية داخل القسم مع زملائهم وليس عزلهم, أنا أطالب بتفعيل لجنة للتكوين والخروج بها في أسرع وقت عندما اكتشفنا أن عدد كبير من الجمعيات لم يعرفوا كيفية ملئ المطلوب منهم في دفتر التحملات فهذه كارثة, علينا الإسراع بالقيام بمجموعة من التكوينات للجمعيات في المجال الاداري

والمجال المالي والاعلامي وكيفية تسويق منتوجهم, تأهيل كذلك النساء اللاتي لم يستطعن تكوين جمعيات, وكذلك الانفتاح والاستجابة للمناقصات التي تأتي من المنظمات الدولية, وهذا دورنا "بدل أن أعطيك سمكة أعلمك كيف تصطادها.

زينب الخياطي .....مستشارة جماعية

في تفاعل مع الاخت فضمة أزوران في مسألة الصحة فعلا هي مسؤولية الدولة ولكن يبقى المجتمع المدني شريك بما أنه لدينا إشكال كبير, والورقة التي أشرت إليها مع الدكتور مولاي هشام أشرف سترفع إلى المجلس الاقليمي فيما يتعلق بإشكالية لوائح الانتظار, كما نعلم أن تالوين مقبلة على بناء مركز لتصفية الدم والذي سيستقطب مرضى محيط تالوين والذي تدخل فيه الجمعية على المستوى الدولي التي لها علاقة مع جمعية الهجرة والتنمية, وهذا لا يمنع لأن هناك مرضى الجماعة الترابية بحيث وضعنا مقترحين بالنسبة للإقليم ولكن كذلك هذا لا يمنع مساهمة كل جماعة لقطع التعامل بلائحة الانتظار للمرضى للدخول للعلاج, أريد الرجوع للتساؤل بالنسبة لجمعية " فلاديو" للحلاقة والتجميل والتي يدور حولها الكثير من الاسئلة 7000 درهم هذه الجمعية تشتغل وتتطوع معنا في الجمعية الخيرية في إطار الاعتناء بالمشردين من حلاقة واستحمام بالمشاركة مع الهلال الاحمر وكذلك تقوم بتكوين أطفال في وضعية إعاقة في مجال الحلاقة لإدماج وفتح مشاريع التشغيل. وشكرا .

عبد العالي الحوس .....النائب الثاني للرئيس

لقد أفضنا في النقاش في نقط منح الجمعيات وأريد أن أضيف أن هذه المبالغ المقترحة أخذت نقاشات جمعية بجمعية داخل المكتب وتم استدعاء الأعضاء بالأغلبية والمستشارين وكل وضع اقتراحه وتم التوصل للتوافق والمجلس يتحمل مسؤوليته واللجنة كانت في المستوى بحيث كانت حريصة بعدم المحاباة مع أي جمعية أخرى وكنا حريصين على عدم إدخال الطابع السياسي على المنح, هناك طلب بالنسبة لزيادة مبلغ 3000 درهم لبعض الجمعيات كمنحة للتسيير عوض 0 درهم لعدم استكمال الملف اتخذنا هذا القرار كتشجيع وتحفيز لهذه الجمعيات, والحمد لله الأمور واضحة والاخوة استفاضوا واللجنة كانت في المستوى, واتمنى في السنوات المقبلة أن تكون برامج ومقترحات أخرى وشكرا.

اريب سعاد .....مستشارة جماعية

أنا فقط ألتمس من اللجنة في المقبل من الأيام رجاء لأننا لسنا في مستوى أن نفهم كل هذه الاشياء أن تعطينا معلومات أكثر لأنه ضمن الأشياء التي رأينها جمعية "تشخيص السيارات" لم افهم شيئا بحيث هناك عدة امور لا تتمشى بين الجمعية والمشروع , مثلا جمعية "اتحاد المقاولين الذاتيين" فالمقاولين الذاتيين ليسوا فقط شباب, فمنهم متقاعدون ولديهم بطاقة ويجددونها, فبالتالي هذا من باب التمويه يجب ان تتضح الامور لدينا, بالنسبة لما ذكرته السيدة ازوران بالنسبة للنساء فانا ضد ان تكون هناك تسمية جمعية "نساء سوس للمرأة والطفل" في الجانب الاجتماعي ونقوم بتسيير الفضاء المتعدد الوظائف للنساء بتارودانت, ما معناه ؟ ما معنى الوظائف للنساء اريد شرح, هل لازلنا نتكلم بمنطق الرجل والمرأة ؟ نريد جوابا , وشكرا

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي

فقط السيد رئيس الجلسة قبل قليل خرجت لا داء صلاة العشاء ولم اسمع ردودك, والان وجدت المقطع الاخير اذا قال السيد النائب الثاني للرئيس بان النقاش استفاض فقط لنكون موضوعيين فاغلب ان لم تكن كلها المداخلات غير راضية على توزيع هذه المنح وغير راضية على الاقصاء الذي تعرضت له بعض الجمعيات بالرغم انها جمعيات مشهود لها بالعمل الاجتماعي كالتي ذكرت سابقا جمعية "اكرام الميت" والكل يعرفها .

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس

انت خرجت وقمنا بمداخلة قمنا فيها بشرح مجموعة من الامور سنعيدها ليس لدينا إشكال, نحن لا ندافع لكسب أصوات فقط نشرح من باب أن اللجنة التي سهرت على هذا المشروع لا نريد أن نبخس عملها, فقط نتم المداخلات وسأعيد الشرح لك السيد عبد الحق يسري.

شكيب أريج..... مستشار جماعي

نحن لا نبخس قيمة عمل أي شخص, فقط نحاول وضع النقط على الحروف, فنحن نعرف ان السادة الاعضاء المستشارين والمستشارات قاموا بعمل مركز خلال 48 ساعة ما قبل الدورة بشكل مارطوني مباشر, هل يعقل ان يتم تدبير 360 مليون في 6 ساعات ؟ هذا يجب ان يتم العمل عليه على مدار اسبوع او اسبوعين او اكثر لأخذ قرارات سليمة, بل نحن نريد ان نرقى ونثمن بالعمل الذي تقوم به اللجن, وبخصوص لجنة الانتقاء ممكن ان هذه اللجنة عرضت مشروع بمشروع ولكننا هنا في اطار التزام اخلاقي, فانا اريد ان اعرف هذه المشاريع ليس فقط بالعناوين بل بجوهرها, لأصوت وانا مقتنع, لا نريد ان تكون هذه اللجن صورية وشكلية فقط, يجب وضع استراتيجيات للعمل قبل الخضوع في اي امر. وشكرا

محمد أمهرسي ..... النائب الاول للرئيس

فقط ردا على السيد المستشار, عندما وضعنا اللجنة واقترحنا فيها مكوناتها في هذه القاعة والجلسة عمومية, حينها صوتنا عليها وقلنا انها تتكون من مكتب ورئيستين واللجنة المالية ولجنة الشؤون الثقافية ورؤساء الفرق, كان يجب عليك ان تناقش الامر في ساعته ونقوم بالفرز, فمنطقيا لا يمكن ان نناقش منح و لم تمر من لجنة نحن اعطيناها الشرعية وليس احد اخر, لا يعقل ان نأخذ 158 جمعية ونقوم بمناقشة كل جمعية على حدا بملفاتها التقنية, فهذا منطق غير سليم ,فلهذا كونا لجنة فيها التمثيلية والمكتب وقد كانت قبلها لجنة تقنية افرزت الملفات التقنية قامت بعمل ميكانيكي, ثم بعد ذلك جاءت اللجنتين المالية والشؤون الثقافية كل منهما قامت بدورها, وبعدها لقاء البارحة كان فيه 31 شخص وناقشوا باستفاضة, لما لم تناقش في الامر في ذلك الوقت , فقد اعطينا الفرصة لجميع المكونات اولها المصلحة ثم لجنة المالية والشؤون الثقافية ثم الاغلبية ثم عناصر المجلس 31 عضو, خمس مراحل ومع ذلك قمنا بهذه الجلسة للشرح للإخوان الذين لم يحضروا وتدخلت الاخت زينب والسيد عبد العالي وتدخل مجموعة من المستشارين وذكرنا مجموعة من الامور وقمنا بالشرح, ويوم وضعت المنح قلنا بانه حتى لو احدثنا لجة وقمنا بمجموعة من المراحل فالمشروع غير راضون عليه, لماذا ؟ قلنا ان الاعتمادات قليلة, واكراهات كورونا , وكذلك ان الجمعيات لم تستطع انها تبني مشاريع, مجموعة من المعطيات تقول بان المشروع غير مكتمل, على الاقل لدينا مجموعة جمعيات لديها مشاريع مع شركاء يجب عدم اقصائهم, ولدينا جمعيات لم تخرج من ازمة السنتين ولا ندعمها وخصوصا المهنية, كل هذا تم ذكره فهل يعقل ان

نستنكر العمل الذي قام به الاخوان, ثم بعد ذلك قمنا بهذه الجلسة ونضيف على هذا تدخل رئيس المصلحة سيعطينا معطيات اخرى تقنية.

عبد المنعم المناني ..... رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية

فيما يتعلق ببعض تساؤلات الأعضاء في اطار العمل الاداري والتقني, اذا قامت جمعية بوضع ملفها في المصلحة فهذا لا يعني انها ستستفيد من الدعم, ثانيا ان المجلس صادق خلا دورة فبراير على كنش التحملات التي حددها يعني كيفية الاستفادة من الدعم, وهو المنصوص عليه في كنش التحملات ثم كذلك تفعيله من خلال الاعلان عليه في 04/04 انتهت المدة الاولى 04/29 وتم تمديده الى 05/06, وعلى كل جمعية وضعت ملفها في المصلة ان تأخذ مقابله وصل . وشكرا

فضمة ازوران..... مستشارة جماعية

بالنسبة للميزانية فقد قلنا انها لا تمثل 4 في 100 نسبة قليلة جدا, بما اننا ابناء اليوم ونبني للمستقبل ونقول التوصيات للجنة التي كانت, ولو اني حضرت البارحة في الساعة 21:00 ولم تكن لا جلسة ولا مناقشة, وعنما سالت وجدت ان من الجمعيات من اعطي لها 0 وهذا يشير الى مسائل لم ترق لي, وكذلك اريد الاجابة على هذا السؤال : هناك بعض الاعضاء موجودين في جمعيات هل اعطيت لهم منحة؟ مسالة اخرى بالنسبة للتوصيات التي يجب ان تكون هي اعتماد معايير الاهتمام بالشباب والنساء والاهتمام بالفئات الهشة, بالإضافة الى المجال الثقافي فهو وجه المدينة الخ.. يجب الاخذ بعين الاعتبار الاقدمية, واشكر السيدة دنبي التي اشارت للكشفية الحسنية اونا غير منخرطة معهم على صعيد الفرع, ولكن سأدافع عنها لأنها الجمعية التي تربيت فيها وتربى فيها الكثيرمن اطر المغرب لما فيهم صاحب الجلالة الذي هو الكشاف الاعظم فهي اقدم جمعية على الصعيد الوطني تأسست في 1933, وحين تطلب ان تقوم بمخيم حضري تمنح ب 5000 درهم وقلتم بأن 3000 درهم هي للتسيير إذا سيبقى لها 2000 درهم أي مخيم هذا ستقوم به هذه الجمعية ؟ ونحن نعلم تأطيرها لفئات كثيرة من المجتمع من سن 4 سنوات الى 23 سنة . وشكرا

نقطة نظام: اسماء القجدر ..... مستشارة جماعية:

أرجو منك السيد الرئيس أن يلتزم الجميع بالقانون الداخلي للجلسة رفقا بنا ورفقا بصحتنا الله يجازيكم بخير.

شرف الدين اسقرو .....النائب الثالث للرئيس

حقيقة كما قال السيد الرئيس وباقي الاعضاء اذا كانت هناك ديمقراطية وشفافية داخل اي مجلس فهي في مجلسنا هذا حاليا , ولا اعتقدها كانت فيما قبل بالطريقة التي تم بها مناقشة ملف منح الجمعيات, تم التداول على صعيد المكتب وبعد ذلك تم فتح نقاش عميق مع الاغلبية في اطار اللجنة, كذلك لا يمكن ان نبخس الناس اشيائهم لان العمل الذي قامت به المصلحة الاجتماعية وكذلك اللجنة التي افرزت الملفات المتعلقة بالجمعيات, البارحة البعض يقول انه ضد دفتر التحملات و اليوم يقول انه كان الاحرى الرجوع لدفتر التحملات بالتدريج, في الاصل هذه اول طريقة يتم التعامل بها بشفافية في هذه الملفات وتم اشراك الجميع ولم ندخل السياسة في المنح المقدمة للجمعيات, بل العكس رعينا جميع ظروف الجمعيات بما فيهم الجمعيات المتأثرة بكرونا واشار لهم مجموع من الاخوان مثلا جمعية "الصناعة التقليدية" و"المهنية" واعطيت لهم منح لم يسبق ان اعطيت لهم, ولم يتم اقصاء اي جمعية الا استثناء بعض الجمعيات التي لم تقدم , وبالتالي المجلس قام بدور كبير في مسالة الدعم المقدم للجمعيات بانه بعد غلق توقيت المحدد لوضع

الملفات قرر المكتب فتح تاريخ واجل جديد لوضع الملفات مراعاة لظروف هذه الجمعيات, حتى انه تم تقديم المساعدة في الوثائق الممنوحة لهذه الجمعيات, اما بالنسبة لمسالة الدعم المقدم فنحن غير راضون لهذا المبلغ. وشكرا

عائشة تاغموت .....النائبة السادسة للرئيس

باختصار شديد قلنا بأنه أقيمت لجنة أعطي لنا الملف التقني للمشاريع المقترحة لجميع الجمعيات وأيضا قيل لنا بأنه لا وجود للمحاباة ولكن ما نراه حاليا ومن خلال اجتماع المكتب قبل مدة قمنا بسؤالهم ماهي المعايير التي تؤخذ لإعطاء المنح للجمعيات قيل لنا أننا نقوم بالسياسة وخير دليل على هذه السياسة أنه تم احتقار واقصاء منظمة الهلال الأحمر المغربي وأقولها أمام الملأ تم احتقارها لأسباب شخصية وبالتالي إذا ظهر المعنى فلا فائدة في التكرار. وشكرا

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

مع كامل احترامي لمداخلة السيد شرف الدين, أريد أن أسال رئيس المصلحة هل توصلت جميع الجمعيات ببلاغ التمديد ؟

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس

كان هناك إعلان.

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

أي نوع من الاعلان ؟ إذا أردنا أن نوصل لجمعية ببلاغ التمديد نتصل بهم هاتفيا, من سيأتي هنا ويقرأ الاعلان؟ ومسألة أخرى ذكر السيد رئيس المصلحة في توضيحه قبل قليل أن الجمعية التي قامت بمناقشتها نحن 3 او 4 مستشارين وضعت ملفها وربما من الاوائل, وربما كان الملف ناقصا ثم جاءت فكرة كناش التحملات, وقلت في فبراير لأن توضيحك لم يكن مفهوم جيدا, قلت وضعت الجمعية ملفها في شهر فبراير, إذن ما هو المشكل؟ وشكرا.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

لا يمكن أن يوضع الإعلان في الصفحة الخاصة بالجماعة ونقوم بالاتصال ب 1200 جمعية, لا يمكن بل يقام اعلان فيه تاريخ البداية والنهاية واين توضع الملفات, الاخوان رأوا بان الوقت ضيق فمددوا الاجل لوقت اخر تقريبا 10 ايام, والاعلان كان واضحا والدليل أن الجمعيات شاركوا.

عبد المنعم المناني .....رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية

أنا أؤكد بأنه تم نشر الإعلان بموقع الجماعة وتم كذلك تعليقه, وتناقلته مجموعة من المواقع وصفحات تارودانت, فقط للتذكير أن الأجل تم تمديده من 04/04 الى غاية 05/06 والطلب يجب أن يكون مرفق بالملاحق المنصوص عليها في كناش التحملات, وأنا اؤكد أنه لم يتم التواصل مع أي جماعة من غير مواقع الجماعة. وشكرا السيد الرئيس.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة الدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 57/2022	الدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022 ، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة ،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 18 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	مينة فريسي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	عبد الحق يسري	كنزة عزمي
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء لقجدر
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد جبري	
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	زينب الخياطي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على المنح المقدمة لفائدة الجمعيات بالمدينة كما يلي:

الجمعيات الرياضية 2022

ر.ت	إسم الجمعية	المبلغ المقترح
1	جمعية المنارة لكرة القدم المصغرة بتارودانت	55000,00
2	الجمعية الرياضة تارودانت لكرة السلة	75000,00
3	الجمعية الرياضية رجاء تارودانت لكرة القدم	210000,00
4	جمعية أجاكس الروداني لكرة القدم	210000,00
5	جمعيةكراطي شوطوكان بتارودانت	3000,00
6	جمعية الأندس	4000,00
7	جمعية رودانة للرشاقة و الفنون الحربية بتارودانت	3000,00
8	جمعية إتحاد الشبيبة الرياضية لكرة القدم تارودانت	210000,00
9	جمعية النمور للكونغ فوووشوو و فنون الحرب	3000,00
10	جمعية النادي الروداني الرياضي بتارودانت	3000,00
11	جمعية النسور السوداء للفنون الدفاعية الفيتنامية بتارودانت	3000,00
12	جمعية النجوم الصاعدة للرياضات	3000,00
13	إتحاد جمعيات فنون الجرب إقليم تارودانت	10000,00
14	جمعية أيكي للرياضة و الفنون الدفاغية بتارودانت	3000,00
15	جمعية أمل للكرة الطائرة	60000,00
16	جمعية إتحاد رياضة الحمام الزاجل بتارودانت	10000,00
17	الجمعية الرياضية المنارة تارودانت	3000,00
18	جمعية قدماء لاعبي الرجاء الرياضي الروداني بتارودانت	4000,00
19	جمعية نادي التنس الروداني	15000,00
20	جمعية الدراجة الذهبية للرياضة و السياحة بتارودانت	5000,00
21	جمعية حكام ومراقبي المقابلات لكرة القدم	19000,00
22	جمعية فضاء الأخوة المغربية لكرة القدم تارودانت	100000,00
23	جمعية فلاح تارودانت لكرة القدم	54000,00
24	الجمعية الرودانية الإقليمية لمؤطري ومدربي فرق الأحياء	10000,00
25	جمعية اسود الاطلس للكوانكيدو وفنون الحرب	3000,00
26	جمعية أمجاد تارودانت لكرة القدم النسوية	280000,00
27	جمعية الدراجة الهوائية بتارودانت	10000,00
28	جمعية السلام الرياضية للووشوكونغ فو تارودانت	3000,00
29	جمعية الصداقة للتنمية بأولاد الغزال	10000,00
30	جمعية النادي الروداني للشطرنج	10000,00
31	جمعية أسود الايكيبودو للرياضة والثقافة والفن بتارودانت	3000,00
32	جمعية افاق رودانة	6000,00
33	جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم	10000,00
34	جمعية اتحاد الشبيبة لألعاب القوى	30000,00
35	جمعية الألفية الثالثة للرياضات الحضرية بتارودانت	15000,00

36	جمعية اتحاد النادي الروداني لكرة اليد	120000,00
37	جمعية السلام للرياضة والثقافة والتنمية بتارودانت	3000,00
38	جمعية نادي التنس تارودانت	15000,00
39	جمعية اتحاد الشبيبة الرياضية للكرة الحديدية	19000,00
40	جمعية قدماء فلاح تارودانت لكرة القدم	5000,00
41	جمعية الوفاق الروداني للرياضة و الثقافة والفن	3000,00
	المجموع	1620000,00

الجمعيات الاجتماعية سنة 2022

ر.ت	إسم الجمعية	المبلغ المقترح
1	جمعية أمهات الأشخاص ذوي الإعاقة بإقليم تارودانت	17000,00
2	جمعية الوئام الثقافية الرياضية الإجتماعية و التنموية زاوية سيدي بالغازي تارودانت	15000,00
3	جمعية التضامن مع الشخص المعاق - تارودانت	20000,00
4	جمعية العصبة المغربية لحماية الطفولة تارودانت	40000,00
5	جمعية أمان لحماية الطفولة	25000,00
6	جمعية إتحاد المقاولين الذاتين	3000,00
7	جمعية منتدى درعة للتنشيط و السلامة الطرقية	5000,00
8	جمعية جوهرة سوس للتنمية	15000,00
9	جمعية النور للتنمية الثقافية و الرياضية و الأعمال الإجتماعية تارودانت	20000,00
10	جمعية النور لحراس أحياء المدينة بتارودانت	3000,00
11	جمعية الكشفية الحسنية المغربية فرع تارودانت	5000,00
12	جمعية النسيم للتنمية الثقافية و الرياضية و الألأعمال الإجتماعية تارودانت	3000,00
13	جمعية مركز تارودانت كفاءات بتارودانت	5000,00
14	الجمعية المغربية لاضطرابات التعلم عند الاطفال AMATE بتارودانت	12000,00
15	جمعية سوس للسلامة الطرقية بتارودانت	10000,00
16	جمعية الغزال للأعمال الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و محو الأمية البورة	4000,00
17	جمعية بناء الغد للتنمية الإجتماعية بحي أولاد الغزال	4000,00
18	جمعية نساء سوس للمرأة والطفل	10000,00
19	جمعية الرحمة للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية	6000,00
20	الجمعية المغربية لمرضى ضمور العضلات بتارودانت	4000,00
21	جمعية فضاء المواطنة والإنصاف بتارودانت	5000,00
22	جمعية الإمام ورش لتنمية أولاد الغزال	15000,00
23	جمعية النخيل للتنمية والأعمال الاجتماعية تارودانت	3000,00
24	جمعية مؤسسة تنمية للنهوض بالتعليم الأولي تارودانت	20000,00
25	جمعية إليسام الإجتماعية الثقافية و الرياضية بتارودانت	10000,00
26	جمعية رواد التربية و التخييم فرع تارودانت	20000,00
27	جمعية أمنا خديجة للتنمية و التضامن	10000,00
28	جمعية قلوب الإحسان للتنمية والأعمال الإجتماعية والثقافية والرياضية بتارودانت	3000,00

29	جمعية أصدقاء المستشفى المختار السوسي	25000,00
30	جمعية مغرب التنمية	3000,00
31	جمعية نور بيو للتنمية والثقافة والأعمال الإجتماعية والنهوض بالمرأة بتارودانت	8000,00
32	نساء أولاد الغزال للتنمية والتعاون بدوار أولاد الغزال بتارودانت	15000,00
33	جمعية شباب الأطلس بتارودانت	40000,00
34	قلوب الرحمة للتنمية والرياضة والثقافة والأعمال الإجتماعية أيت قاسم	5000,00
35	المكتب المحلي لمنظمة الهلال الأحمر المغربي بتارودانت	15000,00
36	جمعية الفتح لتنمية المرأة والأعمال الإجتماعية تارودانت	15000,00
37	جمعية منبع الأمل بتارودانت	20000,00
38	جمعية رودانة للقابلات تارودانت	5000,00
39	جمعية بسمة الوطنية لمرضى السيلياك	15000,00
40	جمعية الرحمة لتصفية الدم لفائدة مرضى القصور الكلوي	75000,00
41	فالا لحماية الحيوانات و البيئة	20000,00
42	جمعية تيويزي	15000,00
43	العهد الجديد للتنمية بتارودانت	10000,00
44	جمعية بنات أمنا عائشة للتنمية الإجتماعية وحرف الصناعة التقليدية	7000,00
45	جمعية المستقبل للتنمية البشرية بتارودانت	15000,00
46	جمعية المرحمة للأعمال الاجتماعية والثقافية	15000,00
47	جمعية ابني للتوحد والصرع	20000,00
48	جمعية أهلي	35000,00
49	جمعية حركة الطفولة الشعبية فرع تارودانت	10000,00
50	جمعية فرصة للأعمال الاجتماعية بتارودانت	15000,00
51	جمعية بصمة نسائية	15000,00
52	جمعية أصدقاء القصور الكلوي	50000,00
	المجمـــوع	780000,00

الجمعيات الثقافية سنة 2022		
ر.ت	إسم الجمعية	المبلغ المقترح
1	جمعية طائفة عساوة	12 000,00
2	جمعية كانكا للفن الكناوي بتارودانت	25 000,00
3	جمعية شباب أحواش سوس	5 000,00
4	الجمعية الرودانية لهواة الملحون	40 000,00
5	جمعية ميزان هوارة للفنون الشعبية	10 000,00
6	جمعية حمادشة للفنون الشعبية	30 000,00
7	جمعية الدقة الرودانية	60 000,00
8	جمعية الحضرة النسائية الرودانية للفن و الثقافة	10 000,00
9	جمعية شباب درب أقا للتنمية بتارودانت	5 000,00
10	جمعية تمدوكال الحي بتارودانت	10 000,00
11	جمعية نسوة بتارودانت	30 000,00
12	جمعية سيدي مبارك	10 000,00
13	جمعية بصمة الشباب للثقافة و التنمية والأعمال الإجتماعية	10 000,00
14	جمعية مبدعي ابن سليمان الروداني	10 000,00
15	جمعية الشباب للثقافة و التنمية بتارودانت	10 000,00
16	جمعية منتدى الأدب لمبدعي الجنوب بتارودانت	45 000,00
17	جمعية وسيط الخير بتارودانت	5 000,00
18	جمعية تارودانت مدينتي للتنمية الثقافية والرياضية والأعمال الاجتماعية بتارودانت	5 000,00
19	جمعية رابطة موسيقي ومهنيي الحفلات	25 000,00
20	جمعية الأسوار للدقة الرودانية والفنون الشعبية	5 000,00
21	جمعية الامل الرودانية لهواة الملحون تارودانت	5 000,00
22	جمعية رياض العفو للثقافة والفن والرياضة والبيئة والأعمال الإجتماعية	6 000,00
23	جمعية النزاهة للدقة الرودانية والفنون العيساوية تارودانت	5 000,00
24	جمعية أسوار رودانة للدقة الرودانية والفنون الشعبية	5 000,00
25	جمعية ملتقى الشباب للتنمية فرع تارودانت	11 000,00
26	جمعية الأصالة الكناوية الرودانية بتارودانت	9 000,00
27	جمعية مستقبل القدس درب الجديد للأعمال الإجتماعية و الرياضية بتارودانت	5 000,00
28	جمعية الوحدة للأعمال الإجتماعية و الثقافية و الرياضية	5 000,00
29	جمعية الشعاع المسرح	30 000,00
30	جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني تارودانت	120 000,00
31	جمعية أزمزا للثقافة و التنمة بترودانت	20 000,00
32	مركز ميديا للتكوين والتطوير في مهارات المسرح السمعي البصري	25 000,00
33	جمعية إتحاد الفانين و مهنيي الأفراح و المناسبات المغاربة	10 000,00
34	جمعية شباب سيدي بلقاس بتارودانت	5 000,00
35	الجمعية المحمدية للفن التشكيلي	30 000,00
36	جمعية شباب الملتقيات الكبرى تارودانت	12 000,00

37	جمعية المواهب االتربية الاجتماعية فرع تارودانت	10 000,00
38	جمعية جوهرة الفنون الثقافية بتارودانت	30 000,00
39	جمعية بحاير الدالية	25 000,00
40	جمعية مؤسسة الأثر و التنمية	25 000,00
41	جمعية أحواش العز رياض تارودانت	5 000,00
42	جمعية أحواش وتسكوين	5 000,00
43	جمعية الدقة وإحياء الثراث	15 000,00
44	جمعية أمدو أوراش بلا حدود	20 000,00
	المجموع	800 000,00

الجمعيات المهنية سنة 2022

ر.ت	إسم الجمعية	المبلغ االمقترح
1	جمعية العصر للنجارين بتارودانت	5000,00
2	جمعية فالاديور للحلاقة و التجميل	7000,00
3	جمعية الشرف المهنية للدباغة بتارودانت	10000,00
4	جمعية بقالة تارودانت	5000,00
5	جمعية البركة لتجار الفواكه والخضر بالجملة ونصف الجملة تارودانت	10000,00
6	جمعية مهني الهاتف النقال بتارودانت	3000,00
7	جمعية النصر لحرفيي الميكانيك وكهرباء وصباغة السيارات بتارودانت	5000,00
8	جمعية الأصالة للخرازة بتارودانت	20000,00
9	جمعية الفضاء المغربي للمهنيين بتارودانت	15000,00
10	جمعية دار الإبداع للخياطة و الأعمال الإجتماعية	10000,00
11	جمعية فني التبريد بتارودانت	3000,00
12	جمعية فرس لأرباب عربات الجياد بتارودانت	30000,00
13	جمعبة التضامن للحلاقة	7000,00
14	جمعية النور للكهربائيين و الرصاصين	3000,00
15	جمعية إتحاد الكهربائين و الترصيص	3000,00
16	جمعية التضامن لسائقي ومهني سيارات الأجرة من الصنف الأول بتارودانت	5000,00
17	جمعية الوحدة لتجار وحرفين جنان الجامع	9000,00
18	جمعية التضامن لحرفي الدواجن تارودانت	10000,00
	المجمـوع	160000,00

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

النقطة السادسة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية

في مستهل هذه النقطة أعطى السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد ادريس ورزيكن رئيس مكتب النفقات لتقديم عرض حول الموضوع.

ادريس ورزيكن.....رئيس مكتب النفقات

تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي 14/113 تم عقد لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة يومه الاربعاء 2022/05/04 لدراسة النقطة المتعلقة لتعديل بعض فصول ميزانية التسيير والتي تمت المصادقة عليها بإجماع ويتعلق الامر بالتحويلات التالية:

تحويل مبلغ 800 الف درهم من الفصل الذي عنوانه "دفعات لفائدة الشركات الخاصة" نظير الخدمات التي تسديها للجماعة الترابية وتحويله مجزئا الى الفصول التالية :

- فصل مساعدة ودعم الجمعيات 400 الف درهم
- فصل خاص بمنح لفائدة الجمعيات الثقافية 200 الف درهم
- الفصل المتعلق بالمنشآت الرياضية 200 الف درهم .

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس

اعادة تخصيص للعتاد التقني والعتاد السمعي البصري خصصناه لشراء حاويات الازبال, تم التحويل من شراء جزارة العشب الى شراء حاويات الازبال . هل من تدخلات ؟

عبد الحق يسري .....مستشار جماعي

شكرا السيد الرئيس, السيد قائد السلطة المحلية, الاخوة والاخوات المستشارين, الحضور الكريم,

من طبيعة الحال لن نختلف في موضوع حاويات الازبال لأنه الجميع يعلم الوضعية التي اصبحت عليها جميع وبدون استثناء حاويات الازبال, وجميع النقط الموزعة فيها اصبحت فضيحة "شوهة" وعار على المجلس البلدي, فقط ما اريد طلبه من السيد الرئيس اننا نراعي المعايير التقنية والتي هي معايير جادة في تحديد المواصفات لهذه الحاويات, فالحاويات القديمة لم تستكمل حتى السنتين او الثلاث سنوات لأنه نرى في باقي الجماعات وربما هي اضعف من جماعة تارودانت ولديهم حاويات في المستوى وبالتالي فهذا التحويل في محله اذا كان لهذا الغرض ونتمنى فقط تحديد مواصفات تقنية عالية الجودة, ومسالة اخرى والتي هي مهمة جدا نعلم ان حاويات الازبال تتعرض للإتلاف المتعمد للأسف الشديد من طرف بعض المواطنين لذا علينا التفكير في حل لهذه الافة وحبذا لو يتم اشراك المجتمع المدني في توعية المواطنين في مجال البيئة بصفة عامة وخاصة مجال النظافة, وشكرا

عبد العالي الحوس .....النائب الثاني للرئيس

أود أن أدعم هذا التحويل الخاص بنقطة صيانة المنشآت الرياضية الذي حرم منه القطاعي الرياضي في الميزانية السابقة أي نقطة صيانة الملاعب والذي وضعت له 0 درهم في الميزانية, وأتساءل كيف ستكون وضعية الملاعب بدون صيانة وخصوصا أنها تعاني من كثرة الاستغلال نظرا لقلة الملاعب المتواجدة في المدينة والضغط الكبير عليها, وقد دافعت يوم وضعت هذه الميزانية على هذه النقطة مع بعض الاخوان ولم تتم الاستجابة, وبعد فوات الأوان اضطررنا الآن إلى

تحويل هذا المبلغ من أجل صيانة المنشآت الرياضية لسد الخصاص رغم أن هذا التحويل جد قليل و لا يمكن أن يلبي كل ما يخص هذه الملاعب من صيانة وإصلاح وتبديل لبعض قطع العشب الاصطناعي المتهالك. وشكرا

محمد جبري.....مستشار جماعي

بالنسبة لمشروع تحويل اعتمادات في ميزانية التسيير لا يوجد فيه اشكال, فيه 800 الف درهم للشركات الخاصة وحولنا 60 مليون للجمعيات, و20 مليون للمنشآت الرياضية, وذكرنا حاويات الازبال هذا يرجع بنا الى اسطول النظافة في بلدية تارودانت, فالأسطول في وضعية لا احد راض عليها , مجموعة من الاليات تقادمت واصبحت غير صالحة لجمع الازبال وهذا اشكال, وميزانية الجماعة غير قادرة على برمجة اليات اخرى وهناك مشكل النظافة, لهذا لدي ملتمس يجب ان نرفعه لوزارة الداخلية وتعطى فيه وضعية الاسطول لطلب دعم خاص بشراء اليات النظافة لبلدية تارودانت وكذلك اليات الصرف الصحي, لأنه اذا استمر الوضع على ما هو عليه ففي نهاية السنة مجموعة من الاليات ستتوقف, وهذا مشكل سيؤثر على الخدمات الاساسية وبالدرجة الاولى النظافة والصرف الصحي, وشكرا

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس:

اذا تفاعلا مع ما قاله السيد جبري فقد تم مراسلة وزارة الداخلية في اطار مساعدة مالية لاقتناء بعض اليات النظافة وكذلك اليات لها علاقة بالصرف الصحي وبعض الاليات الاخرى. وربما في غضون هذه الايام سنرى تأشيرته, فقد تواصلنا مع السيد الرئيس حول هذا الامر ونتمنى من الله ان تكون الموافقة على هذا الطلب .

ادريس ورزيكن.....رئيس مصلحة النفقات

فقط مسألة تقنية كما أشرت السيد الرئيس بالنسبة للتحويل الثاني الذي يخص ميزانية التجهيز يتعلق الامر بإعادة تسمية المشروعين في ميزانية التجهيز فقط حتى يتم تضمينه في المقرر تفاديا لأي اشكالات مع السلطة المحلية.

شكيب أريج.....مستشار جماعي

تحية مجددة, في الحقيقة هذا التحويل الخاص بالاعتمادات التي ستذهب للجمعية هي الآن في مسألة تحصيل حاصل, كان يجب أن تدرج هذه النقطة أولا, إذا لا يعقل أننا صادقنا على اعتمادات الجمعية ونأتي لمرحلة التحويلات ولا نصادق, وبالتالي الصحيح أن نبدأ بنقطة التحويلات قبل النقطة الثانية. مسألة ثانية وهي إعادة التسمية الآحظ في الوثيقة تسمية عتاد جزر العشب الى عتاد مفتوح, هل حاجيات الجماعة محددة ؟ ام انه سيبقى مفتوح؟ وهل هي موجودة في الاحتياجات ؟ وماهي الاحتياجات المسماة بالضبط ؟ وشكرا

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 58/2022	الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر ماي 2022، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2022.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية ،وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 16 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 16 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 16 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	عبد الحق يسري	اسماء لقجدر
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	محمد جبري	
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	زينب الخياطي	
فاتحة موافق	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	مينة فريسي	كنزة عزمي	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على التحويلات في بعض فصول الميزانية كما يلي:

ميزانية التسيير برسم السنة المالية 2022

تحويل اعتمادات في ميزانية التسيير برسم السنة المالية 2022

الدورة العادية لشهر ماي 2022

رمز الميزانية				نوع المصاريف	الاعتماد الأصلي	التحويلات	الاعتماد النهائي
الباب	الفصل / البرنامج	المشروع	السطر				
50	4040	60	61	دفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات الترابية	1 000 000,00	-800 000,00	200 000,00
مجموع الاعتمادات المحولة						-800 000,00	
20	1010	10	13	مساعدات و دعم الجمعيات	380 000,00	400 000,00	780 000,00
20	8080	70	71	منح لصالح الجمعيات الثقافية	600 000,00	200 000,00	800 000,00
30	1010	20	28	صيانة المنشآت الرياضية	0,00	200 000,00	200 000,00
مجموع الاعتمادات المحولة						800 000,00	

ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2022

إعادة تسمية فصل في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2022

الدورة العادية لشهر ماي 2022

رمز الميزانية				نوع المصاريف	التسمية السابقة للمشروع	مشروع التسمية الحالية	اعتماد المشروع
الباب	الفصل	الفقرة	السطر				
10	1010	20	13	العتاد التقني، و العتاد السمعي البصري	شراء جزازة العشب Tondeuse à gazon	شراء العتاد التقني	150 000,00
10	1010	20	13	العتاد التقني، و العتاد السمعي البصري	شراء حاويات الأزبال bacs à ordures	شراء العتاد التقني	130 040,00

توقيع النائب الأول لرئيس
محمد أمهرسي

توقيع كاتب المجلس
رشيد فنان

رشيد فنان
كاتب المجلس الجماعي

جماعة تارودانت
المجلس

برقية

الولاء والإخلاص مرفوعة

إلـــــــــــى

مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر ماي 2022 ، و بمناسب الذكرى التاسعة عشرة لميلاد صاحب السمو الملكي ولي العهد المولى الحسن أتشرف يا مولاي بصفتي رئيسا للمجلس الجماعي لمدينة تارودانت، أصالة عن نفسي، ونيابة عن كافة أعضاء المجلس الجماعي وموظفي وأعوان الجماعة وساكنة المدينة لأتقدم إلى مقامكم العالي بالله بأصدق مشاعر الولاء والإخلاص والوفاء، معربين عن تجندنا الدائم ووقوفنا ورائكم للدفاع عن الوحدة الترابية وسيادة المملكة المغربية الشريفة .

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، و أقر عينكم بولي عهدكم المحبوب مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم السعيد المولى رشيد وبباقي أسرتكم العلوية الشريفة وشعبكم الوفي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

حرر بتارودانت في: 19 ماي 2022

خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الجماعي لتارودانت